



جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية

تخصص: دراسات محاسبية وجبارية متقدمة

عنوان:

دراسة تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق

النظام المحاسبي المالي SCF

-دراسة تطبيقية على عينة من شركات المساهمة الجزائرية للفترة (2011-2015)-

من إعداد المترشح:

اسعاعيل قزال

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 24 جوان 2018

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

رئيسا	جامعة ورقلة	أستاذ تعليم عالي	أ. الدكتور : بلخير بكارى
مشرفا ومقررا	جامعة ورقلة	أستاذ تعليم عالي	أ. الدكتور : محمد زرقون
مناقشا	جامعة غردية	أستاذ تعليم عالي	أ. الدكتور : محمد عجيلة
مناقشا	جامعة الوادي	أستاذ محاضر "أ"	الدكتور: الأزهر عزه
مناقشا	جامعة ورقلة	أستاذ محاضر "أ"	الدكتور: خالد مقدم
مناقشا	جامعة ورقلة	أستاذ محاضر "أ"	الدكتور: يوسف خروي

السنة الجامعية 2018 / 2017



الأهـداء

سبحان الذي وهبنا نعمة العقل

سبحان الذي يستحق الشرح على نعمته وحده لا شريك له

والصلوة والسلام على أشرف المرسلين

خير الخلق الله أجمعين أما بعد

إلى أخلي ما وهبتنى الحياة حانقتي الكبيرة

إلى والدي ووالدتي أطاك الله في عمرهما

إلى إخوتي وكافة الأهل والأقارب

إلى أعز الأصدقاء وزملاء العمل.

أهدي لهم هذا العمل المتواضع.

اسماعيل فرزال

الشكر والتقدير

بعد فضل الله عز وجل يقتضي الواجب من بابه الاعتراف بالجميل أن أتقدم بالشكر الجليل والثناء المذالص لكل من ساهم من بعيد أو قريب في إنجاز هذا العمل لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « التمدح بنعمة الله شكر، وتركها كفر، ومن لا يشكر القليل لا يشكر الكثير، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله »

وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور المشرف محمد زرقون الذي لم يبذل على بتوجيهاته طيلة عملية الإشراف وكان لنا نعم المعلم الناصح الصابر .

وكلما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الدكتور فؤاد صديقي والأستاذ الدكتور بلخدر بخاري وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل بجزيل الشكر والعرفان على المساعدة وتوجيهاتهم وإثرائهم للموضوع وإلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قراءتهم للمذكرة وقبولهم مناقشتها وعلى ما سوف يقدمونه من توجيهات وتصديقات.

وإلى كل من قدم لي يد العون في إنجاز هذا العمل .

الملخص

تهدف الدراسة إلى الوقوف على مدى تأثير ممارسة مفهوم التحفظ المحاسبي (سياسات الحيطة والخذر) على جودة المعلومات المالية المفصح عنها في شركات المساهمة الجزائرية وهذا بعد سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF الذي تضمن مفهوم الحيطة والخذر، وهذا بتقييم دور هذه الممارسة في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال الحد من انتهازية أصحاب القرار في الإفصاح عن أرباح على غير حقيقتها، إضافة إلى الوقوف على مدى استغلال هذا المفهوم لغرض ممارسة إدارة الأرباح بالشكل السالب وهو ما يصطلاح عليه بمفهوم تمهيد الدخل.

ولتحقيق هدف البحث قمنا بقياس مستوى التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة المدروسة باستخدام ثلاثة نماذج قياسية هي نموذج (Jain and Rezaee, 2004) مقياس نسبة المستحقات للأرباح المحاسبية قبل البند الغير العادي، ونموذج المستحقات غير التشغيلية (Givoly and Hyun, 2000)، ونموذج (Ball and Shivakumar, 2006) الاستحقاق غير المتماثل إلى التدفق النقدي، وللوقوف على ممارسات إدارة الأرباح بالشكل الموجب قمنا باستخدام نموذج جونز المعدل 1995 المعتمد على المستحقات الاختيارية، إضافة إلى استخدام مؤشر Eckel 1981 من أجل معرفة حجم ممارسة تمهيد الدخل، واشتملت الدراسة على عينة من شركات المساهمة بلغت 47 بمجموع 235 مشاهدة للفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2015، وتوصلت الدراسة إلى أن لسياسات التحفظ المحاسبي دور في الحد من ممارسة إدارة الأرباح لغرض تضخيمها، إضافة إلى عدم ثبوت أن ممارسة سياسيات التحفظ المحاسبي تستخدم لغرض ممارسات تمهيد الدخل، وهو الأمر الذي ينعكس إيجابيا على جودة المعلومات المالية.

الكلمات المفتاحية : تحفظ محاسبي، حيطة وخذر، جودة معلومات مالية، نظام محاسبي مالي، إدارة أرباح، تمهيد دخل، مستحقات اختيارية.

Abstract

This study aims to assess the effect of practicing the concept of accounting conservatism (prudence policies) on the quality of financial information being disclosed in Algerian firms after years of adopting the accounting financial system SCF which included the concept of Prudence. This is done by assessing the role of this practice in improving the quality of financial information by limiting the decision-makers' opportunism in the disclosure of false profits, besides standing over the exploitation of this concept for the purpose of earnings management practice in the negative form; that is called income smoothing.

In order to achieve the objective of the study, we measured the level of accounting conservatism by using three measuring models, Jain and Rezaee 2004 model, Givoly and Hyun, 2000 model, and Ball and Shivakumar, 2006 model. In order to determine the positive form of earnings management practices, we used Jones' 1995 adjusted model that is based on discretionary accruals; also, we used the Eckel index, 1981 in order to know the size of the income smoothing practice. The study included a sample of 47 companies with a total of 235 observations during the period lasting from 2011 to 2015, and the results of the study found that the accounting conservatism policies has a role in reducing earnings management practices for the objective of amplifying them, In addition the accounting conservatism policies are not being used in smoothing practice, which is reflected positively on the quality of financial information.

Keywords: Accounting Conservatism, Prudence, Financial Information Quality, Financial accounting system, Earnings Management, Income Smoothing, discretionary accruals.

الصفحة	البيان
I	الاهداء
II	الشكر
III	الملخص
VI	قائمة المحتويات
XIII	قائمة الجداول
XI	قائمة الاشكال
XII	قائمة الملحق
XIV	قائمة الإختصارات والرموز
أ	المقدمة
القسم الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة	
الفصل الأول: التحفظ المحاسبي، جودة المعلومات المالية، ممارسات إدارة الأرباح	
3	تمهيد
4	المبحث الأول: التحفظ المحاسبي (الحيطة والحذر)
33	المبحث الثاني: جودة المعلومات المالية
45	المبحث الثالث: مدخل ممارسات إدارة الأرباح كمؤشر لجودة المعلومات المالية
66	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسات السابقة حول الموضوع	
68	تمهيد
69	المبحث الأول: الدراسات باللغة العربية
79	المبحث الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
88	المبحث الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
91	خلاصة الفصل
القسم الثاني: الدراسة التطبيقية	
الفصل الثالث: الادوات والاجراءات	
94	تمهيد
95	المبحث الأول: منهجية الدراسة
97	المبحث الثاني: الخطوات المتبعة في قياس متغيرات الدراسة
106	المبحث الثالث: تطوير فرضيات ونماذج الدراسة
110	خلاصة الفصل

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها	
112	تمهيد
113	المبحث الأول: نتائج قياس التحفظ المالي والعوامل المؤثرة
135	المبحث الثاني: نتائج قياس ممارسات إدارة الأرباح (المستحقات الاحتمالية) وتمهيد الدخل
142	المبحث الثالث: علاقة سياسات التحفظ المالي وإدارة الأرباح بجودة المعلومات المالية
156	المبحث الرابع: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج
167	خلاصة الفصل
170	الخاتمة
175	قائمة المراجع
185	الملاحق
241	الفهرس

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
97	يوضح التوزيع النشاطي لشركات العينة ونسبتها إلى مجموع عينة الدراسة	(1-3)
113	يوضح وصف للعوامل المؤثرة	(1-4)
115	يوضح الوصف الإحصائي لمتوسط نسبة المستحقات للأرباح الحاسبية قبل البند غير العادلة (TACC/EXBT) للفترة 2011-2015	(2-4)
117	يوضح اختبار One Sample Test لقياس التحفظ الحاسبي بمؤشر (TACC/EXBT) في نشاط الأشغال والبناء للفترة 2011-2015	(3-4)
118	يوضح اختبار One Sample Test لقياس التحفظ الحاسبي بمؤشر (TACC/EXBT) في نشاط الصناعة للفترة 2011-2015	(4-4)
118	يوضح اختبار One Sample Test لقياس التحفظ الحاسبي بمؤشر (TACC/EXBT) في نشاط الخدمات للفترة 2011-2015	(5-4)
119	يوضح اختبار One Sample Test لقياس التحفظ الحاسبي بمؤشر (TACC/EXBT) في نشاط المحروقات للفترة 2011-2015	(6-4)
120	يوضح اختبار One Sample Test لقياس التحفظ الحاسبي بمؤشر (TACC/EXBT) في إجمالي العينة المدروسة للفترة 2011-2015	(7-4)
121	يوضح مقارنة اختبار One Sample Test لمستوى التحفظ الحاسبي بمؤشر (TACC/EXBT) بين الأنشطة المدروسة للفترة 2011-2015	(8-4)
122	يوضح الوصف الإحصائي لمتوسط المستحقات غير التشغيلية NOACC للفترة 2011-2015	(9-4)
124	يوضح اختبار One Sample Test لقياس التحفظ الحاسبي في العينة المدروسة باستخدام مؤشر المستحقات غير التشغيلية NOACC للفترة 2011-2015	(10-4)
125	يوضح مقارنة اختبار One Sample Test لمستوى التحفظ الحاسبي باستخدام مؤشر المستحقات غير التشغيلية NOACC بين الأنشطة المدروسة للفترة 2011-2015	(11-4)
126	يوضح تحليل الانحدار ANOVA لمستويات التحفظ الحاسبي في النشاطات المدروسة مقاساً باستخدام طريقة الاستحقاق الغير المتماثل إلى التدفق النقدي (AACF)	(12-4)
127	يوضح معاملات ثموج الانحدار المستخدم لقياس التحفظ الحاسبي في القطاعات المدروسة باستخدام طريقة الاستحقاق الغير المتماثل إلى التدفق النقدي (AACF)	(13-4)
129	يوضح نتائج مصفوفة الارتباط لعلاقة متغير التحفظ الحاسبي بقياس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح (TACC/EXBT) بالعوامل المؤثرة	(14-4)

130	يوضح نتائج مصفوفة الارتباط لعلاقة متغير التحفظ الحاسبي بمقاييس المستحقات غير التشغيلية NOACC بالعوامل المؤثرة	(15-4)
131	يوضح نتائج اختبار الانحدار لأثر العوامل المؤثرة على سياسات التحفظ الحاسبي باستخدام طريقة نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح (TACC/EXBT)	(16-4)
133	يوضح نتائج اختبار الانحدار لأثر العوامل المؤثرة على مستويات التحفظ الحاسبي باستخدام مقاييس المستحقات غير التشغيلية NOACC	(17-4)
135	يوضح الوصف الإحصائي لمتوسط المستحقات الاختيارية للفترة 2011-2015.	(18-4)
138	يوضح التكرارات والنسب المئوية للشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح	(19-4)
139	يوضح نتائج اختبار Binominal Test للممارسة إدارة الأرباح	(20-4)
140	يوضح التكرارات والنسب المئوية للشركات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل	(21-4)
142	يوضح نتائج اختبار Binominal Test لممارسة تمديد الدخل خلال فترة الدراسة	(22-4)
143	يوضح نتائج مصفوفة الارتباط بيرسون لعلاقة ممارسات إدارة الأرباح بالتحفظ الحاسبي والعوامل المؤثرة	(23-4)
145	يوضح نتائج الانحدار المتعدد لأثر التحفظ الحاسبي مقاساً بنسبة المستحقات الإجمالية للأرباح المحاسبية قبل البنود غير العادلة (TACC/EXBT) والعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح	(24-4)
147	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير التحفظ الحاسبي باستخدام مقاييس المستحقات غير التشغيلية NOACC والعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح	(25-4)
149	يوضح نتائج تحليل اختبار مصفوفة الارتباط بيرسون لعلاقة ممارسات تمديد الدخل بالتحفظ الحاسبي والعوامل المؤثرة	(26-4)
150	يوضح نتائج اختبار القوة التفسيرية للنموذج R-deux	(27-4)
151	يوضح نتائج اختبار Hosmer and Lemeshow	(28-4)
151	يوضح نتائج نموذج دالة الانحدار اللوجيسي المتعدد لدراسة أثر سياسات التحفظ الحاسبي بممؤشر نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح (TACC/EXBT) والعوامل المؤثرة على ممارسات تمديد الدخل	(29-4)
153	يوضح نتائج اختبار القوة التفسيرية للنموذج R-deux	(30-4)
153	يوضح نتائج اختبار Hosmer and Lemeshow لمعرفة معنوية النموذج	(31-4)
154	يوضح نتائج نموذج الانحدار اللوجيسي المتعدد لدراسة أثر سياسات التحفظ الحاسبي بممؤشر المستحقات غير التشغيلية NOACC والعوامل المؤثرة على ممارسات تمديد الدخل	(32-4)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
116	مستوى التحفظ المخسي بمؤشر TACC/EXBT	(1-4)
123	مستوى التحفظ المخسي بمؤشر NOACC	(2-4)
137	مستوى متوسط المستحقات الاختيارية للفترة 2015-2011	(3-4)
139	ممارسات إدارة الأرباح في العينة المدروسة للفترة 2015-2011	(4-4)
141	ممارسات تمهيد الدخل في العينة المدروسة للفترة 2015-2011	(5-4)

الصفحة	العنوان	الرقم
185	وصف للعوامل المؤثرة	01
191	الوصف الإحصائي لمستوى تحفظ الحاسبي باستخدام نسبة المستحقات الإجمالية للأرباح المحاسبية قبل البند الغير العادلة (TACC/EXBT) للفترة 2011-2015	02
191	اختبار One Sample Test لمستوى التحفظ الحاسبي بقياس المستحقات الإجمالية للأرباح المحاسبية قبل البند غير العادلة (TACC/EXBT) للفترة 2011-2015	03
193	اختبار One Sample Test لمقارنة مستوى التحفظ الحاسبي بين الأنشطة بقياس المستحقات الإجمالية للأرباح المحاسبية قبل البند غير العادلة (TACC/EXBT) للفترة 2011-2015	04
199	الوصف الإحصائي لمستوى التحفظ الحاسبي باستخدام مقياس المستحقات غير التشغيلية NOACC	05
198	اختبار One Sample Test لمستوى التحفظ الحاسبي باستخدام مقياس المستحقات غير التشغيلية NOACC	06
200	اختبار One Sample Test لمقارنة مستوى التحفظ الحاسبي بين الأنشطة باستخدام مقياس المستحقات غير التشغيلية NOACC	07
201	معادلة إندار قياس التحفظ الحاسبي باستخدام غوذج AACC	08
209	الإندار المتعدد لقياس أثر العوامل المؤثرة على التحفظ الحاسبي بقياس نسبة المستحقات إلى الأرباح قبل البند غير العادلة (TACC/EXBT)	09
210	الإندار المتعدد لقياس أثر العوامل المؤثرة على التحفظ الحاسبي بقياس المستحقات غير التشغيلية NOACC	10
211	معادلات الإندار لتقدير المستحقات غير الاختيارية لسنوات 2011، 2012، 2013، 2014، 2015	11
218	يوضح ممارسات إدارة الأرباح بواسطة المستحقات الاختيارية للفترة 2011-2015.	12
223	الوصف الإحصائي للمستحقات الاختيارية للفترة 2011-2015	13
224	التكرارات والنسبة المئوية للشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح خلال الفترة 2011-2015	14
224	نتائج اختبار Binomial Test للممارسة إدارة الأرباح	15
224	نتائج قياس ممارسات تمديد الدخل والتكرارات والنسبة المئوية للشركات الممارسة وغير الممارسة	16
229	اختبار Binomial Test لممارسة تمديد الدخل خلال فترة الدراسة	17
230	مصفوفة الارتباط لعلاقة التحفظ الحاسبي بقياس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح والعوامل المؤثرة بمارسات إدارة الأرباح	18

231	نتائج الانحدار المتعدد لأثر التحفظ الحاسبي مقاساً بنسبة المستحقات الإجمالية للأرباح الحاسبية قبل البنود غير العادلة (TACC/EXBT) والعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح	19
232	الانحدار المتعدد لتأثير التحفظ الحاسبي باستخدام مقياس المستحقات غير NOACC والعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح	20
233	اختبار ارتباط بيرسون لعلاقة التحفظ الحاسبي والعوامل المؤثرة على بمارسات تمهيد الدخل	21
234	معادلة الانحدار اللوجيسي لتأثير التحفظ الحاسبي بممؤشر نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل البنود غير العادلة (TACC/EXBT) والعوامل المؤثرة على بمارسات تمهيد الدخل	22
236	الانحدار اللوجيسي لتأثير التحفظ الحاسبي بممؤشر المستحقات غير التشغيلية NOACC والعوامل المؤثرة على بمارسات تمهيد الدخل	23

الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الأصلية	الاختصار/الرمز
مجلس معايير المحاسبة الأمريكية	Financial Accounting Standards Board	FASB
المعايير المحاسبية الدولية	International Accounting Standards	IAS
لجنة معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards Committee	IASC
المعايير الدولية لتقارير المالية	International Financial Reporting Standards	IFRS
مجلس معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards Board	IASB
النظام المحاسبي المالي	Système Comptable Financier	SCF
المخطط المحاسبي الوطني	Plan Comptable National	PCN
برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية	Statistical Package for Social Science	SPSS
مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكية	Accounting Principles Board	APB
المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً	Generally Accepted Accounting Principles	GAAP
الوارد أخيراً صادر أولاً	Last In First Out	LIFO
الجمعية الأمريكية للمحاسبة	American Accounting Association	AAA
بورصة نيويورك للأوراق المالية	New York Stock Exchange	NYSE
سوق أمريكا للأوراق المالية	American Stock Exchange	AMEX
مركز البحوث لأسعار الأسهم	Center For Research in Security Prices	CRSP

المقدمة

1 - نوطنة:

تحظى شركات المساهمة بكثير من الاهتمام من قبل الأطراف ذات العلاقة، حيث تسعى هذه الأخيرة للحصول على معلومات موثوقة وملائمة تعتمد عليها في اتخاذ قرارها الاقتصادي، ويوضح مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB أن المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية يجب أن تتصف بصفات وخصائص نوعية معينة، فقد يقع أحياناً مستخدمي المعلومات المالية في موقع المفاضلة بين أحد خصائص المعلومات المالية، فمثلاً قد يفضل البعض الذين لديهم جرأة أكثر في قراراتهم الاستثمارية خاصية الملائمة على حساب خاصية الموثوقية نظراً لما تتوفره من معلومات وقتيه وقدرها على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ويفضل البعض خاصية الموثوقية على حساب خاصية الملائمة عملاً بمبدأ الحيطة والحذر وعدم المخاطرة، ومن جهة أخرى قد يولي البعض اهتماماً أكبر للقيمة العادلة على حساب التكلفة التاريخية من جهة، وقد يهتم الكثير بدرجة أعلى لسياسات التحفظ المحاسبي (إجراءات الحيطة والحذر) على حساب التفاؤل بالأرباح المتوقعة من أجل حد أصحاب القرار في الشركة من تضخيم لأرباحها.

وخلال فترة ما قبل الأزمة المالية الأخيرة لقي مفهوم الحيطة والحذر اعتراضات كثيرة من العديد من الباحثين الذين يتهمونه بتشويه المعلومات المالية ويعتبر أحياناً عند المبالغة فيه تلاعباً بالأرباح بهدف تخفيض النتيجة وهو ما يعرف بتمهيد الدخل أي نقل أرباح السنة الحالية إلى السنة القادمة دراسة (R. Ball, L. Shivakumar, 2006)، وتعارضه مع العديد من المبادئ والخصائص والفرضيات المحاسبية، مثلاً تعارض مفهوم التحفظ المحاسبي مع القياس بالقيمة العادلة، دراسة (R. LaFond, S. Roychowdhury, 2008) واللاحظ لبيان الإطار التصورى لمجلس معايير المحاسبة الدولية لسنة 2010 يجد عدم تضمين مبدأ الحيطة ضمن الخصائص النوعية للمعلومة المالية المرغوب فيها وذلك بعد اقتراح العديد من الباحثين والمهتمين بمعايير الدولية والقائمين على إصدار المعايير المحاسبية على حذف خاصية التحفظ المحاسبي من الخصائص الداعمة لخاصية الموثوقية بحجج تعارضه مع خاصية الحيادية وزيادته في عدم تماثل المعلومات وتعارضه مع فرض تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، عكس ما كان عليه الحال في الإطار التصورى للجنة معايير المحاسبة الدولية IASC سنة 1989 الذي كان يطالب بتضمين مبدأ الحيطة والذرء ضمن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المرغوب فيها.¹ إلا أن مسودة المشروع لسنة 2015 شهدت الكثير من النداءات والتوصيات التي تطالب بإعادة مفهوم التحفظ كخاصية داعمة لخاصية الموثوقية ضمن

¹ – International Accounting Standards Board IASB, 2010. Conceptual Framework for Financial Reporting.

الخصائص النوعية المفيدة للمعلومات المالية، وحسب مسودة المشروع هناك عدة أسباب تدعو إلى إعادة تضمين الإطار التصوري لمفهوم الحيطة والخذر، وأهمها نتائج الأزمة المالية الأخيرة التي أظهرت الحاجة لمفهوم الحيطة والخذر عند الاختيار بين التقديرات، كما أظهرت العديد من الدراسات الحاجة إلى توفر خاصية التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية ودوره في حد المديرين من التفاؤل المبالغ في توقع الأرباح، ومساهمته لمستثمرين فيأخذ الحيطة عند اتخاذ قراراً لهم¹.

والباحث في مجالات قضايا المحاسبة الحديثة يلاحظ تزايد اهتمام الكثير من الدراسات بموضوع التحفظ المحاسبي الذي كان ولا يزال موضوع دراسة خاصة في السنوات الأخيرة بعد الأزمة المالية العالمية وإفلاس العديد من الشركات الكبرى وعلى رأسها كل من شركة Enron، حيث وجهت العديد من الاتهامات للشركات باستخدام سياسات محاسبية متصرفة ترتب عنها الإفصاح عن أرباح على غير حقيقتها، ما نتج عنه الكثير من حالات التقاضي والإفلاس للكثير من الشركات، وهو الدافع الذي جعل بالكثير من الباحثين والمهتمين بشؤون المحاسبة يطالبون وبؤكدون على إتباع سياسات محاسبية متحفظة لحماية مصالح الأطراف ذات العلاقة، وتعزيز فرض استمرارية الشركة concern going، فقد أشارت كل من دراسة (R. Lafond, R. watts, 2008) و (M. Bangoli, S. Watts, 2005)، إلى أن التحفظ المحاسبي يلعب دوراً مهماً في تحسين موضوعية وموثوقية المعلومات المالية من خلال الحد من انتهازية الإدارة، إضافة إلى تقليله من مشاكل عدم تماثل المعلومات المالية التي تنشأ بين الإدارة والأطراف المستخدمة للمعلومات المالية والتي تسعى إليه نظرية الوكالة (R. Lafond, R. watts, 2008).

في سياق بيئة الأعمال الجزائرية الدولة هي التي تشرف على مهنة المحاسبة، حيث أن الإجراءات والقوانين التي تصدرها من أجل تنظيم مهنة المحاسبة لها أهمية كبيرة في تحديد طبيعة وشكل القوائم المالية المفصحة عنها، إضافة إلى تميز البيئة المحاسبية الجزائرية بالصبغة القانونية أكثر التي تعتمد على الإثبات المادي أكثر عند تسجيل الأحداث الاقتصادية إضافة إلى تأثير العامل الضريبي على أهداف الإدارة عند الإفصاح عن المعلومات المالية حيث يعتبر النظام الجبائي الجزائري محدداً مهماً في شكل ونوعية القوائم المالية المفصحة عنها خاصة وأنه يحدد كيفية وشروط قبول التكاليف التي تتحملها الشركة مثلاً، ومؤخراً يعتبر الإصلاح المحاسبي المتمثل في النظام المحاسبي المالي من أهم المواضيع المحاسبية الحديثة المتداولة والذي أخذ شكلاً دولياً باعتماده قوانين وإجراءات مستمدة من المعايير المحاسبية

¹ – International Accounting Standards Board IASB, 2015, Basis for Conclusions Exposure Draft, ED/2015/3, Conceptual Framework for Financial Reporting, pp.19-21.

الدولية وتبنيه لمفاهيم محاسبية حديثة أهمها فرض تغلب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني وفرض الاستمرارية والقياس بالقيمة العادلة ومفهوم جديد للحيطة والحذر يختلف عن المخطط المحاسبي الوطني السابق، وهو الأمر الذي جعل الممارسة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي SCF تتميز بالمرونة وهذا بتوفيره خيارات محاسبية وطرق وبديل قياس تمكن المحاسب من التحكم في شكل ونوعية المعلومات المالية المفصح عنها.

2- إشكالية الدراسة

على ضوء ما سبق من عرض لمفهوم التحفظ المحاسبي وعلاقته بمارسات إدارة الأرباح وتمهيد الدخل وبعد سنوات من الإصلاح المحاسبي في الجزائر نصيغ الإشكالية الرئيسية لدراستنا في الشكل التالي:

ما مدى أثر ممارسة سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية الصادرة عن شركات المساهمة الجزائرية؟

وللإجابة عن السؤال الرئيسى لدراستنا قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- 1- ما مستوى ممارسة شركات المساهمة الجزائرية لسياسات التحفظ المحاسبي؟
- 2- هل تتأثر سياسات التحفظ المحاسبي بكل من عوامل (حجم الشركة ونسبة مدینونية الشركة وربحية الشركة)؟
- 3- ما مدى استغلال شركات المساهمة الجزائرية للخيارات المحاسبية وفق النظام المحاسبي لغرض ممارسات إدارة الأرباح وانعكاس ذلك على جودة المعلومات المالية؟ ويتفرع من هذا السؤال سؤالين، هما :

- 1-3) هل تمارس شركات المساهمة الجزائرية إدارة الأرباح بالشكل الصاعد لغرض تضخيم أرباحها؟
- 2-3) هل تمارس شركات المساهمة الجزائرية إدارة الأرباح بالشكل السالب لغرض تمهيد دخلها؟
- 4- هل تساهم سياسات التحفظ المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المالية؟ ويتفرع من هذا السؤال سؤالين هما:

- 1-4) ما مدى مساعدة ممارسة سياسات التحفظ المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال الحد من إدارة الأرباح؟
- 2-4) ما انعكاس علاقة ممارسة سياسات التحفظ المحاسبي بتمهيد الدخل على جودة المعلومات المالية؟

3- فرضيات الدراسة:

للإجابة على أسئلة الدراسة نصيغ الفرضيات التالية:

- 1 - تمارس شركات المساهمة الجزائرية بشكل كبير لسياسات محاسبية متحفظة؛
- 2 - يتأثر مستوى التحفظ المحاسبي بعوامل حجم وربحية ونسبة مدینونیة الشركة؛
- 3 - لا تمارس شركات المساهمة الجزائرية - محل الدراسة - بشكل كبير إدارة الأرباح، وتتفق من هذه الفرضية الفرضيات الثانوية التالية :
 - 1-3) لا تمارس شركات المساهمة الجزائرية - محل الدراسة - بشكل كبير إدارة الأرباح لغرض تضخيم أرباحها مما يعكس إيجابا على المعلومات المالية المفصح عنها؛
 - 2-3) لا تمارس شركات المساهمة الجزائرية - محل الدراسة - بشكل كبير إدارة الأرباح لغرض تمديد الدخل مما يعكس إيجابا على المعلومات المالية المفصح عنها؛
- 4 - تساهمن سياسات التحفظ المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المالية وهذا من خلال الفرضيتين الفرعتين التالية :
 - 1-4 يساهم التحفظ المحاسبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح؛
 - 2-4 لا يوجد انعكاس لممارسة سياسات التحفظ المحاسبي على ممارسات تمديد الدخل؛

4 - مبررات اختيار الموضوع:

- نعدد مجموعة من المبررات التي كانت وراء اختيارنا لموضوع البحث منها:
- مواصلة البحث في مجال جودة المعلومات المالية والذي تم البحث فيه منذ مذكرة الماستر؛
 - يعتبر الموضوع أحد أهم المفاهيم المحاسبية التي تبناها الإصلاح المحاسبي في الجزائر؛
 - يعتبر الموضوع أحد أهم المواضيع المتناولة بكثرة في الدراسات الأجنبية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

5 - أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:
- محاولة معرفة مدى تطور الممارسة المحاسبية بعد سنوات من تبني النظام المحاسبي المالي SCF؛
 - محاولة الوقوف على واقع ممارسة سياسات التحفظ المحاسبي المعروفة بإجراءات الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية في بيئة الأعمال الجزائرية؛

- الوقوف على واقع ممارسات إدارة الأرباح بنوعيها بتضخيم الأرباح أو تخفيضها وهو وما يصطلاح عليه بتمهيد الدخل؟

- محاولة تطبيق طرق هي جديدة على الدراسات الجزائرية للإجابة على إشكالية الدراسة والمتعلقة في نماذج تطبيقية لقياس أثر ممارسات التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية من خلال ممارسات إدارة الأرباح؛

6 - أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها كونها تتناول مفهوم التحفظ المحاسبي الذي يعتبر قليل الدراسة في الجزائر وهو الذي محل مناقشة علمية قديمة وحديثة، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية حيث عاد النقاش بحدة حول أهمية ممارسة هذا المفهوم من عدمه، خاصة من جهة المؤيدین له الذين يعتبرون أن انخفاض ممارسته ما قبل الأزمة أعطى لمديري الشركات دافعاً لمزيد من الانتهازية في التصريح بأرباح على غير حقيقتها مما يؤثر سلباً على موثوقية المعلومات المالية، حيث تسمح هذه الدراسة بتسليط الضوء على واقع هذا المفهوم وتدعيم وإثراء هذا النوع من الدراسات التي تتناول جودة المعلومات المالية في البيئة الجزائرية.

7 - حدود الدراسة:

أ- الحدود المكانية: تتناول هذه الدراسة ممارسة سياسات التحفظ المحاسبي ومدى تطور جودة المعلومات المالية من خلال مؤشر ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الجزائرية؛

ب- الحدود الزمنية: تم تطبيق الدراسة على عينة من الشركات المساهمة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2015، والتي حاولنا من خلالها دراسة أطول فترة لتطبيق النظام المحاسبي المالي، ونظراً لأن النماذج المستخدمة تتطلب حساب التغير من سنة لأخرى ولعدم توفر بيانات سنة 2009 لغرض حساب التغير لسنة 2010، اشتغلت الدراسة على بيانات سنة 2010 من أجل قياس متغيرات بداية من سنة 2011.

8- المنهج المتبوع

من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته والإجابة على الإشكالية تم استخدام المنهج الوصفي لعرض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالدراسة المتمثلة أساساً في مفهوم التحفظ المالي وجودة المعلومات وممارسات إدارة الأرباح بنوعيها بالشكل الموجب أو السالب، أما بخصوص الجانب التطبيقي فتم استخدام المنهج الإحصائي من خلال تطبيق نماذج قياسية لمتغيرات الدراسة الرئيسية حيث تم استخدام ثلاثة نماذج لقياس التحفظ المالي هي نموذج Jain and Rezaee, 2004 نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل البنود غير العادية ونموذج Ball and Shivakumar, 2000 المستحقات غير التشغيلية، ونموذج Hyun, Givoly, 2006 المعتمد على المستحقات الاختيارية، ولقياس ممارسات تمديد الدخل تم استخدام نموذج Eckel 1981 المعتمد على المستحقات المالية.

9- صعوبات البحث:

من أجل إتمام هذا البحث واجهتنا عدة مشاكل وصعوبات، سواء تعلق ذلك بالجانب النظري أو بالنسبة للدراسة التطبيقية ونذكر منها ما يلي:

- قلة الدراسات الوطنية خاصة المتعلقة بمفهوم التحفظ المالي (الحيطة والحذر)؛
- قلة الدراسات الوطنية التي درست موضوع إدارة الأرباح؛
- قلة الدراسات الوطنية التي اعتمدت على نماذج القياس التي تستخدم البيانات المالية لدراسة متغيرات الدراسة؛
- صعوبة الحصول على القوائم المالية من أجل دراسة أكبر قدر ممكن للشركات المساهمة الجزائرية؛

10- هيكل البحث :

بعد مقدمة تلتها عرض لإشكالية البحث وأسئلتها الفرعية بالإضافة إلى فرضيات البحث، تمت معالجة هذا الموضوع من خلال قسمين هما:

القسم الأول: يتناول القسم هنا فصلين حيث خصص **الفصل الأول** للإطار النظري للبحث الذي يستعرض الجوانب النظرية لمفهوم التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية من خلال ممارسات إدارة الأرباح بنوعيها سواء تلك الممارسات التي غرضها تضخيم الأرباح، أو تلك التي تدخل ضمن أهداف تمهيد الدخل، إضافة إلى معرفة علاقة التحفظ المحاسبي بالمارسات الانتهازية لغرض التصريح بالأرباح على غير حقيقتها، ويتناول **الفصل الثاني** الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع من خلال عدة جوانب لها علاقة بمتغيرات الدراسة.

القسم الثاني: يتناول هذا القسم فصلين حيث خصص **الفصل الثالث** من الدراسة للأدوات والإجراءات المتبعة في قياس متغيرات الدراسة إضافة إلى توضيح الاختبارات الإحصائية المستخدمة لغرض تطبيق نماذج الدراسة، ويتناول **الفصل الرابع** النتائج الإحصائية للدراسة والإجابة على فرضيات الدراسة ومناقشتها.

وختمة للبحث تتضمن مجموعة من النتائج والتوصيات ومقترنات مستقبلية للدراسة.

القسم الأول:

الأدبيات النظرية

والدراسات السابقة

الفصل الأول:

التحفظ المحاسبي وجودة

المعلومات المالية وممارسات

إدارة الأرباح

تمهيد

تعتبر المعلومات المالية دائماً موضوع بحث نظراً لأهميتها الكبيرة والاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث تناولت الدراسات أهمية المعلومات المالية وجودتها من عدة جوانب حسب احتياجات مستخدميها، فنجد كثيراً من الدراسات تناولت جودة المعلومات المالية من حيث موثوقيتها وهذا من خلال خلوها من الممارسات المحاسبية الخاطئة التي تؤثر على صورة الشركة ومركزها المالي الحقيقي، ومنها من تناولها من خلال ملائمتها وهذا من خلال دراسة قدرة المعلومات المالية على التنبؤ بالتدفقات المستقبلية وتحليل خصائص الأرباح ومدى استمراريتها كمؤشر لجودتها وضمان استمرارية الشركة، لذا نجد أن هناك مفاضلة بين الخصائصتين الرئيستين الموثوقة والملائمة، فقد يفضل البعض خاصية الموثوقة نظراً لامتيازاتها وقد يفضل الآخرون خاصية الملائمة لامتيازاتها هي أيضاً، وهو ما أسفر عن مناقشات وأبحاث طرحت بشدة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة حيث دعا الكثيرون إلى إعطاء مفهوم التحفظ المحاسبي أهمية أكثر من أجل تدعيم موثوقية المعلومات المالية، وهذا بعد قيام الشركات الكبرى التي كانت وراء الأزمة بالتصريح بأرباح على غير حقيقتها، إلا أن هذا الطرح لا يزال يشهد مقاومة من الكثير والذين يتهمونه بتشويه المعلومات المالية وإضعاف درجة ملائمتها بسبب عدم اعترافه بأرباح متوقعة، إضافة إلى تعارضه مع بعض المبادئ والفرضيات المحاسبية مثل القيمة العادلة وفرض تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني.

المبحث الأول: التحفظ الحاسبي (الحبيطة والحدر)

يعتبر التحفظ الحاسبي من المفاهيم الأولى التي ظهرت في علم المحاسبة وهو موضوع قديم جديد يشهد الكثير من الاهتمام من قبل المفكرين المحاسبين حيث يعتبر من المفاهيم التي تثير الكثير من الجدل في الأدب الحاسبي، وارتبط هذا المفهوم مؤخراً بكثير من الأحداث خاصة بعد الأزمة العالمية الأخيرة حيث تناولت العديد من الدراسات التحفظ الحاسبي من خلال علاقته بمختلف المتغيرات المحاسبية والمالية التي كانت محل دراسة قبل وخاصة بعد الأزمة العالمية الأخيرة، وهذا بالتزامن إلى مدى الحاجة لممارسة هذا المفهوم ودواجهه، إضافة لتناول الكثير من الدراسات لأهميته والآثار المرتبطة عنه.

المطلب الأول: تعريف التحفظ الحاسبي وأنواعه

أولاً: تعريف التحفظ الحاسبي

تعددت تعاريف مفهوم التحفظ الحاسبي من قبل الباحثين في الشأن المحاسبي ومن قبل الهيئات المحاسبية الدولية، حيث يمكن ذكر أهمها في الشكل التالي:

- مفهوم التحفظ الحاسبي جاء نتيجة لحالة عدم التأكيد Uncertainty التي يواجهها المحاسبون في العديد من المواقف أثناء ممارستهم لمهنة المحاسبة، ويعني هذا أن مفهوم التحفظ الحاسبي عبارة عن أدلة يستخدمها المحاسبون لمواجهة حالة عدم التأكيد التي يواجهونها في مواقف عديدة¹.
- يعرف على أنه توقع صافي الأصول المعلن عنها سوف تكون أقل من قيمتها السوقية على المدى الطويل، لذا يميل المحاسبون إلى التقليل من قيمة الأصول والإيرادات، والزيادة في قيمة الالتزامات والمصروفات والخسائر.²
- هي تلك الممارسات التي تؤدي إلى تخفيض الإيرادات وصافي الدخل نتيجة لتأثير بالأخبار السيئة، ومن جهة أخرى عدم زيتها نتيجة التأثر بالأخبار الجيدة، وبعير عنه أيضاً على أنه ميل المحاسبين لطلب درجة أكبر من الأجل الاعتراف بالإيرادات ودرجة أقل للاعتراف بالخسائر.³

¹ - محمد ابراهيم سلطان عبيدات، أثر استخدام مفهوم التحفظ الحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية، 2004، ص 73-76.

² - Gerald A Felthman,, James A Ohlson, Valuation and clean surplus accounting for operating and financial activates, Contemporary accounting research, Spring. Vol. 11, No. 2, 1995, pp. 692,693.

³ - Sudipta Basu, "The Conservatism Principle and The Asymmetric Timeliness of Earnings", Journal of Accounting and Economics, Vol. 24, No. 1, 1997, P. 7.

- وعرف أيضا على أنه الاعتراف بأقل القيم المتاحة للأصول والإيرادات مقابل الاعتراف بأكبر القيم المتاحة للالتزامات والخسائر.¹

- وأختصر مفهوم التحفظ الخاسي على أنه ممارسة الحذر عند القياس والاعتراف بالدخل والأصول.²

تعريف هيئات المحاسبة الدولية لمفهوم التحفظ الخاسي:

تعريف مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكية APB 1970: عرفه من خلال البيان رقم 4 أن التحفظ الخاسي يعود إلى أن الأصول والالتزامات مقاسة غالبا في ظروف حالة عدم التأكيد، ويفضل المديرين والمستثمرون والمحاسبون بشكل عام اختيار بدائل القياس الذي يؤدي إلى تخفيض صافي الدخل وصافي الأصول بدلا من الزيادة بهما وذلك لمواجهة المخاطر المحتملة، كاعتماد قاعة التكلفة أو السوق أو أيهما أقل على سبيل المثال.³

تعريف مجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB 1980 Prudence: التحفظ الخاسي والذي هو مفهوم الحيطة حسب بيان مفاهيم المحاسبة المالية رقم 2 سنة 1980 بأنه رد فعل حذر لضمان أن عدم التأكيد والمخاطر الملزمة لمواصفات الأعمال تم أخذها بعين الاعتبار بدرجة كافية.⁴

تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB: أشارت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC إلى أن التحفظ الخاسي هو اتخاذ الحذر وعدم المبالغة في تقدير الأصول أو الدخل، وعدم تقييم الالتزامات أو النفقات بأقل مما يجب.⁵

¹ -Watts, R, "Conservatism in Accounting-part 1, Explanations and Implications, Simon School of Business, University of Rochester, 2003, p. 3. Available at <http://ssrn.com/abstract=414522>.

² - Dan Givoly, Carla K. Hayn, "The Changing Time-Series Properties of Earnings, Cash Flows and Accruals: Has Financial Reporting Become More Conservative?", Journal of Accounting and Economics , Vol. 29, No. 3, 2000, P. 291.

³ - The Accounting Principles Board, Statement No, 4. 1970, Basic Concepts and Accounting Principles Underlying Financial Statements of Business Enterprises, p 15. Available at <http://clio.lib.olemiss.edu/cdm/ref/collection/aicpa/id/773>

⁴ - Financial Accounting Standards Board FASB, 1980, Statement of Financial accounting concepts NO.2: Qualitative characteristics of accounting information, p6.

⁵ - International Accounting Standards Committee IASC, 1989. Framework for the preparation of financial statements, p. 84.

ثانياً: أنواع التحفظ الحاسبي

ميزت أغلب الدراسات التي تناولت مفهوم التحفظ الحاسبي نوعين رئيسيين للتحفظ هما:

1- التحفظ الحاسبي المشروع:

هناك عدة تعريفات مصطلح التحفظ الحاسبي المشروع، مثله مثل أغلب المصطلحات الحاسبية ومن بين هذه التعريفات نذكر ما يلي:

- هو تسريع الاعتراف بالأخبار السيئة، بمقابل تأخير الاعتراف بالأخبار الجيدة، وهو من شأنه أن يعزز من

¹ الموثوقية للأرباح المعلنة؛

- هو تحفظ لاحق لوقوع أحداث أو أخبار محددة مسبقاً، ويعبر إلى انخفاض القيم الدفترية في ظل ظروف

أحداث سلبية تكون كافية لتسجيل الانخفاض والتي لا يمكن أن تتحسن بالرغم من حدوث أحداث إيجابية؛²

2- التحفظ الحاسبي غير المشروع:

- عرف التحفظ غير المشروع من خلال المستحقات السالبة التي تنتج عن استخدام المؤسسة للسياسات والمبادئ

³ الحاسبية التي تؤدي إلى تقليل الأرباح؛

- هو تحفظ مسبق لا يرتبط بوقوع أحداث أو أخبار ويعبر عن السياسات الحاسبية التي تتبعها الشركة بالاعتراف

⁴ بالقيم الأقل للأصول والإيرادات.

¹ - Sudipta Basu, op. cit, 1997, p8.

² - Ray Ball, Lakshmanan Shivakumar, The role of accruals in asymmetrically timely gain and loss recognition, Journal of accounting research, Vol.44, No.2, 2006,p.210.

³ - Dan Givoly, Carla K. Hayn, op. cit, P, 291.

⁴ - Ray Ball, Lakshmanan Shivakumar, op. cit, 2006, P 210.

المطلب الثاني: الممارسة الخاسية للتحفظ الخاسي

أولاً: وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS: بالرغم من إلغاء خاصية الحبطة من الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية لسنة 2010 فهذا لا يعني خلو الممارسة المحاسبية وفق المعايير من مفهوم التحفظ الخاسي، وهذا يمكن تبيانه من خلال المعايير المحاسبية الدولية في حد ذاتها على النحو التالي¹:

معيار المحاسبة الدولي رقم 02 المخزون: من خلال المعيار المحاسبى الدولى رقم 02 يجمع العديد من الباحثين أن تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، هو تقدير المحاسب الحذر لانخفاض قيم المخزون، بالإضافة إلى عدم إظهاره بما يزيد عن القيمة المتوقعة من بيعه أو استخدامه هو سياسة حذرة لتقييم المخزون تتماشى مع مفهوم الحبطة والحدر.

معيار المحاسبة الدولي رقم 8 السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء: نرى أنه وفق هذا المعيار على الإدارة أن تستخدم حكمها وتقديرها للأحداث والظروف التي يوجد معيار دولي يطبق عليها من خلال تطبيق سياسات محاسبية تنتج عنها معلومات ملائمة وموثوقة، وهو ما يتماشى مع مفهوم التحفظ الذي يشير إلى استعمال الحكم الشخصي لتقدير ظروف وحالات عدم التأكيد.

معيار المحاسبة الدولي رقم 16 الممتلكات والمصانع والمعدات: حسب الفقرة 30 إلى تسجيل أي تكلفة أو خسارة من شأنها تخفيض قيمة الممتلكات والمصانع والمعدات، بالإضافة إلى الفقرة 31 التي تقضي بإظهار الممتلكات والمصانع والمعدات في أصول الشركة بمبلغ إعادة التقييم الذي يساوي القيمة العادلة مطروح منها الارتفاع المتراكم اللاحق أو أي خسائر لاحقة متوقعة تؤدي إلى انخفاض قيمة الأصل، وهو ما يصب في جوهر التحفظ المحاسبى الذي يقضي بالاعتراف بالخسائر المتوقعة والمحتملة الواقعة والتي من شأنها أن تؤدي خفض قيمة أصول الشركة وزيادة تكاليفها.

معيار المحاسبة الدولي رقم 17 الخاص بعقود الإيجار: من خلال فقرات معيار رقم 17 نجد أنه ينص على عدم الاعتراف بالمكاسب الناتجة عن عمليات البيع ثم إعادة الاستئجار ضمن إيرادات الفترة ولكن يتم تأجيلها واستنفادها، بالإضافة إلى تسجيل تقديرات القيم المتبقية غير مضمونة كتكاليف يعترف بها في الحل، بالإضافة في

¹ - مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، (ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين)، إصدار 2016
<http://www.mediafire.com/file/6kxhh34cgc3db>

حالة إعادة عقد الإيجار إذا كان سعر البيع أقل من القيمة العادلة فإنه يتم الاعتراف بالانخفاض كخسارة في الحال، وهو ما يتماشى مع جوهر التحفظ الخاسي الذي يقضي بالاعتراف بالخسائر المحتملة وتأجيل الاعتراف بالأرباح المتوقعة.

معايير المحاسبة الدولي 36 انخفاض قيمة الأصول: من خلال فقرات المعيار التالية 09، 59، 60، 61، 62، 63، 64، نجد أن المعيار رقم 34 يشير إلى مسألة تقدير الاعتراف بالخسائر المحتملة التي تؤدي إلى انخفاض قيمة أصول الشركة، وتقدير التكاليف التي تؤدي إلى انخفاض نتيجة، بالإضافة إلى مسألة تعديل قيمة اهلاك الأصل بعد تسجيل مبلغ الانخفاض كخسارة، بالإضافة إلى الاعتراف بأي التزامات ضريبية مؤجلة متعلقة بالأصل المعدل، حيث نجد أن هذا المعيار ينص على أهم سياسات الحيطة والحذر المتتبعة في تقييم أصول وتقدير تكاليف الشركة والتي من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على عدالة وشفافية القوائم المالية المفصحة عندها.

معايير المحاسبة الدولي رقم 37 المخصصات، الالتزامات والأصول المحتملة: وفق المعيار رقم 37، الخاص بالاعتراف بالمخصصات والالتزامات والذي يعتبر مبدأ التحفظ بمثابة ممارسة سلطة تقديرية للتوصيل إلى تقديرات في ظروف وحالات عدم التأكد، حيث ينص على كيفية وظروف تقدير مخصصات الالتزام والمخاطر التي قد تواجهها الشركة مستقبلاً وأخذها بعين الاعتبار وتقدير توقيت حدوثها وعدم مبالغة في تقدير قيم التكاليف أو الالتزامات، حيث نجد أن هذا المعيار يمثل جوهر التحفظ الخاسي الذي يقضي بتوقع الخسائر المحتملة والاعتراف بها.

معايير المحاسبة الدولي رقم 38 الأصول غير الملموسة: من خلال فقرات معيار رقم 38 نجد أنه ينص على الاعتراف بالمكاسب عند توفر دلائل معقولة باستخدام الحكم الشخصي لتقدير درجة التأكد لاحتمال تدفق منافع مستقبلية عن الأصل المعنوي، بالإضافة إلى عدم الاعتراف بالشهرة المتولدة على أنها أصل، والاعتراف بنفقات البحث كمصروف إيرادي في مراحل البحث للمشروع الداخلي، لذا يمكننا القول أن ما سبق هو ممارسة واضحة لمفهوم التحفظ الخاسي.

معايير الإبلاغ المالي رقم 5 لإعداد التقارير المالية للأصول غير المتداولة: وفق المعيار الدولي رقم 5 نجد أنه ينص على قياس الأصول التي تستوفي الشروط الحقيقة لتسجيلها كأصول محتفظ بها من أجل البيع على أساس القيمة العادلة أو الدفترية أو أيهما أقل مخصوص منها تكاليف البيع، بالإضافة إلى مسألة الاعتراف بخسارة الانخفاض في

قيمتها وكيفية تعديل قيمة الأصول غير المتداولة بعد تعديل قيمها، وهو ما يندرج بشكل واضح ضمن سياسات التحفظ الحاسبي التي تقضي بالاعتراف بخسائر القيم وإظهارها بشكل عادل في القائم المالية.

معيار الإبلاغ المالي رقم 7 لإعداد التقارير المالية الإفصاحات: من خلال ما سبق من المعيار رقم 07 الخاص بإعداد التقارير المالية و بالإفصاح نجد أن جوهر التحفظ الحاسبي متضمن في فقراته التي تهدف إلى إظهار تفاصيل أي حالة من شأنها أن تؤدي إلى تخفيض قيمة الشركة والإفصاح عنها بشكل موثوق.

من خلال استعراضنا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS وفقراتها وبالرغم من عدم إشارة الإطار التصوري للمعايير الدولية لمفهوم التحفظ الحاسبي كمبداً من مبادئ المحاسبة وعدم تضمينه ضمن الخصائص النوعية للمعلومات المالية المرغوب فيها وجاء هذا بعد اقتراح العديد من الباحثين والمهتمين بالمعايير الدولية والقائمين على إصدار المعايير المحاسبية على حذف خاصية التحفظ الحاسبي من الخصائص الداعمة لخاصية الموثوقية بحجج تعارضه مع خاصية الحيادية وزيادته في عدم تماثل المعلومات وتعارضه مع فرض تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني،عكس ما كان عليه الحال في الإطار التصوري للجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1989 الذي كان يطالب بتضمين مبدأ الحيطة والحذر ضمن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المرغوب فيها، إلا أن سياسات ومفهوم التحفظ الحاسبي نجدها متضمنة بشكل واضح وصريح في المعايير المحاسبية وفقراتها والتي استعرضناها سابقاً ووضحنا موضع نصها على الحيطة والحذر عند اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة في ظل حالات وظروف عدم التأكد.

ثانياً: أهم طرق وسياسات التحفظ الحاسبي

أشار Wahlen and Healy إلى العديد من المجالات أو الطرق المتاحة أمام الإدارة للممارسة التحفظ الحاسبي في إطار تطبيق بدائل السياسات المحاسبية:

- تقدير عدد من الأحداث الاقتصادية المستقبلية، مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول، القيمة الاستردادية للأصول Salvage Values، التزامات منافع التقاعد والمعاشات، الضرائب المؤجلة، تقدير خسائر الديون المعدومة، تخفيضات الأصول Assets Impairments؛
- اختيار بدائل السياسات المحاسبية في إطار المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP عن نفس الصفقات الاقتصادية، كما في اختيار طريقة الإهلاك، تقييم المخزون السلعي؛

- تطبيق الآراء التي تحدد مستويات رأس المال العامل المرغوبة مثل تحديد مستويات المخزون، التحكم في توقعات عمليات الشحن أو شراء البضاعة، السياسات المتعلقة بسداد المدينين؛
- اختيار القرارات الإدارية التي تناسب الموقف مثل تخصيص التكالفة وصافي العائدات، رسملة أو إنفاق بعض أنواع التكاليف مثل نفقات البحوث والتطوير، الإعلان، الصيانة؛
- اختيار كيفية إنجاز بعض أنواع الصفقات مثل استخدام بدائل الطرق الحاسبية في حالات الانضمام ¹، عقود التأجير التي يمكن أن تتم على أنها حسابات خارج الميزانية sheet Combinations OFF- Balance；
- تطبيق قاعدة التكالفة أو السوق أيهما أقل عند تقييم (سابقا) المخزون السلعي؛
- استخدام طرق الاستهلاك المتناقص أو المعجل لتحديد أقساط مصروف استهلاك الأصول الثابتة؛
- استخدام طريقة الوارد أخيرا صادر أولا LIFO في تسعير حركة المخزون السلعي، فهي طريقة متحفظة خصوصا في ظروف التضخم؛
- عدم الاعتراف بالشهرة المكونة ذاتيا داخليا، وتسجيل الشهرة فقط عندما يتم شراؤها، ثم التعجيل بإطفائها، رغم أن الشهرة أصل متزايد القيمة وليس أصلا متناقصا؛
- إطفاء تكاليف التأسيس على عدد فترات أقل من عمر الشركة غالبا 3-5 سنوات؛
- اعتبار نفقات الأبحاث والتطوير مصروفات في فترة إنفاقها لظروف عدم التأكد من امتداد منافعها لفترات المقبلة. ²

ثالثا: الممارسة المحاسبية للتحفظ الحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF

- 1- حسب المادة 14 من المرسوم التنفيذي 156-08³:** فإنه "يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للواقع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تشقق بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجه"
- "ينبغي أن لا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والمنتوجات، كما يجب أن لا يقلل من قيمة الخصوم والأعباء."
- "يجب ألا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة هذا إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها."

¹ محمد سعيد محمد جنيدى، أثر الدور التعاقدى للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2004، ص 27.

² محمود عرفات أحمد فياض، قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية وأثره على إدارة الأرباح، رسالة ماجستير، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الأردن، 2012، ص 27.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 27، المرسوم التنفيذي رقم 156-08، بتاريخ 28 ماي 2008، ص 12.

بالرغم من خلو الإطار التصوري للنظام الحاسبي المالي SCF من مفهوم التحفظ الحاسبي كمبداً من مبادئ المحاسبة العامة أو كخاصية من الخصائص النوعية للمعلومة المالية على غرار الإطار التصوري للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، إلا أنه من خلال المادة 14 من المرسوم التنفيذي 156-08 نلاحظ أن النظام الحاسبي المالي قد أشار إلى مفهوم التحفظ الحاسبي بمصطلح مبدأ الحيطة، حيث تشير هذه المادة إلى ضرورة تقدير معقول في ظروف الشك وعدم المبالغة في التقديرات الحذرة عن طريق الاحتياطات والمؤونات المبالغ فيها.

2- حسب القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008: الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحظى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها نجد في:

الفصل الأول: مبادئ عامة

القسم الأول: إدراج الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات وإدراجها في الحسابات¹

- بخصوص تقييم الأعباء الفقرة 4.111 يتتب عن الأعباء المبينة بوضوح من حيث موضوعها والمحتملة بفعل أحداث طرأ أو جار حدوثها من قبيل الاحتمال تكوين احتياطات."

"تحول الاحتياطات إلى النتائج عندما تنزل الأسباب التي دعت إلى تكوينها"

من خلال الفقرة السابقة نجد أن النظام الحاسبي المالي قد أشار إلى ظروف تكوين الاحتياطات التي تكون عند توفر العوامل المؤدية إلى تحمل تكاليف، حيث تعتبر الاحتياطات أحد أهم الخيارات المحاسبية المستخدمة في سياسات مفهوم التحفظ الحاسبي.

القسم الثاني: قواعد عامة للتقييم²

- الفقرة 7.112 "عندما تكون القيمة القابلة للتحصيل لأي أصل أقل من قيمته المحاسبية الصافية للاهلاك، فإن هذه القيمة الأخيرة يجب إرجاعها إلى قيمتها القابلة للتحصيل. وحينئذ يشكل مبلغ فائض القيمة المحاسبية على القيمة القابلة للتحصيل، خسارة في القيمة.

- الفقرة 8.112 "ثبت خسارة قيمة أي أصل بانخفاض الأصل المذكور وإدراج عبء في الحسابات."

¹- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، بتاريخ 25 مارس 2009، قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء وإدراجها في الحسابات، ص 6.

²- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، بتاريخ 25 مارس 2009، مرجع سابق، ص 6-7.

تعتبر مسألة إعادة التقييم من أهم حالات الشك وظروف عدم التأكيد والتي من خلالها يمارس المحاسب الخيارات الحاسبية التي تدرج ضمن سياسة الحيطة والحدر عند توقع الخفاض قيمة الأصول، حيث نجد أن النظام المحاسبي المالي قد أشار في الفقرة 7.112 و 8.112 إلى تسجيل قيمة الأصل القابل للتحصيل التي تكون أقل من قيمتها الصافية كخسارة في القيمة وهو ما يعتبر جوهر ممارسة سياسة الحيطة والحدر التي تقضي بالاعتراف بالخسائر المحتملة وتأجيل الاعتراف بالأرباح المتوقعة.

الفصل الثاني: قواعد خاصة للتقييم والإدراج في الحسابات

القسم الأول: التثبيتات العينية والمعنوية¹

-الفقرة 10.121 "إذا صارت القيمة القابلة للتحصيل لأى ثبيت أقل من قيمتها الصافية المحاسبية بعد الاتهاكات، فإن هذه القيمة تعود إلى القابلة للتحصيل عن طريق إثبات خسارة في القيمة."

تعتبر مسألة التقييم والإدراج في حسابات الميزانية من أهم الأساليب المحاسبية التي تؤثر على صورة وعدالة القوائم المالية، ومن خلال ما سبق نجد أن النظام المحاسبي في الفقرة 10.121 على غرار الفقرة 8.112 من نفس القرار قد أشار إلى حالة نقص القيمة القابلة للتحصيل لأى ثبيت عن قيمته الصافية المحاسبية وذلك بتسجيلها خسارة في القيمة وهو ما يتواافق مع مفهوم الحيطة والحدر.

-الفقرة 15.121 "تشكل نفقات البحث أو النفقات الناجمة عن طور البحث عن مشروع داخلي أعباء تدرج في الحسابات عندما تكون مستحقة ولا يمكن تثبيتها".

من خلال الفقرة 15.121 نجد أن النظام المحاسبي المالي لا يعترف بالثبت المعنوي الناجم عن البحث والتطوير كأصل خلال فترة البحث بل تدرج نفقاته كعبء فور إنفاقها ويسجل في جدول حسابات النتائج، وهو ما يعبر ممارسة واضحة لسياسة الحيطة والحدر التي تقضي بالاعتراف بالخسائر المحتملة وتأجيل الاعتراف بالأرباح المتوقعة.

القسم الثاني: أصول مالية غير جارية (ثبتات مالية)، سندات وحسابات دائمة

-الفقرة 6.122 " يتم تقييم التوظيفات المالية التي قمت حيازتها حتى حلول استحقاقها وكذلك القروض والحسابات الدائنة التي يصدرها الكيان لم يتم حيازتها لأغراض معاملة تجارية بالتكلفة المحتللة. وتخضع كذلك عند

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، بتاريخ 25 مارس 2009، مرجع سابق ص 9.

إغفال كل سنة مالية لاختيار تناقص في القيمة قصد إثبات أي خسارة محتملة في القيمة، وهذا طبقاً للقواعد العامة لتقييم الأصول".

القسم الثالث: المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ¹

- الفقرة 5.123 " عملاً بمبدأ الحيطة، فإن المخزونات تقييم بأقل تكلفتها وقيمة انجازها الصافية. وقيمة الإنجاز الصافية هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكاليف الإقامة والتسويق.

تدرج أية خسارة في قيمة المخزونات في الحساب كعبء في حساب التأرجح عندما تكون كلفة مخزون ما أكثر من القيمة الصافية لإنجاز هذا المخزون. وتحدد خسائر القيمة في المخزونات مادة بمادة أو في حالة أصول متعاونة فئة بفئة.

من خلال الفقرة نرى أن النظام الحاسبي المالي لم يعطي الخيار بين التكلفة أو السوق أو أيهما أقل كما هو الحال في معايير المحاسبة الدولية والذي يعتبره الكثير من المحاسبين ممارسة لمبدأ الحيطة والخذر ومن جهة أخرى خياراً محاسبياً لإدارة الأرباح، حيث نجد أن النظام الحاسبي المالي ينص بشكل واضح على مبدأ الحيطة والخذر عند تقييم المخزونات وذلك بتسجيلها بأقل من تكلفتها الدفترية أو قيمة انجازها الصافية، وتسجيل النقص في قيمة المخزون كتكلفة في حسابات النتيجة.

ومن خلال ما سبق وبالرغم من أن الإطار التصوري للنظام الحاسبي المالي لم يذكر مفهوم الحيطة والخذر (التحفظ الحاسبي) كمبداً من مبادئ المحاسبة أو كخاصية من الخصائص النوعية للمعلومات المالية إلا أن للنظام الحاسبي المالي ينص بوضوح على أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة والخذر ويحدد كيفية معالجة وتقدير حالات عدم التأكد التي تواجه الشركة، كما أن المواد والفقرات الواردة في النظام الحاسبي المالي التي تقضي بالاعتراف بالخسائر المحتملة وتأجيل الاعتراف بالأرباح المتوقعة وهو ما يمثل جوهر التحفظ الحاسبي، وتتوافق بشكل كبير مع معايير المحاسبة الدولية في مواجهة حالات عدم التأكد والاستجابة لها.

¹ -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، بتاريخ 25 مارس 2009، مرجع سابق، ص 9-13.

المطلب الثالث: الآراء المؤيدة والمعارضة لسياسات التحفظ الحاسبي

أولاً: الآراء المؤيدة

- وفق (القضاة، 2014)¹ يلي التحفظ الحاسبي رغبات المساهمين بحيث يحد التحفظ الحاسبي من تضخيم الإيرادات من قبل الإدارة غير المستندة لحدث مالي طبيعي، لذلك فهم يجبنون استخدام القوائم المالية التي تتضمن أرقاماً متدنية الأصول والإيرادات وأرقاماً مبالغ بها للالتزامات والمصروفات حتى يكون لديهم هامش أمان معقول، ويساهم التحفظ الحاسبي في تخفيض المحاسبين مخاطر نشر معلومات محاسبية قد يثبت فيما بعد عدم صحتها، ومخاطر عدم نشر معلومات محاسبية قد يثبت فيما بعد أنها معلومات صحيحة.

- وفق (R. Lafond, R. watts, 2008)² استخدام التحفظ الحاسبي في مجال المحاسبة يؤدي لمخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية من حيث عدم تحيز المخرجات المحاسبية لأهداف الإدارة، وهو الأمر الذي يخدم مصالح المتعاملون في سوق الأوراق المالية الذين زاد طلبهم على قوائم مالية أكثر تحفظاً، حيث يعتبرون التحفظ له منفعة أكثر من مضاره بالرغم من تسببه في انخفاض الأرباح المحاسبية وذلك بتوفيره قوائم مالية أكثر معلوماتية وموثوقة.

- حسب (M. Bangoli, S. Watts, 2005)³ إن تبني التحفظ يقلل من السلوك الانتهازي للإدارة التي تسعى إلى تعظيم قيمة المؤسسة، وبالتالي فإنه يساعدهم في تحسين جودة المعلومات المالية وجودة أرباحها من خلال تحسين موضوعيتها وذلك بزيادة توقع المعلومات المالية للأرباح وقدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية؛

- حسب (C. Piot, P. Dumontier, R. Janin, 2010)⁴ يساعدهم التحفظ الحاسبي من خلال الإفصاح عن الخسائر المحتملة في التوقيت المناسب في تحفيض عمليات التقاضي التي يتعرض لها مراجعى الحسابات من قبل حاملى الأسهم؛

¹ - ليت أكم مفلح، مدى فاعلية غوذج BASU لقياس التحفظ الحاسبي للأرباح في البيئة الأردنية، دراسة إختبارية على البنوك التجارية الأردنية، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية، 2014، ص.24.

² - Ryan Lafond, Ross L Watts, The Information Role of Conservatism, The Accounting Review, Vol. 83, No.2, 2008, p.451.

³ - Mark Bangoli, Susan G. Watts, Conservative Accounting Choices, Management Science, Vol. 51, No. 5, 2005, p. 791.

⁴ - Charles Piot, Pascal Dumontier, Rémi Janin, IFRS consequences on accounting within Europe, 2010, p. 13.
Avilable at www.ssrn.com,

ومن خلال ما سبق يرى الباحث أن ممارسة مفهوم الحيطة والخذر (التحفظ الحاسبي)، من شأنه أن يؤدي إلى كبح دوافع الإدارة لنشر معلومات محاسبية متفايرة قد يثبت لاحقا عدم صحتها، وعدم إعطاء فرصة للإدارة بالتلعب بالأرقام المحاسبية، كما أن تطبيقه بشكل مدروس مبني على تقديرات أكثر قابلية للتحقق للأحداث من شأنه تقديم معلومات أكثر موثوقية.

ثانياً: الآراء المعاشرة

- يعتقد (Hendriksen, 1982) مفهوم التحفظ الحاسبي، ويعتبره أسلوباً ضعيفاً لأخذ عنصر عدم التأكيد في تقييم الأصول والدخل في الاعتبار كما يرى أن مبدأ التحفظ المحاسبي يؤدي في أسوأ صوره إلى تشويه كامل للمعلومات والبيانات المحاسبية، ويتعارض هذا المفهوم مع هدف الإفصاح عن جميع المعلومات الملائمة؛¹

- يرى (R. Lafond, R. watts, 2008)² أن ممارسة التحفظ المحاسبي من شأنه أن يتعارض مع بعض المبادئ والخصائص النوعية الثانية للمعلومات المحاسبية مثل الحيادية، القابلية للمقارنة، والثبات، والبالغة فيه يؤدي إلى الزيادة في مشكلة عدم تماثل المعلومات.

- يرى كل من (F. Gigler, C. Kanodia, H. Sapra, R. Venugopalan, 2009)³ أن التحفظ المحاسبي إلى تقييد المحتوى المعلوماتي للقواعد المالية ويضعف من قدرتها على التنبؤ الأمر الذي ينعكس على عقود المديونية ويخفض من كفاءتها؛

- وفق (R. Ball, L. Shivakumar, 2006)⁴ ممارسة التحفظ المحاسبي بشكل مبالغ فيه من شأنه أن يؤدي إلى تكوين احتياطات سرية وهو ما يعتبر تلاغباً بالأرقام المحاسبية، ويترتب عنه تأثيرات سلبية على جودة المعلومات المالية والخفاض جودة أرباحها وقدرتها التنبؤية وهو ما يعتبر ممارسات مضللة تؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية خاصة المستثمرين والمرجعين؛

¹ - ليت أكرم مفلح، مرجع سابق ص 28.

² - Ryan Lafond, Ross L Watts, 2008, op. cit, p.476.

³ - Frank Gigler, Chandra Kanodia, Haresh Sapra, Raghu Venugopalan, Accounting Conservatism and the Efficiency of Debt Contracts, Journal of Accounting Research, Vol. 47, No.3, 2009, p. 770.

⁴ - Ray Ball, Lakshmanan Shivakumar, 2006 , op. cit, p. 218.

- حسب (القضاة، 2014) يعتمد مفهوم التحفظ الحاسبي لدرجة كبيرة على الرأي الشخصي للمحاسب فيما إذا كان البند أو العنصر يستحق الذكر أم لا، ويؤدي استخدام مفهوم إلى نوع من التحيز في التقارير المالية ولا يقوم على التقييم العلمي الحقيقي، ولقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي إلى ميل مفهوم التحفظ الحاسبي للتناقض مع بعض الخصائص الأساسية لجودة المعلومات والتي من أهمها التمثيل الصادق والحيادية، وكذلك لخصائص النوعية المعززة والتي من أهمها قابلية التحقق؛¹

- (حسب الشرقطلي، 2015) قد يؤدي استخدام التحفظ الحاسبي لتشويه المعلومات المحاسبية من خلال المبالغة في تخفيض قيم الأصول والإيرادات والمبالغة أيضاً في زيادة قيم الالتزامات والمصروفات إلى تحقيق نتائج عكسية مشابهة لعملية تضخيم الأصول والإيرادات والمبالغة في تخفيض قيم الالتزامات وبالتالي إظهار إيرادات ومصروفات المنشأة بقيم تختلف عن قيمتها الحقيقة.²

ومن خلال استعراض الآراء المعارضة لمفهوم الحيطة والحذر يرى الباحث أن هذه الانتقادات تأتي نتيجة تعارض هذا المبدأ مع الخصائص النوعية للمعلومات المالية خاصة تأثيره بالسلب على إظهار المعلومات المالية بصورةها الملائمة لاتخاذ القرار، وخاصة عند تحميل فترات محاسبية خسائر ومصارييف غير محققة، مما ينبع عنها انخفاض في قيمة الدخل وزيادته في الفترات اللاحقة مما يعطي فرصة للإدارة بممارسة إدارة الأرباح بالشكل السالب وهو ما يصطلاح عليه بـممارسات تمييد الدخل.

المطلب الرابع: دوافع ممارسة التحفظ الحاسبي

ناقشت العديد من الدراسات دوافع ممارسة التحفظ الحاسبي أهمها دراسة (R. Lafond, R. watts, 2008) ، (R. Watts, 2003) (S. Basu, 1997) وذكرت أغلبها أربع دوافع هي التعاقدات، والدعوى القضائية، والضرائب، والتنظيم (القواعد التنظيمية).

أولاً: الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية: تناولت العديد من الدراسات موضوع الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية كأحد أهم دوافع ممارسة التحفظ الحاسبي، حيث تعتبر المعلومات المحاسبية وجودتها محل اهتمام جميع الأطراف المستخدمة لها خاصة بالنسبة للجهات المدينية مثل المساهمين والمقرضين حيث تعتبر المعلومات المحاسبية

¹ - ليت أكرم مفلح، مرجع سابق ص 24-25.

² - هدى محمد الشرقطلي، أثر التحفظ الحاسبي وعدم ثابث المعلومات على جودة الأرباح المحاسبية وقيمة الشركة السوقية - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة عمان 2006-2013، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية، 2015، ص 16.

من خلال استمرارية الأرباح مؤشراً من خلاله يمكنهم بالتبني بقدرة الشركة على سداد ديونها، ويرى الكثير من الباحثين في هذا المجال أن ممارسة التحفظ الحاسبي ودوره في الحد من المبالغة في تضخيم الأرباح وقيمة أصول الشركة يعتبر جزءاً مهماً في كفاءة العقود والإيفاء بشروطها وأجعنت الكثير من الدراسات على نوعين من العقود هما:

أ—عقود المديونية: تعد عقود المديونية من أهم الدوافع التي تدعو إلى ممارسة التحفظ الحاسبي حيث تشير العديد من الدراسات في هذا المجال إلى دور التحفظ الحاسبي إعطاء صورة تعتبر عن القدرة الحقيقية للشركة للإيفاء بعقد الدين وشروطه، وفي هذا الإطار تشير دراسة (A. Beatty, J. Weber, J. Yu, 2007) إلى أن عقود الدين تتم عن طريق النسب المالية على ضوء الأرقام الحاسبية المالية والتي تحدد قدرة الشركة على السداد، وعادةً ما يحدث تعارض بين ملاك الشركة والدائنين حملة السندات، حيث يقوم الملاك بنقل الثروة من الدائنين إليهم عن طريق ممارسات من شأنها تخفيض الدين الخارجية الأمر الذي ينبع عنه زيادة حقوق الملكية مقابل تخفيض حقوق حملة السندات، وفي هذا الإطار تشير دراسة¹ (R. Ball, G. Sadka, A. Robin, 2008) إلى أن زيادة كفاءة عقود المديونية يعتبر دافعاً رئيسياً للتحفظ الحاسبي حيث نتائج التحفظ الحاسبي هي تعجيل الاعتراف بالخسائر وأجليل الربح حتى يتحقق فعلياً وهو ما يعتبر مؤشراً لاحتمال انتهاك الشركة لشروط عقود الدين وهو الأمر الذي يسمح للمقرضين بممارسة سلطاتهم وحقوقهم التعاقدية والتدخل بما يسمح بحماية مصالحهم، ويرى كل من² (K. Balakrishnan, R. Watts, L. Zuo, 2012) على القروض وتتمتع بشروط أحسن لعقود الدين، مما يجعلها أكثر تنفيذاً للمشاريع الحدية Marginal Projects التي تولد قيم حالية صافية مما يعكس بشكل إيجابي على قيمة الحقوق الملكية وقيمة الشركة.

ب—عقود مكافآت الإدارة وتوزيع الأرباح: وفق (R. Lafond, R. watts, 2008)³ أن سمعة المدير ومكافآته وسعر أسهم الشركة ومستقبلها ستتأثر بنسبة كبيرة بشكل القوائم المالية المفصحة عنها وبالعقود الحاسبية، مما يجعل الدوافع الإدارية عملاً يقييد ممارسة التحفظ الحاسبي أو إدارة الأرباح مما يعكس بشكل متبادر على جودة التقارير

¹ – Ray Ball, Gil Sadka, Ashok Robin, Is Financial Reporting Shaped by Equity Market or by debt Market?: An International Study of Timeliness and Conservatism, 2007, p10, available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=984299.

² – Karthik Balakrishnan, Ross Watts, Luo Zuo, The Effect of Accounting Conservatism on Corporate Investment during the Global Financial Crisis, p.03,12, available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1952722

³ – Ryan Lafond, Ross L Watts, 2008, op. cit., p451.

المالية، وذكرت دراسة (D. Givoly, C. Hayn, A. Natarajan 2007)¹ أن الأرقام الحاسبية تستخدم في لضيغ ممارسات إدارة الأرباح التي يمكن أن تؤثر سلبا على الدائنين والحد من قدرة الشركة على دفع توزيعات الأرباح على المساهمين.

ثانياً: تزايد حالات الإفلاس والتراضي: شهدت بداية هذا القرن إفلاس العديد من الشركات الكبيرة على مستوى العالم، وذلك لزيادة المديونية الخاصة بهذه الشركات ومحاولة تضخيم قيمة أصولها وكذلك أرباحها في محاولة منها للحصول على مزيد من القروض، حيث ارتفعت معدلات الإفلاس بين الشركات الكبرى من (4.01%) إلى (4.09%) في عام 2001، و(4.02%) في عام 2002 وأحياناً العديد من الشركات مثل (Enron Global) و(Xerox) وهذا نتيجة للعديد من الأسباب منها العبث والغش والأخطاء الحاسبية، المغالاة في الأرباح وإخفاء المعلومات والتضليل.²

وتعتبر دراسة (R. Watts, 2003)³ من أهم الدراسات التي تناولت تفسيرات التحفظ الحاسبي حيث أشارت إلى أن دافع التراضي يعد دافعاً رئيسياً لممارسة التحفظ الحاسبي حيث توصلت الدراسة إلى أن تكاليف التراضي تكون أكثر بكثير عند المبالغة في تضخيم الأرباح وصافي الأصول المفصح عنها مقارنة بتكليف التراضي عند التخفيض في الأرباح وصافي الأصول، ويشير (Basu, 1997)⁴ إلى أن فترة المنازعات القضائية وفترات مخاطر المراجعة أظهرت وجود درجات أعلى للتحفظ الحاسبي مقارنة بباقي الفترات التي تسبق أو تكون بعد المنازعات ومخاطر المراجعة.

ثالثاً: دافع التنظيم الحاسبي: يقصد بالتنظيم الحاسبي هي تلك العوامل والقواعد التي تميز بيئة محاسبة في بلد ما والتي تحدد شكل تنظيم مهنة المحاسبة وكيفية إعداد المبادئ والسياسات المحاسبية ودرجة التدخل الحكومي في هذا التنظيم وفرض سياسات أو مبادئ معينة ملزمة وتحوز بصفة القبول العام.

¹ - Dan Givoly, Carla K. Hayn, Ashok Natarajan, Measuring Reporting Conservatism, The Accounting Review, Vol. 82, No.1, 2007, p.68.

² - رجب سعيد محمود أبو جراد، العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرها على جودة الأفصاح الحاسبي عن البيانات المالية للمصارف الخليجية المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015، ص 56.

³ - Ross L. Watts, Conservatism in Accounting Part II: Evidence and Research Opportunities, Accounting Horizons, Vol. 17, NO. 4, 2003, p 291.

⁴ - Sudipta Basu, op. cit, 1997, p. 26.

حيث وفق (أكرم مفلح)¹ تختلف دول العالم من حيث مدى استقلالية التنظيم الحاسبي فيها ودرجة التدخل الحكومي، فالتدخل قد يتم من جهات مهنية سواء كانت حكومية أو غير حكومية، أو جهات غير مهنية ذات طابع حكومي، وتتمثل عملية إصدار المعايير المحاسبية أحد أشكال تنظيم السياسات المحاسبية على مستوى المجتمع وشكل التنظيم قد يساعد على انتهاج سياسات محاسبية أكثر تحفظاً، إذ أن الخسائر الناتجة عن المبالغة في تقييم الأصول والدخل قد تستخدم بالعملية بشكل أكبر من المكاسب التي تنتج عن تقييم الأصول والدخل بأقل مما يجب، ويقدم هذا دافعاً للقائمين على وضع القوانين المنظمة وعلى وضع المعايير المحاسبية ليكونوا أكثر تحفظاً، كم أن ظاهرة الخسائر الناتجة عن المغالاة في قيمة الأصول والدخل أكثر من المكاسب المنتهية من جراء تخفيض قيمة الأصول والدخل أعطى المشرعون للجهة المعنية بوضع المعايير دافعاً لتكون البيانات المالية متحفظة محاسبياً، ويشير (R. Watts, 2003)² في دراسته إلى أن ظاهرة الخسائر الناتجة عن المبالغة في الاعتراف بالأرباح وقيمة الأصول أكثر من الخسائر المحتملة جراء انخفاض قيمة الأصول والأرباح أدى إلى تدخل الجهات المعنية بمهمة المحاسبة في العديد من الدول إلى التدخل ووضع معايير محاسبية تؤدي في النهاية إلى الحد من هذه الممارسات.

ويرى (R. Ball, S. Kothari, A. Robin, 2000)³ أن درجة التحفظ المحاسبي تتحفظ في الدول التي تتولى فيها الحكومة مهمة الإشراف على مهنة المحاسبة من فرنسا وألمانيا واليابان، بمقابل ارتفاع درجة التحفظ في الدول التي تكون فيها مهنة المحاسبة تحت إشراف القطاع الخاص على مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا، ويضيف في هذا الإطار أشرا كلا من (R. Bushman, J.Piotroski, 2006)⁴ إلى أن نوع وقوة وجودة النظم القانونية القضائية للدول تلعب دوراً هاماً في شكل القوائم المالية المفصح عنها الشركات، حيث توصلت الدراسة إلى أن الدول التي فيها نظم قانونية قضائية قوية وفعالة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة قوائمهما المالية تتمتع بمستويات أعلى للتحفظ المحاسبي مقارنة بالدول التي فيها نظم قانونية قضائية ضعيفة مثل الأرجنتين وبulgaria وشيلي.

¹ - ليت أكرم مفلح، مرجع سابق ص20.

² - Ross L. Watts, op. cit, pp. 292, 293.

³ - Ray Ball, S.P. Kothari, Ashok Robin, The effect of international institutional factors on properties of accounting earnings, Journal of Accounting and Economics, Vol 29, 2000, p. 03.

⁴ - Robert M. Busman, Joseph D. Piotroski, Financial reporting for conservative accounting: The influence of legal and political institutions, Journal of Accounting and Economics, Vol 42, 2006, p. 108.

ومن جهة أخرى يرى (نواش) أن تطبيقات مفهوم التحفظ الحاسبي انعكست على مواقف واتجاهات واضعي المعايير المحاسبية غير المؤيدة مثل هذه التطبيقات والتي تتعارض مع عناصر وخصائص المعلومات المحاسبية، ويظهر ذلك جلياً في التوجه الأخير للمعايير المحاسبية بتبنيها القيمة العادلة والتي تحد من تطبيقات التحفظ الحاسبي المصاحبة لممارسات الاختيار بين البديل في ظروف عدم التأكد.¹

رابعاً: دافع الضرائب: نظراً لأن الدخل الخاضع للضريبة وطرق حسابه يرتبطان بشكل كبير بمقدار الأرباح الظاهرة بقائمة جدول حسابات النتائج لذلك فإنهما يؤثران على طريقة حساب هذه الأرباح، ويشكل مقدار الضريبة التي تدفعها الشركة تعتبر دافع للشركة للممارسة بعض السياسات المحاسبية لتوافق مع الدخل الخاضع للضريبة.

وفي هذا الإطار أوضح (R. Watts, 2003)² أنه لا طالما ارتبط مقدار الضريبة بالنتيجة المحققة سوف يكون هناك دائماً دافعاً قوياً للإدارة للممارسة سياسات تدرج ضمن التحفظ المحاسبي من أجل تخفيض مقدار الضريبة المستحق لمصلحة الضرائب مادمت هذه السياسات مقبولة لدى مصالح الضرائب، وأشار (X. Qiang, 2007)³ إلى أن السلطات الضريبية يمكن أن تقبل التحفظ الشرطي المرتبط بأحداث معينة تشير إلى حدوث خسائر غير محققة مثل انخفاض قيمة الأصول الثابتة عن التكلفة أو انخفاض القيمة السوقية للمخزون عن التكلفة، أما فيما يتعلق بالتحفظ غير المشروط وغير المرتبط بأحداث معينة مثل تحميم تكاليف الأصول غير الملحوظة على قائمة الدخل في نفس السنة فإن السلطات الضريبية لا تقبل به، وحسب (X. Qiang, 2007) فإنه قد يستغل هذا الدافع إلى ممارسة الإدارة تمهيد الدخل بنقل تكاليف الفترة المقبلة إلى الفترة الحالية ونقل الأرباح الحالية إلى الفترة القادمة من أجل تغطية التذبذب المتوقع في الدخل.

المطلب الخامس: علاقة التحفظ المحاسبي بأهم المفاهيم المحاسبية الحديثة

أولاً: تعارض مفهوم التحفظ المحاسبي مع تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني: إن تطبيق مفهوم التحفظ المحاسبي قد يتعارض مع تغليب الجوهر الاقتصادي في العديد من السياسات والقواعد المحاسبية التي

¹- عقلة نوش محمد ارشيد، اثر استمرارية مدقق الحسابات على التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة الأردنية، رسالة دكتوراه فلسفية في المحاسبة، جامعة عمان العربية، 2011، ص .83

²- Ross L. Watts, , op. cit, p.291.

³- Xinrong Qiange, The effects of contracting, litigation, regulation, and tax costs on conditional and unconditional conservatism: cross-sectional evidence at the firm level, The Accounting Review, vol. 82, No. 3, 2007, p. 765.

تعتمدتها المؤسسة والتي تظهر في القوائم المالية حسب طبيعتها وحققتها المالية والاقتصادية وليس فقط حسب ظاهرها القانوني، فتطبيق هذا المبدأ يؤدي إلى التخلص على النظرة القانونية فقط والتي كانت في المخطط الوطني المحاسبي 1975، والذي على أساسه كانت تسجل الأصول التي تمتلكها المؤسسة قانونياً وتستبعد الأصول التي تستعملها ولا تمتلكها قانونياً، وعوجب فرض تغليب الجوهر الاقتصادي والذي ينص عليه النظام المحاسبي المالي فإنه بمقدور المحاسب تسجيل الأصول المملوكة وغير المملوكة قانونياً التي تدر منافع اقتصادية للمؤسسة، مثل الأصول التي تحصل عليها المؤسسة عن طريق عقد القرض الإيجاري Credit- bail، ومنه يؤدي تطبيق هذا المبدأ للانتقال من محاسبة ذميه comptabilité patrimoniale إلى محاسبة مالية أو اقتصادية comptabilité financière، أين تقوم المؤسسة بالتسجيل في الميزانية الأصول التي تمتلكها قانونياً والتي تستفيد منها حتى وإن كانت لا تمتلكها قانونياً.¹

ثانياً: **تعارض مفهوم التحفظ المحاسبي مع القيمة العادلة:** تعد قضية المفاضلة بين مبدأ التكلفة التاريخية الذي يطبق وفقه التحفظ المحاسبي بشكل واسع ومقاييس القيمة العادلة من لأهم القضايا المثارة في أدبيات الفكر المحاسبي في الوقت الراهن، وعلى الرغم من أن مبدأ التكلفة التاريخية يعتبر من الأعمدة الرئيسية التي يقوم عليها النموذج المحاسبي إلا أن الاعتبارات الخاصة بالملائمة المحاسبية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية من مستثمرين ودائنين وغيرهم قد أدت إلى الخروج عن هذا المبدأ من مواقف متعددة، وحسب دراسة (حسانين، 2014) أن استخدام مقاييس القيمة العادلة يعد من العيوب التي أصابت الثوابت المحاسبية تحت ضلالة الحداثة وإملاءات السوق التي تعنى بصالح رغبات أصحاب رؤوس الأموال، وتم ذلك بشكل خاص تحت اسم المعايير المحاسبية الدولية، فمعيار القيمة العادلة يحيط به الكثير من المشكلات التي ترتبط بتقدير القيمة العادلة، ومشكلة كفاءة سوق المال، مشكلة تقدير التدفقات النقدية وتوقيت تحصيلها، بالإضافة إلى مشكلة اختلاف المعالجة المحاسبية للإيراد الناتج عن التغيرات في القيمة العادلة ومشكلات تلاعب إدارة الشركات في القوائم المالية، حيث كان في ظل التحفظ المحاسبي هو لمفهوم الأكثر قبولاً والأوسع تطبيقاً والذي في ظله لا يحتسب أو يسجل أي إيرادات أو مكاسب متوقعة وغير محققة.²

وشهد العالم سنة 2008 أزمة مالية غير مسبوقة نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تسربت فيها القروض العقارية الرديئة، ولم تكن مهنة المحاسبة ومعايرها المهنية بمنأى عن تداعيات

¹- أحلام عكسة، أثر تغير المفاهيم والممارسات المحاسبية على جودة القوائم المالية، رسالة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، 2016، ص 107.

²- هاني عبد خليل حسانين، دور التحفظ المحاسبي في الحد من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية، مجلة إدارة الأعمال، مصر، العدد 144، 2014، ص 58، 62، 67.

الأزمة التي اجتاحت العالم، حيث أثير جدل كبير حول دور القيمة العادلة في هذه الأزمة¹، وبعد اختيار "Enron" ظهرت بقوة مشكلة القياس باستخدام القيمة العادلة وتعددت التعريف العلمية لها ما أفقدها ميزة الثبات وأصبحت ثغرة نفذت منها مجالس الإدارة للتلاعب بالأرباح وتضخيم الأصول، وهذا بعدها تم اعتماد المعيار رقم SFAS 157 بعنوان قياس القيمة العادلة وبني هذا المعيار على أساس أن الأسواق قادرة على تقديم أفضل قياس للأصول وأكثرها استقلالاً وعدالة، وحل قضية التلاعب بالقيمة العادلة من خلال استخدام طريقة Market to Model، وكان هذا يbedo على أنه تطروا مثاليًا وهائلاً في فكر المحاسبة، اقتضى وقتاً طويلاً من النقاش والجدل، إلا أنه ولد في غير وقته، ووجهت له تهمة التسبب في الكارثة، عندما بدأت أسعار الأصول في الارتفاع في بدايات فقاعة الأصول في الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت، ونظراً لأن البنوك تحديد القيمة العادلة لأصولها المملوكة وفق سعر السوق، وهو الأمر الذي أدى إلى تضخم أسعار الأصول في السوق وزيادة في رأس المال مما شجع البنوك على الاقتراض أكثر، وبالتالي ضخامة المركز المالي للبنوك، وهذا كان نتيجة شجاعتها على الإقدام بشكل غير مدروس على إقراض العملاء الأكثر خطورة²، الأمر الذي دعا الكثير من المهتمين ب مجال المحاسبة والقائمين على إصدار المعايير إلى طلب إعادة إدراج مفهوم التحفظ المحاسبي ضمن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الإطار التصوري لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB.

وأشار كل من (R. LaFond, S. Roychowdhury, 2008)³ في دراستهما إلى تعارض مفهوم التحفظ المحاسبي والقيمة العادلة واعتبرا أن الانتقال نحو القيمة العادلة لإعداد التقارير المالية بسبب توجه معايير المحاسبة الدولية والأمريكية FASB وبعيداً عن التحفظ المحاسبي سيعمل في أغلب الأحيان على تقليل فائدة المعلومات المحاسبية للمستخدمين وعلى رأسهم المساهمين.

ومن جهة يأخذنا هذا إلى معرفة علاقة القياس بالقيمة العادلة بمفهوم التحفظ المحاسبي الذي يصطدم ب لهذا المقياس الذي يعتبر لدى الكثرين من واضعي المعايير من أهم المقاييس الذي يعبر عن واقع الشركة الحقيقي في حالات الانكماش والتضخم، ويقدم المعلومات الأكثر ملائمة لمستخدمي القوائم المالية لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم المختلفة، حيث أن مفهوم التحفظ يتاسب مع مبدأ التكلفة التاريخية والتي تقدم معلومات أقل ملائمة ودقة

¹- أحالم عكسة، مرجع سابق، ص 123.

²- طارق حدان المبيضين، أسامة عبد المنعم، دور المحاسبة الإبداعية في نشوء الأزمة المالية العالمية وفقدان الموثوقية في البيانات المالية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، جامعة محمد خضر بسكرة، 2010، ص 84-85.

³ - Ryan Lafond, Sugata Roychowdhury, Managerial Ownership and Accounting Conservatism, Journal of Accounting Research, vol. 46, No. 1, 2008, p. 103.

حسب الكثير، حيث تفقد هذه المعلومات الدقة تدريجيا مع مرور الوقت نتيجة الاعتراف بالأصول والالتزامات بقيمتها التاريخية وتجاهل التغير المستمر في مستوى الأسعار.

ثالثا: التحفظ الحاسبي ونظرية الوكالة: ظهور نظرية الوكالة أظهرت الحاجة لممارسة مفهوم التحفظ الحاسبي حل المشكلات التي قد تنشأ بين المديرين وحملة الأسهم نتيجة الفصل بين الإدارة وأصحاب الشركة، ووفقا لنظرية الوكالة ينظر لشركات المساعدة على أنها منظومة من العلاقات التعاقدية المتكاملة والمتعارضة بين طرفين.

وحيث أن الفرض الأساسي لنظرية الوكالة هي أن كل طرف يقوم بتعظيم منفعته الخاصة، وبذلك ينشأ التعارض في المصالح بين المالك والمديرين حيث يختار المدراء البديل الحاسبي الذي يؤدي إلى تحقيق منفعته الخاصة في الوقت الذي يرغب المالك في تعظيم أرباحهم الخاصة، وتعرف على نظرية الوكالة أنها علاقة تعاقدية بين طرفين هما الوكيل والموكيل ويعمل الوكيل لمصلحة الموكيل وفي هذا الشأن يقول (الشيرازي، 1990) أنه من الطبيعي أن يسعى كل طرف من أطراف عقد الوكالة إلى تحقيق أقصى ما يمكن من المنفعة لصالحه، كما أن مصالح كل طرف قد تتفق في بعض الأمور كما قد تتعارض في أمور أخرى¹، ويترتب عن هذه العلاقة بعض التعارض في المصالح وينشأ عليها مشاكل المعلومات غير المتماثلة التي تأتي نتيجة عدم امتلاك المساهمين لجميع المعلومات المتوفرة لدى الإدارة وينحها مجالا واسعا للتحرك بدون علم المساهمين بحيث تستخدم هذه المعلومات لتحقيق مصلحتها الشخصية حتى لو تعارضت مع مصلحة المساهمين²، ويضيف أيضا كل من (R. Lafond, R. watts, 2008)³ في دراستهما أنه سوف يستمر الطلب على التحفظ الحاسبي والذي قد يكون حالا معقولا ينخفض من مشكلة الوكالة وذلك بواسطة التخفيض في تكاليف المعلومات المالية غير المتماثلة، وحسب دراسة (R. Ball, 2001)⁴ قد يقوم المساهمين بتخفيض رواتب المديرين من أجل تعويض الفرق الناشئ جراء تغليب المديرين لمصالحهم الشخصية، ومن أجل تفادي هذا سيكون هناك دافعا للمديرين إلى تقديم معلومات مالية أكثر تحفظا وهذا بالاعتراف المبكر للخسائر بدلا من المبالغة بالاعتراف بالأرباح كدليل لعدم تغليبهم لمصالحهم الشخصية.

¹ - محمد فلاح السماره، أثر التحفظ الحاسبي واللائم بالمعلومات على تكلفة التمويل في الشركات المساعدة العامة الأردنية، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2009، ص 45.

² - هدى محمد الشرقطلي، أثر التحفظ الحاسبي وعدم تمايز المعلومات على جودة الأرباح الحاسبية وقيمة الشركة السوقية - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة عمان 2006-2013، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية، 2015، ص 33.

³ - Ryan Lafond, Ross L Watts, op. cit, 2008, pp. 447-448.

⁴ - Ray Ball, infrastructure requirements for an economically efficient system of public financial reporting and, disclosure Brookings-Wharton Papers on Financial Service, 2001, (article). p.173, 174.

المطلب السادس: قياس التحفظ الحاسبي والعوامل المؤثرة عليه

أولاً: قياس التحفظ الحاسبي:

نميز خمسة نماذج شائعة الاستخدام لقياس مستوى التحفظ الحاسبي وهي:

1- نمذج (Basu,1997) التوقيت غير المتماثل للأرباح:

Asymmetric Timeliness of Earnings, (AT):

وأشار (Basu,1997) إلى أن أرباح السهم خلال فترة زمنية تعكس ارتفاع في قيمة الأصول، وإلى أن الخسائر فيها تعكس انخفاضا في قيمة تلك الأصول، وأشار كذلك (Basu,1997) إلى أنه إذا كانت الخسائر تحتاج لدرجة تتحقق أكثر انخفاضا من درجة التحقق الالزام للاعتراف بالمكاسب، فإن الأرباح سوف تعكس الخسائر في صافي الأصول بشكل أسرع من المكاسب في صافي تلك الأصول، ويترتب على ذلك ميل عوائد السهم والإيرادات للاستجابة لخسائر صافي الأصول في نفس الفترة، ولكن عوائد السهم سوف تعكس مكاسب صافي الأصول في وقت أطول في الإيرادات، وتصور (Basu,1997) أن عوائد السهم السالبة هي الأكثر احتمالا من عوائد السهم الموجبة حتى يمكن عكسها بشكل تام بالإيرادات الخاصة بالفترة التي حصلت بها تلك العوائد، ولقد أوضح (Basu,1997) تصوره هذا من خلال تأثير الأرباح بالتغير في العمر الاقتصادي المتوقع للأصل طويل الأجل، فعندما ينخفض العمر الاقتصادي للأصل طويلاً الأجل، يزداد قسط الإهلاك للسنوات المتبقية من عمره الاقتصادي، لأن الكلفة القابلة للإهلاك تقسم على فترة زمنية أقصر، وبذلك تظهر كافة الخسائر في تلك السنة التي حصل بها إعادة التقييم، وبهذا فإن أرباح تلك السنة سوف تظهر بشكل أقل، بينما لا يكون هناك أي تغيير في الأرباح المتوقعة للسنوات المقبلة، فإذا ما ارتفع العمر الاقتصادي المتوقع للأصل، لا يتم الاعتراف بأية أرباح، وتوزع القيمة الدفترية المتبقية على مدار العمر الاقتصادي المتبقى للأصل، مما يعني انخفاض قسط الإهلاك لكل فترة من الفترات المتبقية وينتزع عن ذلك زيادة أرباح السنة التي تحصل بها التعديل وأرباح السنوات المقبلة.¹.

ويفترض نمذج (Basu, 1997) أن أسعار الأسهم تعكس كافة المعلومات، لاسيما في ظل ارتفاع درجة كفاءة السوق، وبالتالي ستتعكس الأرباء السارة وغير السارة في شكل تغيرات موجبة وسالبة في أسعار الأسهم،

¹- محمد ابراهيم سلطان عبيدات، مرجع سابق، ص 94.

لتصبح الإشارات السالبة والموجبة لعوائد الأسهم بمثابة مؤشرات عن وقوع الأنباء السارة وغير السارة ومقاسة عوائد الأسهم على الأرباح الحاسبية في توقيت نشر القوائم المالية.¹

ويع肯 توضيح نموذج (Basu, 1997) في المعادلة التالية:

$$Xit/Pit_{-1} = \alpha_0 + \alpha_1 RDit + \beta_0 Rit + (\beta_1 Rit \times RDit) + \epsilon_{it}$$

Xit : ربحية سهم الشركة i في السنة t ؛

Pit : سعر سهم الشركة i في بداية السنة t

$RDit$: متغير وهي يأخذ القيمة واحد (1) إذا كان معدل العائد على السهم للشركة i في الفترة t أصغر من صفر (الأخبار السيئة)، ويأخذ القيمة صفر (0) إذا كان العكس (الأخبار الجيدة)؛

$Rit \times RDit$: معامل المتغير والذي يعكس الاستجابة الإضافية للأرباح للأخبار السيئة مقارنة بالأخبار الجيدة، وفي ظل التحفظ يكون هذا المعامل ذو إشارة إيجابية.

2- نموذج (Givoly and Hyan 2000) المستحقات السالبة:

Negative Accruals Measure (NA):

تعرف المستحقات بأنها الفرق بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، إلا أن هذا التعريف تم تعديله من قبل بعض الباحثين ليشمل التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، وتم استثناء العمليات التمويلية كونها لا تتعلق بالنشاط الرئيسي للشركة،² وحسب معيار المحاسبة الدولي 7 IAS بعنوان قائمة التدفق النقدي، فقد تم تصنيف التدفقات النقدية إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، أما المستحقات فتمثل الفرق بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.³

ووفق دراسة (سمير موسى زيتون، 2013) تقوم المستحقات على أساس تحمل الفترة الحاسبية بما يخصها من نفقات وإيرادات دون النظر إلى وقت الدفع أو التحصيل، ويترتب على تطبيقه تحمل الفترة الحاسبية بالنفقات والإيرادات الحقيقة التي تخص الفترة، وفي نفس الوقت استبعاد النفقات والإيرادات التي يتم إنفاقها أو تحصيلها وتخص فترات مالية سابقة أو لاحقة، فبناءً على أساس الاستحقاق يتم الاعتراف بالإيرادات عندما تكتسب وتسجل النفقات والمصاريف عندما تستخدم، حيث يجب على المنشأة إعداد قوائمها المالية بموجب أساس

¹ – Sudipta Basu, op. cit, P. 11.

² – محمود عرفات أحمد فياض، ص 32.

³ – International Accounting Standards 7, Statement of cash flows, EC staff consolidated version of 24 March 2010,

الاستحقاق باستثناء قائمة التدفقات النقدية، وتطبيقه يؤدي إلى تحقيق أهداف القوائم المالية المتمثلة في تقديم معلومات حول المركز المالي للمؤسسة، ونتائج أعمالها خلال فترة معينة.¹

ومن هذا المنطلق لاحظ Givoly and Hyayn, 2000 أن التحفظ الحاسبي يخفض الأرباح المعلنة على مدار الزمن، وأشارا إلى أن إشارة وحجم المستحقات المتراكمة على مدار الزمن هي عبارة عن مقاييس حقيقة للتحفظ الحاسبي، وأشارا هذان الباحثان كذلك إلى أنه وفي حالة عدم ممارسة التحفظ الحاسبي بشكل ثابت وعلى مدار فترة ليست قصيرة من الزمن، تميل الإيرادات للاقتراب من التدفقات النقدية وإلى أن المستحقات الدورية تقترب من الصفر، وتشير الدراسات كذلك إلى أن سيطرة الذمم الدائنة مستحقة الدفع على مدار فترة زمنية طويلة بين المنشآت تعتبر مؤشرا على وجود التحفظ الحاسبي مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، بالرغم من أن تراكم الذمم عبارة عن مؤشر على تحول في درجة التحفظ الحاسبي داخل المنشأة، ووجدا أن اتجاه العائد على الأصول، سواء كان مشتقا من السلسل الرزمنية للمنشآت الفردية أو تقاطعيا عبر فترة زمنية للمنشأة الواحدة، يتناقض سلبيا بالنسبة لمعظم الفترة الزمنية الداخلية ضمن فترة الاختبار.²

وتركت دراسة Givoly and Hayan, 2000 على قياس التحفظ الحاسبي عن طريق المستحقات غير التشغيلية كمجموع فرعية من القيمة الدفترية للشركة، ويتم حساب المستحقات غير التشغيلية عن طريق طرح المستحقات التشغيلية من إجمالي المستحقات، وتحسب إجمالي المستحقات وفق مدخلين هما مدخل الميزانية ومدخل قائمة التدفقات عن طريق طرح صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية من صافي الربح قبل الإهلاك، وتحسب المستحقات التشغيلية باستخدام مدخل الميزانية.³

ويتميز مقياس المستحقات السلبية بأنه مقياس للتحفظ خاص بالشركة، ويعتبر سهل التطبيق عموما لأنه لا يتطلب الكثير من البيانات بالإضافة لما سبق فإن مقياس المستحقات السلبية لا يعتبر مقياس سوقي، الأمر الذي يجعل من الممكن تطبيقه على نطاق واسع بالنسبة للشركات غير المدرجة في السوق المالي، مقارنة بالمقاييس التي تستند على القيمة السوقية مثل نموذج Basu, 1997 ونموذج القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية.

¹ - سعير موسى زيتون، العلاقة بين كل من المستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية والدخل من جهة وجودة المعلومات الحاسبية من جهة أخرى للشركات الصناعية، أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، جامعة عمان العربية، 2013، ص .37.

² - محمد ابراهيم سلطان عبيدات، مرجع سابق، ص .96.

³ - Dan Givoly, Carla K. Hayn, op. cit, p. 300.

وتوجه للنموذج الانتقادات بخصوص تجاهله لخصصات الاعتدال والذى يعتبر عنصرا هاما في الأرقام المحاسبية، وبالرغم من وجود مبرر لاستبعاد الإهلاك من النموذج إلا أن ذلك يتتجاهل عنصرا مهما من محاسبة المستحقات.

3- نموذج (Ball and Shivakumar, 2006) الاستحقاق غير المتماثل إلى التدفق النقدي:

Asymmetric Accruals to Cash Flow (AACF):

قدم هذا النموذج من أجل تقدير حجم التحفظ المحاسبي في الشركات الخاصة غير المسجلة في البورصة، حيث أن نموذج Basu, 1997 غير مناسب لتقدير التحفظ المحاسبي في الشركات غير مسجلة في البورصة، بسبب عدم وجود أسعار أسهم للشركات الخاصة، لذلك كان دافعاً لـ Ball and Shivakumar, 2005 لتقديم نموذج يعالج تلك المشكلة.

ومن حيث المتغيرات التابعة يستخدم نموذج AT إجمالي الأرباح في حين أن مقياس AACF يعتمد على مكون المستحقات فقط من إجمالي الأرباح لأن التحفظ المحاسبي من وجهة نظرهم يؤثر بشكل كبير جانب المستحقات في الأرباح بدلاً من التدفقات النقدية، ويلاحظ أن كلاً من نموذجي (Ball and Basu, 1997) و (Ball and Shivakumar, 2006) بهما درجة عالية من التشابه حيث يستخدمان عدم التماثل الزمني و يتم اشتقاءهم من مدخلين متباينين وكلاهما يقوم بعمل علاقة انحدار للأرباح باستخدام الأخبار الجيدة والأخبار السيئة، وكلاهما يركز على التحليل Cross Sectional، ولكنهما يختلفان في مؤشر قياس الأخبار الجيدة والأخبار السيئة حيث استخدم (Ball and Basu, 1997) عائد السهم كبدل لقياس الأخبار الجيدة والأخبار السيئة، أما (Ball and Shivakumar, 2006) فقد استخدم التدفقات النقدية التشغيلية كمؤشر لقياس الأخبار الجيدة والأخبار السيئة.

وترجح الأدبيات السابقة أن بعض الانتقادات الموجهة لنموذج العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم AT لا تنطبق على هذا النموذج، فمثلاً تعتبر مشكلة تزامن الأرباح وعوائد الأسهم التي أشار إليها Beaver, 2008 من غير المحتمل أن تنطبق على المستحقات والتدفقات النقدية، كما أنه لا يوجد أية دراسات أشارت لوجود تحيز في هذا المقياس، ومع ذلك هناك حاجة للمزيد من البحوث لنقطات القوة والضعف والتحيز في هذا المقياس للتحفظ

¹ المحاسبي.

1- هدى محمد الشرقاوي، مرجع سابق ص 23.

4- نوج 2002 Beaver-Ryan، مقياس القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية: تتضمن القيم السوقية للأصول والخصوم التغير في صافي الأصول كل فترة، وهذه التغيرات لا تسجل بالكامل في الدفاتر المحاسبية ولا تتعكس في التقارير المالية، وفي ظل وجود التحفظ المحاسبي فإن الزيادة في قيم الأصول (المكاسب) التي لا يتتوفر بشأنها قدر كاف من أدوات التحقق لا يتم تسجيلها في الدفاتر المحاسبية، ونتيجة لذلك فإن صافي الأصول تكون مقومة بأقل من قيمتها السوقية، ويعبر هذا الانخفاض عن قيمة صافي الأصول عن مقدار التحفظ المحاسبي، وقد قام الباحثون بتقدير هذا الانخفاض في تقييم الأصول باستخدام مجموعة من النماذج التي تقوم بتقييم أسهم الشركات أو نسبة القيمة الدفترية لصافي الأصول (حقوق الملكية)، إلى القيمة السوقية لها، أو العكس بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.¹

الفكرة الكامنة خلف استخدام مقياس القيمة الدفترية السوقية كمقياس للتحفظ المحاسبي هو أن النظام المحاسبي الم تحفظ يميل إلى خفض القيمة الدفترية للشركة نسبة إلى قيمتها الاقتصادية الحقيقية، لذلك كلما انخفضت نسبة القيمة الدفترية السوقية BTM كلما دل ذلك على وجود درجة عالية من التحفظ المحاسبي والعكس صحيح.²

وقد قام كلا من Beaver-Ryan, 2002 بقياس التحفظ المحاسبي من خلال تحديد مقدار النقص في القيمة الدفترية لصافي الأصول بالنسبة إلى قيمتها السوقية، ويرى Beaver-Ryan, 2002 أنه بافتراض ثبات جميع العوامل الأخرى فإن التحفظ المحاسبي يميل إلى تحفيض صافي القيمة الدفترية للشركة مقارنة بقيمتها الحقيقية لذلك فإنه بزيادة نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية يزداد حجم التحفظ المحاسبي والعكس صحيح وترجع جذور النموذج لـ Feltham and Ohlson, 1995، حيث قدما التحفظ المحاسبي في نموذج لتقييم الدخل المتبقى، ووصفوا التحفظ بأنه الميل إلى التحيز لأسفل أي تدني القيمة الدفترية للشركة مقارنة بقيمتها السوقية، حيث أن انخفاض نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية إلى أقل من الواحد يشير إلى وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية إذ أن تقييم الشركة لذاتها يكون أقل من تقييم السوق لها، وبالتالي يشير ذلك إلى التحفظ في سياستها المحاسبية.

¹- حميده محمد عبد المجيد، قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية، مجلة المحاسبة والمراجعة AUJAA.

²- هدى محمد الشرقاوي، مرجع سابق ص 24.

ويعتمد هذا المقياس على فحص قيمة سهم المؤسسة بمقارنة مع قيمته السوقية، وتحسب القيمة الدفترية من خلال قسمة مجموع حقوق الملكية مطروحا منها الأسهم المتداولة مقسومة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها، أما القيمة السوقية فهي عبارة عن سعر الإغلاق للسهم في السوق في نهاية العام.¹

ويعزى هذا النموذج أن نسبة القيمة الدفترية للسوقية تعتبر متغيرة خاصا بالشركة، وبالمقارنة فإن مقياس AT أو مقياس AACF لا يمكن أن يكون مقياساً خاصاً بالشركة، ويتميز كذلك بتوفير الدعامة النظرية لنموذج (Feltham, Ohlson, 1995) التحليلي، والذي يعتبر واحداً من نماذج التقييم الأكثر دقة.

أما ما يعاب عليه فإن مقياس القيمة الدفترية السوقية قد يكون مقياساً متحيزاً (للأعلى) لمستوى التحفظ وذلك بسبب وجود الريع الاقتصادي في الشركات، حيث أن الريع الاقتصادي في الشركة لا يتم الاعتراف به في القيمة الدفترية للشركة، وفقاً لمبادئ المحاسبة المعترف عليها GAAP، فوجود الإيجارات دائماً يخفض نسبة القيمة الدفترية للسوقية لأن الأصول المستأجرة لا تعتبر من ضمن القيم الدفترية للأصول، ولكن يمكن استخدامها من قبل الشركة لتحقيق العوائد وهو ما يعظم القيمة السوقية، وقد أشارت دراسة (Roychowdhury and Watts, 2007) إلى أنه في حال لم يكن لدى الشركة إيجارات، فإن هذا المقياس يعتبر غير متحيز.²

5- نوج 2002 الاحتياطات السرية: تم تطوير هذا المؤشر من قبل (Penman and Zhang, 2002) ويهدف إلى قياس تأثير التحفظ الحاسبي على الميزانية، وذلك بالنظر إلى نسبة الاحتياطات الخفية إلى صافي الأصول التشغيلية، حيث تشير زيادة الاحتياطات الخفية بنسبة أعلى من صافي الأصول إلى أن الشركة تستخدم سياسات محاسبية متحفظة عند الإعلان عن قيمة أصولها³، وطرح (Penman and Zhang, 2002) رؤية مختلفة لقياس التحفظ الحاسبي تتلخص في أنه عندما تزيد الشركة من استثماراتها فإن التحفظ يؤدي إلى أن تكون الأرباح المعلن عنها أقل من تلك التي كانوا سيحصلون عليها فيما ابعت الإدارة خيارات محاسبية أكثر حرراً، وهذا التخفيض في الأرباح يخلق احتياطات غير مسجلة أو خفية، ويمكن للإدارة زيادة هذه الاحتياطات وبالتالي تخفيض الأرباح من خلال زيادة الاستثمار⁴، وتطلب طريقة (Penman and Zhang, 2002) مجموعة من البيانات التي يصعب الحصول عليها، مثل مصاريف البحث والتطوير ومصاريف الدعاية

¹- عقلة نواش محمد ارشيد، مرجع سابق ص 73، 74.

²- هدى محمد الشرقاوي، مرجع سابق ص 25.

³- علام محمد موسى جдан، العوامل المؤثرة في درجة التحفظ الحاسبي عند إعداد التقارير المالية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 1، 2012، ص 25.

⁴- إيهاب محمد أبو خزانة، أثر هيكل المال وأجل الديون على التحفظ الحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة البحوث المالية التجارية، جامعة بور سعيد، العدد 2، 2011، ص 87.

والإعلان، مما يجعل حجم العينة حسب هذه الطريقة صغيراً مقارنة بالمقاييس الأخرى للتحفظ، كما أن ذلك قد يجعل من الصعب تطبيق مقاييس الاحتياطات السرية في الدراسات الدولية على التحفظ لأن التشريعات المحاسبية في العديد من الدول تتطلب الإفصاح عن مصاريف البحث والتطوير ومصاريف الدعاية والإعلان.¹

ويمكن توضيح نموذج Penman and Zhang 2002 في المعادلة التالية:

$$C_{it} = \frac{ER_{it}}{NOA_{it}}$$

حيث تمثل:

C it: مؤشر التحفظ المحاسبي للشركة (i)، في السنة (t)؛

ER it: تشير إلى الاحتياطات السرية المكونة عن طريق إتباع التحفظ المحاسبي للشركة (i)، في السنة (t)؛

NOA it: صافي الأصول التشغيلية للشركة (i)، في السنة (t)؛

وعن حساب **ER it** من خلال المعادلة التالية:

$$ER_{it} = INV_{it}^{res} + RD_{it}^{res} + ADV_{it}^{res}$$

INV RS it: احتياطات المخزون للشركة (i)، في السنة (t)؛

RD RS it: احتياطات البحث والتطوير للشركة (i)، في السنة (t)؛

ADV RS it: الأصول الإعلامية والتسويقية للشركة (i)، في السنة (t).

ثانياً: العوامل المؤثرة على قياس التحفظ المحاسبي: تناولت العديد من الدراسات في مجال التحفظ المحاسبي العوامل التي من المتوقع أن تؤثر على درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المفصحة عنها، (محمد السهلي، 2009)، (حمدان علام محمد، 2012)، (Watts, Zimmerman, 1990)، (S. Basu, L. Hwang, C. Jan, 2001)، (J. Zhang, 2008)، (Givoly, Hayn, 2000)...، ومن خلال هذه الدراسات يمكن ذكر أهم العوامل التي تؤثر عند قياس مستوى التحفظ في القوائم المالية في الشكل التالي:

نوع النشاط: يرى (محمد السهلي، 2009)² أن نوع النشاط أو القطاع الذي تتنمي الشركة يقوم بدور مهم في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية المناسبة لطبيعة الصناعة أو النشاط بل إن بعض القطاعات تختلف اختلافاً

¹- هدى محمد الشرقاوي، مرجع سابق ص 28.

²- محمد سلطان السهلي، التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 17، عدد رقم 01، 2009، ص 11.

جوهرياً من جانب الممارسات الحاسبية عن القطاعات الأخرى، مما يضطرها إلى تبني بعض السياسات أو السياسات المتحفظة على سبيل المثال تبني الشركات المالية سياسات متحفظة في تقدير مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها أكثر من الشركات الصناعية، كما تناولت دراسة (حمدان علام ، 2012)¹ تباين مستوى التحفظ الحاسبي بين القطاعات وتوصلت إلى أن قطاع الخدمات أكثر تحفظاً، بالرغم من أن القطاع المالي عادة ما يتميز أكثر بالتحفظ الحاسبي نظراً لطبيعته نشاطه الذي يتطلب درجة عالية من التحفظ عند الإعلان عن الأرباح، ومن جهة أخرى تشير دراسة (فلاح السماره، 2009)² إلى أن الشركات الأردنية تختلف فيها مستويات التحفظ الحاسبي بشكل متفاوت وأن قطاع الصناعة هو الأكثر تحفظاً من باقي القطاعات المدروسة، ثم يليه قطاع البنوك.

الحجم: تناولت العديد من الدراسات أثر عامل حجم على ممارسات التحفظ الحاسبي، منها من ترى أن الشركات الكبيرة الحجم تلجأ إلى ممارسة التحفظ الحاسبي أكثر من الصغير الحجم نتيجة لعرضها لضغوطات حكومية ورقابية أكثر من الصغيرة في الحجم، حيث تشير في هذا الجانب دراسة (R. Watts,.. Zimmerman, 1986)³ أن الشركات الكبيرة تلجأ إلى تدنهة الأرباح ونقلها من الفترة الحالية إلى الفترة القادمة وهو ما يتوافق مع مفهوم التحفظ الحاسبي، وهذا لغرض الاستقرار في الدخل خلال مدة زمنية، بالإضافة إلى التقليل من التكاليف السياسية ومن أمثلتها التدخل الحكومي.

ومن جهة أخرى العديد من الدراسات ترى العكس بسبب تعرض الشركات الصغيرة لضغوطات أكبر وسعيها لتجنب المتابعات القضائية، وتخفيض التكلفة الضريبية.

حيث أشارت دراسة (S. Basu, L. Hwang, C. Jan, 2001)⁴ إلى أن الشركات صغيرة الحجم تتعرض لضغوطات أكبر من تلك التي تتعرض الشركات الكبيرة الأمر الذي يؤدي بإدارات الشركة الصغيرة عرضة لمشكلات الدعاوى القضائية وهو ما يؤدي بها إلى محاولة تجنبها وهذا بممارسة سياسات محاسبية متحفظة وهذا

¹- حمدان علام محمد، مرجع سابق ص 220.

²- محمد فلاح السماره، مرجع سابق ص 210، 211.

³ -Ross L. Watts, Jerold L. Zimmerman, Positive Accounting Theory: A Ten Year Perspective, The Accounting Review, Vol. 65, No. 1, 1990, p. 139.

⁴ -Sudipta Basu, Leesek Hwang, Ching-Lih Jan, Differences in Conservatism between Big Eight and non-Big, P. 14. available at <http://ssrn.com/2428836>,

للتقليل منها، وهي نفس النتيجة التي أكدتها دراسة (C. Hayan, 1995)¹ والذي يرى أيضاً أن الشركة الصغيرة أكثر عرضة للمخاطر المالية والإفلاس.

المديونية: يهتم المقرضين بمدى قدرة الشركة على الوفاء بديونها والفائدة في موعدها، لذا تسعى الشركات التي بلغت نسبة المديونية لديها الحد الأقصى المسموح به إلى عدم ممارسة سياسات التحفظ الحاسبي من أجل الاعتراف بأرباح عالية من أجل تحسين شروط التعاقد، في هذا الجانب تشير دراسة (J. Zhang, 2008)² إلى أن التحفظ الحاسبي يوفر مؤشرات تساعد المقرضين في الحصول على معلومات تحذيرية لهم في الوقت المناسب.

توصلت دراسة (R. Watts, J. Zimmerman, 1990)³ إلى أنه من المتوقع أن تلجأ الشركات التي اقتربت ديونها إلى الحد الأقصى المسموح به إلى عدم إتباع سياسات محاسبية متحفظة وهذا لتقرير عن أرباح تزيد عن حقيقتها بهدف زيادة إجمالي حق الملكية لتفادي انتهاء شروط عقد الدين، وتشير أيضاً دراسة (M. Zmijewski, R. Hagerman, 1981)⁴ إلى أن الشركات التي تعتمد على الاقتراض في تمويل الجزء الأكبر من استثماراتها المتوقع أن تكون أقل تحفظاً في قوائمها المالية إلى غاية تحقيقها لأرباح بهدف تجنب انتهاء شروط عقد الدين، في الجهة المعاكسة أشارت دراسة (W. Choi, 2007)⁵ إلى أن البنوك من أجل تجنب مخاطر عدم تسديد المقرضين لديونهم تفضل أن تكون القوائم المالية للمقترضين أكثر تحفظاً، وهو ما يفسر توصل الدراسة إلى أن الشركات التي تعتمد على في تمويلها على البنوك تمتاز قوائمها المالية بدرجة أعلى للتحفظ الحاسبي.

معدل العائد على الأصول (الربحية): يعكس معدل العائد على الأصول مدى ربحية الشركة وقدرتها على توليد الأرباح على من خلال الأموال المستثمرة في الأصول، وبغض النظر عن طريقة تمويل هذه الأصول وهو بذلك يعكس كفاءة الأنشطة التمويلية فقط،⁶ حيث بينت العديد من الدراسات أن الشركات تلجأ إلى إدارة الأرباح من

¹ – Carla Hayn, The information content of losses, Journal of Accounting and Economics , Vol. 20, 1995, pp. 145-146.

² – Jieying Zhang, The contracting benefits of accounting conservatism to lenders and borrowers, Journal of Accounting and Economics, Vol, 2008, p. 28

³ – Ross L. Watts, Jerold L. Zimmerman, 1990, op. cit, p. 135.

⁴ – Mark E. Zmijewski, Robert L. Hagerman, An Income Strategy Approach to The Positive Theory of Accounting Standard Setting/choice, , Journal of Accounting and Economics, Vol, 3, 1981, p. 134.

⁵ – Wooseok Choi, Bank Relationships and Value Relevance of the Income Statement: Evidence from Income-Statement Conservatism, Journal of Business Finance and Accounting, Vol. 34, No. 8, 2007, p. 1052.

⁶ – نور الدين محمد خليل أبو نعيرة، أثر فاعلية المحاسبة المؤسسية على جودة الأرباح والمثانة المالية، رسالة دكتوراه، تخصص المحاسبة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، 2014، ص.55.

أجل تحسين صورة قوائمها المالية المفصح عنها، الأمر الذي ينعكس سلبا على موثوقية معلوماتها المالية وجودتها، وأوضح (Basu, 1997)¹ أن التحفظ الحاسبي يعني التأثر بالأرباح السيئة أكثر من الأخبار الجيدة بالإضافة إلى أن المحاسبة تميل إلى التقرير عن الخسائر المستقبلية عوض الأرباح الجيدة في التقارير المالية، واستخدم نموذج (Basu, 1997) العائد السالب مقاييسا للأرباح السيئة والعائد الموجب بالنسبة للأخبار الجيدة ويتأثر مؤشر قياس التحفظ حسب الدراسة بالعائد السنوي كون الأرباح حساسة بصورة متزامنة مع الأخبار السيئة أكثر من الأخبار الجيدة، وفي هذا الجانب أشارت دراسة (D. Givoly, C. Hayn,, 2000)² إلى أن العائد على الاستثمار (ربحية الشركة) انخفض في سنوات التي عرفت مستوى أعلى للتحفظ الحاسبي، ثم عرف ارتفاعا في السنوات التي تلت.

المبحث الثاني: جودة المعلومات المالية

اهتمت العديد من الدراسات بعلاقة جودة الأرباح والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والمستمدة من الإطار النظري لمفاهيم وأهداف المحاسبة المالية من مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB في هذا الإطار يتم تقييم الجودة من خلال مفاهيم الملائمة والموثوقية وإمكانية الاعتماد عليها والمقارنة والثبات، هذه المفاهيم لا يمكن الفصل بينها، فغالبا ما تكون مسألة المقابلة بين إحدى الخصائص موضوعية والتي منها على سبيل المثال مفاهيم الملائمة والموثوقية وهناك ثمة مشكلة أخرى تكمن في مصطلح القابلية للمقارنة، حيث هل يجب أن تتحقق المقارنة على حساب الملائمة أم على حساب الربح المحقق طبقا للمبادئ المحاسبية، واعتمدت البحوث السابقة في تقييمها لجودة المعلومات المالية على قياس الخصائص المحاسبية منها المقاييس المعتمدة على السلسلة الزمنية لخصائص الدخل المرتبطة بجودة الأرباح والتي منها مقاييس خلو المعلومات المالية المفصح عنها من التلاعب بالأرباح بنوعيه بالشكل الموجب (إدارة الأرباح)، أو السالب (تمهيد الدخل).

¹ – Sudipta Basu, 1997, op. cit, p.4.

²– Dan Givoly, Carla K. Hayn, op. cit, p. 299.

المطلب الأول: تعريف جودة المعلومات المالية

يعتبر مصطلح جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم التي لم يتفق الباحثون على تعريف موحد لها على الرغم من تعدد الدراسات الخاصة بهذا الجانب، وذلك نظراً لاختلاف الأهداف والقرارات المتخذة من قبل مستخدمي التقارير المالية، ونظراً أيضاً لتعدد مقاييس الجودة وبالتالي صعوبة تحديد مفهوم دقيق لها، وبالرغم من اختلاف الدراسات السابقة إلا أنها أجمعت على أن جودتها تعني توافق مجموعة من الخصائص المحاسبية الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية والتي يجب أن تكون في إطار نظام محاسبي متكملاً يعمل في ظل معايير محاسبية عالية الجودة تسمح في الأخير إلى الوصول إلى معلومات مالية موثوقة ومفيدة وخالية من الأخطاء المادية بسبب الغش والتحريف والتضليل.¹

وتم تحديد مفهوم جودة المعلومات المحاسبية على أنه مقدار الذي تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تتحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها.²

وتحدد مفاهيم جود المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقدير نوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقدير المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة،³ حيث ظهرت ملامح التحول من الاهتمام بالمبادئ إلى التركيز على منفعة المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين في سنة 1966 من قبل الجمعية الأمريكية للمحاسبة (American Accounting Association- AAA) حيث أقرت أربع صفات لتقدير مدى جودة أو منفعة المعلومات المحاسبية وهي الملائمة، القابلية للتحقق، التحرر من التحيز، والقابلية للقياس الكمي.⁴

ويعكس مفهوم جودة المعلومات المحاسبية ما تتمتع به المعلومات من خصائص أساسية أو معززة ومدى مصدقتيها وقدرتها على تحقيق احتياجات مستخدميها، وأن تخلو هذه المعلومات من التحريف أو التضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير المحاسبية والقانونية والرقابية بحيث تعبّر عن حقيقة الأداء الاقتصادي للشركة وتقلل

¹- أحمد بن محمد السليمان، تطور جودة المعلومات المحاسبية، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 11، العدد 2، ص 40، 2012.

²- سامح محمد رضا رياض أحمد، التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح، المجلة العربية للإدارة، مجلد 31، العدد رقم 2، 2011، ص 131.

³- سمير موسى زيتون، مرجع سابق ص 13.

⁴- نوي الحاج، مقارنة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، ص 35، 2013.

من عدم التمايز بين المستخدمين وتحد من مشكلات الوكالة، واستخدمت توصية المفاهيم رقم 2 مجلس معايير المحاسبة المالية FASB عدة مفاهيم للتعبير عن جودة المعلومات المحاسبية منها جودة المحاسبة، جودة المعايير المحاسبية، وجودة القوائم المالية، وجودة الربح.¹

المطلب الثاني: جودة المعلومة المالية والنظام المحاسبي المالي SCF

أولاً: شكل المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي

يهدف النظام المحاسبي المالي إلى إنتاج وتقديم معلومات مالية تعبر بصدق عن الوضعية المالية للمؤسسة، وهذا من خلال تشريع العديد من المبادئ والطرق المعتمل بها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والتي توفر معلومات مالية عالية الجودة تستجيب لاحتياجات مختلف الأطراف المستخدمة لها، وهذا ما نجده جلياً من خلال التعليمية الوزارية رقم 02 مؤرخة في 29 أكتوبر 2009 تتضمن أول تطبيق النظام المحاسبي المالي 2010 إلى هذا المرجع المحاسبي الجديد، المتفق مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS أدخل تغييرات جد هامة على مستوى تعاريف، مفاهيم، قواعد تقييم، ومحاسبة وطبيعة ومتوى الكشوف المالية التي تعد من طرف الكيانات الخاضعة لمسك محاسبة مالية.

حيث وفق هذه التعليمية يتميز النظام المحاسبي المالي بأربعة استحداثات أساسية جديدة:²

- اعتماد الحل الدولي الذي يقرب تطبيقنا المحاسبي للتطبيق العالمي والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية ومبادئ أكثر تكيف مع الاقتصاد الجديد وإنماج معلومة مفصلة؛
- إيضاح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير التطبيق المحاسبي لا سيما تسجيل المعاملات تقييمها وإعداد الكشوف المالية، والذي يحد من مخاطر التدخل الإرادي واللاإرادي بالمعالجة اليدوية في القواعد وكذا تسهيل فحص الحسابات؛
- التكفل باحتياجات المستثمرين، الحالية أو المحتملة، الذين يملكون معلومات مالية عن المؤسسات على حد سواء منسقة، قابلة للقراءة وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرار؛
- إمكانية الكيانات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة.

¹ - Financial Accounting Standards Board FASB, 1980, Statement of Financial accounting concept, op. cit, p. 06.

² - التعليمية الوزارية رقم 02 مؤرخة في 29 أكتوبر 2009 وزارة المالية، المديرية العامة للمحاسبة، المجلس الوطني للمحاسبة، تتضمن أول تطبيق النظام المحاسبي المالي 2010، ص.2.

ونجد أيضاً أن النظام الحاسبي أشار إلى خاصية الموثوقية والشفافية من خلال المادة 10 من القانون رقم 07-11 المتضمن للنظام الحاسبي المالي والتي تنص " يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسح المعلومات التي تعالجها ورقتها وعرضها وتبلغها".¹

وتعرف المادة 03 من القانون 11-07 النظام الحاسبي المالي على أنه "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقديمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ووضعية خزنتها في نهاية السنة المالية".²

من خلال تعريف المادة 03 من القانون 11-07 القانونية للنظام الحاسبي المالي نلاحظ ما يلي:

- إدراج عبارة معلومة مالية بدل معلومة محاسبية مما يوحى بالتركيز على الجانب المالي، من خلال تقديم قوائم مالية جاهزة للتحليل؛
- هدف النظام الحاسبي المالي من خلال هذا التعريف هو تقديم قوائم مالية تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة، مما يوحى بمراعاة احتياجات مستخدمي المعلومة المالية.

وتحدد المادة 02 من المرسوم التنفيذي 156-08 طرق إعداد وشكل، وخصائص القوائم المالية التي يجب أن تتسم بما وذلك في نص المادة "إن الإطار التصوري للمحاسبة المالية المنصوص عليه في المادة 07 من القانون رقم 07/11، ي"عرف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض الكشوف المالية، كالاتفاقيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها والخصوصيات النوعية للمعلومة المالية".³

كما ينص النظام الحاسبي المالي على الخصائص النوعية للمعلومة الواجب توفرها في القوائم المالية وهذا من خلال المادة 08 من المرسوم التنفيذي 156-08 والتي تنص "يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية للملائمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح".⁴

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 47، القانون 07/11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام الحاسبي المالي، ص 10.

² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 47، القانون 07/11 مرجع سابق، ص 3.

³ - الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 27، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سابق ص 11.

⁴ - الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 27، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سابق، ص 12.

ثانياً: طرق القياس والتقييم وفق النظام الحاسبي المالي

يعتمد النظام الحاسبي المالي العديد من طرق وبدائل القياس الحاسبي المتّبعة في إنتاج المعلومات المالية، ومتى لاشك فيه أن فعالية هذه البدائل لها أثر كبير على القيمة الإعلامية لهذه المعلومات وهذا ما نجده في الفقرة 1.112¹ من القرار المؤرخ في 26/07/2008 "ترتّكز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات، كقاعدة عامة، على اتفاقية التكاليف التاريخية، في حين يعتمد حسب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم وبالنسبة إلى بعض العناصر إلى مراجعة تجري على ذلك التقييم بالاستناد إلى:

- القيمة الحقيقية (أو الكلفة الراهنة)؛
- قيمة الانجاز؛
- القيمة الحينة.

ومن خلال هذه الفقرة يقيد النظام الحاسبي المالي التسجيل بصفة وفية وفق الميزات والحقائق الاقتصادية، المعاملات والأحداث الأخرى استجابة لمتطلبات المستخدمين الذين يتطلعون إلى معلومات تمتاز بالشفافية والمصداقية التي تعكس الوضعية المالية الحقيقة للمؤسسة.

المطلب الثالث: خصائص جودة المعلومة المالية

تعتمد الجودة في هذا الإطار على مجموعة من الخصائص التي تسعى لتحقيق الغاية الأساسية للتقارير المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المالية ومنهم المستثمرون الحاليون والمحتملون، والمقرضون، والدائون وغيرهم والتي يجعل المعلومات المالية ذات جودة عالية.

ويعتبر موضوع الخصائص النوعية للمعلومات المالية الأساسية من المواضيع المحاسبية الرئيسية التي تحظى بالكثير من الاهتمام من قبل الكثير من الباحثين، بحيث اختلفت الآراء في تحديد الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية، إلا أن أغلبها اتفقت على خاصية الملائمة والموثوقية، حيث نجد حسب رأي كل من:

- مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB أن الخصائص الأساسية للمعلومة المالية هي الملائمة، الموثوقة، وقابلية الفهم وقابلية المقارنة.
- مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB أن الخصائص الأساسية للمعلومة المالية هي اللائمة والموثوقة.

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، بتاريخ 25 مارس 2009، مرجع سابق، ص.6.

وفيما يلي شرح لأهم ما تم تناوله في الخصائص النوعية للمعلومات المالية:

أولاً: الخصائص الأساسية

1 - الملائمة: تتمثل الملائمة في مدىتمكن مستعملي المعلومات من التنبؤ بأحداث مستقبلية، واتخاذ القرار على أساس معلومات لأحداث في الماضي، أو الحاضر من نفس الطبيعة وهذا في الوقت المناسب.¹

تعريف FASB, 2011: هي مدى توفر المعلومة المالية في الوقت المناسب، وقدرتها على مساعدة مستخدميها لاتخاذ مختلف قراراتكم من خلال مساعدتكم على تكوين تنبؤات عن الأحداث المستقبلية، أو الحالية وقيمتها الاسترجاعية.²

ولضمان صفة الملائمة في المعلومة المالية يجب توفير ثلاثة خصائص فرعية هي:

التوقيت المناسب: حسب محمد أبو نصار وجامعة حميدات: "تعني خاصية التوقيت المناسب أن تكون المعلومات متوفرة لاتخاذ القرار في الوقت الذي يكون للمعلومات تأثير في القرار، وكما هو معروف فإن المعلومات تفقد قيمتها بشكل سريع في عالم التجارة والمال فأسعار السوق مثلا يتم التنبؤ بها على أساس تقديرات المستقبل، كما أن البيانات عن الماضي تساعده في إجراء التنبؤات المستقبلية، ولكن مع مرور الوقت وعندما يصبح المستقبل هو الحاضر تصبح معلومات الماضي وبشكل متزايد غير مفيدة لاتخاذ القرارات."³

التنبؤ: ويقصد بها أن تتميز المعلومة بقدرتها على مساعدة متخذي القرار في التنبؤ بصفى التدفقات النقدية وقياس المخاطر المتوقعة في المستقبل.⁴

ويعتبر التنبؤ مقياس بجودة المعلومة المالية حيث كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ كلما كانت أكثر جودة لأن من أهم أهداف استخدام حقيقة الماضي للتنبؤ بمعلومات متوقعة في المستقبل.⁵

وأشار مجلس معايير المحاسبة المالية FASB إلى أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وعلاقتها بالقدرة على التنبؤ، والقدرة على استرجاع المعلومات، ومن أهم توصيات المجلس التي تتعلق بالقدرة على التنبؤ هي:

¹ مدين بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، رسالة دكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 48.

² Financial Accounting Standards Board, Statement of Financial Accounting Concepts, No.8, Conceptual Framework for Financial Reporting, 2011. p.17.

³ محمد أبو نصار، معايير المحاسبة والبلاغ المالي الدولي- الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان الطبعة الثالثة 2013، ص 11.

⁴ حكيمة بولسما، دراسة أثر الانضاج المحاسبي على كفاءة أسواق الأوراق المالية في ظل حوكمة الشركات، رسالة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2015، ص 202.

⁵ العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، رسالة دكتوراه، الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خير، بسكرة، 2016، ص 68.

- تتوقف نوعية القرارات المتخذة على ملائمة المعلومات الحاسبية لهذه القرارات عند إعداد فمازج التنبؤ أو عند إدخال تعديلات على التوقعات السابقة؛
- أن تكون للمعلومات الحاسبية قيمة تنبؤية أي إمكانية استخدام هذه المعلومات كمدخلات في عملية التنبؤ أو قيمة ناجحة عن إعادة تغذية المعلومات؛
- ترتبط القيمة التنبؤية للمعلومات بالقدرة على استخدام المعلومات الحاسبية في عملية التنبؤ، وتعتبر هذه القيمة التنبؤية أساساً للتفرقة بين مدى ملائمة هذه المعلومات أو عدم ملائمتها لاتخاذ القرارات؛
- كما توصل عدد من الباحثين إلى أن معيار القدرة التنبؤية ملائم كأساس لتقييم الطرق والسياسات الحاسبية البديلة، حيث يعتبر منزلة اختبار حقيقي و مباشر لمدى فائدة وأهمية المعلومات الحاسبية للمستخدم.

القيمة الرقابية: تعريف (الشيرازي): "لا تقل هذه الخاصية أهمية عن خاصية القدرة على التنبؤ، ويقصد بها مساعدة مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه المعلومات."²

2- الموثوقية (التمثيل الصادق): حسب IASB أن تكون مفيدة، ويجب أيضاً أن تكون موثوقة بما، معلومات لديها الجودة والموثوقية عندما تكون خالية من الأخطاء المادية والتحيز وتمثل الواقع بصدق، كما يجب أن تكون معلومات كاملة أي تتصف بالشمولية³ وتحقق هذه الخاصية من خلال اتصف المعلومات المالية بالخصائص الثانية التالية:

الصدق في التعبير: أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفترض أن تمثلها وأن تعبر عنها بشكل معقول اعتماداً على مقاييس وأسس الاعتراف.⁴

¹ - خير الدين قريشي، دور المعلومات الحاسبية المفصح عنها وفق النظام الحاسبي المالي في التنبؤ بخطر الإفلاس، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وجاهة، جامعة قاصدي مرياح، ورقة، 2012، ص.55.

² - هواري سوسي، بدر الزمان محققان، مداخلة بعنوان "مذوج مقترن تقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام الحاسبي المالي" ، الملتقى العلمي الدولي حول "الإصلاح الحاسبي في الجزائر" ، جامعة ورقلة، 29-30 نوفمبر 2011، ص.302.

³ - بدر الزمان، رسالة ماجستير بعنوان "فعالية النظام الحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية عالية الجودة في البيئة الجزائرية" ، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرياح، ورقة، 2012، ص.21.

⁴ - سعیدی عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام الحاسبي المالي، رسالة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكر، 2015، ص.127.

الحياد: تم تعريف الحيادية من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB من خلال النشرة المحاسبية SFAS NO.2 بأنها غياب التحيز المقصود من المعلومات في الحصول على نتائج محددة مسبقاً أو إحداث نوع معين من السلوك.

إمكانية التحقيق: تم تعريف قابلية التتحقق من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB من خلال النشرة المحاسبية SFAS NO.2 بأنها القدرة على إجماع القائمين على القياس على التأكيد بأن المعلومات تمثل ما يجدر بها أن تمثله أو أن أسلوب القياس يستخدم بدون أخطاء أو تحيز.¹

الجوهر فوق الشكل: حتى تمثل المعلومات المالية بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفترض أنها تمثلها فمن الضروري أن تكون عرضت وتم المحاسبة عنها طبقاً لجوهرها وحقيقة الاقتصادية وليس شكلها القانوني.²

ثانياً: الخصائص الثانوية

1- القابلية للمقارنة: حسب محمد أبو نصار وجامعة حميدات³ "يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أخرى سابقة لنفس المنشأة، أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية لمنشأة أخرى ولنفس الفترة، ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل وتتبع أداء المنشأة ومركزها المالي من فترة لأخرى وإجراء المقارنة بين المنشآت المختلفة. وتفتقر عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى أي الاتساق في تطبيق تلك السياسات، كما يجب الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى."

2- القابلية للفهم: تتطلب أن تكون المعلومة معروضة بوضوح بعيدة عن التعقيد، ومن ناحية أخرى يفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة التي تمكّنهم من فهم المعلومات التي وردت في القوائم المالية.⁴

ثالثاً: محددات استخدام الخصائص النوعية: هناك بعض المشكلات التي قد تنشأ عند المفاضلة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تتضح فيما يلي (Landsman,2007)⁵:

¹- خالد جمال الجعارات، وضع خوذج مقترن لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية -دراسة نظرية تحليلية-، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 33، 2012، ص 210.

²- كريمة علي كاظم الجوهر، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد المحكمة لمجلس الإدارة، مجلة الإدارة والإقتصاد، السنة 34، العدد 90، 2011، ص 114.

³- محمد أبو نصار، جامعة حميدات، مرجع سابق، ص 10.

⁴- سعيد عبد الحليم، مرجع سابق ص 125.

⁵- رضا إبراهيم صالح، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة والبحوث العالمية، جامعة الإسكندرية، المجلد رقم 46، العدد 2، 2009، ص 37، 38، 39.

- 1- احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسية للمعلومات الحاسبية (أي الملائمة والموثوقة)، إذ لا يوجد توافق بين ملائمة المعلومات و درجة الوثوق بها، فمثلا قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة و لكنها غير موثوقة بها، أو أنها موثوقة بها ولكنها غير ملائمة مثلا فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة لأن تلك الأرقام أقل ارتباطا أو تمثيلا للواقع الفعلي؛
- 2- احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوفيق الملائم والقدرة التبؤية للمعلومات الحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية ، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية، كذلك فإن السرعة في إعداد المعلومات غالبا ما يكون على حساب درجة الدقة و الاتكمال وعدم التأكيد؛
- 3- ليست كل المعلومات الملائمة والموثوقة بها تعتبر معلومات مفيدة لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر، (اختبار مستوى الأهمية) إن البند يعتبر مفيدا ذو أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بطريقة محرفة إلى التأثير على متى تؤخذ القرارات؛
- 4- كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها (اختبار التكلفة / العائد) . فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة و ليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها، إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة و العائد هي أن المعلومات الحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن تكلفتها وإلا فإن المنشأة تتکبد خسارة عند الإفصاح عن تلك معلومة ، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات تكلفتها تفوق منفعتها.
- 5- قد تكون المعلومات الحاسبية ملائمة وموثوقة بها إلا أنه تواجه مستخدمتها صعوبة فهمها، وتحليلها واستخدامها في القرار المطلوب، على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة ووضوح التي تميز بها المعلومات المنشورة، ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب، لذلك يقع على عاتق المحاسب باعتباره الجهة التي تعد التقارير المالية مهمة التوفيق بين الرغبات و الصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات الحاسبية التي تحتويها تلك التقارير؛
- 6- بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار، فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات الحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تتبعه هذه الشركة، إلا أن

عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمنية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم الشركات (أو الشركة) بسياسة التماشى أو الاتساق وعدم تغيير الطرق الحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير وعند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المتربعة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للشركة ذات العلاقة.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المالية

تناولت العديد من الدراسات العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المالية المفصح عنها، منها من ركزت على العوامل الداخلية للشركة، إلا أن أغلبها ركز على العوامل الحيوية بها والتي يمكن ذكرها في الشكل التالي:¹

1- العوامل البيئية: الاختلاف في البيئات المتنوعة في الدول المختلفة يؤدي إلى اختلاف المعلومات الحاسبية التي يتم عرضها في التقارير المالية المعدة من دولة إلى أخرى، حيث أثبت معظم الباحثين والمفكرين في مجال المحاسبة أن سبب التباين هو التنوع والاختلاف في الظروف البيئية من بلد إلى آخر؛

2- العوامل الاقتصادية: يعود اختلاف نوعية المعلومات المقدمة في التقارير المالية لاختلاف النظم الاقتصادية السائد، وعلى سبيل المثال في المجتمعات ذات الاقتصاد الرأس المالي، تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة، حيث يتم التركيز على ضرورة توفير معلومات ملائمة ومناسبة لاحتياجات مستخدميها في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، بينما نجد في الاقتصاد الاشتراكي أنه يتم التركيز على المعلومات الحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة، ولأغراض أحكام المراقبة المركزية، إضافة إلى التضخم الذي يعد من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على خصائص المعلومات الحاسبية، حيث يتربّب على تزايد معدلات التضخم عدم ملائمة المعلومات الحاسبية التي تعد وفق التكلفة التاريخية لذلك من الضروري تطوير بدائل القياس والإفصاح التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأسعار.

3- العوامل السياسية: تؤثر العوامل السياسية الحيوية بالمنشآت تأثيراً كبيراً على العمليات الحاسبية المستخدمة في تلك بالمنشآت، ولأنها تلتزم بتحديد احتياجات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات الحاسبية بحيث تتلاءم مع الأوضاع السياسية والاقتصادية للبلد، وتطلع الجهات الحكومية على السياسات الحاسبية من حيث مدى توافقها مع الأهداف الحكومية أو أهداف الدولة بشكل عام.

4- العوامل الاجتماعية: قد تعد القيم الاجتماعية السائدة في مجتمع معين من المؤثرات على الخصائص النوعية للمعلومات الحاسبية ومن أفضل التفسيرات لهذا التأثير هو ما يتم في المجتمعات المتحفظة، وما يتم في المجتمعات المتطرفة بشكل كبير فعادة تتجه المجتمعات المتحفظة للاهتمام بالسرية في المعلومات الحاسبية في إعداد القوائم

¹- علي سليم سلامه المروط، أثر السياسات الحاسبية على جودة المعلومات الحاسبية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن، 2015، ص 31، 32.

المالية وتعاني من التأخر في تجميع المعلومات وإعدادها وتوصيلها، أما بالنسبة للمجتمعات المتطرفة نجد أنها تتم كثيراً بالوقت حيث تعطي قيمة أعلى للوقت من المجتمعات الأخرى، لذا فهي تركز اهتمامها في قائمة الدخل وفي إعداد القوائم المالية خلال فترات مالية متقاربة، كما تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من أحدث مراحل التطور المحاسبي التي تتطلب نموذجاً محاسبياً مبنياً على أسس من القيم الاجتماعية السائدة، كما يتطلب التوسيع في القياس المحاسبي ليشمل الآثار الخارجية لتصرفات المؤسسات الاقتصادية والتي تعرف بالتكلفة الاجتماعية أو العائد الاجتماعي؛

5 - العوامل القانونية: تتأثر الممارسات المحاسبية وتطبّيقاتها بالمعايير المعتمدة والتشريعات القانونية والضريبية، فالعوامل القانونية تؤثر بشكل مباشر وبشكل غير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها، وهذا ينعكس على الكيفية التي يتم فيها اختيار السياسات والإجراءات وبالتالي يؤثر في كيفية إعداد البيانات والمعلومات المحاسبية وكيفية عرضها في التقارير المالية.

6 - العوامل الثقافية: يعد المستوى التعليمي في المجتمعات ومدى التطور في بنية المنشآت المالية ومدى توفر المؤسسات والجمعيات المهنية في ذلك المجتمع، ومن أهم العوامل الثقافية المؤثرة في الممارسات المحاسبية بشكل عام، وفي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل خاص، فالبلدان التي تعاني من تدني المستوى التعليمي يكون من الصعب على الأغلبية فيها من مستخدمي المعلومات فهم محتوى التقارير المالية واستيعابها واستخدامها في اتخاذ القرارات المختلفة وعلى العكس من ذلك في البلدان التي تحظى بمستوى تعليمي أفضل.

وبالرجوع إلى بيئة الأعمال الجزائرية نجد أن دراسة (طاطا إيمان، 2017) قد تناولت العوامل البيئية التي لها تأثيراً على مهنة المحاسبة في الجزائر إضافة إلى دورها في التأثير على شكل المعلومات المالية المفصح عنها، وتوصلت إلى أهم العوامل البيئية في الشكل التالي¹:

1- نوع القطاع: هيمنة القطاع الخاص على القطاع العام وكذا طبيعة تكوينه التي غالب عليها الأشخاص الطبيعيون وكذا المؤسسات العائلية والفردية، أدى إلى استعمال المحاسبة في الجزائر غالباً لدواعي والتزامات جبائية تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من المصالح الشخصية على حساب مصداقية المعلومة المحاسبية من جهة وكذا تحميشه دورها المتمثل أساساً في استخدامها لأغراض التسيير واتخاذ القرار من جهة أخرى.

¹ - طاطا إيمان، أثر العوامل البيئية على التطور المحاسبي في الجزائر، رسالة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، 2017، ص 89، 106، 120.

2- العامل الجبائي: يمكن اعتبار ثقل العبء الضريبي على المكلفين من بين أهم الأسباب التي تدفع بالقطاع الخاص في الجزائر إلى استخدام المحاسبة أساساً كأداة لتحقيق فعل التهرب الضريبي، ومنه تبني ممارسات محاسبية تطغى عليها المرجعية الجبائية، بدليل أن الظاهرة عرفت نشائحاً ونموها السريع مواكبة لفترة تطور القطاع الخاص؛

3- عامل الانفتاح الاقتصادي: حسب الدراسة أنه من بين الأسباب الرئيسية لتبني الجزائر لنظام المحاسبي المالي هي ضغوط المؤسسات الأجنبية الناشطة بالجزائر كنتيجة للانفتاح الاقتصادي باعتبار أنها رفضت المخطط المحاسبي الوطني، واحتقرت العمل وفق نظامها المعلوماتي ووسائلها التي توفر لها معلومات مالية ذات جودة عالية، ومن الناحية النظرية يفترض أن يكون لعامل الانفتاح تأثيراً مباشراً على تطوير النظام المحاسبي في الجزائر يواكب المستجدات الدولية لتتوافق مع النتيجة التي خرجت بها دراسات النظرية المحاسبية التي تعتبر أنه كلما زادت درجة الانفتاح الاقتصادي كلما زاد تعرض البلد إلى ضغوطات خارجية، ومن بينها ضرورة امتلاك محاسبة متقدمة، الأمر الذي من شأنه التحفيز على تطوير وتحسين الأنظمة المحاسبية القائمة.

إلا أنه في الواقع، ونظراً للعدد المتواضع للشركات الأجنبية العاملة في الجزائر وتركزها في قطاع المحروقات حال دون مساهمة عامل الانفتاح الاقتصادي في التطور الإيجابي للمحاسبة، إضافة إلى أن غالبية المؤسسات الأجنبية تبني حالياً ممارسة محاسبية محلية ذات مرتبة جبائية.

المطلب الخامس: علاقة التحفظ الحاسبي بجودة المعلومات المالية

خلصت دراسة (R. Lafond, R. Watts, 2008)¹ إلى أن للتحفظ الحاسبي دوراً مهماً في التخفيض من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومستخدمي المعلومات المالية، إضافة إلى أنه يعتبر أحد أهم وسائل حماية المستثمرين من التصرفات الانتهازية للإدارة التي تسعى إلى تضخيم الأرباح خدمة لمصالحها الخاصة على حساب الأطراف الأخرى، كما استخدمت العديد من الدراسات التحفظ الحاسبي كمؤشر للجودة المعلومات المالية على غرار دراسة (J.Zhang, 2007)²، وأشارت دراسة (R. Ball, L. Shivakumar , 2006)³ أنه كلما زادت درجة التحفظ الحاسبي ساهم ذلك في تحسين الخصائص المحاسبية والمتمثلة في جودة الإفصاح وموثوقية المعلومات المالية،

¹- Ryan Lafond, Ross L Watts, op. cit, 2008, p451.

²- Ray Ball, Lakhshmanan Shivakumar, , op. cit, 2006.

³- Jieying Zhang, , op. cit, 2008.

واستمرارية الأرباح وقدرتها على التنبؤ، وأشارت دراسة (G. Wakil, 2011)¹ أن درجة التحفظ الحاسبي بشكل أكبر في الشركات ذات الاستحقاقات العالية تساهم في زيادة ملائمة المستحقات وقدرتها على التنبؤ بأرباح الفترة المقبلة، ومن جهة أخرى ترى الكثير من الدراسات أنه من شأن المبالغة في ممارسة مفهوم التحفظ تشويه المعلومات المالية حي وأشارت دراسة (R. Ball, L.Shivakumar , 2006) أن ممارسة التحفظ الحاسبي بشكل مفرط إلى نوع من التحيز في المعلومات المحاسبية وبالتالي يؤثر في بعض من خصائص جودة المعلومات المالية، إضافة إلى توصل دراسة (D. Givoly, C. Hayn, 2000) إلى وجود تأثير سلبي عند المبالغة في ممارسة التحفظ الحاسبي يؤدي إلى عدم تمايز المعلومات من خلال تأجيل الاعتراف بالأرباح.

المبحث الثالث: مدخل إدارة الأرباح كمؤشر لجودة المعلومات المالية

ويستند مؤيدو هذا المدخل إلى أن الربح المحاسبي هو أكثر المعلومات المحاسبية أهمية لمعظم أصحاب المصالح ويتوقف إنتاجه على حجم الموارد المتاحة ومدى كفاءة الإدارة في تشغيلها والفرص الاقتصادية المتوقعة، ومن أهم مؤشرات هذا المدخل نجد مدخل ممارسات إدارة الأرباح بأنواعها المختلفة.

إدارة الأرباح هل هي سلوك مقبول أم لا؟

تناول العديد من الباحثين في مجال المحاسبة موضوع إدارة الأرباح الذي أصبح في السنوات الأخيرة محل اهتمام خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي شهدت انهيار وإفلاس العديد من الشركات الكبرى نتيجة لتصریحها بأرباح على غير حقيقتها، وتوجهت العديد من الدراسات إلى اعتبار إدارة الأرباح على أنها سلوك سيئ تعمل على تضليل متعمد للأرقام المحاسبية باستخدام الخيارات المحاسبية والمرونة في التقديرات الشخصية التي توفرها المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً بهدف تلبية أغراض مختلفة.

ومن هذا المنطلق تؤثر إدارة الأرباح على الدخل الذي تظهره القوائم المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقة، وقد يؤدي في الواقع إلى تحريف الأداء الحقيقي للشركة وإلى أضرار في الأجل الطويل²، ويرى (Loomis, 1999)

¹- Gulraze Wakil, Conservatism, Earnings Persistence, and The Accruals Anomaly, A dissertation submitted to: Kent State University Graduate School of Management in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, 2011.

²- خالد موسى دبور، دور استراتيجية التخصص الصناعي لمراجع الحسابات الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، رسالة ماجister، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الأزهر ، غزة، 2013، ص 47

أن ممارسات إدارة الأرباح يجعل الحقائق غامضة بالنسبة للمستثمرين ومن هم خارج الشركة والتي من المفترض أن تكون معروفة لديهم تاركين هؤلاء المستثمرين في ظلمة حول قيمة الأداء الحقيقي للشركة.¹

ومن جهة أخرى وبدرجة أقل توجهت العديد من الدراسات إلى عدم اعتبار ممارسات إدارة الأرباح على أنها سلوك سيء طالما تكون ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً ولم يستخدم فيها التدليس أو تعمد تحريف الحقائق.

حيث يرى كل من (Dechow, Skuner, 2000) أن الأكاديميين أقل رفضاً لإدارة الأرباح ويعود ذلك إلى فهمهم للممارسة والتي يعتقدون أن الأسواق ذات كفاءة وصعب خداع مستخدميها، وأشار (Perfet, 2000) أن إدارة الأرباح نتاج منطقي وضروري للمرونة الموجودة في خيارات إعداد التقارير المالية، وهي ليست بالضرورة ظاهرة سيئة وبالتالي إذا كان لدى المدراء مسؤولية لزيادة منفعة مالكي الأسهم، فمن المنطقي أن يختار المدراء جميع الخيارات الشرعية التي تساعدهم لتحقيق ذلك، وتناول كل من (P. Jiraporn, G.. Miller, S. Yoon, Y. Kim, 2008)² موضوع إدارة الأرباح إذا كانت تعتبر ممارسة مفيدة أم هي ممارسة انتهازية وتوصلت الدراسة إلى أن إدارة الأرباح ربما تكون مفيدة وليس ضارة على الأقل كما تصفها العديد من الدراسات لأنها قد ترسل معلومات خاصة للمساهمين ولل العامة.

المطلب الأول: تعريف إدارة الأرباح وأنواعها

أولاً: تعريف إدارة الأرباح

- إدارة الأرباح هي ممارسات متعمدة تتبعها الإدارة عند إعداد التقارير المالية للشركة مستغلة المرونة المحاسبية والسلطة التقديرية الممنوحة لها لتقدير بعض عناصر التقارير المالية بقصد التأثير على أرباح الشركة إما بالزيادة أو بالنقصان.³

- عرفت إدارة الأرباح على أنها تلاعب الإدارة بالأساليب المحاسبية للتأثير على الأرباح المعلن، من أجل تحقيق أغراض معينة.⁴

¹ محمد موري كانه، مرجع سابق ص 29.

² - Pornsit Jiraporn, Gary A. Miller, Soon Suk Yoon, Young S. Kim, Is earnings management opportunistic or beneficial? An agency theory perspective, International Review of Financial Analysis, No. 17, 2008, p. 622.

³ - أمينة فداوي، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإيداعية، رسالة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014، ص 128.

⁴ - Michael Akers, Don Giacomino, Jodi L. Gissel, "Earning Management and its Implications", The CPA Journal. 2007, Vol 77, No 8., P. 65.

- هي التدخل المعتمد من قبل الإدارة في التقرير المالي للوصول إلى مبلغ معين محدد مسبقاً تم وضعه بمعرفة الإدارة أو عن طريق تبعيات المحللين الماليين، أو لتحقيق دخل مستقر؟

ثانياً: أنواع إدارة الأرباح

تصنف إدارة الأرباح إلى تصنيفات متعددة تبعاً لشرعيتها، واتجاهها، ومن حيث مدى تأثيرها على التدفقات النقدية، وغرض الإدارة من ممارستها وهي في الشكل التالي:¹

1- من ناحية شرعيتها

أ- إدارة أرباح شرعية: وهي التي تكون وفق ما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً من الاختيار بين البدائل والتقديرات المحاسبية وأيضاً تكون موافقة لأنظمة والقوانين؛

ب- إدارة أرباح غير شرعية هي التي تخالف ونتهك المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً أو القوانين للوصول إلى أهداف الإدارة، وهذا النوع يمكن أن يعتبر غشاً.

2- من ناحية اتجاهها

أ- إدارة أرباح بالشكل الهازيط (السالب): والتي تهدف إلى تخفيض الدخل؛

ب- إدارة أرباح بالشكل الصاعد (الموجب): والتي تهدف إلى زيادة الدخل.

3- من ناحية مدى تأثيرها على التدفق النقدي

أ- إدارة أرباح اقتصادية: وهي التي تنتج عن القيام بالأنشطة الحقيقة للشركة للتأثير على الدخل وهذا النوع يؤثر على التدفق النقدي؛

ب- إدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاق: وهي التي تستفيد من المرونة في التقديرات المحاسبية والبدائل للتأثير على الدخل ولكن يقتصر تأثيرها على الدخل دون التدفقات النقدية.

4- من حيث غرض الإدارة

أ- إدارة أرباح معلوماتية: وبهدف مثل هذا النوع إلى توفير معلومات لمستخدمي التقارير المالية من مستثمرين وغيرهم حول مستقبل التدفق النقدي للشركة وتوقعاتها المستقبلية؛

ب- إدارة أرباح فرصة أو انتهازية: وهذا النوع يكون هدفه التأثير على النتائج المالية من أجل تأكيد حصول الإدارة على بعض المنافع الخاصة على حساب مصالح الأطراف الأخرى مما يمثل سلوكاً انتهازياً.

¹ - محمد موري كانه، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في ضوء حوكمة الشركات مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية في السوق المالية السعودية، رسالة ماجister، جامعة أم القرى، قسم المحاسبة، 2014، ص.33.

المطلب الثاني: دوافع استخدام إدارة الأرباح وآليات استخدامها

أولاً دوافع استخدام إدارة الأرباح: تناولت العديد من الدراسات الدوافع المؤدية إلى ممارسة إدارة الأرباح وعkenنا إيجازها فيما يلي:

أ- الدوافع التعاقدية: يمكننا تمييز نوعين من الدوافع التعاقدية للممارسة إدارة الأرباح إلى نوعين:

1- دوافع عقود مكافآت الإدارة: نجد أن كلا من نظرية الوكالة ونظرية المحاسبة الإيجابية تتفق على أهمية استخدام الشركات لعقود المكافآت والتعويضات والمنح للمدراء كوسيلة لتحفيزهم على العمل بأقصى جهد ممكن، لذا قد يستغل المدراء هذا التحفيز ويعملون إلى تغيير نتائج الشركة الحقيقية، ووفق (P. Healy and J. Wahlen, 1991) تشكل دوافع عقود مكافآت الإدارة من أهم الدوافع الداخلية التي تدفع بالإدارة إلى إدارة الأرباح من أجل تعظيم المكافآت والمنح وتحسين التدرج الوظيفي.

ويرى كل من (E. Bartov, D. Givoly and C. Hayn, 2000)² أن البعض من المكافآت والحوافر تتمثل في أسهم الملكية أو خيارات أسهم مقيدة أو الغير مقيدة تعتبر أحد الحوافر التي تعتبر بالإدارة إلى ممارسة إدارة الأرباح، وهذا من أجل مقابلة توقعات المحللين الماليين للتأثير على سعر السهم في السوق بهدف زيادة مكافآتهم.

2- عقود الاقتراض: حسب (Akhgar M. Omid, 2012)³ فإن عقود القروض وفق النظرية الإيجابية تؤثر بشكل كبير على الممارسات والخيارات المحاسبية للشركة، وتشير النظرية الإيجابية بشكل كبير إلى أنه في حالة كانت عقود الدين تتضمن شروط تقييد تعتمد على المعلومات المالية، سوف يدفع بالإدارة إلى السعي لاستخدام الأساليب والطرق المحاسبية التي تظهر أرباحاً أكبر من حقيقتها من أجل تحسين شروط العقد.

ب- دافع الضريبة: جاء في دراسة (Charles W. Mulford, Eugene E. Comiskey)⁴ أن الشركات الكبيرة تسعى إلى إدارة أرباحها بشكل سالب وذلك بتخفيضها بهدف التهرب من الضرائب وتخفيض تكلفتها، وحسب الدراسة شهد سوق البترول سنة 1970 حظر الدول العربية تصديرها للبترول الأمر الذي أدى إلى ارتفاع

¹ – Paul M. Healy and James M. Wahlen, A Review of the Earnings management Literature and its Implications for Standards Setting, 1999, Vol. 13, No 4, p. 375.

²– Eli Bartov, Dan Givoly, Carla Hayn, The Rewards to Meeting or Beating Earnings Expectations, p. 1, available at papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=247435.

³ – Akhgar M. Omid, Type of Earnings Management and the Effects Debt Contracts, Future Earnings Growth Forecast and Sales Growth, School of Doctoral Studies, European Union Journal, 2012, p 8.

⁴ Charles W. Mulford, Eugene E. Comiskey, the financial numbers game: detecting creative accounting practices", John Wiley & sons, New York, p. 7.

أسعاره، وهو ما أدى بالشركات البترولية إلى تحقيق أرباح كبيرة مما دفع بالكونجرس الأمريكي إلى سن قانون ضريبة خاص بالأرباح غير المتوقعة محاولة منه لکبح الارتفاع الكبير في أسعار النفط، ونتيجة لذلك دفع بالشركات إلى استعمال الخيارات التي من شأنها تخفيض النتيجة وإظهارها بأقل قيمتها الحقيقة.

ج- دافع توقعات سوق المال: حسب (Scott and Pitman)، تنشأ دافع إدارة الأرباح المتعلقة بسوق رأس المال عندما يكون لدى الإدارة تصور بوجود علاقة بين الأرباح المعلن عنها وقيمة الأسهم في السوق المالي، حيث تستخدم الإدارة أحكامها الشخصية والحرية المتاحة لها وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً للتلاعب بالأرقام المحاسبية المعلن عنها وتحسين صافي الربح بهدف التأثير على أسعار الأسهم¹. وفي هذا الشأن توصلت دراسة (W. Ortega, G. Grant, 2003) إلى أن المدراء يسعون إلى إعطاء نتائج متقاربة مع توقعات سوق المال، إضافة إلى إظهار أن أداء الشركة جيد للحفاظ على مصداقيتهم ولتجنب حدوث انخفاض كبير في الأسعار السوقية للأسمهم كرد فعل سلبي للسوق المالي.

المطلب الثاني: آليات إدارة الأرباح

أولاً: أهم آليات إدارة الأرباح

يرى (مورى كانه، 2014)³، أن إدارة الأرباح تعتمد على السلوك الأخلاقي للإدارة في استخدام ما هو متاح لها من مرونة المعايير المحاسبية والسياسات المحاسبية، أو التحكم والتلاعب بالأنشطة الاستثمارية والتشغيلية، ويمكن أن تكون مفيدة في توصيل معلومات أكثر فعالية إلى السوق وتحقيق النمو الاقتصادي للشركة، أما إذا كان الهدف من ممارسة إدارة الأرباح هو تحقيق المنافع الذاتية وتضليل أصحاب المصالح عن أداء الشركة الحقيقي فهي تعتبر سلوكاً انتهازياً غير مقبول لما يتربّ عليه من أضرار بمصالح الأطراف الأخرى، وأشارت دراسة (T. Fields, T.Lys, L. Vincent, 2001)⁴ إلى مسألة الخيارات المحاسبية على أنها تلك القرارات والتقديرات التي يتم اتخاذها لغرض التأثير سواء في شكل أو مضمون مخرجات النظام المحاسبي والتي تكون متوافقة مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً عند

¹ - بوسنة حمرة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح، رسالة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرجات عباس، سطيف، 2012، ص .89

²- William. R. Ortega, Gerry H. Grant, Maynard manufacturing an analysis of gaap- based and operational earnings management techniques ,Strategic Finance, july, p3.

³ - محمد مورى كانه، مرجع سابق، ص 30.

⁴- Thomas D.Fields, Thomas Z.Lys, Linda Vincent, Empirical research on accounting choice, Journal of Accounting and Economics, No. 31, 2001, p. 256.

إعداد التقارير المالية ومن أمثلة الخيارات (تقدير حسابات المدينين المحتمل تحصيلها، تقدير مخصصات المؤونات والخسائر المحتملة....).

وتناولت دراسة (D.. Cohen, A. Dey, T. Lys, 2008)¹ تحليل تأثير صدور قانون Sarbanes Oxley سنة 2002 في الولايات المتحدة الأمريكية على الأساليب المستخدمة في إدارة الأرباح، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الأمريكية زادت في اعتمادها على الاستحقاق الحاسي في إدارة الأرباح بشكل كبير مقارنة بأسلوب إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقة قبل صدور القانون، بمقابل زيادة اعتمادها على أسلوب إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقة بدرجة أكبر بعد صدور القانون.

وأشارت جونز في دراسته (Jones, 1991)² إلى أن إدارة الأرباح تمارس بأساليب وطرق مختلفة مثل إتباع طرق الاستحقاق، والتغيرات في الطرق المحاسبية، والتغيرات في هيكل رأس المال، وحسب دراسة (C. Mulford, E. Comiskey, 1991)³ ذكرت أهم الأساليب المستخدمة في الشكل التالي:

- ✓ تقدير قيمة مصروفات البحث والتطوير وفترة الانتفاع عنها، وتقدير المشتقات المالية؛
- ✓ إساءة استخدام الأهمية النسبية والذي عرف من قبل FASB بأنه مقدار الإغفال أو التحريف في المعلومات المحاسبية على ضوء الظروف المحيطة والتي تؤثر حكم المحاسب؛
- ✓ تقدير مخصصات الديون المشكوك فيها، وانخفاض قيم المخزون.

وبحسب (Scott and Pitman, 2005) يتطلب نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها من قبل المديرين القيام بوضع العديد من التقديرات المحاسبية التي لها تأثير جوهري على الأرباح المعلنة ومن بين أحکام التقديرات المحاسبية التي يمكن أن تؤثر على الأرباح في اتجاه أو آخر في ما يلي⁴ :

- ✓ تتطلب عقود الإنشاءات طويلة الأجل تقديرات تتعلق بالتقدم في إنجاز الأعمال وتكلفة هذا الانجاز وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للتقدم في إنجاز الأعمال، وذلك بعرض تضخيم الأرباح؛

¹ – Daniel A. Cohen, Aiyasha Dey, Thomas Z. Lys, Real and Accrual-based Earnings Management in the Pre- and Post- Sarbanes Oxley Periods, The Accounting Review, Vol. 83, No. 3, 2008, p. 757.

² – Jennifer J. Jones, Earnings Management During Import Relief Investigations, Journal of Accounting Research, Vol. 29, No. 2, 1991, p. 206.

³ Charles W. Mulford, Eugene E. Comiskey, op. cit, p. 65.

⁴ – سمير كامل محمد عيسى، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، مصر، المجلد رقم 45، العدد رقم 2، 2008، ص 16، 17.

- ✓ يتطلب احتساب الاعتدال تقدير العمر الإنتاجي وقيمة الخردة للأصول القابلة للإهلاك، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفايرة للعمر الإنتاجي وقيمة وذلك لتدنيه مصروف الاعتدال بنية تضخيم الأرباح؛
- ✓ يجب تصنيف التكاليف إلى تكاليف إنتاج وتكاليف فترية، ويمكن للمديرين أثناء فترات نمو المخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية كتكاليف إنتاج بدلاً من تكاليف فترية، مما يؤدي إلى تدنيه المصروفات، ومن ثم تضخيم الأرباح؛
- ✓ يجب إهلاك التكاليف المدفوعة مقدماً مقابل ضمان الأصول على فترة الاستفادة من هذا الضمان، ويمكن للمديرين من خلال التقديرات المتفايرة لتكاليف الضمان تخفيض المصروفات الحالية بهدف تضخيم الأرباح؛
- ✓ يجب الاعتراف بأرباح بيع الأصول بالكامل في فترة البيع، ويمكن للمديرين التلاعب بتقوية بيع الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة، مما يؤدي إلى تدعيم الأرباح؛
- ✓ يجب أن يظهر حساب العملاء بالقيمة الصافية القابلة للتحقيق، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفايرة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض مخصصات الديون المشكوك فيها وبالتالي زيادة الأرباح؛
- ✓ يجب اعتراف مصاريف الصيانة العادية مصاريف دورية تحمل على الفترة أما مصاريف الصيانة غير العادية فتعتبر مصروف رأسمالي تحمل على الأصول موضوع الصيانة، ويمكن للمديرين تدعيم الأرباح الحالية من خلال معالجة مصاريف الصيانة العادية كمصاريف غير عادية؛
- ✓ يمكن للمديرين تحفيز العملاء على التعجيل بالشراء عن طريق تخفيض السعر، وذلك بغرض زيادة المبيعات، ومن ثم تدعيم الأرباح؛
- ✓ يجب أن يظهر المخزون بالدفاتر على أساس التكلفة أو السوق أو أيهما أقل، ويمكن من خلال استخدام قيم سوقية متفايرة تخفيض قيمة المخزون ومن ثم ممارسة إدارة الأرباح.

ثانياً: آليات إدارة الأرباح وفق النظام الحاسبي SCF في بيئة الأعمال الجزائرية

تحتوي القواعد المحاسبية لنظام المحاسبي المالي (SCF) على مجموعة من الخيارات والطرق التي تمثل مجال حرية يمكن

استخدامها في عملية إدارة الأرباح نذكر منها:¹

1) طرق تقييم تكلفة المخزونات: يمكن تمييز طريقتين في التقييم وهما :

أ- استخدام القواعد العامة في التقييم: تمثل الطريقة المرجعية حسب النظام المحاسبي المالي (SCF) وتكمم في إدراج

عناصر المخزونات حسب كل نوع كما يلي:

✓ تكلفة الشراء: تمثل سعر الشراء مضافة إليه مجموع المصروفات الملحقة بعملية الشراء؛

✓ تكلفة التحويل: تمثل سعر شراء المواد الأولية المستهلكة مضافة إليها المصروفات المباشرة وغير مباشرة لعملية الإنتاج؛

✓ المصروفات العامة: وتضم المصروفات المالية والمصروفات الإدارية (منسوبة مباشرة إلى الدورة المعنية).

ب- طرق مرخص بها:

✓ تحديد تكلفة المخزونات من خلال ربطها بمخزونات، أو أصول تكون قيمها مساوية لقيم المخزونات المعنية بالتقسيم في آجال قريبة من تاريخ إنتاج أو شراء تلك العناصر؛

✓ تطبيق سعر بيع المخزونات منسوب إلى الهاشم الإجمالي للربح المطبق على كل فئة من فئات المخزونات.

2) طرق تحديد نسب التقدم في العقود طويلة الآجال: يتمثل عقد طويل الآجال في عمليات الانجاز ممتلكات

أو خدمات أو منتجات تتداخل فيها تواريخ الانطلاق والانتهاء من عمليات الانجاز في سنوات مالية مختلفة، ويتعلق الأمر بعقود الإصلاح الأصول البيئية، عقود تقديم خدمات، ويمكن تمييز طريقتين لإدراج التكاليف

والإيرادات حسب العقود طويلة الآجال وهما:

✓ طريقة التقدم: وتمثل في إدراج الأعباء الحملة بشكل مباشر في العملية، أما المنتجات فيتم إدراجها وفق وتيرة التقدم الحقيقة لعمليات الانجاز، حيث يتم حساب النتيجة من خلال مقارنة الأعباء الحملة مع الإيرادات الناجمة عن التقدم في الانجاز؛

✓ طريقة الإنقاص: عند تغدر استخدام الطريقة المرجعية (إدراج المنتجات وفق وتيرة التقدم الحقيقة لعملية الانجاز، فإنه يرخص بتسجيل المنتجات بقيمة تعادل الأعباء المشتبه بها التي يكون تحصلها محتملاً.

¹ - فؤاد صديقي، ظروف وحوافر إدارة أرباح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في سياق الغموض النسبي لممارسات النظام المحاسبي المالي SCF، رسالة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2016، ص 59.

(3) طرق تقييم مخرجات المخزون: وهي موضحة كما يلي:

- ✓ طريقة التكلفة الوسطية المرجحة: حسب هذه الطريقة، يتم حساب تكلفة الوحدة الواحدة لكل عنصر من المخزونات، وذلك بقسمة مجموع قيم المخزونات على عدد الوحدات المنتجة، وكذا تعليم تكلفة الوحدة بعد كل عملية إدخال إلى المخازن؛
- ✓ طريقة الوارد أول الصادر أول: حسب هذه الطريقة، يتم تحديد تكلفة الوحدة الواحدة لكل عنصر من المخزونات حسب ترتيب عملية الإدخال إلى المخازن، أي العناصر الواردة أولاً إلى المخازن تكون الصادرة أولاً عند الإخراج.

(4) القروض و الديون المالية: أثناء معالجة القروض والديون المالية تبرز نوعين من المعالجات وهما:

- أ- معالجات مرجعية: حسب هذه الطريقة يتم توزيع التكاليف الملحقة والمترتبة عن الحصول على قرض بشكل خطى على مدة تسديد القرض، كما يتم تسجيل تلك التكاليف ضمن حسابات المصاريف المالية للدورة المعنية بتحملها، وتتمثل تكاليف القرض فيما يلي :

- ✓ الفوائد المصاحبة للقرض المصري؛
- ✓ اهتلاك علاوات الإصدار و التسديد الخاصة بالقرض؛
- ✓ الأعباء المالية الناتجة عن عمليات الإيجار التمويلي؛
- ✓ فرق الصرف الناتج عن القروض بالعملات الأجنبية.

- ب- معالجات مرخص بها: حسب هذه الطريقة يتم إدراج التكاليف الملحقة والمترتبة عن الحصول على القرض، بشكل مباشر في تكلفة الاقتناء أو البناء أو الإنتاج للأصل المالي، الذي يتطلب فترة طويلة في التحضير (أكثر من سنة) قبل الاستخدام أو البيع.

(5) عمليات بالعملة الصعبة: وتتمثل فيما يلي :

- ✓ تحول الأصول المكتسبة أو القروض بالعملة الصعبة إلى العملة الوطنية، وذلك بتحويل كلفتها حسب العملة الصعبة وإسنادها إلى سعر الصرف يوم إبرام الصفقة أو اتفاق الطرفين؛
- ✓ في حالة بقاء عناصر الأصول أو الخصوم مطلوبة والمحررة بالعملة الصعبة يكون لزاماً تصحيح أساس الصرف حتى ذلك التاريخ أما الغوارق فتشكل أعباء أو نواتج مالية؛
- ✓ في حالة تشكييل مؤونات تغطية فوارقات الصرف، فإنها لا تسجل في حساب النتيجة إلا بما يناسب ذلك الخطر، وعند حدوث ظروف تلغي جزئياً أو كلياً ذلك الخطر فإن عملية التصحيح تكون تباعاً لتلك الظروف.

6) تقييم عناصر التثبيتات المعنوية والمادية: حيث نجد استخدام القاعدة العامة بالاعتماد على التكلفة

التاريخية، وتكون حسب الحالات التالية :

- ✓ بالنسبة للثبيتات التي تم اقتناصها تقييم بسعر الشراء مطروح منه قيم التخفيضات، مضافة إليه الحقوق الجمركية والرسوم الجبائية غير المسترجعة، مصاريف التسليم والشحن والتغليف وأتعاب المهنية المباشرة ومصاريف التجريب، كما يستثنى المصاريف العامة الخاصة بالفترة التي تفصل بين تاريخ التنصيب والاستخدام؛
- ✓ الثبيتات المنتجة بوسائل المؤسسة الخاصة وتقييم بتكلفة شراء المواد المستهلكة والخدمات المستعملة المباشرة مضافة إليها المصاريف المباشرة وغير مباشرة المرتبطة بالثبيت المنتج؛
- ✓ الثبيتات التي تكون في شكل مساهمات عينية تقييم بقيمة الحصة المقابلة لها؛
- ✓ الثبيتات المقدمة في شكل إعانة وتقييم بقيمة الإدخال في المرة الأولى؛
- ✓ الثبيتات في شكل تبادل: تقييم بالقيمة العادلة بالنسبة للثبيتات غير المشابهة، والقيمة المحاسبية الصافية للثبيتات المقدمة للتبادل؛
- ✓ عند تاريخ كل إغفال تلجأ المؤسسة إلى فحص واختبار عناصر الأصول، وذلك لتأكد من عدم وجود مؤشر على انخفاض قيم الثبيتات المعنوية والمادية، وتم هذه العملية بمقارنة القيمة المحاسبية الصافية المتمثلة في قيمة الثبيت مطروح منها مجموع الاتهلاكات وخسارة القيمة مع القيمة العادلة للثبيت المعني؛
- ✓ وفق هذه الطريقة يتم عملية التقييم بإخضاع عناصر الثبيتات إلى إعادة التقييم المستندة للقيمة العادلة (تصحيح القيمة) عند تاريخ إعادة التقييم (إغفال الحسابات)، مع احترام الشروط التالية:
 - أن تكون عملية إعادة التقييم منتظمة، من أجل تجنب ظهور الفوارق المهمة في قيمة الثبيت؛
 - عند عملية إعادة التقييم الأرضي والمباني يمكن الاستعانة بمحترفين مؤهلين، مع الاستناد إلى قيمتها المعتادة في السوق؛
 - يعاد تقييم تجهيزات الإنتاج وفق القيمة السوقية، وفي حالة تعذر ذلك (تجهيزات ذات خصوصية) يمكن استخدام مؤشر الاتهلاك الفعلي للتجهيز،
 - يتم تصحيح قيم الثبيتات وإظهاره بقيمة إعادة التقييم الثانية، وكذا تصحيح قيم الاتهلاكات المتراكمة السابقة للثبيت المعني؛
 - في حالة إنتاج عملية إعادة التقييم لقيمة أكبر من القيمة المسجلة، تكون قيمة الإدراج بالفرق بين القيمة الأقل مع القيمة المسجلة سابقاً كأعباء (خسارة القيمة)؛

- معالجة مرخص بها خاصة بتقييم التثبيتات المعنوية: إخضاع التثبيتات المعنوية إلى إعادة التقييم وفق القيمة العادلة (تصحيح قيمة الشيكل المعنوي) عند تاريخ إعادة التقييم (إغفال الحسابات)، من خلال الشروط الخاصة بالثبيت العيني، إلا أن عملية التصحيح يجب أن تستند إلى قيمة سوق يتميز بخصائص السوق النشط.

7) العقارات الموظفة: تضم كل ملك عقاري (قطعة أرض، بناء أو جزء منها)، حيث يتم اقتناها أو إنتاجها من أجل إيجار أو تثمين لرأس مال والحصول على قيمة مستقبلية من خلال ذلك، أي لا يكون مخصص للبيع أو الاستغلال في إطار النشاط العادي للمؤسسة، وبالنسبة لطرق تقييمها فيمكن التمييز بين طريقتين أساستين هما:

- ✓ الطريقة المرجعية: حسب هذه الطريقة يتم استخدام طريقة القيمة العادلة (القيمة الحينة)، أي تحديد القيمة العادلة للعقار الموظف، من خلال تحين هامش الربح الإجمالي المستقبلي (الفرق بين الأعباء والإيرادات المستقبلية) الناتج عن عملية التأجير عند تاريخ إغفال الدورة المالية للمؤسسة؛

- ✓ الطريقة المرخص بها: عند تعذر استخدام طريقة القيمة العادلة (القيمة الحينة) للعقارات الموظفة والوصول إلى قيم ذات مصداقية، يمكن تقييم وإدراج العقار المعنى بطريقة التكلفة التاريخية منقوص منها مجموع الاهتلاكات وخسارة القيمة، حيث يتم توضيح السبب الذي حال دون تطبيق القيمة الحينة.

8) أصول بيولوجية: تمثل كل عناصر الأصول التي تتميز بالخصائص البيولوجية وتشمل (الأشجار والحيوانات..). ويتم تقييمها أول مرة أو عند تاريخ إغفال وفق الطرق التالية:

- ✓ الطريقة المرجعية: باستخدام طريقة القيمة العادلة (القيمة الحينة)، أي تحديد القيمة العادلة للأصل البيولوجي، من خلال تحين النتائج المستقبلية منقوص منها المصاريف المقدرة في نقطة البيع عند تاريخ إغفال الدورة المالية للمؤسسة الاقتصادي؛

- ✓ الطريقة المرخص بها: عند تعذر تحديد القيمة الحينة للأصل البيولوجي بطريقة ذات مصداقية، يمكن إدراج الأصل المعنى بطريقة التكلفة التاريخية منقوص منها مجموع الاهتلاكات وخسارة القيمة.

9) إدماج الكيانات الفرعية: وتمثل فيما يلي:

1- في حساب النتيجة: يكون إحلال العمليات المنجزة من قبل المجموع المدمج محل عمليات الشركة المدمجة مع استبعاد العمليات المنجزة فيما بينهم؛

2- بالنسبة للفروع الأجنبية يتم تحويل المداخيل إلى العملة الوطنية حسب الطريقة التالية:
- تحويل الأصول والخصوم على أساس تكلفة الإغفال؛

- تحويل المنتجات والأعباء حسب سعر الصرف في تاريخ إجراء التحويلات كما يرخص استعمال سعر الصرف متوسط أو قريب منه؛
- تسجيل فوارق الصرف التي تنتج عن هذه المعالجات في رؤوس الأموال الخاصة المدجحة إلى تاريخ خروج الاستثمار الصافي.

10) مؤونات المخاطر والأعباء: تمثل تلك الأعباء التي يقابلها خصم مالي يكون استحقاقه أو قيمته غير مؤكدة وذلك عند الحالات التالية:

- ✓ حالة وجود التزام راهن (قانوني أو ضمفي) ناتج عن أحداث ماضية؛
- ✓ حالة وجود احتمال إخراج مورد من أجل أمر ضروري لموجهة التزام مستقبلي؛
- ✓ أن تكون القيمة المقدرة للالتزام تتوفّر على خاصية الموثوقية.

ملاحظة: في حالة استمرار ظروف الالتزام تكون تلك المؤونات محل تصحيح عند تاريخ كل إقفال (الرفع، التخفيف)، بما يضمن تقدير أفضل للأعباء المحتملة، كما لا يجب استخدام تلك الأعباء إلا في الالتزام المحدد لها.

11) تقييم الأصول المالية غير الجارية: وتمثل فيما يلي:

- ✓ تدرج الأصول المالية حسب كلفتها التي تمثل القيمة لمقابل معين مضاد إليها مصارف السمسرة والرسوم غير المسترجعة والفوائد المتوقعة غير المدفوعة ومستحقة قبل الشراء؛
- ✓ بالنسبة للمساهمات والديون المحتمل بيعها يتم تقييمها بالقيمة العادلة بعد إدراجها الأصلي وخاصة عند:
 - السنادات المسيرة تكون بالسعر المتوسط في الشهر الأخير في الدورة المالية؛
 - السنادات الغير مسيرة تكون بقيمتها التفاوضية حيث يمكن تحديد القيمة من خلال نماذج وتقنيات التقييم المقبولة عموماً؛
- عند ظهور فوارق التقييم بالقيمة العادلة يدرج في الحسابات مباشرة في شكل انخفاض أو ارتفاع لرؤوس الأموال.

12) طرق الاعتال: يمكن التمييز بين عدة أنواع من الاعتال وهي:

- ✓ الاعتال الخطي: وفق هذه الطريقة يتم تسجيل مخصصات ثابتة على المدة المقدرة لاستخدام التثبيت؛
- ✓ الاعتال المتناقص: وفق هذه الطريقة يتم تسجيل مخصصات متناقصة على المدة المقدرة لاستخدام التثبيت؛
- ✓ الاعتال على أساس وحدات الانتاج: وفق هذه الطريقة يتم تسجيل مخصصات الاعتال بالاستناد إلى عدد الوحدات المقدرة لإنتاج عند استخدام التثبيت المعنى.

مدة الاعتلاك: يوزع المبلغ القابل للاعتلاك بصورة طردية على المدة النفعية والقيمة الباقية المحتملة بعد نهاية مدة الاستخدام.

ملاحظة: من الضروري إعادة النظر بشكل دوري في طريقة الاعتماد والمدة النفعية والقيمة الباقية، حيث ينص النظام الحاسبي المالي على تغيير التقديرات والتوقعات المستخدمة في السابق ، عند ظهور تغير مهم في الوتيرة الخاصة باستغلال الأصل .

13) المؤشرات الدالة على انخفاض قيم عناصر الأصول: تتميز المؤشرات المستخدمة في التأكيد من وجود احتمال انخفاض القيمة باختلاف درجة موثوقيتها ودلائلها، مما يشير العديد من الانشغالات عن مبررات تشكيل مخصصات المؤونات لمواجهة انخفاض قيم عناصر الأصول .

14) مصاريف البحث والتطوير: ترتبط عملية تسجيل هذه المصاريف بتحقيق الشروط التالية:

- ✓ أن تكون المصاريف مرتبطة بعمليات استغلال مستقبلية تساهم في تحقيق مردودية شاملة .
- ✓ أن توفر لدى المؤسسة القدرة التقنية والمالية ، على إتمام عملية الانجاز المتعلقة بمصاريف التطوير أو الاستعمال أو البيع .
- ✓ أن توفر إمكانية تقييم المصاريف البحث والتطوير بطريقة صادقة .

ملاحظة: بالنسبة لمصاريف البحث والتطوير الخاصة بالمشاريع الداخلية التي لا تحقق الشروط السابقة تكون محل إدراج في الأعباء المحمولة للدورة.

15) التغيير في التقديرات: تمثل تلك التعديلات التي تشمل التقديرات الحاسبية بسبب ظهور معلومات جديدة أو اختبارات أفضل بغية الوصول إلى أفضل إبلاغ مالي في القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة ، أما فيما يتعلق بالآثار الناجمة عن تلك التعديلات فيتم إدراجها في النتيجة الصافية للدورة المعنية بالتأثير (الدورات الحالية أو المستقبلية).

16) التغيير في الطرق الحاسبية:

تشمل تلك التغييرات في المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخاصة والمعتمدة في تحضير وعرض القوائم المالية، كما أن عملية التغيير لا تكون إلى بوجود إلزام ناتج عن تنظيم آخر أو بغية تحقيق أفضل إبلاغ مالي في القوائم المالية.

17) تصحيح الأخطاء والسيهو: يشمل تعديل القيم المتعلقة بالنتيجة والعناصر التابعة عند توزيعها مثل (الترحيل من جديد، الاحتياطات...) مع احترام الشروط التالية:

- ✓ ضرورة تقديم معلومات تبين التأثير الحاصل في نتائج السنوات السابقة نتيجة تصحيح الأخطاء الجوهرية.

- ✓ تكيف المعلومات المالية للسنوات السابقة بما يسمح بإمكانية المقارنة بين الفترات .
- ✓ في حالة تعذر إمكانية تكيف المعلومات المالية وفق الشرط السابق، يكون إزاماً توضيح السبب الذي حال دون ذلك في ملحق القوائم المالية.
- ✓ ضرورة إدراج التأثيرات الناجمة عن تغيير التوجهات الجبائية الموافقة للدورة الحالية في نتيجة تلك الدورة.

المطلب الثالث: مقاييس إدارة الأرباح

استخدمت العديد من الدراسات نماذج مختلفة ومتعددة لقياس إدارة الأرباح في القوائم المالية، منها تلك التي اعتمدت على تحليل شكل توزيع الأرباح، ومنها من ركزت على قياس المستحقات الإجمالية وتقسيمها إلى اختيارية وغير اختيارية، ومنها من قامت بقياس إدارة الأرباح من خلال تحويل تصنيف البنود في قائمة الدخل، ومن أهم النماذج المستخدمة نجد غنوج (Healy, 1985) وغنووج (Deanglao, 1986) وغنووج (Jones 1991) وغنووج (Jones, 1995) المعدل الذي قدمه (Dechow, 1995) وقد ركزت هذه النماذج على حساب الاستحقاق الإجمالي وتقسيمه إلى استحقاق إجباري واستحقاق اختياري ثم بعد ذلك يتم دراسة الاستحقاق الاختياري لتحديد ما إذا كان يمثل تلاعب في الأرباح أم لا.

وبحسب دراسة (L. Magrath, L. Weld, 2002) أنه يمكن التنبؤ بمارسات إدارة الأرباح بواسطة مؤشرات

تحذيرية تتمثل فيما يلي¹ :

- ✓ تدفقات نقدية لا ترتبط بأرباح الشركة؛
- ✓ مخصصات الديون المشكوك فيها لا ترتبط بحسابات العملاء؛
- ✓ الاحتياطات لا ترتبط بعناصر الميزانية؛
- ✓ حسابات العملاء لا ترتبط بالإيرادات؛
- ✓ غالباً ما تكون الأرباح متطابقة مع توقعات المحللين الماليين.

وفيمما يلي أهم النماذج المستخدمة في قياس ممارسات إدارة الأرباح:

¹ – Lorraine Magrath, Leonard G. Weld, 2002, Abusive earnings management and early warning signs , The cpa journal , August 2002, p. 53.

1- نموذج (Healy, 1985)¹: يقوم نموذج (Healy, 1985) على تقسيم المستحقات الكلية إلى مستحقات اختيارية وغير اختيارية، وأن قيمة المستحقات الاختيارية هي التي تحدد درجة ممارسة إدارة الأرباح، ومن خلال هذا النموذج يتم استخدام معدل المستحقات الكلية لفترة التقدير لقياس المستحقات الغير اختيارية، وتمثل قوة التقدير للفترة السابقة، فمحددات هذا النموذج مقدرة باستخدام معطيات فترة التقدير والتي لا توجد فيها ممارسات إدارة الأرباح متوقعة، ويظهر النموذج من خلال المعادلة التالية:

2- نموذج (Deangleo, 1986)²: حسب هذا النموذج يتم اختبار ممارسة إدارة الأرباح من خلال حساب الفروق الأولى في مجموع المستحقات، وعلى افتراض أن الاختلافات الأولى لها قيمة متوقعة، كما يستخدم هذا النموذج إجمالي المستحقات خلال الفترة السابقة وتنسب إلى إجمالي الأصول، كمقاييس للمستحقات غير الاختيارية.

ويمكن اعتبار نموذج (Deanglao, 1986) كحالة خاصة من نموذج (Healy, 1985) حيث تقتصر عملية التقدير على المصارييف غير الاختيارية خلال الفترة مقارنة بالفترة السابقة، كما نجد بعض العناصر المشتركة بين النماذجين ويتمثل ذلك في استخدامهم لمجموع المستحقات خلال فترة تدبير المستحقات غير الاختيارية المتوقعة مما يجعلها ثابتة بمرور الزمن، بينما المستحقات التقديرية تمثل المتوسط التقديرية في فترة الصفر، كما يشترك كلا النماذجين بقياسان المستحقات غير الاختيارية بدون أخطاء مع وجود تغير في المستحقات غير الاختيارية من فترة إلى أخرى رغم ميل معظم النماذج إلى قياسها مع وجود أخطاء.

3- نموذج جونز المعدل 1995: اقترحت دراسة جونز 1991 نموذج يمثل تطوير لنموذج (Healy, 1985) إضافة إلى نموذج (Deaneglo, 1986) حيث يقترح النموذج الجديد التحكم في أثر الظروف الاقتصادية للشركة على الاستحقاق غير الاختياري عن طريق تضمين افتراض أن الإيرادات غير اختيارية، وطور (Dechow 1995) نموذج جونز 1991 لقياس أي تأثيرات ناتجة عن التلاعب في المبيعات من طرف الإدارة التي تؤدي إلى تقديرات منحازة عند قياس المستحقات غير الاختيارية والتي بدورها تؤثر على قيمة المستحقات الاختيارية، والفرق الوحيد بين نموذج جونز 1991 الأصلي والنماذج المعدل هو أن هذا الأخير يأخذ بعين الاعتبار التغير الحاصل في المبيعات النقدية كعنصر غير معرض للتلاعب بدلاً من التغيرات الحاصلة في رقم الأعمال³.

¹- فداوي أمينة، مرجع سابق ص 178.

²- صديقي فؤاد، مرجع سابق ص 47، 48.

³- بوستة حمزة، مرجع سابق، ص 117-118.

المطلب الرابع: تمهيد الدخل وأنواعه

أدرجت العديد من الدراسات ممارسات تمهيد الدخل ضمن مفهوم ممارسات إدارة الأرباح، حيث عادة ما يؤخذ الاتجاه السالب في الاعتراف بالأرباح أي تخفيض النتيجة بهدف جعل الأرباح أكثر استقرارا وهذا بنقل النتيجة من سنوات ذات الدخل الضعيف إلى سنوات ذات الدخل المرتفع، ويعتبر تمهيد الدخل نوع من أنواع اللالعب بالأرباح، حيث يتم استخدام طرق وتقديرات محاسبية من أجل تغيير مستوى تقلبات صافي الدخل.¹

أولاً: تعريف تمهيد الدخل

- عرف تمهيد الدخل على أنه وسائل اختيارية تستخدمن قبل الإداره للحد من تقلبات الأرباح الناجمة بين الدخل الفعلي والدخل المطلوب (المتوقع)، وذلك بتطبيق المعايير المحاسبية بالاعتماد على المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية المطبقة.²

- تمهيد الدخل هو إدارة الأرباح المرغوبة لإزالة التذبذب في مسار الدخل الطبيعي، وعادة ما يتضمن خطوات تخفيض الدخل في السنوات ذات الدخل المرتفع من أجل نقلها إلى سنوات ذات الدخل المنخفض، ويهدف إلى سلسلة مستقرة نسبياً من الأرباح بغرض تخفيض درجة المخاطرة، وزيادة قيمة المؤسسة.³

- هو عملية اللالعب بوقت الاعتراف بالأرباح، أو الأرباح المعلنة من أجل جعل الدخل المعلن أقل تغيراً، في حين لا زيادة في الإيرادات على المدى البعيد.⁴

- هو تسوية مقصودة للدخل المصرح به بهدف الوصول إلى المستوى أو الاتجاه المرغوب والذي يعبر عن رغبة الإداره في تقليل الانحرافات غير الطبيعية في الدخل إلى الحد الممكن، أو المسموح به في ظل المبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة.⁵

- عرف على أنه مجموعة من الإجراءات التي تتبعها الإداره، باستخدام السياسات والإجراءات المحاسبية المقبولة بهدف إظهار الدخل بشكل مستقر عبر السنوات المتتالية.¹

¹- أحمد بن محمد السلمان، مرجع سابق ص 58.

²- عبير فايز الحوري، محمد زياد شحاترة، مدى استخدام تمهيد الدخل في قطاع الخدمات الأردني، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 4، 2014، ص 571.

³- أمينة فنادي، مرجع سابق، ص 134.

⁴- Fudenberg, D. Tirole J , A theory of income and dividend smoothing based on incumbency rents, Journal of Political Economy, Vol. 103, No. 01, p 75.

⁵- عبير فايز الحوري، محمد زياد شحاترة، مرجع سابق ص 570.

ثانياً: أنواع تمهيد الدخل: ميزت أغلب الدراسات التي تناولت موضوع تمهيد الدخل الأنواع التالية:

أ- التمهيد الحقيقي (المقصود): هو تلك القرارات التي تقوم الإداره باتخاذها للسيطرة على الأحداث الاقتصادية قصد التأثير على العدل المعلن عنه،² وذلك من خلال تقليل الانحرافات المتوقعة وغير المتوقعة للدخل، عن طريق التركيز على توقيت حصول المعاملات والصفقات التجارية، أي أن الإداره تحاول الاستفادة من تاريخ حدوث المعاملات والأحداث المالية وتاريخ الاعتراف بها، فمثلاً تقوم الإداره الراغبة بممارسة تمهيد الدخل بتحميل الفترة الحالية بمصاريف البحث والتطوير، مما يعني انخفاض الدخل المعلن عنه للشركة، وتقوم الإداره بالاعتراف بالإيرادات في الفترة التي ترغب بإظهار مستوى مرتفع من الدخل، وبالتالي فإن محور هذا النوع من التمهيد يدور حول توقيت الاعتراف بالمصاريف والإيرادات.³

ب- التمهيد الطبيعي: ينشأ هذا النوع دون تدخل من الإداره، أي بشكل طبيعي وذلك من خلال طبيعة أعمال الشركة المنسنة بالاستقرار.⁴

ت- التمهيد الوهمي: عرفه (Eckel 1981) على أنه تلاعب محاسبي تقوم به الإداره لتمهيد الدخل، وهذا التلاعب يكون بنقل التكاليف أو الإيرادات من فترة محاسبية إلى أخرى، أي أنه لا يؤشر بشكل مباشر على التدفقات النقدية، مثل أن تقوم الشركة بزيادة أو إنفاص الدخل ببساطة عن طريق تغيير الافتراضات الإكتوارية بشأن تكاليف التقاعد، حيث لا يتضمن هذا النوع من التمهيد أي التزام على الشركة مستقبلاً، كما ينبغي أن يتم طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، ويستند إلى الخبرة المهنية، كما أنه لا يتطلب معاملات مع الغير، بل يمثل فقط عملية إعادة تصنيف للحسابات.⁵

¹- Acharya. V, B. M. Lambrecht, A theory of Income smoothing when Insiders know more than outsiders, p.4, available at <http://www.efa2012.org/papers/f2b1.pdf>.

²- عبير فايز الخوري، محمد زياد شحاترة، مرجع سابق، ص 572.

³- أحمد راهي عبد، أثر تمهيد الدخل على العوائد غير العادلة للأسهم، دراسة تطبيقية على عينة من المصادر العراقية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 3، 2014، ص 262.

⁴- لوبي محفوظ "محمد شفيق" داود، دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في البنوك التجارية المردحة في بورصة عمان، رسالة ماجستير في تخصص المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن، 2015، ص 26.

⁵- عبير فايز الخوري، محمد زياد شحاترة، مرجع سابق، ص 572.

⁶- أحمد راهي عبد، مرجع سابق، ص 263.

المطلب الخامس: مجالات وأهداف ومقاييس ممارسة تمهيد الدخل

أولاً: مجالات ممارسة تمهيد الدخل

تسعى الشركات إلى أن تتميز أرباحها بالثابت والاستقرار من دورة محاسبية إلى أخرى، ولتحقيق هذه الغاية تقوم

بممارسات قصد التأخير على الدخل إما بجعله مرتفعاً أو منخفضاً، وذلك باستخدام الطرق التالية:¹

- ✓ تسجيلاً لإيرادات المبيعات مبكر وقبل شحنها أو تسجيلها قبل التزام الربون بدفع ثمنها؛
- ✓ زيادة الدخل من خلال عائد لمرة واحدة، وهو يشمل زيادة الأرباح من خلال بيع أصل مقيم بأقل من قيمته الحقيقة، وكذلك اعتبار عائد الاستثمار جزءاً من الإيرادات، بالإضافة إلى تسجيل عائد الاستثمار باعتباره دخلاً تشغيلياً وأخيراً ابداع دخل من خلال إعادة تصنيف حسابات الميزانية،
- ✓ نقل المصروف الجاري إلى فترات محاسبية سابقة أو قادمة، وتشمل رسملة التكاليف التشغيلية العادية، وتغيير السياسات المحاسبية بالإضافة إلى اهلاك التكاليف بشكل بطيء جداً، والفشل في تسجيل الأصول التالفة، وتخفيض خدمات الأصول؛
- ✓ نقل المصروف التي تعتمد على التقدير الشخصي في الفترة المحاسبية الحالية؛
- ✓ تكوين المخصصات والاحتياطات بهدف مقابلة التزام أو خسارة يمكن التعرف عليها، ولا يمكن تحديد قيمتها بدقة.

ثانياً: أهداف ممارسة تمهيد الدخل

ناقشت العديد من الدراسات الدوافع التي تدفع الشركة إلى ممارسة تمهيد الدخل، والمتمثل أغلبها في:

1 - تخفيف العبء الضريبي: ترتبط المدفوعات الضريبية مع الدخل أو الربح الحق بعلاقة طردية، وعليه فإن عامل التهرب الضريبي يعد من العوامل المهمة في تفسير سلوك تمهيد الدخل، إذ أن الإدارة الرشيدة وعند اتخاذها القرارات المتعلقة بالطرق والإجراءات المحاسبية لإعداد التقارير المالية، ينبغي أن تأخذ بنظر الاعتبار الأثر المترتب على اتخاذ تلك الطرق على الدخل زيادة أو نقصاناً، وبالتالي انعكاس ذلك الأثر على مقدار مبلغ الضريبة المستحق على الشركة،² لهذا فإن الإدارة تتجه إلى تمهيد الدخل لتحقيق الوفرات الضريبية، أو تأجيل دفعها

¹ - بالرقي تيجاني، المحاسبة الابداعية المفاهيم والأساليب المبتكرة لتجميل صورة الدخل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، 2012، ص 45.

² - أحمد راهي عبد، مرجع سابق، ص 263.

للمستقبل عن طريق الاختيار بين الطرق الحاسبية المختلفة للوصول إلى مستوى الدخل، من خلال التلاعب بتوقيت حدوث الإيرادات والمصروفات على مدار عدد من الفترات المالية، وأشار Rozyck 1997 إلى أن تمييد الدخل يقلل من القيمة الحالية للالتزامات الضريبية المستقبلية من خلال التلاعب بالإيرادات والمصروفات.¹

2- شروط الائتمان: تعد شروط منح الائتمان أحد العقود الصريحة التي تعتمد بشكل مباشر على الأرقام الحاسبية، فقد تحدد الجهات المقرضة بعض القيود كشروط مسبقة لمنح الائتمان كما هو الحال عندما تطلب البنوك أو مؤسسات مالية أخرى معينة لأغراض تقييم مستوى ربحية الشركة وقدرتها على الإيفاء بشروط منح القرض أو تحديد مستويات معينة لبعض التغيرات كالسيولة أو الأرباح المحتجزة أو صافي الدخل، والغرض من تحديد شروط القرض هو تقييد حرية الإدارة في اتخاذ قرارات استثمارية أو تمويلية من شأنها أن تقلل في قدرة الشركة على الإيفاء بالتزاماتها،² وهذا تلجأ الشركة إلى تمييد الدخل لطمأنة الدائنين بأن الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية وهذا ما يقلل تكاليف احتمال الإفلاس وبالتالي تحفيض تكاليف الدين، وبالإضافة إلى افتراض أن تمييد الدخل يزيد القيمة السوقية للشركة مما يقلل تكاليف الاقتراض إذا كان التمويل من خلال إصدار الأسهم.³

3- نظم حواجز الإدارة: يتمثل المهدف من المكافآت أو الحواجز الإدارية في تحقيق نوع من التقارب في مصالح الأطراف المختلفة المعنية بالوحدة الاقتصادية وخاصة المساهمين، حيث أن وجود خطة للحواجز الإدارية وارتباطها بمقدار الدخل المحاسبي المتحقق من شأنه أن يدفع بالإدارة إلىبذل أقصى جهود ممكنة من أجل الوصول إلى الحد الأعلى من امتيازات المكافآت، وبالتالي فإن المنفعة تعود على كل من الإدارة والمساهمين في نفس الوقت،⁴

ثالثاً: نماذج قياس ممارسات تمييد الدخل

يعتبر كل من نموج (Miller, 2009) ونموج (Eckel, 1981) من أهم النماذج المستخدمة في قياس ممارسات تمييد الدخل.

1- نموج (Miller, 2008): يقيس نموج ميلر تمييد الدخل من خلال درجة علاقه الاستحقاقات بالنسبة إلى التدفقات النقدية، هذا المقياس يستخدم التدفقات النقدية باعتباره التصور المرجعي لعدم تمييد الدخل، وبالتالي

¹- عبير فايز الخوري، محمد زياد شخاترة، مرجع سابق، ص 573.

²- رياض العبد الله، جامعة اليرموك، وع قبل الحسناوي، جامعة الكوفة، دوافع سلوك تمييد الدخل – دراسة تحليلية إنقادية –، ص 5 متوفّر على الرابط <http://mng.uokufa.edu.iq/teaching/akeel/researches.files/motivations%20of%20Income%20smoothing%20behavior.pdf>.

³- عبير فايز الخوري، محمد زياد شخاترة، مرجع سابق، ص 574.

⁴- أحمد راهي عبد، مرجع سابق، ص 263.

يفترض أنه لا يتم التلاعب بالتدفقات النقدية وكمؤشر لجودة الأرباح، تمهيد الدخل يعكس الفكرة أن مديري الشركات من خلال معلوماتهم الخاصة عن الأرباح المستقبلية يستخدمون طرق وتقديرات محاسبية لتخفييف التقلبات المؤقتة وبالتالي انخفاض جودة الأرباح بسبب أن الأرباح المعلنة لا تعكس الربح الحقيقي،¹ يعتبر نموذج ميلر 2008 من أهم النماذج المستخدمة في قياس ممارسات تمهيد الدخل، بحيث يتميز باعتماده على البيانات الفعلية وابتعاده عن التقديرات، بالإضافة إلى الشمولية التي يتميز بها وعدم اقتصره على نشاط محدد، ويتم التوصل إلى وجود تمهيد من عدمه بمقارنة نسبة التمهيد الحالية مع نفس النسبة للسنة السابقة، إذ يستدل على وجود التمهيد في الحالة التي يكون فيها الفرق عدداً أكبر أو أقل من الصفر (موجب أو سالب)، أما إذا كان الفرق يساوي الصفر فإن الشركة تعد غير ممارسة للتمهيد.²

-3 - نموذج (Eckel 1981): يعتبر نموذج (ايكل) أو ما يسمى بمدخل معامل التباين، سنة 1981 من أشهر النماذج المستخدمة لقياس ممارسات تمهيد الدخل، والذي يحظى بإجماع إلى يومنا هذا، ويعتمد نموذج (Eckel 1981) على مقارنة تباين الدخل تباين المبيعات لتحديد تمهيد الشركة لدخلها من عدمه ويتم حساب مؤشر سلوك تمهيد الدخل من خلال حاصل قسمة القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في الدخل بين السنة N والسنة -N³.

المطلب السادس: علاقة التحفظ الحاسبي بممارسات إدارة الأرباح.

تعتبر دراسة (R. Watts, J. Zimmerman, 1978)⁴ من أهم الدراسات التي تناولت موضوع علاقة التحفظ الحاسبي بممارسات إدارة الأرباح، وقد خلصت الدراسة إلى أن الشركات الكبيرة في الغالب تختر السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض الربح، من أجل مكاسب ضريبية وتخفييف أعباء التكاليف السياسية والتنظيمية وتكاليف خطط حواجز الإدارة وغيرها من التكاليف الأخرى عكس الشركات صغيرة الحجم، ومن جهة أخرى أشارت (R. Lafond and R. Watts, 2008)⁵ إلى أن سمعة المدير وإدارته ومكافأاته وسعر سهم الشركة سيتأثرون بدرجة كبيرة بالقواعد والتقارير المالية للشركة، ولهذا سيكون للشركة دافع أكثر من أجل ممارسة التحفظ الحاسبي من عدمه، وسيجعل التقيد بإدارة الأرباح مختلف حسب دافع الإدارة وبالتالي سيكون لذلك تأثيرات متباينة على

¹ - أحمد بن محمد السلمان، مرجع سابق ص 59.

² - أحمد راهي عبد، مرجع سابق، ص 257.

³ - أمينة فداوي، مرجع سابق، ص 188-189.

⁴ - Ross L. Watts, Jerold L. Zimmerman, "Towards a Positive Theory of the Determination of Accounting Standards", The accounting Review, Vol. LIII, No 1, 1978, pp. 118,119.

⁵ - Ryan LaFond, Ross L. Watts, , op. cit, 2008, p. 454.

جودة المعلومات المالية، ولقد توصلت دراسة (R.Watts, L. Zuo, 2012)¹ إلى انخفاض ممارسات إدارة الأرباح في الشركات التي اتبعت سياسات محاسبية متحفظة خلال الأزمة المالية، وبالنسبة لعلاقة سياسات التحفظ الحاسبي بإدارة الأرباح بشكل السالب لغرض ممارسات تمهيد الدخل تشير دراسة (J. Almeida, A. Neto, R. Bastianello, E. Moneque, 2012) إلى أنه ليس بالضرورة ممارسة سياسات التحفظ الحاسبي يدخل في خانة ممارسات تمهيد الدخل حيث توصلت الدراسة إلى وجود مستويات مرتفعة للتحفظ المحاسبي المشروط في العينة غير المهددة لدخلها، ومن جهة أخرى أشارت دراسة² (H. Valipour, G. Talebnia, S. Javanmard, 2011) إلى أن الإداره عند إدارتها الإنهازية للأرباح بالشكل السالب تستعمل التحفظ المحاسبي المشروط لغرض ممارسات تمهيد الدخل، وفي هذا الشأن أشارت دراسة³ (N. Taktak, R. Shabou, P. Dumontier, 2010) التي تناولت موضوع ممارسة تمهيد الدخل في عدة دول إلى أن لعامل طبيعة النظم القانونية تأثير مهم على ممارسات تمهيد الدخل، حيث توصلت الدراسة إلى أن البنوك التي تنشط في الدول التي أنظمتها القانونية أكثر تقنياً تميل إلى تمهيد دخلها مثل الدول الأوروبية القارية التي تميز بمارسة أعلى للتحفظ المحاسبي بإتباع سياسة حذرة في تقدير الأحداث المستقبلية، عكس تلك الدول الأقل تقنياً لأنظمتها القانونية مثل الدول الأنجلو ساكسونية التي تتميز بالتفاؤل والمخاطرنة بنسبة أعلى.

وبالنسبة للحالة الجزائرية فإن الدوافع لكل من ممارسة التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح سيكون بدرجات متباينة نظراً لاختلاف الدوافع والأسباب، إلا أن غياب سوق مالي نشط سيكون له الأثر الكبير نحو توجه الإداره أكثر إلى تخفيض الدخل عوض زيادته، وذلك مراعاة الجانب الضريبي التي تراه عيناً، وبدرجة أقل خطط المكافأة وتوزيع الأرباح وهذا بتخفيض الدخل، وهو ما يعتبر إدارة أرباح بالشكل السالب ويصطلاح عليه ممارسة تمهيد الدخل الذي يعتبر نوع من إدارة الأرباح بالشكل السالب هدفه التخلص من التباين في الأرباح الدورية للشركة مع مرور الوقت وتخفيض مقدار الضريبة المدفوعة، إلا أن قوانين النظام الجبائي الجزائري الذي يتميز بعدم انسجامه وتوافقه مع النظام المحاسبي المالي قد يكون عاملاً مؤثراً يحد من المبالغة في تخفيض النتيجة.

¹ - Ross L. Watts, Luo Zuo, Accounting Conservatism and Firm Value : Evidence from the Global Financial Crisis, 2012, available at <https://www.researchgate.net/publication/228140065>.

² - Hashem Valipour, Ghodratollah Talebnia, Sayed Ali Javanmard, The interaction of income smoothing and conditional accounting conservatism, African Journal of Business Management, Vol. 34, No 5, 2011, p. 13302.

³- Neila Boulila. Taktak, Ridha. Shabou, Pascal. Dumontier, Income Smoothing : Evidence from Banks Operating in OECD Countries, Internnatiional Journal of Economics Finance, Vol. 2, No. 4, 2010. p.146.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل استعرضنا اتجاهات التحفظ الحاسبي وتبين لنا أن هناك أراء تدعم هذا المفهوم بمقابل أراء معارضة له وكلا حسب دوافعه وخلفيته الاقتصادية، إضافة إلى استعراضنا لجودة المعلومات المالية ومتطلباتها ومؤشراتها جودتها من خلال ممارسات إدارة الأرباح بنوعيها عن طريق تضخيم الأرباح أو تخفيضه (مارسات تمهيد الدخل)، كما اتضح لنا أهمية التحفظ الحاسبي في تعزيز جودة المعلومات المالية وهذا بمساهمة تطبيقه في تعزيز موثوقية المعلومات المالية من خلال دوره في الحد من الممارسات الانتهازية لأصحاب القرار في الإفصاح عن أرباح على غير حقيقتها، وأهمية تطبيقه في حماية الأطراف ذات المصلحة من الحصول على معلومات لا تعكس الصورة الحقيقة للأرباح الشركة.

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة

تمهيد

سوف نتطرق من خلال هذا الفصل إلى أهم الدراسات السابقة سواء أجنبية أو عربية التي تناولت الموضوع من عدة جوانب مختلفة خلال فترات زمنية مختلفة، إضافة إلى معرفة الأدوات المستخدمة والنتائج المتوصل إليها. كما سوف نتطرق في آخر الفصل إلى مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من خلال الأدوات المستخدمة ومجتمع وفترات الدراسة إضافة طرق التحليل والنتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: الدراسات باللغة العربية

1- دراسة محمد ابراهيم سلطان عبيادات (2004)¹، بعنوان "أثر استخدام مفهوم التحفظ المحمسي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحمسيّة"

هدف الباحث في دراسته إلى تبيان أثر مفهوم التحفظ المحمسي على كل من خاصيتي الملائمة والموثوقية، خاصة في ظل الجدل الواسع حول مفهوم التحفظ وأثاره على المعلومات المحمسيّة، وتضمنت الدراسة تأثير أربع متغيرات مستقلة تمثل بالجوانب التطبيقية الأربع لمفهوم التحفظ المحمسي وهي التحفظ في مجال تقييم الأصول والتحفظ المحمسي في مجال تقييم الالتزامات، والتحفظ المحمسي في مجال تقييم الإيرادات، بالإضافة للتحفظ المحمسي في مجال تقييم المصروفات على خاصيتي رئيستين من خصائص المعلومات المحمسيّة شكلاً المتغيرين التابعين في هذه الدراسة هما الملائمة والموثوقية، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة صمم الباحث استبانة ممكمة وجهت لمجموعة من المهنيين والأكاديميين في مجال المحاسبة والتدقيق والمالية، والمستثمرين.

ومن أهم النتائج المتحصل عليها من خلال هذه الدراسة نذكرها في الشكل التالي:

- للتحفظ المحمسي في مجال الأصول تأثيراً إيجابياً على خاصية ملائمة المعلومات المحمسيّة، وذلك من خلال ميل المنشئات إلى إظهار قيمة أصولها بقيمة أقل من قيمتها العادلة، وميلها نحو تخفيض العمر الاقتصادي لتلك الأصول وابتعادها عن الاستخدام الواسع للقيمة العادلة في تقييم أصولها من شأنه أن يؤدي بالنتهاية إلى ارتفاع مستوى ملائمة المعلومات المحمسيّة، كما يقابلها تأثيراً إيجابياً للتحفظ في مجال الالتزامات والتي يتربّب عن إظهار المنشأة لقيمة التزاماتها بأعلى قيمة ممكنة؛

- للتحفظ المحمسي في مجال الإيرادات تأثيراً إيجابياً على خاصية ملائمة المعلومات المحمسيّة، من خلال ميل المنشئات إلى تخفيض إيراداتها وإظهارها بأقل قيمة ممكنة لها، وأن مستوى ملائمة المعلومات المحمسيّة يزداد كلما طال الوقت اللازم للاعتراف بالإيرادات وكلما تجاهلت المنشأة بشكل أكبر الاعتراف بالإيرادات المحتملة ولكن ليست مؤكدة، وهو ما توصل إليه أيضاً بالنسبة للتحفظ المحمسي في مجال المصروفات حيث أن درجة الملائمة تزداد كلما تعمدت المنشأة إظهار تعظيم قيمة مصروفاتها، من خلال الاعتراف الفوري بالمصروفات من خلال عدم الانتظار إلى أن يتحقق؛

¹ - محمد ابراهيم سلطان عبيادات، أثر استخدام مفهوم التحفظ المحمسي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحمسيّة، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية، 2004.

- للتحفظ المحاسبي في مجال الأصول تأثيراً إيجابياً على خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية، ويعني ذلك أن المعلومات المحاسبية تصبح أكثر قابلية للتحقق وأكثر حيادية، من خلال اعتمادها على التكلفة التاريخية وابتعادها عن القيمة العادلة، وفي الجهة المقابلة أيضاً تتأثر الالتزامات إيجاباً بالتحفظ المحاسبي لكن بدرجة أقل من بين باقي المتغيرات الأخرى، ويعود ذلك لقلة ممارسة التحفظ في مجال الالتزامات؛

- للتحفظ المحاسبي في مجال الإيرادات تأثيراً إيجابياً على خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية، وهو ما من شأنه أن يجعل من تلك المعلومات المحاسبية أكثر قابلية للتحقق وأكثر حيادية وأن يجعلها أكثر تمثيلاً للواقع للإيرادات، وبالنسبة للمصروفات توصل الباحث لنفس النتيجة من خلال ميل المنشئات نحو تعظيم قيمة مصروفاتها وقيمة الديون المعروضة والمشكوك في تحصيلها، ويرر الباحث هذه النتيجة على أنها دافع لبعض الفئات المتنفذة من أصحاب القرار من أجل الحصول على أموال غير مشروعة.

2- دراسة محمد فلاح السماره (2009)¹، بعنوان أثر التحفظ المحاسبي واللامثال بالمعلومات على تكلفة التمويل في الشركات المساهمة العامة الأردنية

هدفت هذه الدراسة للتوضّع دور التحفظ المحاسبي في تأثيره على تكلفة رأس المال من خلال اختلاف التأثير بين التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط على تكلفة الدين وتكلفة الملكية، وقامت الدراسة على عينة من الشركات المساهمة العامة الأردنية والبالغ عددها 101 شركة من مختلف القطاعات للفترة 2000-2006، واستخدم الباحث الانحدار المتعدد لقياس التحفظ المحاسبي بمؤشر (R. Ball, L. Shivakumar, 2006) ومن ثم قياس أثر هذا التحفظ على تكلفة رأس المال، بالإضافة إلى تطبيق نموذج يتكون من جميع متغيرات الدراسة والمتمثلة في التحفظ المحاسبي، واللامثال في المعلومات والمتغيرات الضابطة لقياس تأثير هذه المتغيرات على تكلفة رأس المال.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه بشكل عام تقوم الشركات المساهمة العامة باستخدام التحفظ المحاسبي ولكن بدرجات متفاوتة بين مختلف القطاعات، حيث أن مستوى التحفظ في القطاع الصناعي هو الأعلى، وحسب الباحث يرجع السبب استخدام التحفظ المحاسبي في هذا القطاع إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية ودفاع الإداره بتوفير معلومات محاسبية أكثر شفافية، كما أشارت الدراسة إلى استخدام التحفظ المحاسبي

¹ - محمد فلاح السماره، أثر التحفظ المحاسبي واللامثال بالمعلومات على تكلفة التمويل في الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2009.

في قطاع البنوك ويرى الباحث أن السبب يعود لتطبيق البنوك الأردنية للمعايير الدولية والمعايير الخاصة بها، ولم تظهر الدراسة وجود ممارسة للتحفظ الحاسبي في قطاع الخدمات ويعد السبب حسب الباحث لخصوصية القطاع، بالمقابل توصلت الدراسة إلى انخفاض استخدام التحفظ الحاسبي في قطاع التأمينات، ويعود السبب أيضاً إلى طبيعة الشركات خصوصاً للميزة التنافسية الاحتكارية لهذه الشركات، وتوصلت أيضاً إلى أنه كلما زادت درجة التحفظ الحاسبي المشروط في الشركات الأردنية تنخفض تكلفة الإقراض، إضافة إلى وجود علاقة ايجابية بين الالتماشي بالمعلومات والتحفظ الحاسبي، حيث كلما زادت درجة التحفظ الحاسبي انخفضت درجة الالتماشي في المعلومات.

3- دراسة أمال محمد عوض (2010)¹، بعنوان دراسة واختبار مدى تأثير التحفظ الحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية

هدف هذا البحث بصفة أساسية إلى اختبار تأثير التحفظ الحاسبي على جودة التقارير المالية، وذلك من خلال معرفة تأثيره على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية والقدرة على التنبؤ، وكمؤشر على جودة وموثوقية الأرباح المحاسبية، ولتحقيق أهداف الدراسة سعت الباحثة إلى بحث أسباب التغيرات في التحفظ الحاسبي، وتحديد وقياس الأوضاع التي يزداد فيها التحفظ ومقارنتها بالأوضاع التي يقل فيها، ومن جهة أخرى معرفة تأثير زيادة التحفظ أو انخفاضه على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وقدرته على التنبؤ.

وشملت الدراسة عينة مكونة من 27 شركة مسجلة في البورصة المصرية للفترة 1993-2007، ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

-ليس هناك اختلاف في مستوى التحفظ الحاسبي ناتج عن تطبيق المعايير المصرية، وحسب الباحثة يعود إلى عدم الالتزام الكامل بهذه المعايير، مع ملاحظة أن زيادة التحفظ الحاسبي خلال سنوات الدراسة كانت غير منتظمة، حيث ارتفعت معدلات التحفظ خلال سنوات معينة، ثم عادت وانخفضت، وحسب الباحثة يعود إلى اختلاف المعايير المحاسبية التي كانت تصدر من جهات متعددة؛

-المعايير المصرية تشبه إلى حد كبير معايير المحاسبة الدولية، وبالتالي حسب الباحثة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التحفظ الحاسبي، كما أنه لم تظهر نتائج الدراسة أي اثر للتحفظ الحاسبي على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وقدرته على التنبؤ.

¹ - أمال محمد عوض، دراسة واختبار مدى تأثير التحفظ الحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، عدد رقم 02، 2010.

4- دراسة علام محمد موسى جمان (2011)¹ بعنوان أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية،

دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

سعت الدراسة إلى تبيان تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على تحسين جودة التقارير المالية، وذلك بقياس مستويات التحفظ في التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من خلال نموذج Jain and Rezaee, 2004 نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح المحاسبية قبل البند غير العادي، ومعرفة مدى تأثيرها على جودة التقارير المالية، وتضمنت الدراسة عينة مكونة من 50 شركة صناعية مساهمة عامة في الأردن خلال الفترة 2001-2006، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث ببناء نموذج رياضي ليمثل العلاقة المفترضة بين التحفظ المحاسبي كمتغير مستقل وجودة التقارير المالية كمتغير تابع بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات الضابطة التي من شأنها ضبط العلاقة بين المتغيرين، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

-انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في عينة الدراسة باستثناء الفترة 2002-2003؛

-وجود علاقة موجبة بين التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية في الشركات التي التزمت بالتحفظ المحاسبي عند إعدادها لتقاريرها المالية؛

-يلعب التدقيق الخارجي دوراً مهماً في إلزام الشركات بإتباع مستوى معقول للتحفظ المحاسبي في إعدادها لتقاريرها المالية، مما يعكس إيجاباً على رأي مدقق الحسابات حول عدالة القوائم المالية.

5- دراسة أحمد بن محمد السلمان (2012)²، بعنوان تطور جودة المعلومات المحاسبية

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار وقياس جودة المعلومات المحاسبية ومدى تطورها في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية والبالغ عددها 51 شركة من أصل 123، خلال الفترة 2001-2008، وقام الباحث بتقسيم الفترة إلى فترتين، الأولى من 2001-2004 والثانية من 2005-2008، ومقارنة هاتين الفترتين لمعرفة ما إذا كان هناك أي تغير في جودة المعلومات المحاسبية، وبالاستناد على العديد من الدراسات والبحوث السابقة قام الباحث بتقييم جودة المعلومات المحاسبية من خلال قياس الخصائص المحاسبية التالية: جودة المستحقات، تمهيد الدخل، الاستمرارية، القدرة على التنبؤ، ملائمة القيمة الملائمة، الوقنية، درجة التحفظ المحاسبي، وتوصلت الدراسة إلى:

-تشير النتائج إلى حد ما تحسن في جودة المعلومات المحاسبية التي تفصّح عنها الشركات السعودية في القوائم المالية فيما يتعلق بمقاييس تمهيد الدخل وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية والوقنية ودرجة التحفظ المحاسبي؛

¹ - علام محمد موسى جمان، العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 1، 2012.

² - أحمد بن محمد السلمان، تطور جودة المعلومات المحاسبية، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 11، العدد 2، 2012.

-في حين أن هناك انخفاض في جودة المعلومات المحاسبية طبقاً لمعايير الاستمرارية والقدرة على التنبؤ، أما من ناحية جودة المستحقات فلم يكن هناك أي تغيير.

6- دراسة حمزة بوسنة، (2012)¹، بعنوان دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح

هدفت الدراسة إلى فحص سلوك إدارة الأرباح واتجاه هذا السلوك خلال الفترة 2007-2009 داخل المؤسسات الفرنسية المسجلة بمؤشر (SBF 250) حيث بلغت عينة الدراسة 60 مؤسسة اقتصادية فرنسية ، ومعرفة تأثير التزام محافظ الحسابات بمعايير التدقيق الدولي على سلوك إدارة الأرباح، إضافة إلى تطرق الدراسة إلى معرفة مدى ممارسة المؤسسات الجزائرية لسلوك إدارة الأرباح واتجاه هذه الممارسة خلال الفترة 2006-2009 حيث بلغت عينة الدراسة 09 مؤسسات اقتصادية جزائرية، واستخدمت الدراسة نموذج جونز المعدل 1995 المعتمد على مدخل المستحقات الاختيارية، وتوصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الاقتصادية الفرنسية تستخدم المستحقات الاختيارية بشكل سالب بهدف تخفيض النتيجة المحاسبية، بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية تستخدم المستحقات الاختيارية لغرض تضخيم النتيجة المحاسبية.

7 - دراسة سمير موسى زيتون (2013)، بعنوان العلاقة بين المستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية والدخل وجودة المعلومات المحاسبية

هدفت هذه الدراسة إلى الإطلاع على مفهوم كل من المستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية والدخل وإجراء التحليل المالي والإحصائي اللازم ومن ثم بيان العلاقة بين المستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية المعدلة والدخل بجودة المعلومات المحاسبية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة والمدرجة أسهمها في سوق عمان المالي.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإجراء التحليل المالي والإحصائي للبيانات المالية لعينة الشركات المكونة من 30 شركة للفترة 2001-2010، وقد خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

- عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المستحقات الاختيارية وجودة المعلومات المحاسبية؛
- عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين بالمستحقات غير الاختيارية وجودة المعلومات المحاسبية؛
- وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المستحقات الكلية وجودة المعلومات المحاسبية؛
- عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين التدفقات النقدية التشغيلية والدخل المعدل من جهة وجودة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى.

¹ - بوسنة حمزة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح، رسالة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرات عباس، سطيف، 2012.

8- دراسة أمينة فداوي (2014)¹، بعنوان دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور ركائز حوكمة الشركات المتمثلة في إدارة المخاطر، الإفصاح والرقابة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وذلك من خلال إسقاط الدراسة على عينة مكونة من 50 شركة مساهمة مسجلة بمؤشر SBF 250، خلال الفترة المتقدمة من 2007 إلى 2009، بحيث تم قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال قياس ممارسات إدارة الأرباح باستخدام نموذج جونز المعدل 1995، وممارسات تمهيد الدخل باستخدام نموذج Eckel 1981، كما تم قياس جودة ركائز حوكمة الشركات المتمثلة في إدارة المخاطر والإفصاح والرقابة لنفس العينة المدروسة باستخدام طريقة المتغيرات الوهمية، ومن ثم اختبار نموذج الدراسة المقترن من طرف الباحثة ليعكس الدور الذي تلعبه ركائز حوكمة الشركات للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن العينة المدروسة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF 250، تمارس المحاسبة الإبداعية من خلال المستحقات الاختيارية بشكل سالب، سعيا منها لتخفييف تقلبات الدخل بنقله من سنوات الدخل المرتفع إلى سنوات الدخل المتدهن، وذلك تفادياً لتأثيرات الأزمة المالية التي كانت في نفس فترة الدراسة؛

9- دراسة أحمد راهي عبد (2014)²، بعنوان أثر تمهيد الدخل على العوائد غير العادية للأسهم

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى وجود سلوك تمهيد الدخل في المصارف العراقية وما هو تأثيره على العوائد غير العادية للأسهم، وشملت الدراسة على 21 مصرفًا من مجموع المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2008-2010، وتم اختيار هذه العينة بالاعتماد على مدى توفر البيانات اللاحقة بإعداد كشف التدفقات النقدية والذي يعتبر أحد أهم المتغيرات التي تعتمد عليها الدراسة من أجل قياس تمهيد الدخل باستخدام مقياس Miller 2009، والذي يعتمد بالدرجة الأولى على التدفقات النقدية التشغيلية، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن انتشار ممارسات تمهيد الدخل في جميع المصارف المدروسة خلال مدة الدراسة سواء التمهيد الموجب الذي يعني المنورة بالدخل باتجاه زيادته، أو التمهيد السالب الذي يتبع اتجاه تخفيض الدخل إضافة إلى أنه ثبت إحصائيًا وجود أثر لسلوك الإدارة نحو تمهيد الدخل على العوائد غير العادية للأسهم.

¹- أمينة فداوي، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، رسالة دكتوراه الطور الثالث، شعبة مالية مالية، محاسبة والتسويق في المؤسسة، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014.

²- أحمد راهي عبد، أثر تمهيد الدخل على العوائد غير العادية للأسهم، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 3، 2014.

10- دراسة عبير فايز الحوري، محمد زياد شحاترة (2014)¹، بعنوان مدى استخدام ممارسات تمهيد الدخل في قطاع الخدمات الأردني:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت شركات الخدمات المدرجة في سوق عمان المالي تمارس سياسة تمهيد الدخل، وذلك باستخدام عينة من 45 شركة خدمية خلال الفترة 2005-2009 ولتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى شركات ممهدة وغير ممهدة بالاعتماد على نموذج Eckel 1981 وباستخدام مستويات الدخل وهي صافي الدخل التشغيلي، صافي الدخل قبل الضريبة، صافي الدخل، وربحية السهم الواحد، كما تهدف أيضاً إلى معرفة أثر خصائص الشركة على مدى ممارسة سياسة تمهيد الدخل، ومن أهم النتائج التي وصلت إليها الدراسة:

-عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من عامل ربحية الشركة وعامل توزيع الأرباح وبين سياسة تمهيد الدخل وباستخدام جميع مستويات الدخل؛

-وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من عامل المديونية والمدفوعات الضريبية وسياسة تمهيد الدخل؛

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عامل الكثافة الرأسمالية وسياسة تمهيد الدخل عند كل مستوى صافي الدخل ومستوى ربحية السهم الواحد.

11- دراسة لؤي محفوظ محمد شفيق داود (2015)، بعنوان دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في البنوك التجارية

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، وذلك من خلال التعرف على دور لجان التدقيق في الإشراف والرقابة في إعداد القوائم المالية، إضافة لدورها في دعم وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك المدروسة، ولتحقيق أهداف الدراسة صمم الباحث إستبانة موجهة إلى أعضاء لجان التدقيق في البنوك التجارية الأردنية، ومديري التدقيق الداخلي واشتملت الدراسة 13 بنكاً مدرج في بورصة عمان، ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

-وجود دور إيجابي للجان التدقيق في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان؛

-للجان المراجعة دوراً مهماً في تدعيم التدقيق الداخلي في البنوك للحد من ممارسات تمهيد الدخل.

¹ - لؤي محفوظ "محمد شفيق" داود، دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير في تخصص المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الرزقاء، الأردن، 2015.

12- دراسة أحلام عكسة (2016)¹، بعنوان أثر تغير المفاهيم والممارسات المحاسبية على جودة القوائم المالية

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى التغير في جودة القوائم المالية وذلك في ضوء ما أحدثته التغيرات الأخيرة في المفاهيم والممارسات المحاسبية وما أدت إليه من تغييرات في نوعية وشكل ومحفوظ القوائم المالية، وذلك من خلال دراسة وتحليل الأثر الذي أحدثته هذه التغيرات في المفاهيم على نوعية وشكل ومحفوظ القوائم المالية، وبيان قصور القوائم المالية المنصورة بالاعتماد على طرق قياس غير ملائمة، والتعرض للتجربة الجزائرية من خلال واقع تطبيقها للمفاهيم والممارسات المحاسبية الحديثة، ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الباحثة على المنهج الاستنبطاطي، وذلك بإتباع الأسلوب الوصفي التحليلي لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية، وتوصيل البحث لمجموعة من النتائج أهمها:

- كان مفهوم القيمة العادلة أكبر أثر في تغيير المفاهيم والممارسات المحاسبية الحديثة الأخرى، كمفهوم مبدأ الحيطة والحدر الذي تم التخفيف من حدته، وكذلك أسس الاعتراف والتحقق والجوهر أكثر أهمية من الشكل القانوني؛

- النظام المحاسبي المالي يحمل في طياته مجموعة من المبادئ والمفاهيم التي تكون مغایرة أو جديدة مقارنة بنظيرتها الموجودة في المخطط المحاسبي الوطني، ومن بين هذه المفاهيم والمبادئ التي أتى بها النظام المحاسبي المالي نموذج القيمة الحقيقة (القيمة العادلة)، ومبدأ تغليب الواقع العملي على الظاهر القانوني، وتغيير مفهوم مبدأ الحيطة والحدر، وهذه المبادئ والمفاهيم أثار على القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية في الشكل والمحفوظ؛

- مفهوم التحفظ المحاسبي أو ما يعرف بمبدأ الحيطة والحدر في النظام المحاسبي المالي لم يعد نفس المفهوم الذي كان عليه في المخطط المحاسبي الوطني والذي كان يمكن للمؤسسة بموجبه أن تقوم باحتساب الأعباء المتوقعة الحدوث وعدم احتساب الإيرادات المتوقعة الحدوث، إذ أصبح المفهوم الجديد لهذا المبدأ حسب النظام المحاسبي وفي إطار الصورة الصادقة يفيد بوجوب مراعاة درجة معقولة من الحذر عند ممارسة السلطة التقديرية الازمة للتوصيل إلى تقديرات في ظل ظروف عدم التأكد، وهذه تعتبر نقطة اختلاف جذرية مقارنة بما كان عليه الحال في المخطط المحاسبي الوطني، فهذا سوف يؤدي إلى استبعاد الاستثمارات الوجهية أو ما يعرف بالمصاريف الإعدادية في المخطط السابق؛

- بالرغم أن مفهوم التحفظ المحاسبي يعد من الإجراءات التي اتخذت لضمان جودة التقارير المالية وشفافيتها وتعبيرها عن واقع المؤسسة الفعلي كما يعد من الآليات الفعالة لتجنب التعرض لمخاطر التقاضي وتخفيض الضرائب، ورغم أن المشرع الجزائري نص على هذا المبدأ وسمح بتطبيق بعض ممارساته كالاحتلاك المتناقض، تكوين

¹ - أحلام عكسة، أثر تغير المفاهيم والممارسات المحاسبية على جودة القوائم المالية، رسالة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر، 3، 2016.

مختلف مخصصات المؤونات واعتبار تكاليف الاقتراض كمصادر، إلا أن الملاحظ في المؤسسات محل الدراسة أنها تلتزم بالحد الأدنى من التحفظ الحاسبي عند إعداد القوائم المالية في حدود ما يفرضه النظام الحاسبي المالي.

13- دراسة فؤاد صديقي (2016)¹، بعنوان ظروف وحوافز إدارة أرباح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في سياق الغموض النسيي لممارسات النظام الحاسبي المالي SCF

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية انعكاس الغموض النسيي للممارسة النظام الحاسبي المالي SCF على إدارة أرباح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الخصائص المالية للمؤسسة والمتمثلة حسب الدراسة في الشكل القانوني، نوعية الملكية، حجم المؤسسة، نسبة الهيكل المالي، معدل المردودية، قطاع النشاط، فترات تطبيق النظام الحاسبي المالي SCF، مرحلة الاستثمار، وتحقيق أهداف البحث شملت الدراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بلغت 61 شركة مختلفة الحجم حيث تنوّعت هذه الشركات حسب الانتشار الجغرافي عبر القطر الجزائري للفترة 2010-2014، واستخدمت الدراسة عند قياسها لسلوك إدارة الأرباح في العينة المدروسة نموذج جونز المعدل 1995 المعتمد على المستحقات الاختيارية، وتوصلت الدراسة إلى ممارسة المؤسسات الاقتصادية المدروسة لإدارة الأرباح، حيث حسب الدراسة ينعكس الغموض النسيي لممارسات النظام الحاسبي المالي SCF على كثافة إدارة الأرباح، مما يبين وجود انعكاس غير مباشر للغموض النسيي على موثوقية التقارير المالية، كما خلصت الدراسة إلى عدم وجود تأثير للخصائص المالية للمؤسسة وكذا معايير تصنيفها في مستوى إدارة الأرباح.

14- دراسة كهيئة شاوي (2016)²، بعنوان إطار مقترن لأثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية

سعت الدراسة إلى اختبار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية، وهذا بعد تبني الجزائر للنظام الحاسبي المالي SCF بداية من سنة 2010، وتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضيتها تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة في بورصة الجزائر التي لغت 05 شركات للفترة 2006-2013، حيث استخدمت الدراسة نموذج Kothari, 2005 المعتمد على المستحقات

¹- فؤاد صديقي، ظروف وحوافز إدارة أرباح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في سياق الغموض النسيي لممارسات النظام الحاسبي المالي SCF، رسالة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2016.

²- كهيئة شاوي، إطار مقترن لأثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية، رسالة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، يومرساس، 2016.

الاختيارية كمقياس لممارسات إدارة الأرباح، والمتغير الوهمي للمعايير المحاسبية المطبقة، وتوصلت الدراسة في الأخير إلى أن تطبيق النظام المحاسبي في الشركات المدروسة أدى إلى زيادة المستحقات اللاحترافية في فترة ما بعد التطبيق وهو ما يعتبر زيادة في ممارسات إدارة الأرباح من قبل هذه الشركات المدرجة في البورصة، إضافة إلى توصل الدراسة إلى وجود تأثير سالب ودال إحصائياً لعامل حجم الشركة وعامل ربحية الشركة على ممارسة إدارة الأرباح بمقابل عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لعامل مدینونية الشركة على إدارة الأرباح.

15- دراسة صابر عباسي (2016)¹، بعنوان دور التسيير بالقيمة للضرائب في إتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية

هدفت الدراسة إلى محاولة معرفة دور مقاربة التسيير بالقيمة بواسطة الضريبة في إتخاذ القرارات المالية وإشكالية عدوانية السلوك في المؤسسات الاقتصادية، بالتركيز على مدخلين الأول يتمثل سلوك إدارة الأرباح بواسطة محددات تسيير الضريبة، والثاني تسيير الخطر الضريبي، بالإضافة إلى محاولة معرفة عدوانية هذا السلوك، حيث اشتملت الدراسة على عينة مكونة من 12 مؤسسة منها 10 مؤسسات أجنبية ومؤسسات جزائرتين، للفترة 2000-2013، ولتحقيق غرض البحث استخدمت الدراسة المستحقات اللاحترافية للتتبؤ بممارسات إدارة الأرباح، ولقد توصلت الدراسة إلى أن عدد مشاهدات ممارسة إدارة الأرباح بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية بلغت 50 بالمئة، بمقابل 50 بالمئة غير ممارسة، وهو ما ينفي قيام المؤسسات الاقتصادية المدروسة حسب الدراسة بإدارة الأرباح بواسطة محددات الضريبة، بالإضافة إلى توصل الدراسة إلى أن المؤسسات الأجنبية تحتم بالضريبة كونها مخاطر وتحاول تسييرها ولا تستعملها بدرجة كبيرة في إدارة الأرباح.

16- دراسة عبد النور شنين، محمد زرقون (2017)²، بعنوان دراسة تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان تأثير تطبيق تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، خلال الفترة 2006-2014، حيث قسمت الفترة إلى مرحلة ما قبل ومرحلة ما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، وتعتبر الدراسة أن لبيئة الأعمال الجزائرية خصوصية تميزها عن باقي البيئات

¹- صابر عباسي، دور التسيير بالقيمة للضرائب في إتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة دكتوراه علوم، تخصص محاسبة وجاهية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

²- عبد النور شنين، محمد زرقون، دراسة تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد 03، جامعة قاصدي مردج ورقلة، 2017.

الاقتصادية الأجنبية وبالتالي تختلف العوامل المؤثرة على إدارة الأرباح، حيث افترضت الدراسة أن عوامل (التحفظ المحاسبي، ومخاطر الاستغلال ومؤشر السيولة) هي بدائل للعوامل التقليدية المؤثرة مثل (ربحية الشركة، و مدینونية الشركة، وحجم الشركة، والتسعيـر في البورصة)، ولتحقيق أهداف البحث طبقت الدراسة على عينة مكونة من 11 شركة، واستخدمت مدخل المستحقات الاختيارية لقياس ممارسات إدارة الأرباح في العينة المدروسة، وتوصلت الدراسة إلى أن ممارسة إدارة الأرباح انخفضت في فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي مقارنة بفترة ما قبل التطبيق، إضافة إلى وجود تأثير دال إحصائياً للعوامل (التحفظ المحاسبي، ومخاطر الاستغلال ومؤشر السيولة) على ممارسات إدارة الأرباح.

المبحث الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1- دراسة S. Basu, 1997 عنوان:

The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings

هـدفت هذه الـدراسة إلى قياس التـحفـظ المحـاسـبـي من خـلـال العـلـاقـة بـيـن الـرـيـحـ المحـاسـبـي وـالـأـسـعـار وـعـائـدـاتـ الـأـسـهـمـ معـتمـداـ عـلـى مؤـشـراتـ الـعـوـائـدـ السـوقـيـةـ كـمـؤـشـرـ عـنـ الـأـنـبـاءـ السـيـئـةـ وـالـأـنـبـاءـ الجـيـدةـ، وـبـرـىـ الـبـاحـثـ أـنـ استـجـابـةـ الـمـحـاسـبـونـ لـلـأـرـبـاحـ الـتـيـ تـعـكـسـ الـأـنـبـاءـ السـيـئـةـ بـشـكـلـ أـسـرعـ مـنـ الـأـرـبـاحـ الـتـيـ تـعـكـسـ الـأـنـبـاءـ الجـيـدةـ يـعـتـبـرـ دـلـالـةـ عـلـىـ الـمـحـاسـبـونـ لـلـتـحـفـظـ المحـاسـبـيـ، حـيـثـ اـفـتـرـضـ الـبـاحـثـ وـجـودـ عـلـاقـةـ اـخـدـارـ عـكـسـيـ بـيـنـ الـرـيـحـ المحـاسـبـيـ وـعـائـدـ الـأـسـهـمـ، بـحـيـثـ يـكـونـ الـرـيـحـ المحـاسـبـيـ هـوـ الـمـتـغـيرـ التـابـعـ وـعـائـدـ الـأـسـهـمـ تـكـوـنـ الـمـتـغـيرـ الـمـسـتـقـلـ، وـلـلـوـصـلـ إـلـىـ أـهـدـافـ الـدـرـاسـةـ طـبـقـ الـبـاحـثـ درـاستـهـ عـلـىـ بـورـصـةـ نـيـوـيـورـكـ NYSEـ وـبـورـصـةـ أـمـريـكاـ لـلـأـورـاقـ الـمـالـيـةـ AMEXـ، لـلـفـتـرـةـ 1963ـ1990ـ.

وـتـوـصـلـتـ الـدـرـاسـةـ إـلـىـ أـنـ درـجـةـ اـسـتـجـابـةـ الـأـرـبـاحـ لـلـعـوـائـدـ السـلـيـئـةـ أـكـبـرـ مـنـ درـجـةـ اـسـتـجـابـتهاـ لـلـعـوـائـدـ الـإـيجـاـيـةـ، وـهـوـ مـؤـشـراـ لـلـمـارـسـةـ التـحـفـظـ المحـاسـبـيـ فـيـ الـعـيـنـةـ الـمـدـرـوـسـةـ، كـمـاـ أـنـ الـأـرـبـاحـ كـانـتـ أـسـرعـ اـسـتـجـابـةـ لـلـأـخـبـارـ السـيـئـةـ مـقـارـنـةـ بـالـأـخـبـارـ الجـيـدةـ.

¹ - Sudipta Basu, "The Conservatism Principle and The Asymmetric Timeliness of Earnings", Journal of Accounting and Economics, Vol. 24, No. 1, 1997, pp. 3-37

2- دراسة ¹D. Givoly, C. Hayn, 2000 بعنوان:**The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative**

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مستويات التحفظ المحاسبي وذلك بتطوير نموذج يعتمد على المستحقات السلبية من خلال العلاقة بين المستحقات التشغيلية وغير التشغيلية والأرباح المعلنة والمتراكمة عبر الزمن والتడفقات النقدية، وذلك بافتراض أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى مستحقات متراكمة تصبح أكثر سلبية، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان بتطبيق النموذج على عينة مكونة من 896 شركة بياناتها المالية متوفرة لدى CRSP مركز البحث لأسعار الأسهم للفترة 1950-1998، ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- انخفاض في المستحقات غير التشغيلية المتراكمة في عينة الدراسة بالمقابل تسجيل ارتفاع في المستحقات التشغيلية وبالتالي يمثل مستحقات سالبة تدل على وجود تحفظ محاسبي؛
- وجود تأثير سلبي للتحفظ المحاسبي يؤدي إلى عدم تماثل المعلومات من خلال تأجيل الاعتراف بالأرباح.

3- دراسة ²S. Penman, X. Zhang, 2002 بعنوان:**Accounting conservatism, the quality of earnings and stock return**

تهدف الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح وعوائد الأسهم في الشركات الأمريكية، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان باستخدام بيانات 8285 شركة مدرجة في بورصة نيويورك NYSE وبورصة أمريكا للأوراق المالية AMEX للفترة 1975-1995، وقام الباحثان بتطوير نموذج لقياس التحفظ المحاسبي يعتمد على الاحتياطات الخفية C-Score والمتمثلة في الانخفاض في قيمة المخزون، والاعتراف الفوري لتكاليف البحث والتطوير وتكاليف الإعلان الطويل، ولقياس جودة الأرباح قام بقياس استمرارية الأرباح وقدرتها على التنبؤ.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- استخدام التحفظ المحاسبي في ظل نمو الاستثمارات يؤدي إلى زيادة الاحتياطات الخفية غير الظاهرة في قوائم الشركات وبالتالي تخفيض قدرة الأرباح على التنبؤ بالتغيرات النقدية المستقبلية وبالتالي انخفاض جودة الأرباح؛
- ومن جهة أخرى تؤدي هذه الاحتياطات الخفية إلى زيادة الأرباح عند انخفاض الاستثمار.

¹ - Dan Givoly, Carla K. Hayn, "The Changing Time-Series Properties of Earnings, Cash Flows and Accruals: Has Financial Reporting Become More Conservative?", Journal of Accounting and Economics , Vol. 29, No. 3, 2000, pp. 287-320.

² - Stephen H. Penman and Xiao-Jun Zhang, Accounting conservatism, the quality of earnings and stock return, Vol. 77, No. 2, 2002, pp. 237-264.

4- دراسة 2004 P. Jian, Z.Rezaee,¹عنوان

The Sarbanes-Oxley act of 2002 and Accounting Conservatism

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التغير في سياسات التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية بعد صدور قانون Sarbanes-Oxley في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2002، والذي يعد من أهم أهدافه زيادة جودة الإفصاح المحاسبي وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، وشملت الدراسة عينة مكونة من 3546 شركة أمريكية، بحيث قسم الباحثان فترة الدراسة إلى ستين قبل وبعد صدور القانون، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحثان باستخدام ثلاثة نماذج لقياس مستوى التحفظ المحاسبي في العينة المدروسة هي نموذج 1997 Basu، الذي يعتمد على مدى استجابة الأرباح للأخبار السيئة نسبة لاستجابتها للأخبار الجيدة، ونموذج (2000) Beaver and Ryan مقاييس القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، إضافة إلى نموذج قدمته الدراسة مطور لنموذج 2000 Givoly, Hyun, 2000 حيث اقترحت الدراسة مؤشر نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل البند غير العادي عوض مؤشر المستحقات غير التشغيلية وهذا من أجل قياس التغير في مستويات التحفظ المحاسبي في عينة الدراسة خلال الفترتين قبل وبعد صدور القانون، وتوصلت الدراسة إلى أن النماذج الثلاثة أشارت إلى ارتفاع طفيف في مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية على الأقل في الوقت القصير الذي تلى تطبيق القانون.

5- دراسة 2004 P. Easton, J. Pae,²عنوان:

Accounting Conservatism and the Relation Between Returns and Accounting Data

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين التحفظ المحاسبي وعوائد السوق والمعلومات المحاسبية، بحث طوراً الباحثان نوجان لقياس مستوى التحفظ المحاسبي في عينة الدراسة، النموذج الأول يعود إلى (1991) Easton، والذى يعتمد على قياس التحفظ من خلال البديل والخيارات المحاسبية مثل الاعتلال وتقسيم المخزون Harris and والتي من شأنها أن تؤدي إلى الانخفاض في قيمة الأصول، وارتفاع في الأرباح في الفترات اللاحقة، وافتراضاً الباحثان أن هذا النوع من التحفظ يؤثر على الأصول التشغيلية بشكل أكبر، لذا تم إضافة عنصر الأصول التشغيلية إلى النموذج الأصلي، والنماذج الثاني يعود إلى 1995 Ohlson، حيث يعتمد هذا النموذج على تفسير اختلاف

¹ - Pankaj k. Jain, Zabihollah Rezaee, The Sarbanes-Oxley act of 2002 and Accounting Conservatism, 2004, available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=554643.

² - Petter Easton, Jinhan Pae, Accounting Conservatism and the Relation Between Returns and Accounting Data, Review of Accounting Studies, Vol. 9, 2004, pp. 495-521.

القيمة السوقية لحقوق الملكية عن قيمتها الدفترية إلى التحفظ على المدى الطويل في المعالجة المحاسبية للأصول التشغيلية، وقام الباحثان بإضافة عنصر التدفقات النقدية التشغيلية إلى النموذج الأصلي، ولتحقيق أهداف البحث شملت الدراسة على 54313 مشاهدة لختلف القطاعات الصناعية المتوفرة في بيانات CRSP مركز البحوث لأسعار الأسهم للفترة 1998-2002، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هي اختلاف مستويات التحفظ المحاسبي بين مختلف القطاعات الصناعية المدروسة، إضافة إلى وجود تأثير أقل للتحفظ المحاسبي في قياس عناصر الأصول التشغيلية على العوائد التشغيلية.

6- دراسة R. Ball, L. Shivakumar, 2006¹ بعنوان:

Earnings quality in UK private firms: comparative loss recognition timeliness.

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر التحفظ المحاسبي على الأرباح كمؤشر لجودة التقارير المالية التي تعدتها الشركات البريطانية العامة والخاصة، وذلك بدراسة أثر التحفظ على خصائص الأرباح المتمثلة في ملائمة الأرباح وقدرتها التنبؤية، والعوامل المؤثرة عليها، بحيث قام الباحث باستخدام مقياس Basu, 1997 استجابة الأرباح للأخبار السيئة نسبة لاستجابتها للأخبار الجيدة، بالإضافة إلى نموذج اقترحه الباحثان بالنسبة لشركات غير المساهمة بسبب عدم وجود أسعار وأسهم سوقية لها، يعتمد على نسبة المستحقات المحاسبية غير المتماثلة إلى التدفقات النقدية والذي يرمز له AACF واشتملت الدراسة على عينة من الشركات البريطانية الخاصة مكونة من 37949 شركة، وال العامة مكونة من 6208 للفترة 1990-200-2008، ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- أهمية استخدام مؤشر Basu, 1997 الذي يعتمد على مؤشرات سوق المال ومؤشر AACF المقترن من الباحثين الذي يعتمد على قائمة الدخل والميزانية لقياس التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية وخصائص الأرباح المحاسبية؛

- التقارير المالية التي تعدتها الشركات الخاصة أقل تحفظاً نظراً لمطلبات سوق المال؛
- قد يؤدي التحفظ المحاسبي بشكل مفرط إلى نوع من التحيز في المعلومات المحاسبية وبالتالي يؤثر في بعض من خصائص جودة المعلومات المالية؛

- قد تؤدي ممارسة التحفظ المحاسبي بشكل مفرط إلى تأجيل الأرباح إلى الفترات المقبلة، وبالتالي ما من شأنه أن يؤدي إلى تحفيض قدرتها على التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية.

¹ - Ray Ball, Lakhshmanan Shivakumar, The role of accruals in asymmetrically timely gain and loss recognition, Journal of accounting research, Vol.44, No.2, 2006, pp. 207-242.

7- دراسة ¹J. Zhang, 2008 بعنوان:**The Contracting Benefits of Accounting Conservatism to Lenders and Borrowers**

هدفت الدراسة إلى معرفة منافع التحفظ المحاسبي على المقترضين والمقرضين قبل وبعد إبرام عقود الدين، حيث ركز الباحث على تكلفة الافتراض وعلى احتمالات عدم وفاء الشركات لشروط عقود الدين، ولتحقيق غاييات البحث شملت الدراسة عينة مكونة من 327 شركة من مختلف الأسواق العالمية للفترة 1994-2003، بحيث استخدم الباحث أربعة مقاييس لقياس مستويات التحفظ المحاسبي هي مقاييس Basu, 1997 استجابة الأرباح للأخبار السيئة نسبة لاستجابتها للأخبار الجيدة، ومقاييس Basu, 1997 الذي يعتمد على تفسير قوة الأخبار السيئة للأرباح لتفسير قوة الأخبار الجيدة للأرباح، ومقاييس Jian, Z.Rezaee, 2004 نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل البنود غير العادية، ومن أهم نتائج الدراسة:

-أظهرت جميع المقاييس أنه كلما ارتفعت مستويات التحفظ المحاسبي أدى ذلك إلى تقليل خاطر وفاء المقترضين لشروط عقد الدين، الأمر الذي يساهم في تقليل تكاليف الإقراض، كما يساعد المقترضين في تحليل وضعيتهم المالية من أجل تحسين شروط عقد الدين.

-كلما زادت درجة التحفظ المحاسبي ساهم ذلك في تحسين الخصائص المحاسبية والمتمثلة في جودة الإفصاح وموثوقية المعلومات المالية، واستمرارية الأرباح وقدرتها على التنبؤ.

8- دراسة ²H. Valipour, G. Talebnia, S. Javanmard, 2011 بعنوان:**The interaction of income smoothing and conditional accounting conservatism**

هدفت الدراسة إلى استكشاف مدى تفاعل مستوى التحفظ المحاسبي المشروط مع ممارسات تمهيد الدخل في بورصة طهران، حيث اشتملت الدراسة على عينة مكونة من 117 شركة للفترة 2001-2009، ولتحقيق هدف البحث استخدمت الدراسة فوج Eckel, 1981 لقياس ممارسات تمهيد الدخل، وفوج Ball and Shivakumar, 2006 لقياس التحفظ المحاسبي المشروط، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الممهدة لدخلها تقوم باستخدام التحفظ المحاسبي المشروط لغرض إدارة الأرباح، حيث بمقارنتها بالشركات غير ممهدة توصلت الدراسة

¹ - Jieying Zhang, The contracting benefits of accounting conservatism to lenders and borrowers, Journal of Accounting and Economics, Vol, 2008, pp. 27-54.

² - Hashem Valipour, Ghodratollah Talebnia, Sayed Ali Javanmard, The interaction of income smoothing and conditional accounting conservatism, African Journal of Business Management, Vol. 34, No 5, 2011, pp. 13302-13308.

إلى أن الشركات الممهدة لدخلها تقوم باستخدام التحفظ الحاسبي المشروط بهدف تخفيض النتيجة بشكل أكبر، وهو الأمر الذي يجعل الشكوك أكثر حول استعمال التحفظ الحاسبي لأغراض الإدارة الانتهازية.

9- دراسة 2011¹ S.H. Badloe بعنوان:

The quality of accounting information, a case of the Netherlands

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تطور جودة المعلومات المالية بعد تطبيق هولندا لمعايير إعداد التقارير المالية IFRS سنة 2005، وكذلك معرفة تأثير كل من النظام السياسي والقانوني والمالي على تطبيق هذه المعايير في البيئة الهولندية، واشتملت الدراسة على عينة مكونة من 63 شركة مدرجة في بورصة روتردام للفترة 2001-2009 وقام الباحث بتقسيم الفترة إلى فترة ما قبل تطبيق المعايير 2001-2004 وفترة ما بعد تطبيق المعايير 2005-2009، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بقياس جودة المعلومات المالية من خلال قياس مستويات التحفظ الحاسبي وإدارة الأرباح وقيمة الملائمة للمعلومات المالية وفق المعايير المحلية الهولندية ومعايير إعداد التقارير المالية IFRS، بافتراض أن تبني قواعد الحكومة سوف يؤدي إلى حماية أكثر لمستخدمي المعلومة المالية من خلال انخفاض تقليل ممارسات إدارة الأرباح، وزيادة الإفصاح الحاسبي من خلال تطبيق معايير إعداد التقارير المالية IFRS من خلال التعبير الواقعي لنشاط الشركة خاصة فيما يتعلق بالاعتراف بالأرباح الناتجة عن التقييم باستخدام القيمة العادلة وهو ما يتعارض مع مفهوم الحيطة والحذر حيث يرى الباحث أن التحفظ الحاسبي يعتبر قيداً على جودة المعلومات المالية، وأن المطلوب هو توخي مستوى معقول من الحذر عند التسجيل الحاسبي، ومن أهم نتائج الدراسة:

- تطبيق محاسبة القيمة العادلة في فترة تطبيق معايير IFRS ساهم في تعزيز خاصية التوثيق الملائم لاتخاذ القرارات؛
- انخفاض في مستوى جودة الإفصاح الحاسبي في فترة تبني معايير IFRS قواعد الحكومة مقارنة بمرحلة معايير المحاسبة الهولندية
- ارتفاع ملحوظ في ممارسة إدارة الأرباح بمقابل انخفاض مستوى التحفظ في فترة تطبيق معايير IFRS وقواعد الحكومة.

¹ - S.H. Badloe, The quality of accounting information, a case of the Netherlands, Master Thesis Accounting, Auditing & Control, Erasmus University Rotterdam, 2011.

- 10 - دراسة 2011¹عنوان: G. Wakil

Conservatism, Earnings Persistence, and The Accruals Anomaly

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مستوى التحفظ الحاسبي ودowافع التحفظ، (التعاقدية، التنظيمية، والتقاضي، والضريبية)، مع المستحقات بشكل عام في عينة مكونة من 63163 شركة صناعية أمريكية بياناتها المالية متوفرة لدى مؤشر CRSP مركز البحوث لأسعار الأسهم للفترة 1980-2008، ومن أجل معرفة مدى تطور العلاقة وتأثيرها على ملائمة المستحقات واستمراريتها في التنبؤ بأرباح الفترات المقبلة، حيث افترض الباحث أنه بشكل عام أن التحفظ الحاسبي يساهم في تعزيز خاصية ملائمة المستحقات، وكذلك قدرة المستحقات بالتنبؤ بأرباح الفترات المقبلة، وافتراض كذلك أن الدوافع التحفظ الحاسبي أثر على ملائمة المستحقات بشكل عام، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بقياس التحفظ باستخدام ثلاثة مقاييس هي نموذج 1997 Basu، نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، ونموذج Khan and Zhang المعتمد على الاحتياطات الخفية، ونموذج Feltham-Ohlson، 1995 والمعدل لنموذج Watts (BTM)، 2003 حقوق الملكية عن قيمتها الدفترية إلى التحفظ على المدى الطويل في المعالجة الحاسبية للأصول التشغيلية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن درجة التحفظ الحاسبي بشكل أكبر في الشركات ذات الاستحقاقات العالية تساهم في زيادة ملائمة المستحقات وقدرتها على التنبؤ بأرباح الفترة المقبلة، إضافة إلى أن التحفظ الحاسبي الناتج عن كل من دوافع التعاقد والتقاضي والضريبي يساهم في التأثير بالإيجاب على ملائمة المستحقات، باستثناء الدافع التنظيمي بشكل أقل.

- 11 - دراسة 2011²عنوان: C. Piot, P. Dumontier, R. Janin,

IFRS Consequences On Accounting Conservatism within Europe : the role of big 4 auditors.

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على مستويات التحفظ الحاسبي في ظل مكاتب المراجعة الأربع الكبيرة المعروفة، وأثر ذلك على جودة التقارير المالية في الشركات الأوروبية التي التزمت بتطبيق المعايير، ودراسة مدى الاختلاف معايير الدولية ومعايير المحلية المتعارف عليها والمقبولة عموماً في كل دولة

¹ - Gulraze Wakil, Conservatism, Earnings Persistence, and The Accruals Anomaly, A dissertation submitted to: Kent State University Graduate School of Management in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, 2011

² - Charles Piot, Pascal Dumontier, Rémi Janin, IFRS consequences on accounting within Europe, www.ssrn.com, 2010.

GAAP، وفي ظل اختلاف النظم القانونية والمالية والاقتصادية، واشتملت الدراسة على عينة مكونة من 5464 شركة ضمن 22 دولة أوربية خلال الفترة 2001-2008، واستخدمت الدراسة نموذج Basu, 1997، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة والتي حسب الباحث أنها تأتي عكس النتائج المتوقعة من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS:

- انخفاض درجة التحفظ المحاسبي المشروط في ظل تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، خاصة في الدول التي تعرف بطبعتها القانونية؛
- وجود علاقة بين زيادة ممارسة لإدارة الأرباح ودور مكاتب المراجعة الكبيرة في ظل تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS ، خاصة في شركة الدول الاسكندنافية؛
- التطبيق المفرط للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS ساهم بإضعاف خاصية مقارنة الأرباح
- حتمية إلزام مكاتب المراجعة بالمساهمة في الحد من استغلال الشركات للخيارات والبدائل التي توفرها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS ، من أجل ممارسة إدارة الأرباح وتضليل مستخدمي القوائم المالية.

-12 دراسة R. Watts, L. Zuo, 2012¹ بعنوان:

Accounting Conservatism and Firm Value : Evidence from the Global Financial Crisis

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على قيمة الشركات خلال فترة الأزمة المالية العالمية الأخيرة سنة 2008، وذلك من خلال تحليل دور التحفظ المحاسبي في تلك الفترة ومدى مساهمته لمستخدمي المعلومات المالية في معرفة الوضعية المالية للشركة من أجل اتخاذ مختلف القرارات المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان باختيار عينة مكونة من 2983 شركة أمريكية خلال الفترة 2007-2009 ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أن الشركات التي تضمنت قوائمها المالية مستوى معين من التحفظ المحاسبي استطاعت أن تبقى على حجم استثماراتها بشكل مرتفع؛
- أن الشركات التي تتبع سياسات محاسبية متحفظة تميزت بقدرتها على الاقتراض وتحسين شروط الدين، وبالتالي المحافظة على استثماراتها؛

¹ - Ross L. Watts, Luo Zuo, Accounting Conservatism and Firm Value : Evidence from the Global Financial Crisis, 2012, available at

https://www.researchgate.net/publication/228140065_Accounting_Conservatism_and_Firm_Value_Evidence_from_the_Global_Financial_Crisis

- انخفاض ممارسات إدارة الأرباح في الشركات التي ابعت سياسات محاسبية متحفظة خلال الأزمة المالية؛
- كل النتائج حسب الباحثان أدت إلى مساهمة التحفظ المحاسبي خلال فترة الأزمة المالية العالمية في تحسن قيمة الشركة.

13- دراسة ¹J. Almeida, A. Neto, R. Bastianello, E. Moneque, 2012 بعنوان:

Effects of income smoothing practices on the conservatism of public companies listed on the BM & FBOVESPA

هدفت الدراسة إلى بيان قدرة المعلومات المحاسبية على كشف ممارسات تمهيد الدخل ومقارنته بدرجات التحفظ المحاسبي المنشروط في الشركات البرازيلية في سوق المال، حيث حسب الدراسة فإن الشركات تلجأ إلى استخدام مبدأ الاستحقاق من أجل تقليل التغير والتذبذب في الدخل من سنة إلى أخرى، ووجود درجات مرتفعة من التحفظ المحاسبي المنشروط تؤدي إلى انخفاض في مستويات ممارسة تمهيد الدخل، واشتملت الدراسة على عينة مكونة من 2080 شركة مدرجة في بورصة ساو باولو البرازيلية (BM and FBovespa)، واعتمدت الدراسة على مؤشر Basu 1997، لقياس ممارسة تمهيد الدخل في القوائم المالية، واستخدمت الدراسة نموذج Eckel 1981 لقياس درجات التحفظ المحاسبي، ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- وجود ممارسة لتمهيد الدخل في أغلب عينة الدراسة الأمر الذي أدى إلى انخفاض درجات التحفظ المحاسبي المنشروط؛
- تسجيل مستوى في درجات التحفظ المحاسبي المنشروط في الشركات غير الممدة للدخل وهو ما يدل على سرعة الاعتراف بالخسائر والأرباح وعدم استخدام العامل الزمني في الاعتراف بالخسائر والأرباح؛
- الشركات الممدة للدخل مستوى التحفظ المحاسبي منخفض بقوائمها المالية، وهو ما يفسر استخدام عامل توقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر من أجل تغطية التذبذب في سنوات الدخل المنخفض.

14- دراسة ²J. Lara, B. Osma, F. Penalva, 2014 بعنوان:

Information consequences of accounting conservatism

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير التحفظ المحاسبي في السياسات المحاسبية على المعلومات المحاسبية، وافتراضت الدراسة أن التحفظ المحاسبي يحد من ممارسات إدارة الأرباح وتمهيد الدخل بالإضافة إلى تأثير التحفظ على

¹ - José Elias Feres de Almeida, Alfredo Sarlo Neto, Ricardo Furieri Bastianello, Eduardo Zandomenigue Moneque, Effects of income smoothing practices on the conservatism of public companies listed on the BM & FBOVESPA, Revista Contabilidade and Finanças – USP . jan-abr2012, Vol. 23 Issue 58, pp. 65-75

² - Juan Manuel García Lara, Beatriz García Osma, Fernando Penalva, Information consequences of accounting conservatism, European Accounting Review, vol. 23, No. 2, 2014, pp. 173-198.

خاصسيّي الملائمة والتوقيت المناسب وتماثل المعلومات والتي تعتبر مؤشراً على جودة المعلومات المالية، ولتحقيق هدف الدراسة شملت الدراسة على عينة من الشركات الأمريكية حيث بلغت 63579 مشاهدة للفترة 1997-2007 بياناتها المالية متوفرة لدى CRSP مركز البحوث لأسعار الأسهم، وجاءت نتائج الدراسة مطابقة لحد كبير للكثير من الدراسات التي درست الشركات الأمريكية واعتمدت على نفس العلاقة باستخدام نفس الخصائص المحاسبية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- انخفاض ممارسات إدارة الأرباح وتمهيد الدخل في الشركات التي اتبعت سياسات محاسبية متحفظة خلال فترة الدراسة؟
- عدم الإفراط في الاعتراف بالخسائر والتقدير المعقول للأرباح يجد من مشاكل عدم تماثل المعلومات ويساهم في توفير معلومات مالية ملائمة.

المبحث الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

بعد استعراضنا للدراسات السابقة التي تناولت أهم العلاقات بين متغيرات الدراسة التي اعتمدت في دراستنا يمكن إيجاز أهم ما تتميز به دراستنا في الشكل التالي:

1- من حيث مجتمع الدراسة:

تناولت الدراسات السابقة بيئات اقتصادية ومحاسبية تختلف عن البيئة الجزائرية، حيث تميزت أغلب الدراسات بتطبيقها على شركات أغلبها مدرجة في البورصة وبالتالي خصائصها الاقتصادية والسوقية تختلف عن الشركات الجزائرية محل الدراسة باستثناء بعض الدراسات التي تناولت الفرق بين نماذج قياس التحفظ المحاسبي التي تعتمد على الخصائص السوقية (بورصية)، وبين النماذج التي تعتمد على بيانات القوائم المالية كما هو حال دراستنا، وبالنسبة للدراسات الجزائرية تعتبر دراستنا من الدراسات القليلة في هذا المجال، حيث تميزت بما يلي:

- أ- فيما يخص مفهوم التحفظ المحاسبي فقد نوقش بشكل كبير وواسع في الدراسات الأجنبية والعربية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة في الأسواق العالمية التي تضررت من الأزمة، أما في البيئة الجزائرية تعتبر دراستنا من أوائل الدراسات التي تناولت هذا المفهوم من خلال تطبيقه على الشركات الجزائرية، وفي هذا الشأن تحصلنا فقط على دراسة (أحلام عكسة، 2016) التي تناولت أثر تغير المفاهيم والممارسات المحاسبية على جودة القوائم المالية حيث تطرق لمفهوم التحفظ المحاسبي كأحد أهم المفاهيم المحاسبية التي جاء بها الإصلاح المحاسبي الأخير، كما

نجد أيضا دراسة (عبد النور شنين، محمد زرقون، 2017) التي تناولت مفهوم التحفظ المالي كعامل مؤثر غير تقليدي في ممارسات إدارة الأرباح.

بـ- وبالنسبة لموضوع ممارسات إدارة الأرباح هو أيضا على غرار موضوع التحفظ نقش بشكل كبير في الدراسات الأجنبية والعربية أيضا، وبالنسبة للبيئة الجزائرية فقد سبق وتناولت عددا من الدراسات هذا الموضوع منهم دراسة (بوسنة حمزة 2010)، (فؤاد صديقي 2016)، (صابر عباسى، 2016)، (شاوشى كھينہ، 2016)، (عبد النور شنين، محمد زرقون، 2017) والتي طبقت على عينة من الشركات الجزائرية.

2- من حيث الأداة: تتميز الدراسات الأجنبية والعربية أن منها من اعتمدت على نماذج الانحدار كوسيلة لقياس المتغيرات ومعرفة طبيعة وعلاقة المتغيرات فيما بينها، وبالتالي استخدم بعضها برنامج EVIEWS، والآخر SPSS، وهو الأمر ذاته الذي اتبعته دراستنا باستخدامنا لبرنامج SPSS من أجل قياس متغيرات الدراسة وأيضاً لغرض اختبار فرضيات والإجابة على تساؤلات الدراسة، بمقابل اعتماد عدد قليل من الدراسات الجزائرية على هذا النوع من المعالجة والأساليب الإحصائية، حيث نجد بعض الدراسات مؤخراً تناولت موضوع إدارة الأرباح في البيئة الجزائرية مثل دراسة (بوسنة حمزة، 2010)، (فؤاد صديقي 2016)، (صابر عباسى، 2016) (عبد النور شنين، محمد زرقون، 2017) التي استخدمت مدخل المستحقات الاختيارية الذي يعتمد على معاملات الانحدار لتقدير المستحقات الاختيارية، إضافة إلى دراسة (شاوشى كھينہ، 2016) التي استخدمت نموذج Kothari, 2005 الذي يعتمد هو أيضاً على معاملات الانحدار لتقدير المستحقات الاختيارية وهو الأسلوب ذاته الذي استخدمناه في دراستنا، ونجد أنه بدرجة أكبر تعتمد أغلب الدراسات الجزائرية على الاستبيان في الإجابة على إشكاليات الدراسة خاصة في موضوع جودة المعلومات المالية.

3- من حيث النتائج المتوصّل إليها: تمتاز نتائج دراستنا عن الدراسات الأجنبية والعربية أنها تخص شركات جزائرية غير مدرجة في البورصة إضافة إلى اختلاف الأنظمة المحاسبية والمعلومات المحاسبية الناتجة عنها، أما بالنسبة للدراسات الجزائرية نجد دراسة (أحلام عكسة، 2016) التي تناولت مفهوم التحفظ المالي في البيئة الجزائرية من خلال التطرق إلى شكل القوائم المالية المفصّح عنها باستخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث تتشابه مع دراستنا في التطرق إلى موضوع التحفظ المالي كأحد أهم المفاهيم التي جاء بها النظام المحاسبى ومدى تأثيره على جودة المعلومات المالية، وتختلف عن دراستنا في كيفية قياس متغيرات الدراسة، حيث توصلت دراستنا إلى النتائج باستخدام نماذج قياس إحصائية تختبر درجة التحفظ المالي في القوائم المالية وبالنسبة لقياس متغير جودة المعلومات المالية فقد اعتمدنا على مؤشر درجة خلو القوائم المالية من ممارسات إدارة الأرباح وتمهيد الدخل،

وبالنسبة لموضوع ممارسات إدارة الأرباح نجد أن دراسة (بوسنة حمزة، 2010)، قد طبقت في فترة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني PCN وتشابه نتائجها مع نتائج دراستنا والتي تفيد بعدم وجود ممارسة لإدارة الأرباح في الشركات المدروسة وتوجهها باستخدام المستحقات الاختيارية بالشكل السالب، إضافة إلى دراسة (عبد النور شنين، محمد زرقون، 2017) التي توصلت إلى أن فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي شهدت انخفاضاً في ممارسة إدارة الأرباح في العينة المدروسة، بالإضافة إلى دراسة (صابر عباسى، 2016) التي توصلت إلى نتائج تتشابه مع نتائج دراستنا بالنسبة إلى عدم وجود مؤشرات للاستعمال الشركات المدروسة لإدارة الأرباح كمدخل لتسهيل الضريبة وتسيير الخطر الضريبي، كما نجد دراسة (فؤاد صديقي، 2016) والتي تتشابه مع دراستنا كونها تناولت فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي إضافة إلى تناولها لتأثير الخصائص المالية للمؤسسات والمتمثلة لنسبة المديونية وحجم وربحية الشركة على ممارسات إدارة الأرباح حيث توصلت الدراسة إلى أن هذه الخصائص لا تؤثر في مستوى إدارة الأرباح وهي نفس نتيجة دراستنا باستثناء عامل نسبة المديونية الذي توصلنا إلى وجود تأثير معنوي في مستوى إدارة الأرباح في العينة المدروسة، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى وجود ممارسة لإدارة الأرباح في العينة المدروسة وهو الأمر الذي يختلف على نتائج دراستنا التي تفيد بعدم وجود ممارسة لإدارة الأرباح بالنسبة لإجمالي عدد مشاهدات الدراسة، كما نجد دراسة (شاوشى كهينة، 2016) التي تناولت دراسة مقارنة بين فترة بعد وما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر حيث توصلت الدراسة إلى أن مرحلة التطبيق عرفت زيادة ممارسة إدارة الأرباح مقارنة قبل التطبيق وهو أمر متوقع نظراً إلى أن النظام المحاسبي المالي يوفر خيارات محاسبية تستخدم في ممارسات إدارة الأرباح مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني السابق، إضافة إلى خصوصية الشركات المدروسة المدرجة في بورصة الجزائر مقارنة بالعينة المدروسة المختارة في دراستنا، كما نجد أن الدراسة تختلف في نتائجها مع نتائج دراستنا بالنسبة للعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح حيث نجد أنها توصلت إلى أن هناك تأثير سالب ومعنوي لكل من عامل حجم الشركة وربحية الشركة على ممارسات إدارة الأرباح في حين توصلت إلى عدم وجود تأثير معنوي لعامل مديونية الشركة، وفي هذا الشأن توصلت دراستنا إلى عدم وجود تأثير معنوي لهاته العوامل على ممارسات إدارة الأرباح بالمقابل وجود تأثير سالب ومعنوي لعامل مديونية الشركة على إدارة الأرباح.

خلاصة الفصل

من خلال استعراضنا للدراسات السابقة العربية منها والأجنبية يمكننا القول أن مفهوم التحفظ الحاسبي قد درس من عدة جوانب حسب أهداف الدراسات، منها عالجته بهدف معرفة دوافعه وتوصلت الكثير من الدراسات الأجنبية إلى دوره في تحسين شروط عقود الدين من خلال تحسين موثوقية القوائم المالية، إضافة إلى التركيز الكبير على دوره في الحد من الممارسات الانتهازية للإدارة في الإفصاح عن الأرباح وانعكاس ذلك على تحسين جودة المعلومات المالية، إضافة إلى تطرقنا إلى الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة والتي بينا من خلافها اختلاف وتشابه ما يلي التالية:

- اختلاف طبيعة وخصائص مجتمع الدراسة في الجزائر عن الدراسات الأجنبية والعربية؛
- اختلاف فترات الدراسة حيث ركزنا على أطول فترة ممكنة بعد تطبيق النظام الحاسبي المالي SCF؛
- تشابه أدوات الدراسة حيث استخدمنا برنامج SPSS على غرار الدراسات السابقة العربية والأجنبية؛
- استخدمنا في دراستنا نماذج قياس متغيرات الدراسة تتشابه مع الدراسات السابقة العربية والأجنبية.

القسم الثاني:

الدراسة التطبيقية

الفصل الثالث:

الأدوات والإجراءات

تمهيد

من أجل إجراء الدراسة التطبيقية لهذا البحث سوف نتطرق من خلال هذا الفصل إلى الطرق المستخدمة في قياس متغيرات الدراسة، إضافة إلى أداة الدراسة والمتمثلة أساساً في إجراء معادلات الانحدار بالاعتماد على برنامج SPSS إضافة إلى الأساليب الإحصائية الأخرى المستخدمة في اختبار صحة نماذج الدراسة، كما سيتم خلال هذا الفصل أيضاً تطوير فرضيات الدراسة المستخدمة في الإجابة على تساؤلات الدراسة.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر ممارسة سياسات التحفظ المحاسبي (مفهوم الحيطة والخذر) على جودة المعلومات المالية في ظل النظام المحاسبي المالي في بيئة الأعمال الجزائرية، ومن أجل التحقق فيما إذا كانت هناك علاقة بين ممارسة التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية من خلال دراسة علاقة وتأثير ممارسات الحيطة والخذر على ممارسات إدارة الأرباح وقهيد الدخل، حيث سيتم إجراء دراسة على عينة من شركات المساهمة العاملة على المستوى الوطني والتي تتوفر بياناتها المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة فسيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالتطبيق على مجموعة من النماذج القياسية.

المطلب الأول: الأساليب الإحصائية المستخدمة

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية للبحث واختبار فرضياتها سوف نعتمد على البرنامج الإحصائي SPSS نسخة 23 من أجل وصف وقياس متغيرات الدراسة وهذا من خلال **الأساليب الإحصائية** التالية:

- **مقاييس النزعة المركزية:** وتتضمن الوسط الحسابي والوسيط؛
- **مقاييس التشتت:** وتتضمن الانحراف المعياري وأعلى وأدنى قيمة؛
- **اختبار التوزيع الطبيعي:** أي أن حدود الخطأ العشوائي تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا الافتراض لا يؤثر على عملية تقدير معلمات نموذج الانحدار ولا في خصائص المقدرات، ولكنه يعتبر مهما في الاختبارات الإحصائية، ويمكن عدم التقيد به عندما يكون حجم العينة كبيراً، لأنه وفقاً لنظرية النهاية المركزية Central Limit Theorem التوزيعات الاحتمالية تؤول إلى التوزيع الطبيعي في حالة العينات الكبيرة، ومن المتوقع أن لا توجد مشاكل إحصائية عندما تكون متغيرات الدراسة غير موزعة طبيعياً في حالة توفر أكثر من 30 مشاهدة.
- **اختبار Binomial Test:** يقوم هذا الاختبار بمقارنة توزيع المشاهدات الفعلية بالتوزيع الافتراضي، حيث عندما تكون قيمة Sig أقل من 0.05 يدل ذلك على أن توزيع المشاهدات مختلف عن التوزيع الافتراضي وبالتالي فإننا نقوم برفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 .
- **اختبار مصفوفة الارتباط بيرسون:** يهدف اختبار تحليل الارتباط إلى التعرف على حجم واتجاه العلاقة بين كل متغير وبين باقي المتغيرات، وبالتالي يساعد في معرفة طبيعة تلك العلاقات.

- استخدام الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression): بما أننا سوف نستخدم العديد من المتغيرات المستقلة، سنقوم بتصميم نموذج انحدار خطى متعدد للتنبؤ بقيمة المتغير التابع عند قيمة معينة للمتغيرات المستقلة.

- استخدام اختبار Anova لمعرفة مدى صلاحية نماذج الانحدار: يقيس مدى صلاحية النماذج المستخدمة لتفسير مدى صلاحية النموذج لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

- اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test): والمهدف منه فحص التداخل بين المتغيرات المستقلة فيما بينها، وقد أوضحت العديد من الدراسات التي استخدمت هذا الاختبار أن الحصول على قيمة VIF أعلى من (5) يشير إلى وجود مشكلة التعدد الخطي للمتغير المستقل.

- التحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط بين متغيرات الدراسة (اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation): المهدف منه فحص العلاقة بين الباقي في معادلة الانحدار المستقلة فيما بينها، ولتحقق من ذلك تم استخدام اختبار Durbin Watson DW، حيث أشارت الدراسات إلى إذا كانت نتيجة هذا الاختبار قريبة من الصفر فهي تشير إلى وجود ارتباط موجب قوي بين الباقي المترابطة، أما النتيجة القريبة من (2) فتشير إلى وجود ارتباط سالب قوي، والنتيجة المثلث تترواح بين (1.5 و 2.5).

- الانحدار المتعدد اللوجيسي: هو نوع من الانحدار المستخدم في التنبؤ بقيم المتغيرات التابعة النوعية أو الفئوية بالاعتماد على مجموعة متغيرات مستقلة مختلطة، كأن يكون قسم منها مستمرة أو قياسات، والقسم الآخر يكون على شكل متغيرات متقطعة نوعية أو فرعية.

- اختبار القوة التفسيرية للنموذج R-deux: هو اختبار لا معلمى حيث يتم استخدام إحصائية R-deux de Cox et Snell R-deux de Nagelkerke لغرض اختبار القوة التفسيرية لنموذج الانحدار اللوجيسي، وهو يشبه اختبار معامل التحديد R-deux ومعامل التحديد المعدل R-deux ajusté بالنسبة للانحدار المتعدد.

- اختبار Hosmer and Lemeshow لمعرفة معنوية النموذج: هو اختبار لا معلمى يستخدم للتأكد من جودة توفيق النموذج ويعتمد على حساب قيمة القيمة الإحصائية لـ khi-deux للفرق بين القيم المشاهدة والقيم المتوقعة، وقد اقترح Hosmer and Lemeshow هذا الاختبار للكشف عن انحرافات النموذج اللوجيسي أي الفرق المعنوي بين القيم المشاهدة والقيم المتوقعة، ويكون هذا الاختبار من جزئين هما جزء مشاهدة (Observed)، ويمثل بيانات العينة والجزء الآخر المتوقع (Expected)، محسوب من النموذج المقدر.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من شركات المساهمة العاملة في بيئة الأعمال الجزائرية والتي تنتمي إلى أربع نشاطات اقتصادية هي البناء والأشغال، الصناعة، الخدمات، المحروقات، حيث بلغت عينة الدراسة 47 شركة جمعت بشكل عشوائي موزعة على كامل التراب الجزائري، بحيث توفر بياناتها المالية الالزامـة لإجراء الدراسة والمتـمثـلة في قائمة الأصول والخصوم، وقائمة جدول حسابات النتائج، خلال الفترة الممتدة من 2011-2015، وقد بلغ عدد مشاهدات الدراسة 235 مشاهدة والتي حسبت من خلال (عدد الشركات × سنوات الدراسة)، وقد تم اختيار هذه الفترة لتشمل أطول فترة ممكنة لتمكن الباحث من إجراء الاختبارات الإحصائية الالزامـة من أجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة.

جدول رقم (1.3) يوضح التوزيع النشاطي لشركات العينة ونسبتها إلى مجموع عينة الدراسة.

النشاط	العدد	النسبة
البناء والأشغال	14	30%
الصناعة	14	30%
الخدمات	10	21%
المحروقات	9	19%
المجموع	47	%100

المطلب الثالث: أساليب جمع البيانات**أ- المصادر الأولية:**

تم الحصول على المعلومات المالية الخاصة بعينة الدراسة من خلال المتوفر من القوائم المالية المنشورة في موقع السجل التجاري <https://sidjilcom.cnrc.dz>، وبالرجوع إلى الموقع الرسمي التي تتوفر على القوائم المالية لبعض الشركات، بالإضافة إلى الاتصال المباشر ببعض الشركات المدرستة.

ب- المصادر الثانوية: وتمثل في المقالات التطبيقية والدراسة السابقة المتعلقة بمتغيرات البحث.

المبحث الثاني: الخطوات المتبعة في قياس متغيرات الدراسة

ستتناول في هذا المبحث كيفية قياس مستوى التحفظ المالي وذلك باستخدام ثلاث نماذج تعتبر من أهم المقاييس المستخدمة في قياس سياسات الخطة والحد الرئيسي التي تعتمد على بيانات مالية متوفرة في القوائم المالية، بالإضافة إلى نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح وقيمة الدخل حيث تمتاز هذه النماذج جميعاً بإمكانية تطبيقها في البيئات المحاسبية التي لا تتوفر على سوق مالي.

المطلب الأول: قياس متغير التحفظ المالي (المستقل)

من خلال هذا العنصر سوف نقوم باستعراض ثلاثة نماذج شائعة الاستخدام في قياس سياسات التحفظ المالي وهذا لغرض دعم نتائج القياس إضافة إلى تقييمه من عدة مناهج نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل البند غير العادلة، والمستحقات غير التشغيلية، والاستحقاق غير المتماثل إلى التدفق النقدي.

أولاً: مقياس نسبة المستحقات للأرباح المحاسبية قبل البند غير العادلة Jain and Rezaee, 2004.

استخدمت هذا المقياس العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التحفظ المالي على غرار كل من دراسة رجب سعيد محمود أبو جراد، وعلام محمد موسى حمدان، 2011، ودراسة (Lobo and Zhou, 2006)، ودراسة (Jain and Rezaee, 2004)، وفق دراسة (Wakil, 2011)، و(Zhan, 2008) حيث يعتمد على المستحقات السالبة (غير التشغيلية) وإن التحفظ المالي يؤدي إلى استمرارية المستحقات السالبة عبر فترة زمنية طويلة، حيث تؤدي المستحقات السالبة إلى تخفيض النتيجة، وتزيد في الدخل عند أخذها الإشارة الموجبة، ومنه تقترب الإشارة السالبة للمستحقات الكلية مؤشرًا لممارسة الشركات لسياسة التحفظ المالي عند اعترافها بالأرباح والأصول خلال إعدادها للقوائم المالية، حيث وفق هذه الدراسة تعتبر الشركة أن سياستها المحاسبية متحفظة إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد صحيح.

والمعادلة التالية توضح كيفية قياس التحفظ من خلال هذا النموذج:

$$\text{CONSERVATISM} = \frac{\text{TACC}}{\text{EBXT}}$$

حيث:

$EXBT_{it}$: الأرباح قبل البنود غير العادلة للشركة i في السنة t ؛

$TACC_{it}$: مجموع المستحقات للشركة i في السنة t ؛

$$TACC_{it} = (\Delta CA_{it} - \Delta CL_{it} - \Delta Chach_{it} + \Delta STDEPT_{it} - DEPIN_{it})$$

ΔCA_{it} : التغير في الأصول الجارية للشركة i في السنة t ؛

ΔCL_{it} : التغير في الخصوم الجارية للشركة i في السنة t ؛

$\Delta Chach_{it}$: التغير في الخزينة للشركة i في السنة t ؛

$\Delta STDEPT_{it}$: التغير في الديون القصيرة الأجل للشركة i في السنة t ؛

$DEPIN_{it}$: مخصصات الاهلاك ومحاصصات المفونات للشركة i في السنة t .

ثانياً: مقياس المستحقات غير التشغيلية Givoly and Hyany 2000

ويرتكز نموذج المستحقات السالبة الذي صاغه Givoly and Hayan سنة 2000 على قياس التحفظ المحاسبي عن طريق المستحقات غير التشغيلية كمجموع فرعية من القيمة الدفترية للشركة، ويتم حساب المستحقات غير التشغيلية عن طريق طرح المستحقات التشغيلية من إجمالي المستحقات.

والمعادلة التالية توضح كيفية قياس التحفظ من خلال هذا النموذج:

$$NA = TACC - OPACC$$

حيث:

NA : المستحقات غير التشغيلية (المستحقات السالبة).

$TACC$: المستحقات الإجمالية.

$OPACC$: المستحقات التشغيلية وتحسب من خلال:

(التغير في المخزون + التغير في المدينون + التغير في الأصول المتداولة الأخرى – التغير في الدائنون – التغير في الخصوم المتداولة الأخرى)

ويستند هذا المقياس إلى أن تأجيل الاعتراف بالمكاسب الاقتصادية، وتسريع الاعتراف بالخسائر الاقتصادية من خلال عملية تأخير الأرباح وتسريع الخسائر، وبتكرار العملية فترة بعد أخرى ينبع عنه مستحقات غير تشغيلية سالبة تعتبر كمؤشر لممارسة التحفظ.

وفق هذا النموذج تقسم عناصر المعادلة على مجموع الأصول للشركة i في السنة t ، وهذا لتجنب التشوهات الإحصائية، عند تصميم نماذج الانحدار.

ثالثاً: مقياس الاستحقاق الغير المتماثل إلى التدفق النقدي AACF:

Asymmetric to Cash Flow, Ball and Shivakumar 2006:

ويرتكز هذا النموذج الذي اقترحه Ball and Shivakumar, 2006 على حجم الاستحقاقات إلى التدفقات النقدية، والذي يحدد مستويات التحفظ المحاسبي المشروط وذلك بالاعتراف المبكر للتغيرات النقدية السالبة مقارنة بالتغيرات النقدية الموجبة، ويلاحظ أن كلاً من نموذجي (Ball and Shivakumar, 2006) و (Basu, 1997) بهما درجة عالية من التشابه حيث يستخدمان عدم التماثل الزمني ويتم استتقاهم من هيكلين متباينين وكلاهما يقوم بعمل علاقة انحدار للأرباح باستخدام الأخبار الجيدة والأخبار السيئة، وكلاهما يركز على التحليل البيانات المالية اللاحقة للنموذج، ما دفع به Ball and Shivakumar, 2006 إلى تقديم نموذج انحدار يعالج هذه المشكلة، وفق المعادلة التالية:

$$ACC_{it} = B_0 + B_1 CFO_{it} + B_2 DCFO_{it} + B_3 CFO_{it} * DCFO_{it} + \sum_{it}$$

ACC_{it}: المستحقات التشغيلية للشركة i في السنة t ، وتقيس كالتالي:

(التغيير في المخزون + التغيير في المديونون + التغيير في الأصول المتداولة الأخرى – التغيير في الدائنون – التغيير في الخصوم المتداولة الأخرى – مخصصات الاتهامات والمؤونات):

CFO_{it}: التدفق النقدي للشركة i في السنة t ؛

DCFO_{it}: متغير وهبي ويساوي الصفر إذا كان CFO أكبر أو يساوي الصفر، ويساوي الواحد إذا كان أقل من الصفر؛

B3: ويمثل مؤشر التحفظ AACF، حيث من خلال معادلة الانحدار عندما يكون المعامل 3 مرتفعاً فإن هذا يؤشر على وجود درجة عالية من التحفظ المحسبي والعكس صحيح.

وفق هذا النموذج تقسم عناصر المعادلة على متوسط إجمالي الأصول، وهذا لتجنب التشوّهات الإحصائية في معادلة الانحدار.

المطلب الثاني: قياس العوامل المؤثرة (متغيرات مستقلة)

بعد قياس المتغيرات الرئيسية للدراسة سنعتمد على العوامل المؤثرة التي اعتمدت في أغلب الدراسات التطبيقية السابقة التي تناولت مواضيع التحفظ المحسبي وإدارة الأرباح وهذا بهدف معرفة تأثيرها على ممارسات التحفظ المحسبي وإدارة الأرباح إضافة إلى كونها عناصر ضابطة في التحليل من أجل زيادة القدرة التفسيرية ومعرفة الأثر، حيث يتم حساب هذه المتغيرات بناءاً على بيانات القوائم المالية في الشكل التالي:

1 - نوع النشاط:

من أجل المقارنة بين النشاطات المختلفة، ودراسة أثر النشاط على درجة التحفظ المحسبي في عينة الدراسة، تم تقسيم الشركات التي توفرت لنا قوائمها المالية إلى أربعة نشاطات هي نشاط البناء والأعمال، والصناعة، والخدمات، والمحروقات.

2 - الحجم:

تناولت العديد من الدراسات أثر عامل الحجم على ممارسات التحفظ المحسبي وممارسات إدارة الأرباح، منها من ترى أن الشركات الكبيرة الحجم تلجأ إلى ممارسة التحفظ المحسبي أكثر من الصغير الحجم نتيجة لعرضها لضغوطات حكومية ورقابية أكثر من الصغيرة في الحجم بمقابل ممارسات لإدارة أرباح أقل، وفي المقابل العديد من الدراسات ترى العكس بسبب تعرض الشركات الصغيرة لضغوطات أكثر وسعيها لتجنب المتابعات القضائية، وتخفيف التكالفة الضريبية، ومن خلال ما سبق سوف نقوم بقياس حجم الشركة باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

3 - نسبة المديونية:

يهم المقرضين بمدى قدرة الشركة على الوفاء بديونها والفائدة في موعدها، لذا تسعى الشركات التي بلغت نسبة المديونية لديها الحد الأقصى المسموح به إلى عدم ممارسة سياسات التحفظ المحاسبي من أجل الاعتراف بأرباح عالية من أجل تحسين شروط التعاقد، حيث توصلت العديد من الدراسات إلى أن الشركات التي تمول الجزء الأكبر من نشاطها عن طريق الاقتراض تكون أقل ممارسة للتحفظ المحاسبي حيث تقوم بالاعتراف بأرباح أعلى من حقيقتها، ومن جهة أخرى ترى دراسات أخرى أنه تسعى الشركات المقترضة إلى تقديم قوائم مالية تهدف إلى تحسين شروط العقد والرفع من درجة الموثوقية في قوائمها المالية وذلك بزيادة درجة التحفظ بقوائمها المالية وبالتالي التحفظ عن الإفصاح عن أرباح على غير حقيقتها، وهذا ما يثير التساؤل حول أثر عامل المديونية على مستويات التحفظ في بيئة الأعمال الجزائرية، ومن خلال ما سبق سوف نقوم بقياس نسبة المديونية على أساس معيار مجموع الديون على إجمالي الأصول.

4 - ربحية الشركة (صافي الأرباح على إجمالي الأصول):

يعكس معدل العائد على الأصول مدى ربحية الشركة وقدرتها على توليد الأرباح على من خلال الأموال المستثمرة في الأصول، وبغض النظر عن طريقة تمويل هذه الأصول وهو بذلك يعكس كفاءة الأنشطة التمويلية فقط،¹ حيث بينت العديد من الدراسات أن الشركات تلجأ إلى إدارة الأرباح من أجل تحسين صورة قوائمها المالية المفصح عنها، الأمر الذي ينعكس سلبا على موثوقية معلوماتها المالية وجودتها، لذا سوف نستخدم في دراستنا معدل العائد على الأصول كعامل مؤثر وضابط من أجل التعرف على أثر اختلاف ربحية الشركات على موثوقية المعلومات المالية من خلال أثرها على ممارسات إدارة الأرباح، حيث سيتم قياسها من خلال صافي الأرباح مقسوم على مجموع أصول الشركة.

المطلب الثالث: قياس ممارسات إدارة الأرباح كمؤشر لجودة المعلومات المالية

تماشيا مع العديد من الدراسات التي قامت بقياس جودة المعلومات المالية من خلال خلو مدى ممارسة الشركات للممارسات إدارة الأرباح بنوعيها سواء بالاتجاه الموجب أو الاتجاه السالب وهو ما يعرف بتمهيد

¹ - نور الدين محمد خليل أبو نقيرة، أثر فاعلية المحاسبة المؤسسية على جودة الأرباح والمتانة المالية، رسالة دكتوراه، تخصص المحاسبة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، 2014، ص.55.

الدخل، لذا سوف تقوم بقياس ممارسات إدارة الأرباح وتمهيد الدخل كمؤشرات على جودة المعلومات المالية المفصح عنها من قبل الشركات المدرجة.

أولاً: مقياس ممارسات إدارة الأرباح بواسطة المستحقات الاختيارية (التابع) (نوعذج جونز المعدل 1995)

استخدمت العديد من الدراسات مقياس الخلو من إدارة الأرباح كمؤشر على جودة المعلومات المالية، والذي يعتمد على تقدير المستحقات الاختيارية كمؤشر لإدارة الأرباح الحاسبية، ويعتبر نموذج جونز المعدل 1995 من الأقوى بين النماذج المستخدمة في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح قبل Dechow, Saloan, Sweeney، والذي أخذ بعين الاعتبار التغيير في حساب العماء، حيث يفترض النموذج ضمنياً أن التغيير في المبيعات على الحساب يمكن أن يتأثر بالتلاء الممارس من طرف الإدارة مقارنة بالمبيعات المسددة نقداً، والتي تؤدي إلى تقديرات منحازة عند قياس المستحقات غير الاختيارية، والتي بدورها تؤثر على قيمة المستحقات الاختيارية، وتتمثل خطوات هذا النموذج فيما يلي:

الخطوة الأولى: تقدير المستحقات الكلية والتي يمكن حسابها بواسطة مدخلين مختلفين هما مدخل التدفقات النقدية والتي تحسب فيها المستحقات الكلية بالفرق بين صافي الدخل والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية، ومدخل الميزانية والتي سستخدمها في هذه الدراسة من أجل تحديد معالم نموذج جونز 1995 وذلك نظراً لعدم توفر قائمة التدفقات النقدية في أغلب شركات عينة الدراسة.

والمعادلة التالية توضح كيفية حساب المستحقات الكلية وفق منهج الميزانية

حیث تمثیل:

TACC_{it}: مجموع المستحقات للشركة i في السنة t ؛

ΔCA_{it} : التغير في الأصول الجارية للشركة i في السنة t ؛

ΔCL_{it} : التغير في الخصوم الجارية للشركة i في السنة t ؛

$\Delta Chach_{it}$: التغير في الخزينة للشركة i في السنة t ؟

$\Delta STDEPT_{it}$: التغير في الديون القصيرة الأجل للشركة i في السنة t ؛

: مخصصات الاهتلاك ومخصصات المؤونات للشركة i في السنة t . DEPIN_{it}

الخطوة الثانية: تقدير معالم معادلة الانحدار

سيتم من خلال هذه الخطوة احتساب المستحقات غير الاختيارية NDACC_{it} من خلال معادلة الانحدار التالية:

$$\text{TAC}_{it} / \text{Ait-1} = \alpha_1 (1 / \text{Ait-1}) + \alpha_2 [(\Delta \text{REV}_{it} - \Delta \text{REC}_{it}) / \text{Ait-1}] + \alpha_3 (\text{PPE}_{it} / \text{Ait-1}) + e_{it} \dots \dots (2)$$

: مجموع المستحقات للشركة i في السنة t ; TAC_{it}

: إجمالي أصول الشركة i في السنة t ; Ait-1

: التغير في رقم الأعمال للشركة i في السنة t ; ΔREV_{it}

: التغير في حساب العملاء للشركة i في السنة t ; ΔREC_{it}

: إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للشركة i في السنة t ; PPE_{it}

: تمثل باقي النموذج Residuals في معادلة الانحدار وهي تشير إلى المستحقات الاختيارية للشركة i في السنة t ; e_{it}

: تمثل معالم نموذج الانحدار. $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$

الخطوة الثالثة: تقدير المستحقات غير الاختيارية

باستخدام معالم نموذج الانحدار التي استخرجها في المعادلة السابقة $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$ سوف نقدر المستحقات الاختيارية:

$$\text{NDACC}_{it} / \text{Ait-1} = \hat{\alpha}_1 (1 / \text{Ait-1}) + \hat{\alpha}_2 [(\Delta \text{REV}_{it} - \Delta \text{REC}_{it}) / \text{Ait-1}] + \hat{\alpha}_3 (\text{PPE}_{it} / \text{Ait-1}) \dots \dots (3)$$

حيث تمثل:

: المستحقات غير الاختيارية للشركة i في السنة t . NDACC_{it}

الخطوة الرابعة: تقدير المستحقات الاختيارية

تمثل المستحقات الكلية كل من المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية، وبعد حساب المستحقات الكلية وتقدير المستحقات الاختيارية فإن المستحقات الاختيارية تمثل الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية وذلك من خلال العلاقة التالية:

حیث تمثل

DACit: المستحقات الاختيارية المقدرة للشركة في السنة t.

مؤشر ممارسات إدارة الأرباح:

- 1- بعد حساب المستحقات الاختيارية i.t DACC لكل شركة؛
 - 2- يتم حساب متوسط المستحقات الاختيارية لكل شركة على حدة وذلك لغرض المقارنة والتصنيف إلى شركات ممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح؛
 - 3- ويتم التصنيف إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في السنة تساوي أو تزيد عن قيمة متوسط مستحقاته الاختيارية، بينما تعتبر الشركة غير ممارسة لإدارة الأرباح إذا انخفضت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في السنة عن قيمة متوسط مستحقاته الاختيارية.

ثانياً: مؤشر ممارسات تمهيد الدخل (التابع) باستخدام غودج Eckel, 1981

تناولت العديد من الدراسات مقاييس الخلو من ممارسات تمهيد الدخل كمؤشر على جودة المعلومات المالية، ويعتبر نموذج Eckel من النماذج المستخدمة في الكشف عن ممارسات تمهيد الدخل، والذي يعتمد على أسلوب معامل التبيان لقياس تمهيد الدخل، ويقوم هذا الأسلوب على تحليل نمط سلوك الدخل مقارنة بنمط سلوك المبيعات خلال فترة زمنية معينة،¹ حيث اعتمد Eckel في دراسته على معامل التبيان كمقاييس لدى التزبدب في الدخل مقارنة بتزبدب المبيعات على افتراض أن الدخل هو دالة خطية للمبيعات، أي أن أي تغير يحدث في تزبدب المبيعات ينتج عنه تغير مماثل في تزبدب الدخل، وعليه تعتبر الشركة مهدهة للدخل إذا كان معامل التبيان للتغير في الدخل أقل من معامل التبيان للتغير في المبيعات.

¹ - عبير فايز الخوري، محمد زياد شحاترة، مرجع سابق ص 580.

ومن خلال ما سبق سنقوم في دراستنا باستخدام نموذج Eckel، 1981 لقياس ممارسات تمهيد الدخل وذلك بتصنيف العينة المدروسة إلى شركات ممهدة وغير ممهدة للدخل من خلال المعادلة التالية:

$$SB = (|\Delta CVI| / |\Delta CVS|)$$

؛ مؤشر ممارسة سلوك تمهيد الدخل ؛ SB

$|\Delta CVI|$: القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في الدخل للشركة i بين السنة t والسنة $t-1$ ؛

$|\Delta CVS|$: القيمة المطلقة لمعامل تباين التغير في المبيعات للشركة i بين السنة t والسنة $t-1$ ؛

وبحسب مؤشر Eckel، 1981 سيتم تصنيف الشركات الممهدة عندما يكون المؤشر SB أقل من الواحد.

المبحث الثالث: تطوير فرضيات وغاذج الدراسة

المطلب الأول: تطوير فرضيات الدراسة

قاعدة القرار لقبول الفرضية أو رفضها:

استخدمنا قيمة P-Value Sig التي تعد أصغر مستوى اختبار لقياس المعنوية الإحصائية.

- حيث نقبل الفرضية العدمية إذا كانت قيمة P-Value Sig أكبر من نسبة المعنوية المحددة بـ 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة.

- ونرفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة P-Value Sig أقل أو تساوي نسبة المعنوية المحددة بـ 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة.

لعرض الإجابة على إشكالية بحث الدراسة سنقوم بالإجابة على الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الأولى: تمارس شركات المساهمة المدروسة سياسات التحفظ الحاسبي.

وتترفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

أ- توجد دلالات إحصائية على وجود ممارسة لسياسات محاسبية متحفظة في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المدروسة باستخدام مقياس نسبة المستحقات للأرباح المحاسبية قبل البنود غير العادية Jain and Rezaee, 2004؛

ب- توجد دلالات إحصائية على وجود ممارسة لسياسات محاسبية متحفظة في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المدروسة باستخدام مقياس المستحقات غير التشغيلية Givoly and Hyatt 2000؛

ت- توجد دلالات إحصائية على وجود ممارسة لسياسات محاسبية متحفظة في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المدروسة باستخدام مقياس الاستحقاق غير المتماثل إلى التدفق النقدي AACF؛

الفرضية الثانية: توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية لتأثير عوامل حجم ونسبة مدینونیة وربحية الشركة على مستوى التحفظ المحاسبي؛

وتترفع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية لتأثير عوامل حجم ونسبة مدینونیة وربحية الشركة على مستوى التحفظ المحاسبي مقاساً بنسبة المستحقات للأرباح المحاسبية قبل البنود غير العادية (TACC/EXBT)؛

الفرضية الفرعية الثانية: توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية لتأثير عوامل حجم ونسبة مدینونیة وربحية الشركة على مستوى التحفظ المحاسبي مقاساً بطريقة المستحقات غير التشغيلية Noacc (Givoly and Hyatt 2000)؛

الفرضية الثالثة: لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المدروسة بمارسة إدارة الأرباح في ظل النظام المحاسبي المالي؛

الفرضية الرابعة: لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المدروسة بمارسة تمديد الدخل في ظل النظام المحاسبي المالي؛

الفرضية الخامسة: توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور لسياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية؛

وتترفع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح؛

وتترفرع من هذه الفرضية الفرضيات الثانوية التالية:

أ- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على تأثير سياسات التحفظ المحاسبي مقاساً بنسبة المستحقات للأرباح المحاسبية قبل البند الغير العادلة (TACC/EXBT) والعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح؛

ب- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على تأثير سياسات التحفظ المحاسبي مقاساً باستخدام بطريقة المستحقات غير التشغيلية (Noacc) Givoly and Hyatt 2000 والعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح؛

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أثر سياسات التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة على ممارسات تمديد الدخل؛

وتترفرع من هذه الفرضية الفرضيات الثانوية التالية:

أ- لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أثر سياسات التحفظ المحاسبي مقاساً بنسبة المستحقات للأرباح المحاسبية قبل البند الغير العادلة (TACC/EXBT) والعوامل المؤثرة على ممارسات تمديد الدخل؛

ب- لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أثر سياسات التحفظ المحاسبي مقاساً بطريقة المستحقات غير التشغيلية (Noacc) Givoly and Hyatt 2000 والعوامل المؤثرة على ممارسات تمديد الدخل.

المطلب الثاني: نماذج الدراسة

النموذج الأول: قياس تأثير عوامل حجم ونسبة مدینونیة وربحية الشركة على مستوى التحفظ المحاسبي مقاساً باستخدام بنسبة المستحقات للأرباح المحاسبية قبل البند غير العادلة (TACC/EXBT)

$$\text{TACC/EXBT} = \alpha_0 + \alpha_1 \text{Lev} + \alpha_2 \text{Dett} + \alpha_3 \text{Roa}$$

=TACC/EXBT = مقياس التحفظ المحاسبي ويمثل نسبة المستحقات الإجمالية للأرباح المحاسبية قبل البند غير العادلة

=Lev = حجم الشركة وتمثل اللوغاريتم لإجمالي أصول الشركة

=Dett = نسبة المديونية وتمثل مجموع الديون على إجمالي الأصول

Roa = ربحية الشركة وتمثل صافي الأرباح على إجمالي الأصول

النموذج الثاني: قياس تأثير عوامل حجم ونسبة مدینونیة وربحية الشركة على مستوى التحفظ المالي مقاساً بطريقة المستحقات غير التشغيلية (Noacc) Givoly and Hyun 2000

$$Noacc = \alpha_0 + \alpha_1 Lev + \alpha_2 Dett + \alpha_3 Roa$$

$Noacc$ = مقياس التحفظ المالي ويمثل نسبة المستحقات الإجمالية للأرباح المحاسبية قبل البنود غير العادية Lev = حجم الشركة وتمثل اللوغاریتم لإجمالي أصول الشركة.

$Dett$ = نسبة المديونية وتمثل مجموع الديون على إجمالي أصول الشركة.

Roa = ربحية الشركة صافي الأرباح مقسوم على إجمالي أصول الشركة.

النموذج الثالث: قياس تأثير سياسات التحفظ المالي مقاساً بنسبة المستحقات للأرباح المحاسبية قبل البنود الغير العادية (TACC/EXBT) والعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح

$$EM = \alpha_0 + \alpha_1 Tacc/Exbt + \alpha_2 Lev + \alpha_3 Dett + \alpha_4 Roa$$

EM = مثل ممارسات إدارة الأرباح مقاسة بالمستحقات الاختيارية

النموذج الرابع: قياس تأثير سياسات التحفظ المالي مقاساً باستخدام بطريقة المستحقات غير التشغيلية (Noacc) Givoly and Hyun 2000 والعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح

$$EM = \alpha_0 + \alpha_1 Noacc + \alpha_2 Lev + \alpha_3 Dett + \alpha_4 Roa$$

النموذج الخامس: قياس تأثير سياسات التحفظ المالي مقاساً بنسبة المستحقات للأرباح المحاسبية قبل البنود الغير العادية (TACC/EXBT) والعوامل المؤثرة على ممارسات تمديد الدخل

$$Smoothing = \alpha_0 + \alpha_1 Tacc/Exbt + \alpha_2 Lev + \alpha_3 Dett + \alpha_4 Roa$$

$Smoothing$ = ممارسات تمديد الدخل مقاسة بنموذج eckel 1981 حيث يعطى المتغير الوهمي 0 للشركات غير ممدة والمتغير الوهمي 1 للشركات الممدة.

النموذج السادس: قياس تأثير سياسات التحفظ المالي مقاساً بطريقة المستحقات غير التشغيلية (Noacc) Hyan 2000 والعوامل المؤثرة على ممارسات تمديد الدخل.

$$Smoothing = \alpha_0 + \alpha_1 Noacc + \alpha_2 Lev + \alpha_3 Dett + \alpha_4 Roa$$

خلاصة الفصل:

تطرقنا خلال هذا الفصل إلى الإجراءات والأدوات المستخدمة في الجانب التطبيقي للدراسة والممثلة أساساً في البرنامج الإحصائي SPSS والاختبارات الإحصائية الالازمة لإثبات صحة النماذج المستخدمة، بالإضافة إلى كيفية قياس متغيرات الدراسة الرئيسية والممثلة في التحفظ الحاسبي الذي استعرضنا فيه ثلات مقاييس من أجل قياسه، وبالنسبة لإدارة الأرباح وضمنا كيفية قياس إدارة الأرباح لغرض تضخيم الربح باستخدام نموذج جونز المعدل 1995 المعتمد على المستحقات الاختيارية، كما وضمنا أيضاً نموذج Eckel 1981 لقياس ممارسات تمديد الدخل، إضافة إلى توضيح كيفية قياس العوامل المؤثرة على التحفظ الحاسبي وممارسات إدارة الأرباح والمتمثلة في نسبة المديونية ، والربحية، وحجم الشركة.

الفصل الرابع:

نتائج الدراسة ومناقشتها

تمهيد

تناولت العديد من الدراسات أثر مفهوم التحفظ المالي (الحيطة والحذر) خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة على جودة المعلومات المالية، حيث توصلت العديد منها إلى وجود أهمية لتأثير سياسات التحفظ المالي على ممارسات إدارة الأرباح، بالإضافة إلى ربط علاقة سياسات التحفظ المالي بممارسات تمهيد الدخل، لذا سنقوم من خلال هذا الفصل باختبار فرضيات الدراسة ومناقشة نتائجها، وذلك بقياس مستوى التحفظ المالي باستخدام ثلاثة نماذج مختلفة، إضافة إلى قياس جودة المعلومات المالية من خلال مؤشرات ممارسات إدارة الأرباح تمهيد الدخل في القوائم المالية لشركات المساهمة المدروسة، ثم دراسة علاقة وتأثير ممارسة سياسات التحفظ المالي باستخدام مقياس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح ومقياس المستحقات غير التشغيلية على ممارسات إدارة الأرباح وممارسات تمهيد الدخل.

المبحث الأول: نتائج قياس متغير التحفظ الحاسبي والعوامل المؤثرة

ستتناول من خلال هذا المبحث سوف نقوم بعرض نتائج قياس ممارسات سياسات التحفظ الحاسبي للشركات المدروسة وهذا بعد استخدامنا لثلاثة مقاييس مختلفة من أجل تدعيم نتائج ممارسات هذه السياسات خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2015، إضافة إلى قياس العوامل المؤثرة على التحفظ الحاسبي.

أولاً: نتائج قياس العوامل المؤثرة

جدول رقم (1-4) يوضح وصف للعوامل المؤثرة

الحرف المعياري	متوسط الفترة	أكبر قيمة	أقل قيمة	الحرف المعياري	المتوسط الحسابي	السنة	المتغيرات الصادبة
0.91824	9.3126	11.27	7.22	0.93047	9.1938	2011	حجم الشركة
		11.33	7.40	0.91623	9.2479	2012	
		11.40	7.42	0.91837	9.3132	2013	
		11.43	7.54	0.91309	9.3843	2014	
		11.44	7.50	0.93286	9.4236	2015	
0.40531	0.3399	3.83	0.00	0.59965	0.3264	2011	المديونية
		1.89	0.00	0.32403	0.3028	2012	
		2.37	0.00	0.39839	0.3404	2013	
		1.46	0.00	0.33768	0.3691	2014	
		1.49	0.00	0.30890	0.3609	2015	
0.11907	0.0169	0.25	-0.78	0.14968	-0.0032	2011	ربحية الشركة
		0.23	-0.52	0.13532	-0.0062	2012	
		0.24	-0.62	0.13796	0.0187	2013	
		0.38	-0.22	0.08512	0.0402	2014	
		0.18	-0.14	0.05476	0.0345	2015	

المصدر: من إعداد الباحث بالأعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23 (الملحق رقم 01)

يوضح الجدول النتائج الإحصائية الوصفية للعوامل المؤثرة (حجم الشركة والمديونية، وربحية الشركة) حيث نجد:

- أن متوسط حجم الشركات المدروسة خلال فترة الدراسة بلغ 9.3126، بانحراف معياري 0.91824، ونلاحظ أيضاً أن متوسط حجم الشركة استمر في الارتفاع منذ سنة 2011 إلى غاية سنة 2015، حيث بلغت أعلى قيمة متوسط الحجم الشركات خلال فترة الدراسة 9.4236، بينما بلغت أدنى قيمة 9.1938 سنة 2011؛

- ويلاحظ أيضاً أن متوسط نسبة المديونية خلال فترة الدراسة بلغ 0.3399 بانحراف معياري بلغ 0.40531، وعرفت نسبة المديونية انخفاضاً سنة 2012 حيث بلغ المتوسط 0.3028 مقارنة بسنة 2013 والتي بلغت 0.3264، وارتفعت نسبة متوسط المديونية سنوي 2013 و2014، وعاودت الانخفاض بشكل طفيف سنة 2015، حيث بلغت أعلى نسبة متوسط المديونية 0.3691 سنة 2014، بينما بلغت أدنى قيمة 0.3028 سنة 2012؛

وبالنسبة لعامل الربحية والذي يمثل العائد على الاستثمار نجد أن متوسط الربحية خلال فترة الدراسة للشركات المدروسة بلغ 0.0169 بانحراف معياري بلغ 0.11907، ومن خلال نتائج الجدول نلاحظ أن متوسط ربحية الشركات المدروسة ذو إشارة سالبة خلال سنتي 2011 و2012، واتجهت الإشارة بالارتفاع صعوداً بشكل موجب بداية من سنة 2013 إلى غاية سنة 2014، حيث انخفض بشكل طفيف سنة 2015، وبلغت أعلى قيمة متوسط الربحية خلال سنوات الدراسة 0.38 سنة 2014، بينما بلغت أقل قيمة -0.78 سنة 2011.

ثانياً: قياس التحفظ المحاسبي في العينة المدروسة

1- نتائج مقياس نسبة المستحقات للأرباح المحاسبية قبل البنود غير العادلة Jain and Rezaee, 2004

أ- المعدلات الحسابية لمقياس نسبة المستحقات للأرباح المحاسبية قبل البنود غير العادلة:

جدول رقم (4-2) يوضح الوصف الإحصائي لمتوسط نسبة المستحقات للأرباح المحاسبية قبل البنود غير العادبة (TACC/EXBT) للفترة 2011-2015:

أدنى نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل البنود غير العادبة	أعلى قيمة نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل البنود غير العادبة	الانحراف المعياري نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل البنود غير العادبة	متوسط نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل البنود غير العادبة	فترة الدراسة
-384.5500	55.7100	58.4710	-8.08957	2011
-105.2800	25.7300	23.4475	-7.93340	2012
-58.8600	82.0200	21.1298	-4.27063	2013
-44.8700	41.8900	15.8164	-5.18723	2014
-166.9600	28.9000	39.3339	-17.0100	2015
-384.5500	82.0200	31.6397	-8.49816	فترة الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث بـالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23 (الملحق رقم 02)

من خلال الجدول نلاحظ أن متوسطات نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل البنود غير العادبة أخذت قيم سالبة، حيث تعتبر مؤشرًا على ممارسة عينة الدراسة للخيارات والطرق المحاسبية التي تدخل ضمن مفهوم الحيطة والحذر (التحفظ المحاسبي)، حيث بلغ متوسط نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل البنود غير العادبة خلال فترة الدراسة -8.3691، والانحراف المعياري 31.6397، وقد سجلت أعلى قيمة نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل البنود غير العادبة لفترة الدراسة (82.02)، من قبل الشركة X04 سنة 2013، وأدنى قيمة (-384.5500) من قبل الشركة X38 سنة 2011، و(الشكل رقم 01) يوضح تطور مستوى التحفظ المحاسبي بمؤشر TACC/EXBT عبر الفترة 2011-2015.

ويلاحظ من خلال الجدول أن هناك تبايناً في مستوى التحفظ المحاسبي لعينة الدراسة بواسطة مقياس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل البنود غير العادبة وذلك من خلال ما يلي:

سنة 2011: بلغ متوسط نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل البنود غير العادبة (-8.08957)، وقد سجلت الشركة X47 أعلى قيمة للمستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل البنود غير العادبة بـ (55.7100)، وبلغت أقل قيمة (-384.5500)، مسجلة من قبل الشركة X38.

سنة 2012: بلغ متوسط نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل البنود غير العادلة (7.93340)، وقد سجلت الشركة X08 أعلى قيمة للمستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل البنود غير العادلة بـ (25.7300)، وبلغت أقل قيمة (105.2800)، مسجلة من قبل الشركة X25.

سنة 2013: بلغ متوسط نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل البنود غير العادلة (4.27063)، وقد سجلت الشركة X04 أعلى قيمة للمستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل البنود غير العادلة بـ (82.0200)، وبلغت أقل قيمة (58.8600)، مسجلة من قبل الشركة X25.

سنة 2014: بلغ متوسط نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل البنود غير العادلة (5.18723)، وقد سجلت الشركة X21 أعلى قيمة للمستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل البنود غير العادلة بـ (41.8900)، وبلغت أقل قيمة (44.8700)، مسجلة من قبل الشركة X35.

سنة 2015: بلغ متوسط نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل البنود غير العادلة (17.0100)، وقد سجلت الشركة X32 أعلى قيمة للمستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل البنود غير العادلة بـ (28.9000)، وبلغت أقل قيمة (166.9600)، مسجلة من قبل الشركة X37.

شكل رقم (1-4)



المصدر مخرجات برنامج Excel

بـ اختبار One Sample Test لقياس ممارسات التحفظ المخسي:

سوف نستخدم في دراستنا اختبار One Sample Test لإثبات فرضية ممارسة شركات المساهمة المدروسة لسياسات التحفظ المخسي في الأنشطة المدروسة وفي كامل العينة خلال فترة الدراسة 2011-2015، حيث يتم اختبار مدى اختلاف متوسط نسبة المستحقات الكلية إلى إجمالي الأرباح عن (1)، لكل سنة من سنوات الدراسة.

1- نشاط الأشغال والبناء:

جدول رقم (3-4) يوضح اختبار One Sample Test لقياس التحفظ المخسي في نشاط الأشغال والبناء باستخدام مؤشر نسبة المستحقات للأرباح المحاسبية قبل البنود غير العادية (TACC/EXBT) للفترة 2015-2011

الدالة المعنوية (sig)	(t) المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط المحساسي	السنة	النشاط
0,134	-1,599	16,901	-6,220	2011	
0,203	-1,339	16,087	-4,758	2012	
0,955	,0580	24,819	1,381	2013	
0,292	-1,099	13,387	-2,930	2014	
0,016	-2,768	22,619	-15,736	2015	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23 (الملحق رقم 03)

من خلال الجدول نجد أن نتائج الدراسة أظهرت أن هناك سنة 2015 فقط كانت لها t-test سالبة وذات دلالة معنوية تقدر بـ -2.768، مما يدل على وجود مستوى من التحفظ المخسي لنشاط الأشغال والبناء في هذه السنة، أما كل من سنة 2011، 2012، 2014، قدرت على التوالي -1.339، -1.559، -1.099، -1.058. كانت t-test سالبة لكن بدون دلالة معنوية، ونجد أيضاً أنه فقط سنة 2013 كانت t-test موجبة قدرت بـ 0.058 ولكن بدون دلالة معنوية وتشير لعدم وجود مستوى للتحفظ المخسي في هذه السنة، ومنه يمكننا أن نقول أنه يوجد مستوى للتحفظ المخسي في نشاط الأشغال والبناء خلال فترة الدراسة الممتدة من 2011 إلى 2015.

-2 نشاط الصناعة:

جدول رقم (4-4) يوضح اختبار One Sample Test لقياس التحفظ الحاسبي في نشاط الصناعة باستخدام مؤشر نسبة المستحقات للأرباح الحاسبية قبل البنود غير العادية (TACC/EXBT) للفترة 2015-2011

الدالة المعنوية (sig)	(t) المحسوبة	الاخراف المعياري	المتوسط الحساسي	السنة	النشاط
,4260	,8220	13,948	4,062	2011	الصناعة
,0590	-2,072	37,052	-19,521	2012	
,3510	,9680-	26,727	-5,915	2013	
,4110	,8490-	17,324	-2,929	2014	
,2330	-1,250	42,898	-13,335	2015	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23 (ملحق رقم 03)

من خلال الجدول نجد أن نتائج الدراسة أظهرت أن هناك سنة 2012 فقط كانت لها t-test سالبة وذات دلالة معنوية تقدر بـ -2.072، مما يدل على وجود مستوى من التحفظ الحاسبي لنشاط الأشغال والبناء في هذه السنة، أما كل من سنة 2013، 2014، 2015، قدرت على التوالي -0.968، -0.849، -1.250- كانت t-test سالبة لكن بدون دلالة معنوية، ونجد أيضاً أنه فقط سنة 2011 كانت t-test موجبة قدرت بـ 0.058 ولكن بدون دلالة معنوية وتشير لعدم وجود مستوى للتحفظ الحاسبي في هاته السنة، ومنه يمكننا أن نقول أنه يوجد مستوى للتحفظ الحاسبي في نشاط الأشغال والبناء خلال فترة الدراسة الممتدة من 2011 إلى 2015.

-3 نشاط الخدمات:

جدول رقم (5-4) يوضح اختبار One Sample Test لقياس التحفظ الحاسبي في نشاط الخدمات باستخدام مؤشر نسبة المستحقات للأرباح الحاسبية قبل البنود غير العادية (TACC) للفترة 2015-2011:

الدلالـة المعنـوية (sig)	t) المحسـوبة	الاـنحراف المعيـاري	المتوسـط الحـاسـي	السـنة	النشـاط
0,352	-0,981	122,948	-37,143	2011	الخدمـات
0,989	0,014	8,813	1,038	2012	
0,128	-1,675	16,001	-7,476	2013	
0,238	-1,263	22,101	-7,830	2014	
0,136	-1,636	64,153	-32,184	2015	

المصدر: من إعداد الباحث بالأعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23 (الملحق رقم 03)

من خلال الجدول نجد أن نتائج الدراسة أظهرت أنه لا توجد دلالة في نشاط الخدمات، ونلاحظ وجود t-test سالبة في السنوات 2011، 2013، 2014، 2015، قدرت على التوالي (-0.981)، (-1.675)، (-1.263)، (-1.636) كانت سالبة لكن بدون دلالة معنوية، ونجد أيضاً أنه فقط سنة 2012 كانت t-test موجبة قدرت بـ 0.014 ولكن بدون دلالة معنوية وتشير لعدم وجود مستوى للتحفظ الحاسبي في هاته السنة، إلا أنه يمكننا القول أنه يوجد مستوى للتحفظ الحاسبي في نشاط الخدمات وذلك نتيجة للإشارات السالبة لـ t-test في أربع سنوات خلال فترة الدراسة الممتدة من 2011 إلى 2015.

4 - نشـاط المـحـروـقـات:

جدول رقم (4-6) يوضح اختبار One Sample Test لقياس التحفظ الحاسبي في نشاط المحروقات باستخدام مؤشر نسبة المستحقات للأرباح المحاسبية قبل البنود غير العادية (TACC) للفترة 2011-2015

الدلالـة المعنـوية (sig)	t) المحسـوبة	الاـنحراف المعيـاري	المتوسـط الحـاسـي	السـنة	النشـاط
,8460	,2000	20,720	2,381	2011	المحـروـقـات
,0510	-2,288	7,624	-4,814	2012	
,0040	-3,983	5,981	-6,942	2013	
,0050	-3,834	8,039	-9,273	2014	
,0030	-4,297	6,176	-7,846	2015	

المصدر: من إعداد الباحث بالأعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23 (الملحق رقم 03)

من خلال الجدول نجد أن نتائج الدراسة أظهرت أن هناك كل من سنة 2012، 2013، 2014، 2015، كانت لها سالبة وبدالة معنوية قدرت على التوالي -3.834، -2.288، -3.983، -4.297. ونجد أيضاً أنه فقط سنة 2011 كانت t-test موجبة قدرت بـ 0.200 ولكن بدون دلالة معنوية وتشير لعدم وجود مستوى للتحفظ المحاسبي في هذه السنة، ونظراً لوجود أربع سنوات ذات قيم سالبة يمكننا أن نقول أنه يوجد مستوى للتحفظ المحاسبي في نشاط المدحوقات خلال فترة الدراسة الممتدة من 2011 إلى 2015.

5- إجمالي العينة المدروسة:

جدول رقم (7-4) يوضح اختبار One Sample Test لقياس التحفظ المحاسبي في إجمالي العينة المدروسة باستخدام مؤشر نسبة المستحقات للأرباح المحاسبية قبل البنود غير العادية (TACC/EXBT) للفترة 2015-2011:

الدلالـة المعنـوية (sig)	(t) المحسـوبة	الاـنحراف المعيـاري	المتوسـط الحـسابـي	السـنة	النشـاط
,2920	-1,066	58,471	-8,089	2011	إجمالي العينة المدروسة
,0120	-2,612	23,447	-7,933	2012	
,0940	-1,710	21,129	-4,2706	2013	
,0100	-2,682	15,816	-5,187	2014	
,0030	-3,139	39,339	-17,010	2015	

المصدر: من إعداد الباحث بـالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23 (الملحق رقم 03)

من خلال الجدول نجد أن نتائج الدراسة أظهرت أنه توجد t-test سالبة في السنوات 2012، 2014، 2015، قدرت على التوالي -2.612، -2.682، -3.139. وبدالة معنوية، ونجد أيضاً أن 2011 و 2013 إشارة t-test كانت سالبة قدرت بـ -1.710 و -1.066، ولكن بدون دلالة معنوية، ونلاحظ أيضاً أن أعلى قيمة لـ t-test سجلت سنة 2015، وبالمقابل سجلت أقل قيمة لـ t-test سنة 2011، ومن خلال ما سبق يمكننا القول أنه يوجد مستوى للتحفظ المحاسبي في شركات المساهمة المدروسة وذلك نتيجة للإشارات السالبة لـ t-test خلال فترة الدراسة الممتدة من 2011 إلى 2015.

جدول رقم (8-4) يوضح مقارنة اختبار One Sample Test لمستوى التحفظ المحمسي بمؤشر (TACC/EXBT) بين الأنشطة المدروسة للفترة 2011-2015.

النشاط	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(t) المحسوبة	الدلالة (sig)
الأشغال والبناء	-5.6530	19.52443	-2.851	0.006
الصناعة	-7.5279	30.02144	-2.377	0.020
الخدمات	-16.7190	62.57192	-2.002	0.051
المحروقات	-5.2991	11.44770	-3.691	0.001
إجمالي العينة المدروسة	-8.4982	35.23894	-4.132	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23 (الملحق رقم 04)

يتبيّن لنا من خلال الجدول أن معاملات t-test الخاصة بقياس التحفظ المحمسي في إجمالي العينة المدروسة ككل وكل قطاع على حدا سالبة والتي تعتبر مؤشراً للتحفظ المحمسي حيث نجد أن:

- إشارة معامل t-test في نشاط الأشغال والبناء سالب، حيث بلغت -2.851، بمعنى أقل من 0.05 قدرت بـ 0.006، وتشير الإشارة السالبة إلى وجود ممارسة للتحفظ المحمسي في قطاع الأشغال والبناء؛
- إشارة معامل t-test في نشاط الصناعة سالب، حيث بلغت -2.377، بمعنى أقل من 0.05 قدرت بـ 0.020، وتشير الإشارة السالبة إلى وجود ممارسة للتحفظ المحمسي في قطاع الصناعة؛
- إشارة معامل t-test في نشاط الخدمات سالب، حيث بلغت -2.002، بمعنى أعلى من 0.05 قدرت بـ 0.051، وتشير الإشارة السالبة إلى وجود ممارسة للتحفظ المحمسي في قطاع الخدمات؛
- إشارة معامل t-test في نشاط المحروقات سالب، حيث بلغت -3.691، بمعنى أقل من 0.05 قدرت بـ 0.001، وتشير الإشارة السالبة إلى وجود ممارسة للتحفظ المحمسي في قطاع المحروقات؛
- إشارة معامل t-test في إجمالي العينة المدروسة، حيث بلغت -2.377، بمعنى أقل من 0.05 قدرت بـ 0.020، وتشير الإشارة السالبة إلى وجود ممارسة للتحفظ المحمسي في إجمالي العينة المدروسة.

-2 نتائج مقياس المستحقات غير التشغيلية Givoly and Hyan 2000

أ- المتوسطات الحسابية للمستحقات غير التشغيلية (المستحقات السالبة):

جدول رقم (4-9) يوضح الوصف الإحصائي لمتوسط المستحقات غير التشغيلية NOACC للفترة

2015-2011

أدنى قيمة للمستحقات غير التشغيلية إلى إجمالي الأصول	أعلى قيمة للمستحقات غير التشغيلية إلى إجمالي الأصول	الانحراف المعياري للمستحقات غير التشغيلية إلى إجمالي الأصول	متوسط المستحقات غير التشغيلية إلى إجمالي الأصول	السنوات
-3.5800	.20000	.6840	54-0.3	2011
0.8300-	0.1300	0.238	0.229-	2012
-0.7600	0.0900	0.217	-0.212	2013
-0.8600	0.2200	0.276	-0.219	2014
-0.8600	0.3700	0.298	-0.236	2015
-3.5800	0.3700	0.343	48-0.2	فترة الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23 (الملحق رقم 05)

من خلال الجدول نلاحظ أن متوسطات المستحقات غير التشغيلية نسبة إلى إجمالي الأصول أخذت قيم سالبة وهو ما يؤشر على ممارسة عينة الدراسة للخيارات والطرق المحاسبية التي تدخل ضمن مفهوم الخطة والحذر (التحفظ المحاسبي)، حيث بلغ متوسط المستحقات غير التشغيلية خلال فترة الدراسة -0.2486، والانحراف المعياري 0.3431، وقد سجلت أعلى قيمة للمستحقات غير التشغيلية لفترة الدراسة (0.3700)، من قبل الشركة X18 سنة 2015، وأدنى قيمة (-3.58000) من قبل الشركة X08 سنة 2011، و(الشكل رقم 02) يوضح تطور مستوى التحفظ المحاسبي بمؤشر NOACC عبر الفترة 2011-2015.

ويلاحظ من خلال الجدول أن هناك تبايناً في مستوى التحفظ المحاسبي لعينة الدراسة بواسطة مقياس المستحقات غير التشغيلية وذلك من خلال ما يلي:

سنة 2011: بلغ متوسط المستحقات غير التشغيلية (-0.3457)، وقد سجلت الشركة X19 أعلى قيمة للمستحقات غير التشغيلية بـ (0.2000)، وبلغت أقل قيمة (-3.58000)، مسجلة من قبل الشركة X08.

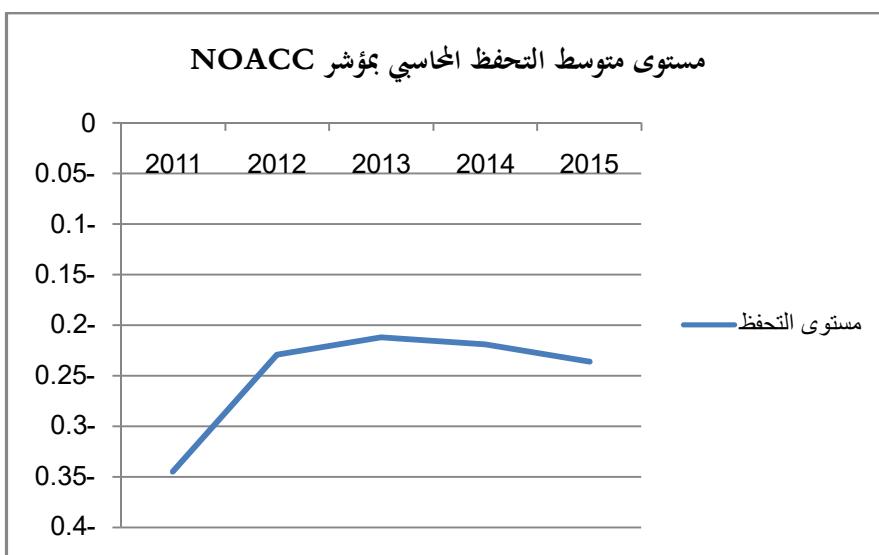
سنة 2012: بلغ متوسط المستحقات غير التشغيلية (-0.2293)، وقد سجلت الشركة X10 أعلى قيمة للمستحقات غير التشغيلية بـ (0.1300)، وبلغت أقل قيمة (-0.83000)، مسجلة من قبل الشركة X43.

سنة 2013: بلغ متوسط المستحقات غير التشغيلية (-0.2123)، وقد سجلت الشركة X28 أعلى قيمة للمستحقات غير التشغيلية بـ (0.09000)، وبلغت أقل قيمة (-0.76000)، مسجلة من قبل الشركة X43.

سنة 2014: بلغ متوسط المستحقات غير التشغيلية (-0.2191)، وقد سجلت الشركة X13 أعلى قيمة للمستحقات غير التشغيلية بـ (0.22000)، وبلغت أقل قيمة (-0.86000)، مسجلة من قبل الشركة X37.

سنة 2015: بلغ متوسط المستحقات غير التشغيلية (-0.2366)، وقد سجلت الشركة X18 أعلى قيمة للمستحقات غير التشغيلية بـ (0.37000)، وبلغت أقل قيمة (-0.86000)، مسجلة من قبل الشركة X5.

شكل رقم (2-4)



المصدر: مخرجات برنامج Excel

ب- اختبار One Sample Test لقياس ممارسات التحفظ المخاسي

من أجل تعزيز إثبات فرضية وجود مستوى للتحفظ المخاسي سوف نستخدم اختبار One Sample Test لقياس مستوى التحفظ المخاسي في الأنشطة المدروسة خلال فترة الدراسة 2011-2015، حيث يتم اختبار مدى

اختلاف متوسط نسبة المستحقات غير التشغيلية عن (0)، لكل سنة من سنوات الدراسة، حيث وفق دراسة Givoly and Hyatt 2000 أن المستحقات غير التشغيلية كلما أخذت الاتجاه السالب فذلك يدل على زيادة مستوى التحفظ المالي في القوائم المالية.

جدول رقم (10-4) يوضح اختبار One Sample Test لقياس التحفظ المالي في العينة المدروسة

باستخدام مؤشر المستحقات غير التشغيلية NOACC للفترة 2011-2015

الدلالـة المعـنـوـية (sig)	الدلالـة المحسـوـبة (t)	الانحراف المعياري	المتوسط الحـسـابـي	السنة	النشاط
0.001	-3.462	0.68466	-0.3457	2011	إجمالي العينة المدروسة
0.000	-6.583	0.23887	-0.2294	2012	
0.000	-6.708	0.21701	-0.2123	2013	
0.000	-5.430	0.27669	-0.2191	2014	
0.000	-5.433	0.29854	-0.2366	2015	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23 (الملحق رقم 06)

من خلال الجدول نجد أن نتائج الدراسة أظهرت أنه توجد t-test سالبة في كل سنوات الدراسة 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، قدرت على التوالي -3.462، -6.583، -6.708، -5.430، -5.433 وبدلالة معنوية، ومنه يمكننا وتأكيدهاته نتيجة لتدعيم نتائج مقياس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح، ومنه يمكن القول أنه يوجد مستوى للتحفظ المالي في شركات المساعدة المدروسة باستخدام مقياس المستحقات غير التشغيلية نتيجة للإشارات السالبة لـ t-test خلال فترة الدراسة الممتدة من 2011 إلى 2015.

جدول رقم (11-4) يوضح مقارنة اختبار One Sample Test لمستوى التحفظ المحمي باستخدام مؤشر المستحقات غير التشغيلية NOACC بين الأنشطة المدروسة للفترة 2011-2015

النشاط	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(t) المحسوبة	الدلالة (sig)
الأشغال والبناء	0.49831	-0.2450-	-4.114-	0.000
الصناعة	0.16811	-0.1180-	-5.873-	0.000
الخدمات	0.47190	-0.3444-	-5.161-	0.000
محروقات	0.23472	-0.3511-	-10.035-	0.000
إجمالي العينة المدروسة	0-2486-	0.38423	-9.920-	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23 (الملحق رقم 07)

يتبيّن لنا من خلال الجدول أن معاملات t-test الخاصة بقياس التحفظ المحمي في إجمالي العينة المدروسة ككل وكل قطاع على حدا سالبة والتي تعتبر مؤشراً للتحفظ المحمي حيث نجد أن:

- إشارة معامل t-test في نشاط الأشغال والبناء سالب، حيث بلغ -4.114- معنوية أقل من 0.05 قدرت بـ 0.000، و تشير الإشارة السالبة إلى وجود ممارسة للتحفظ المحمي في قطاع الأشغال والبناء؛
- إشارة معامل t-test في نشاط الصناعة سالب، حيث بلغت -5.873- معنوية أقل من 0.05 قدرت بـ 0.000، و تشير الإشارة السالبة إلى وجود ممارسة للتحفظ المحمي في قطاع الصناعة؛
- إشارة معامل t-test في نشاط الخدمات سالب، حيث بلغت -5.161- معنوية أقل من 0.05 قدرت بـ 0.000، و تشير الإشارة السالبة إلى وجود ممارسة للتحفظ المحمي في قطاع الخدمات؛
- إشارة معامل t-test في نشاط المحروقات سالب، حيث بلغت -10.035- معنوية أقل من 0.05 قدرت بـ 0.000، و تشير الإشارة السالبة إلى وجود ممارسة للتحفظ المحمي في قطاع المحروقات؛
- إشارة معامل t-test في إجمالي العينة المدروسة، حيث بلغت -2.377- معنوية أقل من 0.05 قدرت بـ 0.000، و تشير الإشارة السالبة إلى وجود ممارسة للتحفظ المحمي في إجمالي العينة المدروسة.

-3 نتائج قياس بطريقة الاستحقاق غير المتماثل إلى التدفق النقدي (التحفظ الحاسبي المشروط)، فوذج

:Ball and Shivakumar, 2006

وضح كل من Ball and Shivakumar أن نموذجهم يشير إلى الالتماثل في الاعتراف بالخسائر من خلال معالجة المستحقات الأكثر توقيتاً من معالجة الأرباح، وهذا يقوّي العلاقة بين الالتماثل للمستحقات للخسائر والأرباح، وبالتالي فإن المستحقات تزيد من القوة التفسيرية للالتماثل بالاعتراف بالأرباح والخسائر.

ويتبين من خلال هذا النموذج أن المستحقات تظهر التحفيظ الحاسبي المشروط بالاعتراف بالأرباح والخسائر، حيث أن المستحقات توضح التوقيت المناسب للاعتراف بالخسائر أكثر من الأرباح، حيث يمكن التنبؤ بالتحفيظ الحاسبي المشروط من خلال ¹.B3

$$ACC_{it} = B_0 + B_1 CFO_{it} + B_2 DCFO_{it} + B_3 CFO_{it} * DCFO_{it} + \sum_{it}$$

جدول رقم (12-4) يوضح تحليل الانحدار ANOVA لمستويات التحفيظ الحاسبي في النشاطات

المدروسة مقاساً باستخدام طريقة الاستحقاق غير المتماثل إلى التدفق النقدي (AACF)

R	R-deux	R-deux ajusté	ANOVA		الأنشطة
			F	Sig	
0.452 ^a	0.205	0.194	19.820	0.000 ^b	إجمالي العينة المدروسة
0.643 ^a	0.413	0.387	15.506	0.000 ^b	الأعمال والبناء
0.734 ^a	0.538	0.517	25.663	0.000 ^b	الصناعة
0.498 ^a	0.248	0.199	5.050	0.004 ^b	الخدمات
0.836 ^a	0.699	0.677	31.797	0.000 ^b	المحروقات

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23 (الملحق رقم 08)

¹ - الإشارة الموجة تعتبر مؤشراً لمستوى التحفيظ الحاسبي المشروط، محمد فلاح السمارة، مرجع سابق ص 207، 2008.

يتضح لنا من خلال الجدول أن القوة التفسيرية R-deux لكلي العينة ولقطاع الأشغال والبناء، وقطاع الصناعة والخدمات والمحروقات بلغت على التوالي حوالي 20.5%， 53.8%， 41.3%， 24.8%， 69.9%، 38.7%， 19.4%， 19.9%， 67.7%， 51.7%، وهو ما يشير إلى قدرة هذه النسب على شرح وتفسير المتغيرات المستخدمة في الدراسة لقياس مستوى التحفظ المحاسبي المشروط في عينة الدراسة ككل وفي القطاع كل قطاع على حدا.

ويشير اختبار ANOVA من خلال الجدول الذي يقيس مدى ملائمة النموذج المستخدم، بمعنى مدى صلاحية المتغيرات المستقلة لتفسير التأثير في المتغير التابع، حيث أشارت قيمة اختبار F على التوالي أيضاً إلى 19.820، 15.506، 25.663، 5.050، 31.797 بمستوى معنوية ذو دلالة إحصائية أقل من 0.05 ما يعني صلاحية النموذج المستخدم لمعرفة مدى وجود مستوى التحفظ المحاسبي المشروط في العينة المدروسة ككل وحسب كل قطاع باستخدام طريقة الاستحقاق غير المتماثل إلى التدفق النقدي (AACF).

جدول رقم (13-4) يوضح معاملات نموذج الانحدار المستخدم لقياس التحفظ المحاسبي في القطاعات المدروسة باستخدام طريقة الاستحقاق غير المتماثل إلى التدفق النقدي (AACF) للفترة 2011-2015

إجمالي العينة	المحروقات	الخدمات	الصناعة	الأشغال والبناء	المعامل والمعنوية	
-0.043 0.399	0.111 0.000	0.158 0.579	-0.097 0.001	-0.088 0.114	α_0 Sig	الثابت
-1.194 0.000	-0.876 0.000	-2.906 0.002	-0.540 0.000	-1.174 0.000	α_1 Sig	CFOit
0.019 0.858	0.119 0.615	-.321 0.510	0.133 0.016	-0.044 0.657	α_2 Sig	DCFOit
0.631 0.111	1.876 0.513	2.070 0.176	0.587 0.006	0.215 0.596	α_3 Sig	CFOit * DCFOit

المصدر: من إعداد الباحث بالأعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23 (الملحق رقم 08)

يتبين لنا من خلال الجدول أن معاملات الانحدار الخاصة بمتغير تفاعل التدفقات النقدية مع المتغير الوهي للتدفقات النقدية CFOit * DCFOit بالنسبة للعينة المدروسة ككل ولكل نشاط على حدا موجبة والتي تعتبر مؤشراً للتحفظ المحاسبي المشروط، حيث نجد أن:

- إشارة معامل $\text{CFOit} * \text{DCFOit}$ في نشاط الأشغال والبناء موجب، حيث بلغ $\alpha_3 = 0.215$ معنوية أعلى من 0.05 قدرت بـ 0.596، إلا أن الإشارة تشير إلى وجود ممارسة للتحفظ المحاسبي المشروط في قطاع الأشغال والبناء؛
- إشارة معامل $\text{CFOit} * \text{DCFOit}$ في نشاط الصناعة موجب، حيث بلغ $\alpha_3 = 0.587$ معنوية أقل من 0.05 قدرت بـ 0.006، وتشير الإشارة الموجبة إلى وجود ممارسة للتحفظ المحاسبي المشروط في قطاع الصناعة؛
- إشارة معامل $\text{CFOit} * \text{DCFOit}$ في نشاط الخدمات موجب، حيث بلغ $\alpha_3 = 2.070$ معنوية أعلى من 0.05 قدرت بـ 0.176، إلا أن الإشارة تشير إلى وجود ممارسة للتحفظ المحاسبي المشروط في الخدمات؛
- إشارة معامل $\text{CFOit} * \text{DCFOit}$ في نشاط المحروقات موجب، حيث بلغ $\alpha_3 = 1.876$ معنوية أعلى من 0.05 قدرت بـ 0.513، إلا أن الإشارة تشير إلى وجود ممارسة للتحفظ المحاسبي المشروط في المحروقات؛
- إشارة معامل $\text{CFOit} * \text{DCFOit}$ في إجمالي العينة المدروسة موجب، حيث بلغ $\alpha_3 = 0.631$ معنوية أعلى من 0.05 قدرت بـ 0.111، إلا أن الإشارة تشير إلى وجود ممارسة للتحفظ المحاسبي المشروط في إجمالي العينة المدروسة.

ثالثاً: اختبار أثر العوامل المؤثرة على مستويات التحفظ المحاسبي

الفرضية الصفرية H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل المؤثرة على ممارسة التحفظ المحاسبي.

الفرضية البديلة H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل المؤثرة على ممارسة التحفظ المحاسبي.

1- نتائج تحليل اختبار مصفوفة الارتباط بيرسون:

يهدف اختبار تحليل الارتباط إلى التعرف على حجم واتجاه العلاقة بين كل متغير وبين باقي المتغيرات، وبالتالي يساعد في معرفة طبيعة تلك العلاقات، وسنستخدم معامل الارتباط بيرسون لدراسة نوع وقوة علاقة الارتباط بين التحفظ المحاسبي باستخدام مقياس نسبة المستحقات الإجمالي إلى الأرباح ومقياس المستحقات غير التشغيلية،

وبين العوامل المؤثرة حجم الشركة والمديونية، وربحية الشركة مقاسة باستخدام العائد على الاستثمار، وبناءً على وجود ارتباط معنوي بين هذه المتغيرات يتم إجراء تحليل الانحدار المتعدد لدراسة مدى تأثير المتغيرات من عدمها، حيث تتراوح قيمة معامل الارتباط من (-1) إلى (+1) بحيث كلما اقترب المعامل من (-1) أو (+1) كلما كانت العلاقة أقوى بين المتغيرات سالبة أو موجبة، بينما كلما اقتربت قيمة المعامل من الصفر كلما كانت العلاقة ضعيفة بين المتغيرات، والجدول التالي يوضح مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (14-4) يوضح نتائج مصفوفة الارتباط لعلاقة متغير التحفظ الخاسي بمقاييس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح (TACC/EXBT) بالعوامل المؤثرة:

التحفظ الخاسي	الحجم	المديونية	ربحية الشركة	معاملات	الارتباط	التحفظ الخاسي مقاس بنسبة المستحقات إلى الأرباح
1	0.012	0.041	-0.026	معامل بيرسون		
-	0.426	0.267	0.348	المعنوية		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23 (الملحق رقم 18)

من خلال الجدول يمكن استخلاص النتائج التالية:

- عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغير التابع مقاييس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح (مقاييس التحفظ الخاسي) وعامل الربحية حيث بلغ معامل الارتباط -0.026 معنوية أعلى من 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة H1 ونقبل الفرضية الصفرية H0 التي تشير إلى عدم وجود ارتباط بين متغير التحفظ الخاسي وعامل الربحية في شركات المساهمة المدروسة؛

- عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغير التابع مقاييس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح (مقاييس التحفظ الخاسي) وعامل نسبة المديونية حيث بلغ معامل الارتباط 0.041 معنوية أعلى من 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة H1 ونقبل الفرضية الصفرية H0 التي تشير إلى عدم وجود ارتباط بين متغير التحفظ الخاسي وعامل نسبة المديونية في شركات المساهمة المدروسة؛

- عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغير التابع مقياس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح (مقياس التحفظ المالي) وعامل حجم الشركة حيث بلغ معامل الارتباط 0.012 بمعنى أقل من 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة H_1 ونقبل الفرضية الصفرية H_0 التي تشير إلى عدم وجود ارتباط بين المتغير التحفظ المالي وعامل حجم الشركة في شركات المساهمة المدروسة؛

جدول رقم (15-4) يوضح نتائج مصفوفة الارتباط لعلاقة متغير التحفظ المالي بمقاييس المستحقات غير التشغيلية NOACC بالعوامل المؤثرة:

التحفظ المالي بمقاييس المستحقات غير التشغيلية	الحجم	المديونية	ربحية الشركة	معاملات الارتباط	التحفظ المالي بمقاييس المستحقات غير التشغيلية
1	0.044	-0.218	0.061	معامل بيرسون	
-	0.506	0.001	0.174	المعنوية	

المصدر: من إعداد الباحث بالأعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23 (الملحق رقم 18)

من خلال الجدول يمكن استخلاص النتائج التالية:

- عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغير التابع مقياس المستحقات غير التشغيلية (مقياس التحفظ المالي) وعامل الربحية حيث بلغ معامل الارتباط 0.061 بمعنى أعلى من 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة H_1 ونقبل الفرضية العدمية H_0 التي تشير إلى عدم وجود ارتباط بين المتغير التحفظ المالي وعامل الربحية في شركات المساهمة المدروسة؛

- وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة احصائية ذات معنوية أقل من 0.005 قدرت بـ 0.001 بين المتغير التابع المستحقات غير التشغيلية (مقياس التحفظ المالي) وعامل نسبة مديونية الشركة، حيث يعتبر انخفاض المستحقات غير تشغيلية مؤشر لارتفاع التحفظ المالي، وهو ما يمثل العلاقة الموجبة بين التحفظ المالي وعامل المديونية والتي تفيد أن ارتفاع مستوى التحفظ المالي يرتبط بزيادة نسبة المديونية، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تشير إلى وجود ارتباط بين المتغير التحفظ المالي وعامل نسبة مديونية الشركة في شركات المساهمة المدروسة؛

- عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغير التابع مقياس المستحقات غير التشغيلية (مقياس التحفظظ الحاسبي) والمتغير المستقل عامل الحجم حيث بلغ معامل الارتباط 0.044 بمعنوية أعلى من 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة H1 ونقبل الفرضية الصفرية H0 التي تشير إلى عدم وجود ارتباط بين المتغير التحفظظ الحاسبي وعامل حجم الشركة في شركات المساهمة المدروسة؛

2- تحليل نتائج اختبار الانحدار لأثر العوامل المؤثرة على سياسات التحفظظ الحاسبي باستخدام طريقة نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح (TACC/EXBT)

$$\text{TACC/EXBT} = \alpha_0 + \alpha_1 \text{Lev} + \alpha_2 \text{Dett} + \alpha_3 \text{Roa}$$

النموذج الأول:

جدول رقم (4-16) يوضح نتائج اختبار الانحدار لأثر العوامل المؤثرة على سياسات التحفظظ الحاسبي باستخدام طريقة نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح (TACC/EXBT) :

Model :01	R	R-deux	R-deux ajusté	ANOVA		Durbin – Watson	
				F	Sig		
	.054 ^a	.003	-.010-	.226	.878 ^b		1.531
Variable dépendante							
	Coefficients non standardizes		Coefficients standardizes			Statistiques de colinéarité	
Independent Variables	B	Erreur standard	Bêta	T	Sig	Toléranc e	VIF
Constante	-24.446-	27.722		-.882-	.379		
حجم الشركة	1.558	2.895	.041	.538	.591	.762	1.313
نسبة مدعيونية الشركة	4.340	7.090	.050	.612	.541	.652	1.534
ربحية الشركة	-4.646-	24.040	-.016-	-.193-	.847	.660	1.516

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23 (الملحق رقم 09)

- يتضح لنا من خلال الجدول أن معامل الارتباط R قد بلغ 0.054 حيث تشير هذه النسبة إلى أن قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (العوامل المؤثرة) والمتغير التابع (التحفظ الحاسبي) هي 5.4 %، وبلغت قيمة القوة التفسيرية R-deux حوالي 0.003 والقوة التفسيرية المعدلة لمعامل التصحيح بلغت 0.01- والتي تبين أن المتغيرات المستخدمة في دراسة أثر العوامل المؤثرة على التحفظظ الحاسبي باستخدام مقياس نسبة المستحقات

- الإجمالية إلى الأرباح يمكنها من خلال النموذج تفسير ما نسبته 0.01% من التباين في المتغير التابع، وهو ما يشير إلى عدم قدرة هذه النسبة على شرح وتفسير أثر المتغيرات المستقلة على التأثير على المتغير التابع.
- ويشير اختبار ANOVA الذي يقيس مدى ملائمة النموذج المستخدم، بمعنى مدى صلاحية المتغيرات المستقلة لتفسير التغيير في المتغير التابع، حيث أشارت قيمة اختبار $F = 0.226$ بمستوى معنوية 0.878 وهي أعلى من 0.05 ما يعني ضعف قدرة النموذج المستخدم لمعرفة أثر العوامل المؤثرة على سياسات التحفظ المالي.
 - وتشير قيمة اختبار Durbin – Watson إلى 1.531 وهي قريبة من القيمة 2 ما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي والمتسلسل في المتغير التابع وبالتالي صلاحية النموذج للتحليل.
 - ومن خلال الجدول أيضا نلاحظ أن قيم VIF للمتغيرات المستقلة هي دون ال(5)، مما يعني أن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي.
- وبالاعتماد على نتائج جدول يمكننا استخلاص النتائج التالية:
- لا يوجد تأثير لعامل الحجم على نسبة المستحقات إلى الأرباح المحاسبية (مؤشر التحفظ المالي)، حيث أن قيمة معامل الحجم موجبة بدون معنوية وأعلى من 0.05 وتأتي هاته النتيجة لتتوافق مع نتيجة الارتباط؛
 - لا يوجد تأثير لعامل مدینونیة الشركة على نسبة المستحقات إلى الأرباح المحاسبية (مؤشر التحفظ المالي)، حيث أن قيمة معامل نسبة المديونية موجبة بدون معنوية وأعلى من 0.05، وتأتي هاته النتيجة لتتوافق مع نتيجة الارتباط الموجب؛
 - لا يوجد تأثير لعامل ربحية الشركة على نسبة المستحقات إلى الأرباح المحاسبية (مؤشر التحفظ المالي)، حيث أن قيمة معامل ربحية الشركة سالبة بدون معنوية وأعلى من 0.05، وتأتي هاته النتيجة غير متتوافقة مع نتيجة إشارة الارتباط غير المعنوية.

ومن خلال ما سبق نرى أن نتائج نموذج الانحدار لا تعبر عن واقع العلاقة بين العوامل المؤثرة وسياسات التحفظ المالي في العينة المدروسة، كما أن نسبة معامل التصحيح المعدل والقوة التفسيرية المعدلة لمعامل التصحيح بلغت 0.01% وهو ما يشير إلى عدم قدرة هذه النسبة على شرح وتفسير أثر المتغيرات المستقلة على التأثير على المتغير التابع، بالإضافة إلى اختبار ANOVA، حيث أشارت قيمة اختبار $F = 0.226$ بمستوى معنوية 0.878 وهي أعلى من 0.05 ما يعني ضعف صلاحية النموذج المستخدم لمعرفة أثر العوامل

المؤثرة على سياسات التحفظ المالي، وبالتالي فإن هذه الاختبارات ونتائج الانحدار لا يمكننا الأخذ بها من أجل تفسير أثر عوامل الحجم والمديونية والربحية على سياسات التحفظ المالي.

3 - تحليل نتائج اختبار الانحدار لأثر العوامل المؤثرة على مستويات التحفظ المالي باستخدام مقياس

المستحقات غير التشغيلية NOACC

النموذج الثاني:

$$Noacc = \alpha_0 + \alpha_1 Lev + \alpha_2 Dett + \alpha_3 Roa$$

جدول رقم (4-17) يوضح نتائج اختبار الانحدار لأثر العوامل المؤثرة على مستويات التحفظ المالي

باستخدام مقياس المستحقات غير التشغيلية NOACC

Model :02	R	R-deux	R-deux ajusté	ANOVA		Durbin – Watson
				F	Sig	
	.232 ^a	.054	.042	4.375	.005	1.250
Variable dépendante						
	Coefficients non standardizes		Coefficients standardizes			Statistiques de colinéarité
Independent Variables	B	Erreur standard	Bêta	T	Sig	Tolérance
Constante	.029	.294		.100	.921	
حجم الشركة	-.020	.031	-.048	-.650	.516	.762
نسبة مديونية الشركة	-.262	.075	-.277	-3.481	.001	.652
ربحية الشركة	-.223	.255	-.069	-.875	.382	.660
						1.516

المصدر: من إعداد الباحث بالأعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23 (الملحق رقم 10)

- يتضح لنا من خلال الجدول أن معامل الارتباط R قد بلغ 0.23 حيث تشير هذه النسبة إلى أن قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (العوامل المؤثرة) والمتغير التابع (التحفظ المالي) هي 23%， وبلغت القوة التفسيرية R-deux بلغت حوالي 0.054 والقوة التفسيرية المعدلة لمعامل التصحیح بلغت 0.042 والتي تبين أن المتغيرات المستخدمة في دراسة أثر العوامل المؤثرة على التحفظ المالي باستخدام مقياس المستحقات غير التشغيلية يمكنها من خلال النموذج تفسير ما نسبته 4.2% من التباين في المتغير التابع.

ويشير اختبار ANOVA الذي يقيس مدى ملائمة النموذج المستخدم، بمعنى مدى صلاحية المتغيرات المستقلة لتفسير التغيير في المتغير التابع، حيث أشارت قيمة اختبار $F = 4.375$ بمستوى معنوية 0.005 وهي أقل من 0.05 ما يعني صلاحية النموذج المستخدم لمعرفة أثر العوامل المؤثرة على سياسات التحفظظ الحاسبي عينة الدراسة.

- وتشير قيمة اختبار Durbin – Watson إلى 1.250 وهي قريبة من القيمة 2 ما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي والمتسلسل في المتغير التابع وبالتالي صلاحية النموذج للتحليل.
- ومن خلال الجدول أيضا نلاحظ أن قيم VIF للمتغيرات المستقلة هي دون ال (5)، مما يعني أن نموذج الدراسة لا يعني من مشكلة التداخل الخطي.

وبالاعتماد على نتائج الجدول يمكننا استخلاص الملاحظات التالية:

- أظهرت النتائج أنه لا يوجد تأثير لعامل حجم الشركة على مقياس المستحقات غير التشغيلية (مؤشر التحفظظ الحاسبي)، حيث أن قيمة معامل حجم الشركة سالبة بدون معنوية وأعلى من 0.05؛
- أظهرت النتائج أنه يوجد تأثير لعامل مدینونیة الشركة على مقياس المستحقات غير التشغيلية (مؤشر التحفظظ الحاسبي)، حيث أن قيمة معامل نسبة مدینونیة الشركة سالبة بمعنى أقل من 0.05، وبالتالي هذه الإشارة السالبة تشير إلى العلاقة الطردية بين عامل المدینونیة وسياسات التحفظظ الحاسبي، حيث تعتبر هذه النتيجة مخالفة لنتائج مقياس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح ومتوفقة مع الدلائل في واقع البيئة الجزائرية؛
- أظهرت النتائج أنه لا يوجد تأثير لعامل ربحية الشركة على مقياس المستحقات غير التشغيلية (مؤشر التحفظظ الحاسبي)، حيث أن قيمة معامل ربحية الشركة سالبة بدون معنوية وأعلى من 0.05 وتأتي هذه النتيجة لتنماشى مع نتيجة مقياس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح؛

من خلال ما سبق نجد أن نتائج نموذج الانحدار تتوافق وتعزز نتائج علاقة الارتباط بين العوامل المؤثرة وسياسات التحفظظ الحاسبي في العينة المدروسة، بالإضافة إلى أن هذه النتائج تعبر عن واقع الممارسات الحاسبية في البيئة الجزائرية بصفة عامة، كما أن القوة التفسيرية لمعامل التصحيح المعدل بلغت قيمته 4.2%， وهي أفضل من نتيجة مقياس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح، بالإضافة إلى أن اختبار ANOVA أيضا أفضل من مقياس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح، حيث بلغت قيمة اختبار $F = 4.375$ بمستوى معنوية 0.005 وهي أقل من

0.05 ما يعني صلاحية النموذج المستخدم، وبالتالي يمكننا الاعتماد عليه لمعرفة أثر العوامل المؤثرة على سياسات التحفظ المحاسبي في عينة الدراسة.

المبحث الثاني: نتائج قياس ممارسات إدارة الأرباح (المستحقات الائتمانية) وتمهيد الدخل

أولاً: ممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الائتمانية (نموذج جونز 1995)

-1- المتوسطات الحسابية للمستحقات الائتمانية

جدول رقم (4-18) يوضح الوصف الإحصائي لمتوسط المستحقات الائتمانية للفترة 2011-2015

السنة	متوسط المستحقات الائتمانية إلى إجمالي الأصول	الانحراف المعياري للمستحقات الائتمانية إلى إجمالي الأصول	أعلى قيمة للمستحقات الائتمانية إلى إجمالي الأصول	أدنى قيمة للمستحقات الائتمانية إلى إجمالي الأصول
2011	0.270-	.3620	.8800	-1.160
2012	-0.361	0.309	0.360	-1.060
2013	-0.439	0.302	0.060	-1.270
2014	-0.374	0.343	0.700	-1.080
2015	-0.396	0.350	0.540	-1.280
فترة الدراسة	-0.368	0.333	.8800	-1.280

المصدر: من إعداد الباحث بالأعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23 (الملحق رقم 13)

من خلال الجدول نلاحظ أنه لا وجود لتأثير متعمداً لإدارة الأرباح في اتجاه تصاعدي من قبل شركات المساهمة الجزائرية خلال فترة الدراسة بواسطة المستحقات الائتمانية، حيث نجد أن المستحقات الائتمانية تشير إلى قيم سالبة تفسر استخدام المستحقات الائتمانية في اتجاه تحفيض الأرباح، حيث بلغ متوسط المستحقات الائتمانية خلال فترة الدراسة -0.3685، والانحراف المعياري 0.3334، وقد سجلت أعلى قيمة للمستحقات الائتمانية لفترة

الدراسة (0.8800)، من قبل الشركة X30 سنة 2011، وأدنى قيمة (-1.2800) من قبل الشركة X01 سنة 2015 و(الشكل رقم 03) يوضح تطور مستوى المستحقات الاختيارية عبر الفترة 2011-2015.

ويلاحظ من خلال الجدول أن هناك تبايناً بين الشركات في استخدام إدارة الأرباح بواسطة المستحقات الاختيارية، وذلك من خلال الشكل التالي:

سنة 2011: بلغ متوسط المستحقات الاختيارية (-0.2706)، وقد سجلت الشركة X30 أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية بـ (0.8800)، وبلغت أقل قيمة (-1.1600)، مسجلة من قبل الشركة X34.

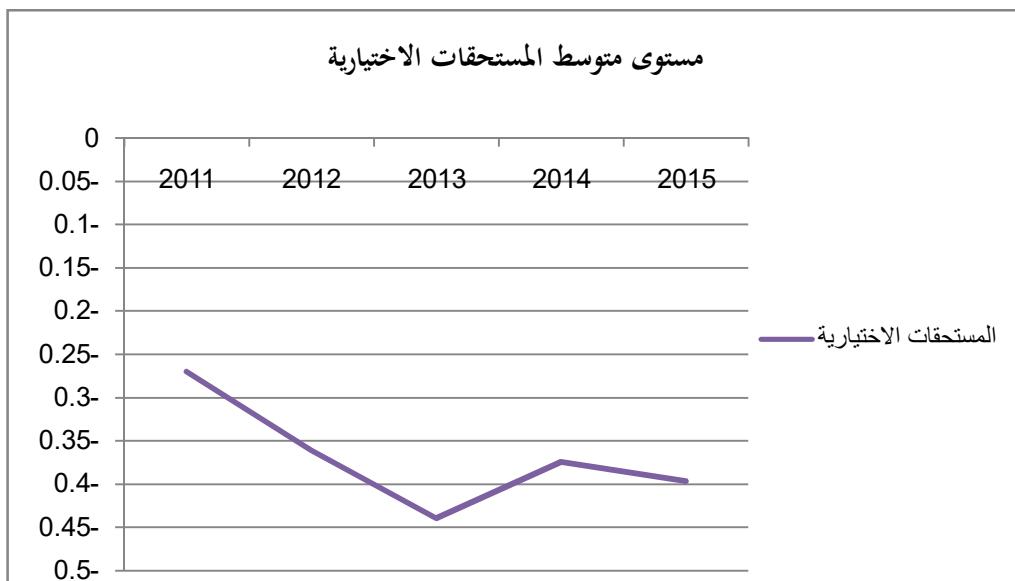
سنة 2012: بلغ متوسط المستحقات الاختيارية (-0.3617)، وقد سجلت الشركة X23 أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية بـ (0.3600)، وبلغت أقل قيمة (-1.0600)، مسجلة من قبل الشركة X34.

سنة 2013: بلغ متوسط المستحقات الاختيارية (-0.4394)، وقد سجلت الشركة X22 أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية بـ (0.0600)، وبلغت أقل قيمة (-1.2700)، مسجلة من قبل الشركة X5.

سنة 2014: بلغ متوسط المستحقات الاختيارية (-0.3747)، وقد سجلت الشركة X4 أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية بـ (0.700)، وبلغت أقل قيمة (-1.0800)، مسجلة من قبل الشركة X5.

سنة 2015: بلغ متوسط المستحقات الاختيارية (-0.3966)، وقد سجلت الشركة X4 أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية بـ (0.5400)، وبلغت أقل قيمة (-1.2800)، مسجلة من قبل الشركة X1.

شكل رقم (3-4)



- 2 - التكرارات لممارسة الشركات المدروسة لإدارة الأرباح بواسطة المستحقات الاختيارية:

يوضح الجدول التالي تكرارات ممارسة شركات المساهم لإدارة الأرباح، وهذا بعد حساب القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية والمتوسط الحسابي للقيمة المطلقة لكل شركة خلال فترة الدراسة، وحسب نموذج جونز المعدل 1995 ستقوم بإعطاء متغيرين وهما حيث يعطى رقم (1) للشركة التي تكون قد قامت بممارسة إدارة الأرباح عندما تكون القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية للشركة في السنة أكبر من القيمة المطلقة ل المتوسط المستحقاتها الاختيارية خلال الفترة و تعطى (0) للشركة التي لم تقم بإدارة أرباحها عندما تكون القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية للشركة أقل من متوسط القيمة للمطلقة للمستحقات الاختيارية للشركة خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (19-4) يوضح التكرارات والنسب المئوية للشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح

المجموع		إدارة الأرباح				السنة
		الشركات غير الممارسة		الشركات الممارسة		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
100%	47	94%	44	6%	3	2011
100%	47	68%	32	32%	15	2012
100%	47	51%	42	49%	23	2013
100%	47	36%	17	64%	30	2014
100%	47	26%	12	74%	35	2015

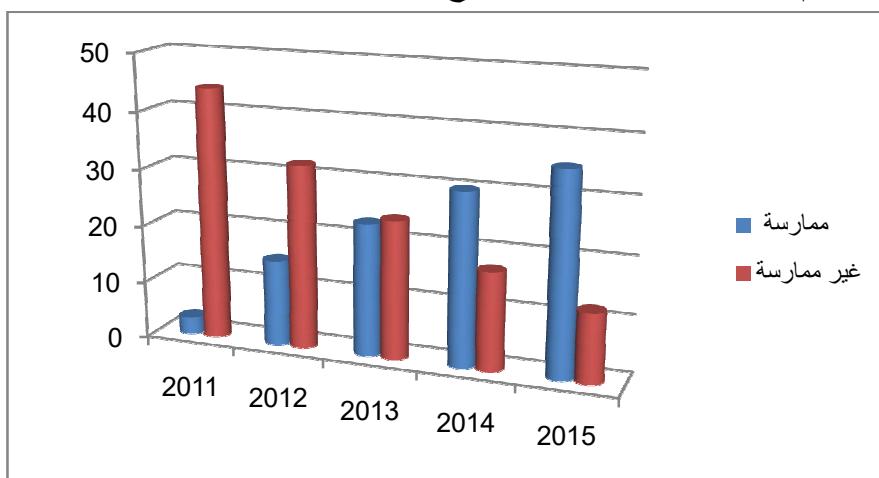
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23 (الملحق رقم 14)

يلاحظ من خلال الجدول بأن هناك اختلافاً من حيث ممارسة الشركات المدروسة لإدارة الأرباح، حيث سجل أعلى تكرار لممارسة إدارة الأرباح في سنة 2015 والذي بلغ 35 تكرار، بنسبة 74%， وأدنى تكرار سنة 2011 بـ 3 تكرارات فقط وبنسبة 6%.

أما بالنسبة للشركات الغير ممارسة لإدارة الأرباح سجل أعلى تكرار لممارسة إدارة الأرباح في سنة 2011 والذي بلغ 44 تكرار بنسبة 94%， وأدنى تكرار سنة 2015 بـ 12 تكراراً وبنسبة 26%.

ومن خلال الجدول أيضاً نلاحظ أن ممارسة إدارة الأرباح عرفت ارتفاعاً تدريجياً ملحوظاً خلال سنة 2013، 2014، 2015، حيث أظهرت سنة 2015 أعلى تكرار لممارسة إدارة الأرباح بلغ 35 تكرار بنسبة 74%， وتليها سنة 2014 بـ 30 تكراراً بنسبة 64%， والشكل رقم 03 يوضح بشكل عام تطور عدد تكرارات ممارسة الأرباح في العينة المدروسة عبر الفترة 2015-2011.

شكل رقم (4-4) ممارسات إدارة الأرباح في العينة المدروسة للفترة 2011-2015



المصدر: مخرجات برنامج Excel

3- اختبار ممارسة الشركات المدروسة لإدارة الأرباح:

من أجل اختبار فرضية فيما إذا كانت شركات المساهمة المدروسة قد مارست تمهيد إدارة الأرباح خلال الفترة المدروسة قمنا باستخدام اختبار Binomial Test وهذا بعد بإعطائنا لمتغيرين وهما لممارسة وعدم ممارسة إدارة الأرباح هما (0،1)، عن متوسط افتراضي يساوي 0.5.

جدول رقم (4-20) يوضح نتائج اختبار Binomial Test للممارسة إدارة الأرباح

التصنيف	عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات	مستوى المعنوية (sig)	درجة المعنوية
المجموعة الأولى	106	45%	151.0	0.05
المجموعة الثانية	129	55%	151.0	0.05

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23 (الملحق رقم 15)

يتضح لنا من خلال الجدول أن شركات المساهمة المدروسة التي مارست إدارة الأرباح بلغت 106 مشاهدة من إجمالي المشاهدات البالغة 235 مشاهدة والتي تشكل نسبة 45%， حيث تعتبر نسبة كبيرة وتقرب من نسبة 50% أي تقريباً نص العينة المدروسة وهو ما يشير إلى وجود ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح في العينة المدروسة، في حين بلغت غير ممارسة لإدارة الأرباح 129 مشاهدة والتي تشكل 55% من إجمالي العينة، ووفق اختبار Binomial Test الذي يقوم بمقارنة توزيع المشاهدات الفعلية بالتوزيع الافتراضي، حيث تشير قيمة Sig التي تكون أعلى من 0.05 إلى أن توزيع المشاهدات لا تختلف عن التوزيع الافتراضي، حيث نجد أن مستوى دلالة الاختبار بلغ 0.151

أكبر من مستوى معنوية عند 0.05 والذي يوضح عدم وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين الشركات الممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح، ومنه وافق هذا الاختبار فإننا نرفض الفرضية البديلة H_1 ونقبل الفرضية العدمية H_0 التي تفيد بأنه لا توجد دلالة إحصائية لممارسة العينة المدروسة لإدارة الأرباح.

ثانياً: قياس ممارسات تمهيد الدخل

1- التكرارات لممارسة الشركات المدروسة لتمهيد الدخل

من أجل معرفة مدى ممارسة الشركات المدروسة لتمهيد الدخل تم استخدام نموذج Eckel حيث تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل التباين لكل من التغير في الإيرادات والتغير في الدخل قبل الضريبة من أجل تحديد قيمة مؤشر التمهيد لجميع الشركات المدروسة خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (4-21) يوضح التكرارات والنسبة المئوية للشركات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل

المجموع		تمهيد الدخل				الفترة
		الشركات غير الممارسة		الشركات الممارسة		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
100%	47	64%	30	36%	17	2012-2011
100%	47	62%	29	38%	18	2013-2012
100%	47	57%	27	43%	20	2014-2013
100%	47	72%	34	28%	13	2015-2014

المصدر: من إعداد الباحث بالأعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23 (الملحق رقم 16)

يلاحظ من خلال الجدول بأن هناك اختلافاً من حيث ممارسة الشركات المدروسة لتمهيد الدخل، حيث نجد أن الشركات الممدة للدخل للفترة 2011-2012 بلغت 17 شركة من أصل 47 شركة بنسبة 36%， بينما بلغت الشركات غير الممدة 30 شركة بنسبة 64%， وهو ما يدل على وجود ظاهرة ممارسة تمهيد الدخل في العينة المدروسة خلال الفترة 2011-2012.

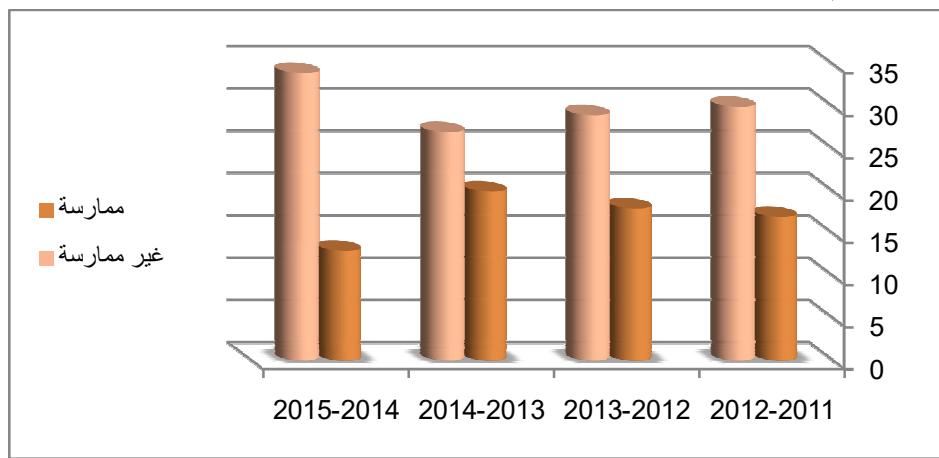
وفي الفترة 2012-2013 بلغت الشركات الممهدة للدخل 18 شركة من أصل 47 شركة بنسبة 38%， بينما بلغت الشركات غير الممهدة 29 شركة بنسبة 62%， وهو ما يدل على وجود ظاهرة ممارسة تمهيد الدخل في العينة المدروسة خلال الفترة 2012-2013.

وبلغت الشركات الممهدة للدخل 20 شركة من أصل 47 شركة في الفترة 2013-2014 بنسبة 43%， بينما بلغت الشركات غير الممهدة 27 شركة بنسبة 57%， وهو ما يدل أيضاً على وجود ظاهرة ممارسة تمهيد الدخل في العينة المدروسة خلال الفترة 2013-2014.

وفي الفترة 2014-2015 بلغت الشركات الممهدة للدخل 13 شركة من أصل 47 شركة بنسبة 28%， بينما بلغت الشركات غير الممهدة 34 شركة بنسبة 72%， وهو ما يدل على وجود ظاهرة ممارسة تمهيد الدخل في العينة المدروسة خلال الفترة 2014-2015.

ومن خلال نتائج الجدول أيضاً نلاحظ أن أعلى ممارسة لتمهيد الدخل كانت في فترة 2013-2014 والتي بلغت 20 شركة، بنسبة 43%， وأدنى ممارسة لتمهيد الدخل كانت في فترة 2014-2015 بـ 13 شركة، وبنسبة 28%. (الشكل رقم 04) يوضح بشكل عام تطور عدد تكرارات ممارسة تمهيد الدخل في العينة المدروسة عبر الفترة 2011-2015.

شكل رقم (4-5) ممارسات تمهيد الدخل في العينة المدروسة للفترة 2011-2015



المصدر: مخرجات برنامج Excel

2- اختبار ممارسة الشركات المدروسة لتمهيد الدخل:

من أجل اختبار فرضية فيما إذا كانت الشركات المدروسة قد مارست تمييز الدخل قمنا باستخدام اختبار وحسب مؤشر Binomial Test Eckel 1981 يتم تصنيف الشركات الممهدة عندما يكون المؤشر SB أقل من الواحد، لذا قمنا بإعطاء متغيرين وهما (0،1)، عن متوسط افتراضي يساوي 0.5.

جدول رقم (22-4) يوضح نتائج اختبار Binomial Test لممارسة تمييز الدخل خلال فترة الدراسة

عند مستوى معنوية	مستوى المعنوية (sig)	نسبة المشاهدات	عدد المشاهدات	التصنيف	
0.05	0.000	36%	68	الشركات الممارسة	المجموعة الأولى
0.05	0.000	64%	120	الشركات غير الممارسة	المجموعة الثانية

المصدر: من إعداد الباحث بالأعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23 (الملحق رقم 17)

يتضح من خلال الجدول أن شركات المساهمة المدروسة مارست تمييز الدخل خلال فترة الدراسة بعدد مشاهدات بلغ 68 مشاهدة بنسبة 36% من إجمالي المشاهدات، بينما بلغ عدد شركات المساهمة غير الممهدة 120 مشاهدة بنسبة 64% من إجمالي المشاهدات فهي تشير إلى أن الشركات غير ممهدة للدخل أكبر من الشركات الممهدة، وبما أن القيمة المعنوية لهذا الاختبار تقدر بـ 0.000 وهي أقل من 0.05، ونظراً للنسبة المرتفعة نسبياً للشركات الممهدة للدخل والتي بلغت 36%， وبالتالي يمكننا القول أن هناك ظاهرة لتمييز الدخل في العينة المدروسة، خلال الفترة المدروسة.

المبحث الثالث: علاقة سياسات التحفظ المحاسبي وممارسات إدارة الأرباح بجودة المعلومات

المالية

للإجابة على هذه التساؤل سوف نقوم بتفسير علاقتين هما علاقة سياسات التحفظ المحاسبي بإدارة الأرباح بشكليها الموجب والسلب (ممارسات تمييز الدخل).

العلاقة الأولى: من خلال دور سياسات التحفظ المحاسبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح كآلية لتحسين جودة المعلومات المالية

الفرضية الصفرية H0: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح.

الفرضية البديلة H1: يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح.

1 - نتائج تحليل اختبار مصفوفة الارتباط بيرسون:

سنستخدم معامل الارتباط بيرسون لدراسة نوع وقوة علاقة الارتباط بين إدارة الأرباح والتحفظ المحاسبي بمقاييس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح، وبين إدارة الأرباح والعامل المؤثر حجم الشركة وإدارة الأرباح والمديونية، وبناءً على وجود ارتباط معنوي بين هذه المتغيرات يتم إجراء تحليل الانحدار المتعدد لدراسة مدى تأثير المتغيرات من عدمها، حيث تتراوح قيمة معامل الارتباط من (-1) إلى (+1) بحيث كلما اقتربت كلما اقترب المعامل من (-1) أو (+1) كلما كانت العلاقة أقوى بين المتغيرات سالبة أو موجبة، بينما كلما اقتربت قيمة المعامل من الصفر كلما كانت العلاقة ضعيفة بين المتغيرات، والجدول التالي يوضح مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (4-23) يوضح نتائج مصفوفة الارتباط بيرسون لعلاقة ممارسات إدارة الأرباح بالتحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة:

ممارسة إدارة الأرباح	التحفظ المحاسبي بمقاييس TACC/EXBT	التحفظ المحاسبي بمقاييس NOACC	الحجم	المديونية	العائد على الاستثمار	معاملات الارتباط	ممارسة إدارة الأرباح
1	0.226	0.858	0.113	-0.414	0.227	معامل بيرسون	
-	0.000	0.000	0.085	0.000	0.000	المعنوية	الأرباح

المصدر: من إعداد الباحث بالأعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23 (الملحق رقم 18)

ومن خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

- هناك علاقة ارتباط موجب ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع ممارسة إدارة الأرباح وبين المتغير المستقل مقاييس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح (مقاييس التحفظ)، حيث بلغ معامل الارتباط 0.226 بمستوى معنوية 0.00 أقل من 0.05 مما يعني أن زيادة ممارسة إدارة الأرباح يرتبط بزيادة نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح حيث ارتفاع هذه الأخيرة يدل على انخفاض التحفظ المحاسبي وهو الأمر الذي يشير إلى العلاقة

- العكسية بين التحفظ الحاسبي وممارسة إدارة الأرباح، بمعنى أن زيادة مستوى ممارسة إدارة الأرباح يرتبط بالانخفاض مستوى التحفظ الحاسبي، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تشير إلى وجود ارتباط بين المتغير ممارسة إدارة الأرباح ومستوى التحفظ الحاسبي شركات المساهمة الجزائرية المدروسة؛
- هناك علاقة ارتباط موجب قوي ذو دلالة إحصائية بين المتغير التابع ممارسة إدارة الأرباح وبين المتغير المستقل مقاييس المستحقات غير التشغيلية (مقياس التحفظ)، وهو ما يعزز نتيجة المقياس الأول، حيث بلغ معامل الارتباط 0.858 بمستوى معنوية 0.000 أقل من 0.05 وهو أعلى ارتباطاً من مقاييس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح مما يعني أن زيادة ممارسة إدارة الأرباح يرتبط بزيادة مستوى المستحقات غير التشغيلية حيث ارتفاع هذه الأخيرة يدل على انخفاض التحفظ الحاسبي وهو الأمر الذي يشير إلى العلاقة العكسية بين التحفظ الحاسبي وممارسة إدارة الأرباح، بمعنى أن زيادة مستوى ممارسة إدارة الأرباح يرتبط بالانخفاض مستوى التحفظ الحاسبي، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تشير إلى وجود ارتباط بين المتغير ممارسة إدارة الأرباح ومستوى التحفظ الحاسبي شركات المساهمة الجزائرية المدروسة؛
 - عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغير التابع ممارسة إدارة الأرباح والمتغير المستقل عامل الحجم، حيث بلغ معامل الارتباط 0.113 بمستوى معنوية 0.085 أعلى من 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة H_1 ونقبل الفرضية العدمية H_0 التي تشير إلى عدم وجود ارتباط بين المتغير ممارسة إدارة الأرباح وعامل حجم الشركة في شركات المساهمة الجزائرية المدروسة؛
 - هناك ارتباط سالب ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع ممارسة إدارة الأرباح وبين المتغير المستقل عامل المديونية، حيث بلغ معامل الارتباط -0.414 بمستوى معنوية 0.000 أقل من 0.05 مما يعني أن زيادة ممارسة إدارة الأرباح يرتبط بالانخفاض في نسبة مديونية الشركة، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تشير إلى وجود ارتباط بين المتغير ممارسة إدارة الأرباح وبين مديونية الشركة في شركات المساهمة الجزائرية المدروسة؛
 - هناك ارتباط موجب بين ذات ذات دلالة إحصائية المتغير التابع ممارسة إدارة الأرباح وبين عامل العائد على الاستثمار حيث بلغ معامل الارتباط 0.227 بمستوى معنوية 0.00 أقل من 0.05 مما يعني أن زيادة ممارسة إدارة الأرباح يرتبط بزيادة نسبة العائد على الاستثمار حيث تشير إلى العلاقة الطردية بين العائد وممارسة إدارة الأرباح، وهو ما يفسر ممارسة الشركات ذات الربحية الكبيرة لإدارة الأرباح.

2- نتائج الانحدار المتعدد لأثر التحفظ المخاسي مقاساً بنسبة المستحقات الإجمالية للأرباح المخاسبية قبل البند الغير العادي (TACC) والعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح:

النموذج الثالث:

$$EM = \alpha_0 + \alpha_1 Tacc/Exbt + \alpha_2 Lev + \alpha_3 Dett + \alpha_4 Roa$$

جدول رقم (24-4) يوضح نتائج الانحدار المتعدد لأثر التحفظ المخاسي مقاساً بنسبة المستحقات الإجمالية للأرباح المخاسبية قبل البند الغير العادي (TACC/EXBT) والعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح

Model :03	R	R-deux	R-deux ajusté	ANOVA		Durbin – Watson	
				F	Sig		
	0.487 ^a	0.238	0.224	17.842	0.000 ^b	1.528	
Variable dépendante							
	Coefficients non standardizes		Coefficients standardizes			Statistiques de colinéarité	
Independent Variables	B	Erreur standard	Bêta	T	Sig	Tolérance	VIF
Constante	0.517	0.436		1.187	0.236		
التحفظ المخاسي بمقاييس TACC/EXBT	0.004	0.001	0.246	4.258	0.000	0.997	1.003
الحجم	-0.068	0.045	-0.099	-1.497	0.136	0.761	1.315
نسبة الديونية	-0.702	0.111	-0.451	-6.304	0.000	0.651	1.537
ربحية الشركة	0.155	0.377	0.029	0.411	0.682	0.659	1.516

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23 (الملحق رقم 19)

- يتضح لنا من خلال الجدول أن معامل الارتباط R قد بلغ 0.487 حيث تشير هذه النسبة إلى أن قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (العوامل المؤثرة مع التحفظ المخاسي) والمتغير التابع (إدارة الأرباح) هي 49%， وبلغت قيمة القوة التفسيرية R-deux حوالي 0.238 والقوة التفسيرية المعدلة لمعامل التصحيح بلغت 0.224 والتي تبين أن المتغيرات المستخدمة والتي هي التحفظ المخاسي باستخدام مقياس نسبة المستحقات الإجمالية

إلى الأرباح والعوامل المؤثرة يمكنها من خلال النموذج تفسير ما نسبته 22.4% من التباين في المتغير التابع (إدارة الأرباح) والباقي تفسره متغيرات أخرى؟

- ويشير اختبار ANOVA الذي يقيس مدى ملائمة النموذج المستخدم، بمعنى مدى صلاحية المتغيرات المستقلة لتفسير التغيير في المتغير التابع، حيث أشارت قيمة اختبار $F = 17.842$ بمستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 0.05 ما يعني صلاحية النموذج المستخدم للتبؤ بأثر التحفظ المحاسبي والعوامل الضابطة الأخرى على ممارسات إدارة الأرباح؛
- وتشير قيمة اختبار Durbin – Watson إلى 1.528 وهي قريبة من القيمة 2 ما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي والمترتب في المتغير التابع وبالتالي صلاحية النموذج للتحليل؛
- ومن خلال الجدول أيضا نلاحظ أن قيم VIF للمتغيرات المستقلة هي دون ال (5)، مما يعني أن نماذج الدراسة لا تعاني من مشكلة التداخل الخططي.

وبالاعتماد على نتائج الجدول أيضا يمكننا استخلاص الملاحظات التالية:

- يوجد تأثير موجب ذو دلالة إحصائية ويعنيه أقل من 0.05 قدرت بـ 0.000 بين نسبة المستحقات إلى الأرباح المحاسبية على ممارسة إدارة الأرباح، وتأتي هذه النتيجة لتتوافق مع نتيجة علاقة الارتباط الموجب وهو الأمر الذي يعني أن ارتفاع نسبة المستحقات إلى الأرباح المحاسبية والتي تشير إلى انخفاض مستوى التحفظ في العينة يؤدي إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي يوضح العلاقة العكسية بين التحفظ المحاسبي وممارسة إدارة الأرباح في العينة المدروسة؛
- وأظهرت النتائج أن هناك تأثير سالب بدون معنوية أعلى من 0.05 قدرت بـ 0.136 لعامل الحجم على إدارة الأرباح؛
- وأظهرت النتائج أن هناك تأثير سالب ذو دلالة إحصائية ويعنيه أقل من 0.05 قدرت بـ 0.000 بين عامل المديونية وممارسة إدارة الأرباح؛
- وأظهرت النتائج أن هناك تأثير موجب بدون معنوية أعلى من 0.05 قدرت بـ 0.682 لعامل الربحية على ممارسات إدارة الأرباح.

3- نتائج الانحدار المتعدد لتأثير التحفظ المالي باستخدام طريقة المستحقات غير التشغيلية Givoly and Hyatt 2000 والعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح:

النموذج الرابع:

$$EM = \alpha_0 + \alpha_1 Noacc + \alpha_2 Lev + \alpha_3 Dett + \alpha_4 Roa$$

جدول رقم (25) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير التحفظ المالي باستخدام مقياس المستحقات غير التشغيلية NOACC والعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح

Model :04	R	R-deux	R-deux ajusté	ANOVA		Durbin – Watson
				F	Sig	
	0.892 ^a	0.795	0.792	222.421	0.000 ^b	1.706
إدارة الأرباح (EM)						
	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés			Statistiques de colinéarité
Independent Variables	B	Erreur standard	Bêta	T	Sig	Tolérance
Constante	0.370	0.225		1.644	0.101	
التحفظ المالي بمقاييس NOACC	1.327	0.050	0.808	26.295	0.000	0.946
الحجم	-0.035	0.024	-0.050	-1.470	0.143	0.760
نسبة المديونية	-0.335	0.059	-0.215	-5.662	0.000	0.619
ربحية الشركة	0.431	0.196	0.081	2.202	0.029	0.657
VIF						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23 (الملحق رقم 20)

- يتضح لنا من خلال الجدول أن معامل الارتباط R قد بلغ 0.892 حيث تشير هذه النسبة إلى أن قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (العوامل المؤثرة على التحفظ المالي) والمتغير التابع (إدارة الأرباح) هي 89.2%， وبلغت قيمة القوة التفسيرية R-deux بلغت حوالي 0.795 والقوة التفسيرية المعدلة لمعامل التصحيح بلغت 0.792 والتي تبين أن المتغيرات المستخدمة والتي هي التحفظ المالي باستخدام مقياس المستحقات غير التشغيلية والعوامل المؤثرة يمكنها من خلال النموذج تفسير ما نسبته 79.2% من التباين في المتغير التابع (إدارة الأرباح) وهي نسبة مرتفعة لتفسير تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع والباقي تفسره متغيرات أخرى؛

- ويشير اختبار ANOVA الذي يقيس مدى ملائمة النموذج المستخدم، بمعنى مدى صلاحية المتغيرات المستقلة لتفسير التغيير في المتغير التابع، حيث أشارت قيمة اختبار $F = 222.42$ بمستوى معنوية 0.000 وهي

أقل من 0.05 ما يعني صلاحية النموذج المستخدم للتبؤ بأثر التحفظ الحاسبي والعوامل الضابطة الأخرى على ممارسات إدارة الأرباح، من خلال مقياس المستحقات غير التشغيلية؛

- وتشير قيمة اختبار Durbin – Watson إلى 1.706 وهي قريبة من القيمة 2 ما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي والمتسلسل في المتغير التابع وبالتالي صلاحية النموذج للتحليل؛
- ومن خلال الجدول أيضا نلاحظ أن قيم VIF للمتغيرات المستقلة هي دون ال (5)، مما يعني أن نماذج الدراسة لا تعاني من مشكلة التداخل الخطي؛

وبالاعتماد الجدول يمكننا استخلاص الملاحظات التالية:

- ومن خلال الجدول نجد أن مخرجات نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام مقياس المستحقات غير التشغيلية تثبت وتدعى نتائج مخرجات نموذج الانحدار بمقاييس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح، حيث أن كلا النموذجين يوضحان العلاقة العكسية بين سياسات التحفظ الحاسبي وممارسات إدارة الأرباح، مع ملاحظة أن المتغيرات المستقلة والعوامل المؤثرة في النموذج الثاني معاملاتها أكثر تأثيرا على ممارسات إدارة الأرباح، بالإضافة إلى معنوية أقل من 0.05 للعلاقة الموجبة بين الربحية وممارسات سلوك إدارة الأرباح، وتتوافق هذه النتيجة مع الإشارة الموجبة لعلاقة الارتباط بيرسون؛

العلاقة الثانية: من خلال أثر سياسات التحفظ الحاسبي على ممارسات تمهيد الدخل

الفرضية الصفرية H0: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لسياسات التحفظ الحاسبي والعوامل المؤثرة على ممارسات تمهيد الدخل.

الفرضية البديلة H1: يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لسياسات التحفظ الحاسبي والعوامل المؤثرة على ممارسات تمهيد الدخل.

- 1- نتائج تحليل اختبار مصفوفة الارتباط بيرسون:

جدول رقم (26-4) يوضح نتائج تحليل اختبار مصفوفة الارتباط بيرسون لعلاقة ممارسات تمهيد الدخل بالتحفظ الحاسبي والعوامل المؤثرة:

مارسة تمهيد الدخل	التحفظ الحاسبي بقياس TACC/EXBT	التحفظ الحاسبي بقياس NOACC	الحجم	المديونية	العائد على الاستثمار	معاملات الارتباط	
1	.0290	.0860	.1940-	.0380	.0600-	معامل بيرسون	مارسة تمهيد الدخل
-	.6900	.2380	.0080	.6030	.4150	المعنوية	

المصدر: من إعداد الباحث بالأعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23 (الملحق رقم 21)

ومن خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

- عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغير التابع ممارسة تمهيد الدخل وبين المتغير المستقل مقياس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح (مقياس التحفظ)، حيث بلغ معامل الارتباط 0.029 بدون دلالة إحصائية $Sig = 0.690$

أعلى من 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة H_1 ونقبل الفرضية العدمية H_0 التي تشير إلى عدم وجود ارتباط بين المتغير التابع ممارسة تمهيد الدخل ومستوى التحفظ الحاسبي في شركات المساهمة الجزائرية المدروسة؛

- عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغير التابع ممارسة تمهيد الدخل وبين المتغير المستقل المستحقات غير التشغيلية (مقياس التحفظ)، ونلاحظ توافق هذه العلاقة مع علاقة الارتباط بين تمهيد الدخل ونسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح، حيث بلغ معامل الارتباط 0.086 معنوية أعلى من $0.05 = Sig = 0.238$ ، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة H_1 ونقبل الفرضية العدمية H_0 التي تشير إلى عدم وجود ارتباط بين المتغير التابع ممارسة تمهيد الدخل ومستوى التحفظ الحاسبي في شركات المساهمة الجزائرية المدروسة؛

- هناك ارتباط سالب ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع ممارسة تمهيد الدخل والمتغير الضابط عامل الحجم، حيث بلغ معامل الارتباط -0.194- بمستوى معنوية أقل من 0.05 بلغت $0.008 = Sig$ ، حيث أن الإشارة السالبة لعلاقة عامل حجم الشركة وممارسات تمهيد الدخل تشير إلى العلاقة العكسية بمعنى أن ارتفاع ممارسة تمهيد الدخل يرتبط بالانخفاض حجم الشركة، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تشير إلى وجود ارتباط بين المتغير ممارسة تمهيد الدخل وبين حجم الشركة في شركات المساهمة الجزائرية المدروسة؟

- عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغير التابع ممارسة تمهيد الدخل وبين المتغير المستقل عامل المديونية، حيث بلغ معامل الارتباط 0.038 بمستوى معنوية أعلى من 0.05، $Sig=0.603$ ، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة H1 ونقبل الفرضية العدمية H0 التي تشير إلى عدم وجود ارتباط بين ممارسة تمهيد الدخل ومديونية شركات المساهمة الجزائرية المدروسة؛
- عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغير التابع ممارسة تمهيد الدخل وبين المتغير المستقل عامل ربحية الشركة، حيث بلغ معامل الارتباط 0.060- بمستوى معنوية أعلى من 0.05 بلغت 0.415 $Sig=0.415$ ، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة H1 ونقبل الفرضية العدمية H0 التي تشير إلى عدم وجود ارتباط بين ممارسة تمهيد الدخل ومديونية الشركة شركات المساهمة الجزائرية المدروسة؛

2- نتائج الانحدار اللوجيسي المتعدد لتأثير المتغير المستقل التحفظ الحاسبي مقاساً بنسبة المستحقات للأرباح الحاسبية قبل البند الغير العادية (TACC) والعوامل المؤثرة على ممارسة تمهيد الدخل:

النموذج الخامس:

$$\text{Smoothing} = \alpha_0 + \alpha_1 \text{Tacc}/\text{Exbt} + \alpha_2 \text{Lev} + \alpha_3 \text{Dett} + \alpha_4 \text{Roa}$$

A- نتائج اختبار القوة التفسيرية للنموذج R-deux :

تبين نتائج هذا الاختبار أن المتغيرات المستقلة (التحفظ الحاسبي والعوامل المؤثرة) قد فسرت حوالي 4.2% باستخدام معامل R-deux de Nagelkerke، و 5.7% باستخدام معامل R-deux de Cox et Snell، وباستخدام معامل R-deux من التغيرات في المتغير التابع (مارسات تمهيد الدخل) وهي نسب ضعيفة من حيث القدرة التنبؤية لتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، الأمر الذي يدل على أن هناك متغيرات أخرى تساهم في التأثير على المتغير التابع غير مدروسة في هذا النموذج.

جدول رقم (27-4) يوضح نتائج اختبار القوة التفسيرية للنموذج R-deux

Récapitulatif des modèles

Pas	Log de vraisemblance -2	R-deux de Cox et Snell	R-deux de Nagelkerke
1	237.165 ^a	.042	.057

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23 (الملحق رقم 22)

ب- نتائج اختبار Hosmer and Lemeshow لمعرفة معنوية النموذج: يتم وفق هذا الاختبار تقسيم مفردات عينة الدراسة إلى عشيرات وفق الاحتمالات المتوقعة، ومن ثم تقدير القيمة الإحصائية لـ khi-deux المربع لـ Hosmer and Lemeshow بين التكرارات المشاهدة والمتنبأ بها، وبالتالي اختبار النموذج المقدر الذي حسب منه المشاهدات المتوقعة وذلك من خلال الفرضيات التالية:

H0: إذا كانت معنوية الاختبار Sig أكبر من 0.05 النموذج مطابق لبيانات النموذج اللوجيستي المتعدد.

H1: إذا كانت معنوية الاختبار Sig أقل من 0.05 النموذج غير مطابق.

جدول رقم (28-4) يوضح نتائج اختبار Hosmer and Lemeshow

Pas	Khi-deux	Ddl	Sig.
1	14.528	8	.069

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23 (الملحق رقم 22)

من خلال الجدول الموضح أعلاه نجد أن القيمة الإحصائية لـ Khi-deux قد بلغت 14.528 عند درجة حرية 8، وعن مستوى معنوية Sig تساوي 0.069 وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05، وبالتالي قبول الفرضية العدمية مما يؤكد جودة التوفيق للنموذج وصلاحته للدراسة.

جدول رقم (29-4) يوضح نتائج فحذ دالة الانحدار اللوجيستي المتعدد لدراسة أثر سياسات التحفظ الخاسي مؤشر نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح (TACC/EXBT) والعوامل المؤثرة على ممارسات تهديد الدخل

Variables de l'équation

Model :05	B	E.S	Wald	Ddl	Sig.	Exp(B)
التحفظ الخاسي بمقاييس TACC/EXBT	.002	.006	.140	1	.709	1.002
الحجم	-.534-	.204	6.826	1	.009	.586
نسبة المديونية	-.468-	.546	.734	1	.391	.626
ربحية الشركة	-.046-	1.606	.001	1	.977	.955
Constante	4.585	1.972	5.406	1	.020	97.954

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23 (الملحق رقم 22)

بالاعتماد على النتائج الموضحة أعلاه في الجدول نجد معاملات B الخاصة بدراسة تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع، تشير إلى أن هذه المعاملات بالنسبة لكل متغير هي غير معنوية باستثناء قيمة الثابت وتأثير عامل المديونية على ممارسات تمييز الدخل، بالإضافة إلى اختبار Wald Statistic، الذي يوضح الدلالة الإحصائية ومعنويتها لتأثير متغير التحفظ الحاسبي مع العوامل المؤثرة على المتغير ممارسات تمييز الدخل حيث نلاحظ من الجدول النتائج التالية:

- بلغت قيمة الدلالة الإحصائية Wald الخاصة بالمتغير المستقل TACC/EXBT نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح (مؤشر التحفظ الحاسبي) 0.140، معنوية أكبر من 0.05 حيث بلغت $Sig = 0.709$ ، ونجد أن معامل B بلغت قيمته 0.002؛
- بلغت قيمة الدلالة الإحصائية Wald الخاصة بمتغير عامل حجم الشركة LEV 6.826، معنوية أقل من 0.05 حيث بلغت $Sig = 0.009$ ، ونجد أن معامل B بلغت قيمته -0.534. حيث الإشارة السالبة لتأثير عامل حجم الشركة على ممارسات تمييز الدخل تشير إلى أن انخفاض حجم الشركة يقابل ارتفاع في ممارسات تمييز الدخل، وهي نفس النتيجة التي توصلنا إليها من خلال اختبار بيرسون لدراسة علاقة الارتباط بين المتغيرين؛
- بلغت قيمة الدلالة الإحصائية Wald الخاصة بمتغير عامل المديونية DETT 0.734، معنوية أعلى من 0.05 حيث بلغت $Sig = 0.391$ ، ونجد أن معامل B بلغت قيمته -0.468، وهي نفس النتيجة التي توصلنا إليها من خلال اختبار بيرسون لدراسة علاقة الارتباط بين المتغيرين؛
- بلغت قيمة الدلالة الإحصائية Wald الخاصة بمتغير عامل العائد على الأصول (ربحية الشركة) ROA 0.001، معنوية أعلى من 0.05 حيث بلغت $Sig = 0.977$ ، ونجد أن معامل B بلغت قيمته -0.468؛

3- نتائج دالة الانحدار اللوجيسي المتعدد لدراسة أثر سياسات التحفظ الحاسبي بممؤشر المستحقات غير التشغيلية NOACC والعوامل المؤثرة على ممارسات تمييز

النموذج السادس:

$$\text{Smoothing} = \alpha_0 + \alpha_1 \text{Noacc} + \alpha_2 \text{Lev} + \alpha_3 \text{Dett} + \alpha_4 \text{Roa}$$

أ- اختبار القوة التفسيرية للنموذج :R-deux**جدول رقم (30-4) يوضح نتائج اختبار القوة التفسيرية للنموذج R-deux****Récapitulatif des modèles**

Pas	Log de vraisemblance -2	R-deux de Cox et Snell	R-deux de Nagelkerke
1	235.162 ^a	.052	.071

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23 (الملحق رقم 23)

تبين نتائج الجدول رقم هذا الاختبار أن المتغيرات المستقلة (التحفظ الحاسبي والعوامل المؤثرة) قد فسرت حوالي 5.2% باستخدام معامل R-deux de Nagelkerke، و 7.1% باستخدام معامل R-deux de Cox et Snell، وهي نسبة ضعيفة من حيث القدرة التنبؤية لتأثير المتغيرات في المتغير التابع (مارسات تمهيد الدخل) وهي نسبة ضعيفة من حيث القدرة التنبؤية لتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، الأمر الذي يدل على أن هناك متغيرات أخرى تساهم في التأثير على المتغير التابع غير مدرروسة في هذا النموذج.

ب- نتائج اختبار Hosmer and Lemeshow لمعرفة معنوية النموذج:**جدول رقم (31-4) يوضح نتائج اختبار Hosmer and Lemeshow لمعرفة معنوية النموذج****Test de Hosmer et Lemeshow**

Pas	Khi-deux	Ddl	Sig.
1	12.409	8	.134

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23 (الملحق رقم 23)

من خلال الجدول الموضح أعلاه نجد أن القيمة الإحصائية لـ Khi-deux قد بلغت 12.409 عند درجة حرية 8، وعنده مستوى معنوية Sig تساوي 0.069 وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05، وبالتالي قبول الفرضية العدمية مما يؤكد جودة التوفيق للنموذج وصلاحته للدراسة.

**جدول رقم (32-4) يوضح نتائج نموذج الانحدار اللوجيسي المتعدد لدراسة أثر سياسات التحفظ المخاسي
بمؤشر المستحقات غير التشغيلية NOACC والعوامل المؤثرة على ممارسات تمهيد الدخل**

Variables de l'équation

Model :06	B	E.S	Wald	Ddl	Sig.	Exp(B)
التحفظ المخاسي بمقاييس NOACC	.931	.645	2.084	1	.149	2.538
الحجم	-.584-	.212	7.577	1	.006	.557
نسبة المديونية	-.619-	.559	1.226	1	.268	.538
ربحية الشركة	.185	1.632	.013	1	.910	1.203
Constante	5.283	2.080	6.452	1	.011	196.916

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 23 (الملحق رقم 23)

بالاعتماد على النتائج الموضحة أعلاه في الجدول نجد أن معاملات B الخاصة بدراسة إشارة تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع، تشير إلى أن هذه المعاملات بالنسبة لكل متغير هي غير معنوية باستثناء قيمة الثابت وتأثير عامل المديونية على ممارسات تمهيد الدخل، بالإضافة إلى اختبار Wald Statistic، الذي يوضح الدلالة الإحصائية ومعنىتها لتأثير متغير التحفظ المخاسي مع العوامل المؤثرة على المتغير ممارسات تمهيد الدخل وهي تتواافق وتتماشى مع نتائج نموذج مقاييس التحفظ المخاسي باستخدام نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح، حيث نلاحظ من الجدول النتائج التالية:

- بلغت قيمة الدلالة الإحصائية Wald الخاصة بالمتغير المستقل NOACC المستحقات غير التشغيلية (مؤشر التحفظ المخاسي) 2.084، معنوية أكبر من 0.05 حيث بلغت $Sig = 0.149$ ، ونجد أن معامل B بلغت قيمته 0.931 وهي أكبر من قيمة تأثير مؤشر نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح، وهو ما يعتبر متوافقاً مع كل من نتائج نموذج الانحدار باستخدام مقاييس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح، ونتائج اختبار بيرسون لدراسة علاقة الارتباط بين المتغيرين؛

- بلغت قيمة الدلالة الإحصائية Wald الخاصة بمتغير عامل حجم الشركة LEV 7.577، معنوية أقل من 0.05 حيث بلغت Sig= 0.006، ونجد أن معامل B بلغت قيمته 0.584- حيث الإشارة السالبة لتأثير عامل حجم الشركة على ممارسات تمهيد الدخل تشير إلى أن الخفاض حجم الشركة يقابل ارتفاع في ممارسات تمهيد الدخل، وهي النتيجة التي تدعمها كل من نتائج نموذج الانحدار باستخدام مقاييس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح، ونتائج اختبار بيرسون لدراسة علاقة الارتباط بين المتغيرين؛
- بلغت قيمة الدلالة الإحصائية Wald الخاصة بمتغير عامل المديونية DETT 1.226، معنوية أعلى من 0.05 حيث بلغت Sig= 0.268، ونجد أن معامل B بلغت قيمته 0.619- وبدون دلالة إحصائية، وهي النتيجة التي تدعمها أيضا كل من نتائج نموذج الانحدار باستخدام مقاييس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح، ونتائج اختبار بيرسون لدراسة علاقة الارتباط بين المتغيرين؛
- بلغت قيمة الدلالة الإحصائية Wald الخاصة بمتغير عامل العائد على الأصول (ربحية الشركة) ROA 0.013، معنوية أعلى من 0.05 حيث بلغت Sig= 0.910، ونجد أن معامل B بلغت قيمته 0.185 وبدون دلالة إحصائية، وهي النتيجة التي تتماشى مع كل من نتائج نموذج الانحدار باستخدام مقاييس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح، ونتائج اختبار بيرسون لدراسة علاقة الارتباط بين المتغيرين؛

المبحث الرابع: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج

الفرضية الأولى: توجد ممارسة لسياسات التحفظ الحاسبي (الحيطة والحدر) في القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة المدروسة:

من أجل الوقوف على واقع ممارسة مفهوم التحفظ الحاسبي أو ما يعرف ببدأ الحيطة والحدر استخدمنا ثلاثة نماذج لقياس مستويات التحفظ الحاسبي في كل قطاع على حدة بالإضافة إلى إجمالي العينة بافتراض انتمائها وقوعها بنفس خصائص القطاع الاقتصادي، حيث أثبتت جميع النماذج لغرض قياس مستويات التحفظ الحاسبي وجود مستويات مرتفعة لممارسة سياسات التحفظ الحاسبي في القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة المدروسة وذلك من خلال النتائج الإحصائية التالية:

أ- نشاط الأشغال والبناء: يوضح اختبار one sample test لقياس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح ومقاييس المستحقات غير تشغيلية إلى أن إشارة معامل t-test سالب، معنوية أقل من 0.05، وتشير الإشارة السالبة إلى وجود ممارسة للتحفظ الحاسبي في نشاط الأشغال والبناء، بالإضافة إلى نتيجة نموذج التحفظ الحاسبي المشروط بطريقة الاستحقاق الغير المتماثل إلى التدفق النقدي والذي يعزز نتيجة المقياسيين السابقين كانت إشارة معامل التفاعل α_3 موجبة، وتشير جميع هذه النتائج الإحصائية إلى وجود ممارسات محاسبية متحفظة.

ب- نشاط الصناعة: يبين اختبار one sample test لقياس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح ومقاييس المستحقات غير تشغيلية إلى أن إشارة معامل t-test سالب، معنوية أقل من 0.05، وتشير الإشارة السالبة إلى وجود ممارسة للتحفظ الحاسبي في نشاط الصناعة، بالإضافة إلى نتيجة نموذج التحفظ الحاسبي المشروط بطريقة الاستحقاق الغير المتماثل إلى التدفق النقدي والذي يعزز نتيجة المقياسيين السابقين حيث كانت إشارة معامل التفاعل α_3 موجبة، وتوضح جميع هذه النتائج الإحصائية إلى وجود ممارسات محاسبية متحفظة.

ت- نشاط الخدمات: يشير اختبار one sample test لقياس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح أن إشارة معامل t-test سالب معنوية أعلى من 0.05 ويشير نفس الاختبار بالنسبة لقياس المستحقات غير تشغيلية إلى أن إشارة معامل t-test سالب معنوية أقل من 0.05، وتشير الإشارة السالبة إلى وجود ممارسة للتحفظ الحاسبي في نشاط الخدمات، بالإضافة إلى نتيجة نموذج التحفظ الحاسبي المشروط بطريقة الاستحقاق الغير المتماثل إلى التدفق النقدي والذي يعزز نتيجة المقياسيين السابقين حيث كانت إشارة معامل التفاعل α_3 موجبة، لذا يمكننا القول أن هذه النتائج الإحصائية توضح وجود ممارسات محاسبية متحفظة.

ث-نشاط المروقات: يوضح اختبار one sample test مقاييس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح ومقاييس المستحقات غير تشغيلية إلى أن إشارة معامل t-test سالب، معنوية أقل من 0.05، وتشير الإشارة السالبة إلى وجود ممارسة للتحفظ الحاسبي في نشاط المروقات، بالإضافة إلى نتيجة نموذج التحفظ الحاسبي المشروط بطريقة الاستحقاق الغير المتماثل إلى التدفق النقدي والذي يعزز نتيجة المقياسيين السابقين كانت إشارة معامل التفاعل α_3 موجبة، وتشير جميع هذه النتائج الإحصائية إلى وجود ممارسات محاسبية متحفظة.

ج-إجمالي العينة المدروسة: يوضح اختبار one sample test مقاييس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح ومقاييس المستحقات غير تشغيلية إلى أن إشارة معامل t-test سالب، معنوية أقل من 0.05، وتشير الإشارة السالبة إلى وجود ممارسة للتحفظ الحاسبي في العينة المدروسة، بالإضافة إلى نتيجة نموذج التحفظ الحاسبي المشروط بطريقة الاستحقاق الغير المتماثل إلى التدفق النقدي والذي يعزز نتيجة المقياسيين السابقين كانت إشارة معامل التفاعل α_3 موجبة، وتشير جميع هذه النتائج الإحصائية إلى وجود ممارسات محاسبية متحفظة.

ومن خلال نتائج اختبار مقياس التحفظ لكل من نموذج نسبة المستحقات الإجمالية ونموذج المستحقات غير تشغيلية نجد أن نشاط المروقات سجل أعلى نسبة للتحفظ الحاسبي بين باقي النشاطات المدروسة وتأتي هاته النتيجة لتوافق مع طبيعة نشاط المروقات الذي يتميز بالحذر عند تقدير التكاليف المتوقع تحملها والتي غالباً ما تكون صعبة التقدير، حيث كثيراً ما يلجأ المحاسبين إلى المبالغة في تخصيص الاحتياطات والمؤونات، بالإضافة إلى عدم التأكد الكافي للإيرادات المتوقع تحصيلها خلال دورة النشاط الاقتصادي للشركة وذلك نظراً لحساسية طبيعة النشاط البترولي وتأثره بعده عوامل خارجية أبرزها التغير في أسعار البترول وسعر الصرف بالإضافة إلى عامل تحمل تكاليف اقتناء تكنولوجيات جديدة لمراحل الإنتاج، ثم يليه نشاط الأشغال والبناء، ثم نشاط الصناعة، وسجل نشاط الخدمات أقل نسبة للتحفظ الحاسبي من بين النشاطات.

وبالإضافة إلى ما سبق نجد أن نتائج مقياس الاستحقاق الغير المتماثل إلى التدفق النقدي (AACF) توضح وجود ممارسة لنوع التحفظ الحاسبي المشروط في كل نشاط على حدا وفي جميع العينة المدروسة بافتراض انتماها لنفس النشاط، بالإضافة إلى تدعيم هذه النتائج كلاً من مقاييس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح ومقاييس المستحقات غير التشغيلية من حيث وجود ممارسة محاسبية متحفظة في القوائم المالية للشركات المدروسة المفصح عنها.

بعد استعراضنا لنتائج المقاييس الثلاثة السابقة يمكننا القول أنه يوجد ممارسة للتحفظ الحاسبي في العينة المدروسة ككل وفي القطاعات الأربع المدروسة (الأعمال والبناء، والصناعة والخدمات، والمحروقات)، وهي نتائج متوقعة نظراً لوجود دوافع ممارسة التحفظ الحاسبي في البيئة الاقتصادية الجزائرية بمقابل نقص دوافع المبالغة في الأرباح المعلنة، والتي في غالبيتها تسعى الشركات الجزائرية إلى استخدام الطرق والسياسات الحاسبية التي تؤدي إلى تحفيض النتيجة بهدف تخفيض الوعاء الخاضع للضرائب، حيث تعتبر ممارسة سياسات التحفظ الحاسبي في البيئة الجزائرية ناتجة عن طبيعة المحاسبة التي تتميز بالصبغة القانونية أكثر وعلى الإثبات المادي عند تسجيل الأحداث الاقتصادية وهو ما يبرر عدم تسجيل الإيرادات إلا بعد حدوث العملية المنشأة لها وهو موروث محاسبي منذ الاستقلال، حيث نجد أن تبني النظام الحاسبي المالي SCF الذي يوفر طرق وخيارات محاسبية يمكن استخدامها في تسجيل إيرادات بمجرد توقعها لم يغير كثيراً في الممارسة المحاسبية التي ما زالت تحافظ تقريباً بنفس التفكير والعوامل السابقة وفق النظام الحاسبي القديم.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج كل من دراسة (أحلام عكسة، 2016) التي توصلت إلى أن المؤسسات الجزائرية من خلال بيانات القوائم المالية تتلزم بالحد الأدنى بمارسة التحفظ الحاسبي وفقاً لما يسمح به النظام المحاسبي المالي.

الفرضية الثانية: يوجد تأثير لعامل حجم و مدینونیة وربحية الشركة على سياسات التحفظ الحاسبي

لإثبات فرضية وجود أثر لعامل حجم و مدینونیة وربحية الشركة على درجة ممارسة التحفظ الحاسبي في القوائم المالية لشركات المساهمة المدروسة استخدماً مصروفه الارتباط (بيرسون) لمعرفة علاقة كل عامل مؤثر مع التحفظ الحاسبي المقاس بمقاييس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح والمقياس الثاني المستحقات غير التشغيلية، حيث أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة معنوية لعامل حجم و المدينونية وربحية الشركة مع مقياس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح (مؤشر التحفظ الحاسبي)، وأشارت النتائج أيضاً إلى عدم وجود علاقة ارتباط أيضاً لعامل حجم وربحية الشركة مع مقياس المستحقات غير التشغيلية (مؤشر التحفظ الحاسبي)، بالإضافة إلى نتائج اختبار علاقة الارتباط بيرسون فإن نتائج معادلة الانحدار تشير إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتأثير عوامل حجم وربحية الشركة على ممارسات الحيطة والحذر (التحفظ الحاسبي)، حيث نجد أن جميع معاملات الانحدار وفق النموذجين (مقياس Sig نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح، ومقياس المستحقات غير التشغيلية)، بدون دلالة إحصائية (معنوية Sig

أكبر من 0.05)، وبالتالي يمكننا القول أنه لا يوجد تأثير لعوامل حجم وربحية الشركة على ممارسات التحفظ المالي في القوائم المالية لشركات المساهمة المدروسة خلال فترة الدراسة.

ومن جهة أخرى تشير النتائج إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين عامل مدionية الشركة والتحفظ المالي بمؤشر المستحقات غير التشغيلية، (معنوية Sig أقل من 0.05)، وتتوافق هذه النتيجة مع نتيجة الانحدار حيث تشير إلى وجود تأثير موجب ذو دلالة إحصائية (معنوية Sig أقل من 0.05)، لذا بناءً على نتيجة علاقة الارتباط ونحوذ الانحدار وفق المستحقات غير التشغيلية يمكننا القول أنه يوجد أثر لعامل مدionية الشركة على ممارسات التحفظ المالي، حيث كلما زادت نسبة مدionية الشركة كلما كان مستوى التحفظ المالي أعلى، حيث تعتبر هذه النتيجة متوافقة مع الدراسات السابقة التي تناولت علاقة مدionية الشركة بمفهوم التحفظ المالي، بالإضافة إلى تماشيها مع الواقع البيئي الجزائري، ويفسر هذا إلى دور شروط عقود الدين التي تضعها البنوك التي تسعى من خلالها للحصول على قوائم مالية موثوقة وغير مضللة لصورة الشركة المالية من أجل ضمان قدرة الشركات المقترضة على الإيفاء بشروط عقود الدين.

الفرضية الثالثة: لا توجد ممارسات لإدارة الأرباح في القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة المدروسة

ومن خلال النتائج الإحصائية نجد أن شركات المساهمة الجزائرية خلال فترة الدراسة 2011-2015 لم تمارس إدارة الأرباح بشكل موجب، واستخدمت المستحقات الاختيارية بشكل سالب بهدف تخفيض الدخل، ويفسر ذلك باختيار عينة الدراسة لسياسات وطرق محاسبية تؤدي إلى تخفيض الربح بهدف تخفيض العبء الضريبي، ومن أجل التقليل في منح الموظفين التي تتحدد وفق الدخل المحقق، كما يفسر أيضاً إرادة الشركات المدروسة بجعل السلسلة الزمنية أكثر استقراراً في الدخل وذلك بتخفيض الأرباح في السنوات التي تحقق فيها نتائج جيدة ونقلها إلى السنوات أقل ربحاً.

كما توصلت الدراسة التطبيقية إلى أن ممارسة إدارة الأرباح عرفت ارتفاعاً تدريجياً ملحوظاً خلال سنة 2013، 2014، 2015، ويفسر ذلك إلى أن هذه الفترة تميزت بفهم المحاسبين للطرق والخيارات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي مقارنة ببدايات تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي عرف بعض الغموض في تطبيقه لدى الكثير من محاسبي الشركات، الأمر الذي دعاهم إلى الحفاظ على نفس السياسات والطرق المحاسبية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني السابق والذي يتميز بعدم مرونته وشكله القانوني الغالب على الواقع الاقتصادي وعدم توفره على الخيارات المحاسبية المستخدمة في إدارة الأرباح، كما يفسر أيضاً على اتجاه الشركات المدروسة إلى إظهار قوائمها المالية

بشكل جيد من خلال زيادة الأرباح المعلنة بهدف إعطاء صورة حسنة ومشجعة لوضعها المالي، أو لغرض تحسين شروط عقود الدين بالإضافة إلى دوافع تحسين خطط الحوافر والمنح والعلاوات بالنسبة لمجالس الإدارة.

وبشكل عام يمكننا تفسير عدم ممارسة إدارة الأرباح في البيئة الجزائرية وهذا نظراً لقلة دوافع تضخيم الأرباح والتي تعود بالدرجة الأولى إلى غياب سوق مالي نشط الذي يعتبر أهم دافع للممارسة إدارة الأرباح، بمقابل توفر دوافع تخفيض الدخل الشركات في البيئة الجزائرية التي تميز بالخلفية القانونية المتحفظة غالباً والتي تساهم في تخفيض المبالغة في الأرباح، إضافة إلى عامل الغموض لدى الكثير من المهنيين المحاسبين للخيارات والطرق المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي SCF الذي يتميز بمرتبة أكثر من المخطط المحاسبي الوطني PCN القديم، بالإضافة إلى عامل الشكل القانوني لملكية الشركة ونمط تسييرها، حيث يميز شركات المساهمة الجزائرية أن أغلب أسهمها مملوكة لطرف واحد هو الدولة التي تستحوذ على تسيير أغلب الشركات الكبرى، أو شركات مساهمة خاصة أغلب أسهمها مملوكة للعائلة، وبالتالي عدم وجود مجالس إدارة تتكون من عدة مساهمين، وهو ما يفسر ضعف مفهوم نظرية الوكالة في بيئه الاقتصاد الجزائرية.

ووفق اختبار Binomial Test الذي يقوم بمقارنة توزيع المشاهدات الفعلية بالتوزيع الافتراضي، حيث تشير قيمة Sig التي تكون أعلى من 0.05 إلى أن توزيع المشاهدات لا تختلف عن التوزيع الافتراضي، حيث نجد أن مستوى دلالة الاختبار بلغ 0.151 أكبر من مستوى معنوية عند 0.05 والذي يوضح عدم وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين الشركات الممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح، ومنه وفق هذا الاختبار فإننا نرفض الفرضية البديلة H1 ونقبل الفرضية العدمية H0 التي تفيد بأنه لا توجد دلالة إحصائية لممارسة العينة المدروسة لإدارة الأرباح.

ونجد أن هذه النتائج تتفق مع النتائج التي خلصت إليها كل من دراسة (بوسنة حزنة، 2011)، (صابر عباسى، 2016)، (عبد النور شنين، محمد زرقون، 2018) وتفيد بعدم ممارسة الشركات الجزائرية لإدارة الأرباح بإستخدام المستحقات الاختيارية.

الفرضية الرابعة: لا توجد ممارسات لتمهيد الدخل في القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة المدروسة من خلال نتائج الدراسة الإحصائية للممارسات إدارة الأرباح في العينة المدروسة والتي تبين أن الشركات الممارسة بلغت 45%， وهي نسبة معتبرة تقترب من نسبة 50% والتي تمثل نصف العينة المدروسة، بينما بلغت الشركات

غير الممارسة 55%， وهي نسبة معتبرة للشركات غير الممارسة وهي نسبة أعلى من نصف العينة المدروسة بنسبة 5% فقط حيث تشير هاته النتيجة إلى ممارسة لإدارة الأرباح بشكل سالب بهدف، ومقارنتها مع نتائج ممارسات تمديد الدخل، حيث نجد أن الشركات الممهدة للدخل بلغت 36% وهي نسبة معتبرة تفوق ثلث العينة المدروسة حيث تشير هاته النتيجة إلى وجود ظاهرة تمديد الدخل في العينة المدروسة، وتوافق هاته النتيجة مع نسبة عدم ممارسة الشركات للإدارة الأرباح، ونجد أن عدم ممارسة تمديد الدخل قد بلغت 64% حيث يمكن تفسير هذه النتيجة أيضاً إلى دور النظام الجبائي في الجزائر الذي يحدد حجم التكاليف (مدة وطرق حساب الاهلاك، حجم المؤونات، الهدايا والإعانت...) التي يسمح باحتسابها عند التصريح بالقوائم المالية السنوية لمصلحة الضرائب، وهو الأمر الذي من شأنه أن يحد الشركات عن تخفيض أرباحها بشكل كبير وبالتالي مساهمة ذلك في انخفاض ممارسة تمديد الدخل.

ومن خلال النتائج الإحصائية أيضاً نجد أن ممارسة تمديد الدخل عرفت استقراراً ملحوظاً خلال فترات الدراسة بحسب متقاربة وهو ما يفسر لجوء مدراء الشركات خدمة لأهدافهم إلى جعل الدخل مستقراً خلال فترة الدراسة، وذلك بنقل أرباح من سنوات الدخل المرتفع إلى سنوات ذات الدخل المنخفض وهذا بهدف إعطاء صورة مستقرة وغير متذبذبة للوضعية المالية للشركة خلال فترة متوسطة أو طويلة، بالإضافة إلى دافع الضريبة حيث تسعى الشركات إلى تخفيض العبء الضريبي وذلك بنقله وتأجيله من الفترة الحالية إلى الفترات اللاحقة.

وبالعودة إلى ميزات اختبار Binomial Test الذي يقوم بمقارنة توزيع المشاهدات الفعلية بالتوزيع الافتراضي، حيث تشير قيمة Sig التي تكون أقل من 0.05 إلى أن توزيع المشاهدات مختلف عن التوزيع الافتراضي، أي أنها نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تفيد بأن هناك دلالة إحصائية لممارسة العينة المدروسة لظاهرة تمديد الدخل.

بالإضافة إلى ما سبق من استعراضنا لنتائج قياس التحفظ المحاسبي باستخدام المقاييس الثلاثة ونتائج ممارسات إدارة الأرباح وممارسات تمديد الدخل يمكننا القول أنها تشير في مجملها إلى وجود سياسات محاسبية تميل إلى تخفيض النتيجة، وتأتي هذه النتائج لتتوافق مع واقع بيئه المحاسبة في الجزائر، والتي تفتقد إلى دوافع قوية ومحفزة تؤدي بإدارة الشركات إلى العمل على تضخيم أرباحها.

الفرضية الخامسة: تساهمن سياسات التحفظ المالي في تحسين جودة المعلومات المالية

سوف نقوم بالإجابة على الفرضية من خلال الفرضيتين الفرعتين التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: تساهمن سياسات التحفظ المالي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح كآلية لتحسين

جودة المعلومات المالية:

لإثبات فرضية وجود أثر لسياسات التحفظ المالي مع العوامل المؤثرة (حجم و مدروسة وربحية الشركة) على ممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية لشركات المساعدة المدروسة استخدما مصفوفة الارتباط (بيرسون) لمعرفة علاقة التحفظ المالي بقياس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح والمقياس الثاني المستحقات غير التشغيلية، وكل عامل مؤثر مع المتغير التابع إدارة الأرباح، أشارت النتائج إلى:

- وجود علاقة ارتباط عكسية ومحضنة بين التحفظ المالي وممارسة إدارة الأرباح لكلا المقياسين، (معنوية Sig أقل من 0.05)، إضافة إلى ذلك تشير نتائج نموذج الانحدار الخطى المتعدد بقياس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح والمقياس الثاني المستحقات غير التشغيلية، إلى وجود تأثير سالب معنوي ذو دلالة إحصائية (معنوية Sig أقل من 0.05) لسياسات التحفظ المالي على ممارسات إدارة الأرباح بمعنى أن زيادة مستوى ممارسة إدارة الأرباح يرتبط بالانخفاض مستوى التحفظ المالي، وبالتالي المساعدة في عدم إعطاء صورة على غير حقيقتها، وهو ما يعكس إيجابا على جودة المعلومات المالية، وتتماشى هذه النتيجة مع العديد من الدراسات التي تناولت علاقة التحفظ المالي وإدارة الأرباح بتحسين جودة المعلومات المالية المفصح عنها، وتتوافق هذه النتائج مع واقع الممارسة المحاسبية في البيئة الجزائرية التي توصلنا إليها والتي مفادها وجود مستوى مقبول لدرجة التحفظ المالي في العينة المدروسة بمقابل الوصول إلى عدم ممارسة العينة المدروسة لإدارة أرباحها خلال مدة الدراسة، وتتماشى مع الدراسات التي تناولت علاقة التحفظ المالي بمارسات إدارة الأرباح، وهي نتيجة متوقعة نظرا لقلة دافع تضخيم الأرباح والتي شرحناها سابقا عند تفسيرنا لظاهرة إدارة الأرباح في البيئة الجزائرية بمقابل وجود تفسيرات تميز بيئه الأعمال الجزائرية تدعم توجه الشركات الجزائرية إلى ممارسة سياسات محاسبية متحفظة بدرجة أكبر وهو ما أدى إلى مساهمة هذه السياسات في التقليل من تضخيم الأرباح.

- بالإضافة إلى وجود تأثير لسياسات التحفظ المالي على ممارسات إدارة الأرباح، تشير نتائج اختبار الارتباط بيرسون إلى وجود علاقة ارتباط سالب ذو دلالة إحصائية (معنوية Sig أقل من 0.05)، بين المتغير التابع ممارسات

إدارة الأرباح وبين المتغير عامل المديونية، وتشير نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد بمقاييس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح والمقياس الثاني المستحقات غير التشغيلية، إلى وجود تأثير سالب معنوي ذو دلالة إحصائية (معنوية Sig أقل من 0.05) لعامل نسبة مديونية الشركة على ممارسات إدارة الأرباح، وتأتي هذه النتيجة لتوافق مع نتيجة علاقة الارتباط السالب والتي تشير إلى أن الشركات الأعلى مديونية هي أقل ممارسة لإدارة الأرباح، ويفسر ذلك إلى مساهمة شروط عقود الدين التي تضعها البنوك حيث تسعى البنوك والمقرضون إلى طلب قوائم مالية أكثر موثوقية تكون خالية من ممارسة إدارة الأرباح بهدف ضمان قدرة الشركات المقترضة على الإيفاء بشروط عقود الدين، هذه الأخيرة تساهم في تقليل تضخيم الشركات لأرباحها عندها لجؤوها إلى البنوك لأجل تمويل مشاريعها الاستثمارية، وهو الأمر الذي يؤدي بالشركات إلى تقديم قوائم مالية تكون أكثر موثوقية ومعبرة عن واقع مركزها المالي.

- كما تشير نتائج اختبار الارتباط يرسون إلى أن هناك ارتباط موجب بدون معنوية بين المتغير التابع ممارسة إدارة الأرباح والمتغير عامل الحجم، بدون دلالة إحصائية (معنوية Sig أعلى من 0.05)، تشير نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد بمقاييس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح والمقياس الثاني المستحقات غير التشغيلية إلى عدم وجود تأثير بدون دلالة إحصائية (معنوية Sig أعلى من 0.05)، لعامل حجم الشركة على ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي تشير هذه النتائج إلى عدم قدرة عامل حجم الشركة بالتنبؤ بالتغير في ممارسات إدارة الأرباح.

- وتشير النتائج الإحصائية أيضاً إلى أن هناك علاقة ارتباط معنوية (معنوية Sig أقل من 0.05)، بين عامل ربحية الشركة وممارسات إدارة الأرباح، حيث وفق علاقة الارتباط الشركات ذات العوائد الكبيرة تقوم بمارسات إدارة أرباح أكثر، وفي هذا الصياغ تشير نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد بمقاييس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح والمقياس الثاني المستحقات غير التشغيلية إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية (معنوية Sig أعلى من 0.05)، لعامل ربحية الشركة على ممارسات إدارة الأرباح، تشير هذه النتائج إلى عدم قدرة عامل ربحية الشركة بالتنبؤ بالتغير في ممارسات إدارة الأرباح.

ومن خلال ما سبق من مناقشة لنتائج الدراسة الإحصائية يمكننا القول أنه توجد علاقة ارتباط معنوي (معنوية Sig أقل من 0.05) بين المتغير المستقل التحفظ المحاسبي من خلال المقياسين وعامل مديونية الشركة وربحية الشركة مع ممارسات إدارة الأرباح، لذا يمكننا القول أن هناك علاقة بين ممارسات التحفظ المحاسبي وعامل نسبة مديونية الشركة وربحية الشركة بمارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية المدروسة.

بالإضافة إلى نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد المتعلقة بتأثير سياسات التحفظ المالي وعامل مدینونیة الشركة والذي تشير إلى وجود تأثير ذات دلالة إحصائية (معنوية Sig أقل من 0.05) وبالتالي قدرة التحفظ المالي وعامل مدینونیة الشركة التنبؤ بالتغيير في ممارسات إدارة الأرباح، لذا يمكننا رفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي تشير إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لسياسات التحفظ المالي وعامل مدینونیة الشركة على ممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية الصادرة عن شركات المساعدة المدروسة.

كما نجد أن هذه النتيجة باستثناء نتيجة تأثير عامل مدینونیة الشركة أنها تتوافق مع كل من دراسة (فؤاد صديقي، 2016)، (شاوش كهينة، 2016)، (عبد النور شنين، محمد زرقون، 2018) التي توصلت إلى أنه لا يوجد تأثير لكل من عامل ربحية الشركة وحجم الشركة ومدینونیة الشركة على ممارسات إدارة الأرباح.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر لسياسات التحفظ المالي بممارسات تمديد الدخل

لإثبات فرضية وجود علاقة أو أثر لسياسات التحفظ المالي مع العوامل المؤثرة (حجم ومدینونیة وربحية الشركة) على ممارسات تمديد الدخل في القوائم المالية لشركات المساعدة المدروسة استخدمنا مصفوفة الارتباط (بيرسون) لمعرفة علاقة التحفظ المالي بقياس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح والمقياس الثاني المستحقات غير التشغيلية، وكل عامل مؤثر على المتغير التابع ممارسات تمديد الدخل، حيث أشارت النتائج إلى:

- علاقة ارتباط عكسية غير معنوية بين التحفظ المالي وممارسة ممارسات تمديد الدخل لكلا المقياسين (معنوية Sig أعلى من 0.05)، إضافة إلى ذلك تشير نتائج نموذج الانحدار اللوجيسي المتعدد بقياس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح والمقياس الثاني المستحقات غير التشغيلية إلى عدم وجود تأثير للتحفظ المالي بقياس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح والمقياس الثاني المستحقات غير التشغيلية على ممارسات تمديد الدخل، بالإضافة إلى تماشي هذه النتائج مع نتائج قياس كل من المتغيرين التحفظ المالي وممارسات تمديد الدخل، حيث أظهرت هذه النتائج وجود لممارسة سياسات التحفظ المالي في العينة المدروسة مقابل وجود ظاهرة تمديد الدخل أقل من 50 بالمائة بلغت 36%， وهو ما يفسر العلاقة العكسية، حيث أشارت العديد من الدراسات أنه ليس بالضرورة عدم وجود ممارسة لإدارة الأرباح بالشكل الموجب يعتبر مؤشراً لوجود ممارسات تمديد الدخل وهو ما يتتوافق مع نتائج دراستنا وذلك بالنظر إلى وجود نسبة 55 بالمائة لعدد المشاهدات غير ممارسة لإدارة الأرباح من إجمالي العينة المدروسة وهي نسبة غير مرتفعة جداً، بالإضافة إلى وجود نسبة معتبرة أيضاً لعدد المشاهدات الممارسة لإدارة

الأرباح والتي بلغت 45 بالمائة، وباعتبار أن هاتين النسبتين لإدارة الأرباح من عدمها لا يمكنهما أن تفسر ممارسات تمهد الدخل من عدمه يمكننا القول أن هذه العلاقة تكون منطقية ومتوافقة مع عدم وجود نسبة مرتفعة كثيراً لممارسات إدارة الأرباح بشكل سالب، إضافة إلى أن هذه النتائج لا تدعم القول الذي يعتبر أن ممارسة التحفظ المحاسبي قد يستخدم لغرض إدارة الأرباح بالشكل السالب (تمهد الدخل) بهدف تحقيق غایيات تخفيض النتيجة المختلفة ولعل أهمها تخفيض الوعاء الضريبي بالنسبة للبيئة الجزائرية وهو ما يدعم الآراء والأبحاث التي تدعم ممارسة سياسات التحفظ المحاسبي من أجل إعطاء معلومات مالية أكثر موثوقية وبالتالي تعزيز خاصية رئيسية تعزز من جودة المعلومات المالية.

- وأظهرت نتائج الدراسة الإحصائية أيضاً بالنسبة لاختبار بيرسون أن توجد علاقة ارتباط موجب غير معنوي (معنوية Sig أعلى من 0.05)، بين المتغير التابع ممارسة تمهد الدخل وبين المتغير عامل حجم الشركة، حيث تشير نتائج نموذج الانحدار اللوجيسي المتعدد بقياس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح والمقياس الثاني المستحقات غير التشغيلية إلى وجود تأثير سالب معنوي ذو دلالة إحصائية (معنوية Sig أقل من 0.05) لعامل حجم الشركة على ممارسات تمهد الدخل، حيث يشير هذا التأثير إلى أن انخفاض حجم الشركة يقابل ارتفاع في ممارسات تمهد الدخل، ويفسر ذلك إلى أن الشركات صغيرة الحجم كثيراً ما تلجأ إلى ممارسة ظاهرة تمهد الدخل بهدف التهرب وتخفيض الضريبة المستحقة على الدخل، وذلك من خلال استعمال الطرق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة التكاليف والأعباء من جهة وتحفيض الإيرادات من جهة أخرى والتي من بينها ممارسة سياسات التحفظ المحاسبي والذي ثبت ممارسته في هذه العينة المدروسة، بالإضافة إلى غياب حواجز ودوافع الزيادة في النتيجة وهو ما يعرف بإدارة الأرباح في الشركات الصغيرة الحجم.

- وأظهرت نتائج الدراسة الإحصائية أيضاً بالنسبة لاختبار بيرسون أنه توجد علاقة ارتباط موجب غير معنوي (معنوية Sig أعلى من 0.05)، بين المتغير التابع ممارسة تمهد الدخل وبين المتغير الضابط عامل مدینونیة الشركة، وتشير نتائج نموذج الانحدار اللوجيسي المتعدد بقياس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح والمقياس الثاني المستحقات غير التشغيلية إلى وجود تأثير سالب بدون دلالة إحصائية (معنوية Sig أعلى من 0.05) لعامل نسبة مدینونیة الشركة على ممارسات تمهد الدخل، وهو ما يشير إلى عدم وجود علاقة أو تأثير لعامل نسبة مدینونیة الشركة على ممارسات تمهد الدخل في الشركات المدروسة؛

- وأظهرت نتائج الدراسة الإحصائية أيضاً بالنسبة لاختبار بيرسون أن توجد علاقة ارتباط موجب غير معنوي (معنوية Sig أعلى من 0.05)، بين المتغير التابع ممارسة تمهد الدخل وبين المتغير المستقل عامل ربحية الشركة،

وتشير نتائج نموذج الانحدار اللوجيسي المتعدد بمقاييس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح عن وجود تأثير سالب بدون دلالة إحصائية (معنوية Sig أعلى من 0.05) لعامل ربحية الشركة على ممارسات تمهيد الدخل، وهو ما يشير إلى عدم وجود علاقة أو تأثير لعامل ربحية الشركة على ممارسات تمهيد الدخل في الشركات المدروسة؛

ومن خلال ما سبق من مناقشة لنتائج الدراسة الإحصائية وتبعاً لنتيجة نموذج الانحدار اللوجيسي المتعدد وجدنا أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لعامل حجم الشركة (معنوية Sig أقل من 0.05) على ممارسات تمهيد الدخل، وبالتالي قدرة عامل حجم الشركة على التنبؤ بالتغيير في ممارسات تمهيد الدخل، لذا يمكننا رفض الفرضية العدمية H₀ ونقبل الفرضية البديلة H₁ والتي تشير إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لعامل حجم الشركة فقط على ممارسات تمهيد الدخل في القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة المدروسة.

ومن جهة أخرى ومن خلال نتائج الدراسة الإحصائية بصفة عامة المتعلقة بتأثير ممارسة التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة على ممارسات تمهيد الدخل في العينة المدروسة يمكننا القول أنه لا توجد علاقة ارتباط معنوي بين المتغير المستقل التحفظ المحاسبي من خلال المقياسيين وعامل مدینونية الشركة وربحية الشركة مع ممارسات تمهيد الدخل، بالإضافة إلى نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد والذي تشير نتائجه إلى عدم وجود تأثير معنوي (معنوية Sig أعلى من 0.05) وبالتالي عدم قدرة التحفظ المحاسبي وعامل نسبة مدینونية وربحية الشركة التنبؤ بالتغيير في ممارسات تمهيد الدخل، وهي النتيجة التي تشير إلى أنه ليس بالضرورة أن ممارسة التحفظ المحاسبي قد يؤدي إلى ممارسة تمهيد الدخل لذا يمكننا رفض الفرضية البديلة H₁ ونقبل الفرضية العدمية H₀ والتي تشير إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لسياسات التحفظ المحاسبي وعامل مدینونية وربحية الشركة على ممارسات تمهيد الدخل في القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة المدروسة.

وكخلاصة لما سبق يمكننا القول أن ممارسة سياسات محاسبية متحفظة تساهم في التحسين من جودة المعلومات المالية خلال زيادة درجة موثociتها وهذا بالحد من ممارسات إدارة الأرباح، وهذا ما أثبتته الدراسة الميدانية التي توصلت إلى أن ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي يقابل انخفاض في درجة ممارسة إدارة الأرباح إضافة إلى عدم وجود تأثير أو علاقة ارتباط يثبت أن ممارسة سياسات محاسبية متحفظة بالضرورة قد تستخدم لغرض ممارسة تمهيد الدخل.

خلاصة الفصل:

- من خلال نتائج الدراسة التطبيقية لهذه الدراسة في هذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية:
- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية لوجود ممارسة لسياسات التحفظ المالي باستخدام مؤشر نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل البنود غير العادلة في القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة الجزائرية المدروسة؛
 - توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية لوجود ممارسة لسياسات التحفظ المالي باستخدام مؤشر المستحقات غير التشغيلية في القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة الجزائرية المدروسة؛
 - توجد مؤشرات وفق الإشارات الموجبة لمعامل التفاعل B3 لوجود ممارسة لسياسات التحفظ المالي باستخدام نموذج الاستحقاق غير المتماثل إلى التدفق النقدي (AACF) في القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة الجزائرية المدروسة؛
 - أشارت نتائج قياس التحفظ باستخدام طريقة نسبة المستحقات الإجمالية للأرباح الحاسبة قبل البنود غير العادلة ومقاييس المستحقات غير التشغيلية إلى أن نشاط المحروقات سجل أعلى مستوى للتحفظ المالي مقارنة بباقي النشاطات؛
 - لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين العوامل المؤثرة (حجم وربحية الشركة) ومستوى التحفظ المالي في القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة الجزائرية المدروسة؛
 - لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية لتأثير عامل حجم وربحية الشركة على مستوى التحفظ المالي في القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة الجزائرية المدروسة؛
 - توجد علاقة ارتباط معنوية بين عامل مديونية الشركة ومستوى التحفظ المالي في القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة الجزائرية المدروسة؛
 - توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية لتأثير عامل مديونية الشركة على مستوى التحفظ المالي في القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة الجزائرية المدروسة؛
 - لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح بالشكل الموجب في القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة الجزائرية المدروسة؛
 - توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية لوجود ظاهرة تمهيد الدخل في القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة الجزائرية المدروسة؛
 - انخفاض مستوى ممارسات تمهيد الدخل في القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة الجزائرية المدروسة؛

- توجد علاقة ارتباط معنوية بين سياسات التحفظ المحاسبي وعامل ربحية ومديونية الشركة وبين ممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة الجزائرية المدروسة؟
- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية لتأثير سياسات التحفظ المحاسبي وعامل مدینونیة الشركة على ممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة الجزائرية المدروسة؟
- لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين عامل حجم الشركة وممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة الجزائرية المدروسة؟
- لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية لتأثير عامل حجم وربحية الشركة على ممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة الجزائرية المدروسة؟
- لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين سياسات التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة (ربحية ومديونية الشركة) وممارسات تمهيد الدخل في القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة الجزائرية المدروسة؟
- لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية لتأثير سياسات التحفظ المحاسبي وعوامل مدینونیة وربحية الشركة على ممارسات تمهيد الدخل في القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة الجزائرية المدروسة؟
- توجد علاقة ارتباط معنوية بين عامل حجم الشركة وممارسات تمهيد الدخل في القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة الجزائرية المدروسة؟
- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية لتأثير عامل حجم الشركة على ممارسات تمهيد الدخل في القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة الجزائرية المدروسة.

الخاتمة

شهدت الأبحاث في مجال الاقتصاد خاصة في ميدان المحاسبة بعد الأزمة المالية الأخيرة عدة دراسات تتناول مسببات الأزمة ومدى قصور مهنة المحاسبة على تقديم معلومات مالية تساعد في التنبؤ بالأخطار التي تحدق باستمارية الشركة ومعرفة وضعيتها الاقتصادية الحقيقة، وحظي مفهوم الحيطة والخذر بالكثير من الاهتمام من قبل العديد الباحثين الذين اعتبروا أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة أظهرت الحاجة إلى ممارسة هذا المفهوم من أجل الحد من انتهازية مديرى الشركات من الإفصاح عن الأرباح على غير حقيقتها، وأهمية مسانته في إعطاء معلومات مالية موثوقة تساعد مستخدميها في اتخاذ مختلف قراراتهم المالية، ومن جهة أخرى يعتقد الكثير من الباحثين الذين يعتبرون أن ممارسة التحفظ المحاسبي بشكل مبالغ فيه من شأنه أن يؤدي إلى زيادة عدم تماش المعلومات المالية، ويفقدوها قدرتها التنبؤية وبالتالي التأثير على درجة ملاءمتها، ويذهب الكثير من الباحثين إلى القول أن ممارسة التحفظ المحاسبي بشكل مبالغ فيه يمكن إدراجه ضمن ممارسة الشركة لإدارة أرباحها بشكل سالب وهذا من أجل تحفيض النتيجة بهدف التهرب من التزاماتها الجبائية وهو ما يصطلاح عليه بمارسات تمييز الدخل، لذا سعينا في دراستنا هذه إلى تسليط الضوء على المفهوم المعاصر للتحفظ المحاسبي ومدى أهمية استخدامه وأثره على جودة المعلومات المالية المفصح عنها من قبل شركات المساعدة الجزائرية، وذلك بتناولنا له من خلال الجانب النظري الذي استعرضنا فيه الدراسات الحديثة في الموضوع وعلاقته بمارسات إدارة الأرباح بالإضافة إلى دوافع استخدامه والأراء المؤيدة والمعارضة له، إضافة إلى ذلك تطرقنا إلى الجانب الآخر لممارسة مفهوم التحفظ المحاسبي الذي يعتبره الكثيرين أن المبالغة فيه يندرج ضمن ممارسات تمييز الدخل، حيث حاولنا من خلال الدراسة التطبيقية تسليط الضوء على الممارسات المحاسبية في بيئه الأعمال الجزائرية بعد سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية والوقوف على آثار ممارسات سياسات الحيطة والخذر على جودة المعلومات المالية من خلال علاقة التحفظ المحاسبي بإدارة الأرباح وممارسات تمييز الدخل.

وبناء على ما سبق من فصول البحث في الجانب النظري والتطبيقى إضافة إلى نتائج اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها يمكننا استخلاص أهم النتائج النظرية والتطبيقية في الشكل التالي:

1- النتائج النظرية:

- بالرغم من حذف مفهوم التحفظ المحاسبي كخاصية من الخصائص الداعمة للخصائص النوعية للمعومة المالية من الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB إلا أن معايير المحاسبة الدولية بعد تطرقنا لبعضها نجد وجود للممارسات محاسبية هي في جوهر الحيطة والخذر؛
- يعتبر التحفظ المحاسبي من أهم المفاهيم المحاسبية الجديدة التي أتى بها النظام المحاسبي، حيث أشار النظام المحاسبي المالي في العديد من المواد بشكل صريح على تقدير ظروف حالات عدم التأكد وهو ما يدل صراحة

على وجود خيارات محاسبية تتصف بالحيطة والحذر في النظام المحاسبي المالي، ومن جهة أخرى تغير المفهوم عن ما كان معمول به سابقا في المخطط الوطني المحاسبي الذي كان ينص على تسجيل الأعباء بمجرد توقيعها وعدم الاعتراف بالأرباح فقط عنده تتحققها الفعلية، إذ أن النظام المحاسبي المالي يشير إلى ضرورة تقدير معقول في ظروف الشك وعدم المبالغة في التقديرات الحذرة عن طريق الاحتياطات والمأونات المبالغ فيها، وهذا حرصا على الصورة الصادقة للمعلومات المالية ومتواقة مع التغيير المفاهيمي للنظام المحاسبي الذي أتى بمبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني؛

- تبني النظام المحاسبي المالي لعدة مفاهيم محاسبية مستمددة من المعايير المحاسبية الدولية مثل فرض محاسبة التعهد أو ما يعرف بفرض الاستمرارية ومبدأ تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني، دعم بشكل كبير مفهوم جودة المعلومات المالية مقارنة بالسابق، إضافة إلى توفيره لخيارات وطرق محاسبية تستخدم في ممارسات إدارة الأرباح؛

- من خلال تحليينا لممارسات الحيطة والحذر والخيارات المحاسبية التي تستخدم في إدارة الأرباح بشكل سالب التي يوفرها النظام المحاسبي المالي، وحسب العديد من الدراسات التي تناولت ممارسات تمديد الدخل كنوع لممارسات إدارة الأرباح، يمكن للشركات الجزائرية استخدام هذه الخيارات بمحض الدخل وجعله مستقررا خلال فترة زمنية في إطار ممارسات تمديد الدخل.

2- النتائج التطبيقية:

- أثبتت الدراسة التطبيقية وجود مستوى مرتفع للتحفظ المحاسبي خلال سنوات الدراسة بشكل متفاوت من سنة إلى أخرى، ويفسر ذلك للخصوصية الاقتصادية والقانونية التي تميز البيئة الجزائرية بشكل عام ومهنة المحاسبة بشكل خاص؛

- وجود مستوى منخفض لممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة المدروسة وهو الأمر الذي يساهم في تعزيز موثوقية المعلومات وبالتالي انعكاسها بشكل ايجابي على جودة المعلومات المالية المفصح عنها من قبل الشركات الجزائرية، ويفسر ذلك لعدم وجود دوافع قوية تدفع ب أصحاب القرار إلى الزيادة في أرباح الشركات؛

- وجود لظاهرة إدارة الأرباح والتي بلغت نسبتها خلال فترة الدراسة 45% من عدد المشاهدات الإجمالية للعينة المدروسة، بالرغم من عدم وجود دلالات إحصائية لممارسة الشركات المدروسة لإدارة أرباحها؛

- أثبتت الدراسة التطبيقية وجود تأثير دال إحصائيا لممارسة سياسات التحفظ المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي يساهم في عدم الإفراط في الإفصاح عن أرباح على غير حقيقتها وهو ما يساهم في تعزيز جودة المعلومات المالية بزيادة درجة موثقتها، وهي نتيجة متوقعة تتطابق مع نتائج قياس المتغيرين وتعكس الممارسة المحاسبية في بيئة الأعمال الجزائرية؛

- أثبتت الدراسة التطبيقية عدم وجود تأثير معنوي لكل من عامل حجم الشركة وربحيتها على ممارسات إدارة الأرباح؛
- أثبتت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي سالب لعامل مديونية الشركة وممارسات إدارة الأرباح، وفسر ذلك إلى دور شروط عقود الديون التي تفرضها البنوك على الشركات المقترضة في زيادة مستويات التحفظ المحاسبي بمقابل انخفاض إدارة الأرباح للشركات المقترضة.
- وجود دلالات إحصائية تشير إلى وجود ظاهرة ممارسة تمهيد الدخل بنسبة بلغت 36% من الشركات المدروسة حيث تعتبر هذه النسبة أقل من نصف العينة، وفسر ذلك إلى توجه الكثير من الشركات الاقتصادية إلى جعل الدخل مستقراً خلال فترة زمنية معينة؟
- بلغت نسبة عدم ممارسة الشركات المدروسة لتمهيد الدخل 64% وهو الأمر الذي يعكس بصورة إيجابية على موثوقية المعلومات المالية باعتبارها خالية من ممارسات التلاعب بالدخل، وبالتالي يعتبر مؤشراً إيجابياً على جودة المعلومات المالية المفصح عنها؛
- لم تثبت النتائج التطبيقية أن لسياسات التحفظ المحاسبي علاقة أو تأثير على مستوى ممارسة تمهيد الدخل وهو الأمر الذي يعتبر مؤشراً على عدم استخدام سياسات التحفظ المحاسبي لغرض تحفيض نتيجة السنة الحالية ونقلها للسنوات القادمة بهدف جعل الدخل أكثر استقراراً خلال فترة زمنية، وبالتالي انعكاس ذلك على موثوقية المعلومات المالية المفصح عنها؟
- أثبتت الدراسة أنه لا يوجد علاقة أو تأثير معنوي لعامل حجم ونسبة مديونية وربحية الشركة على ممارسات تمهيد الدخل في الشركات الجزائرية المدروسة؟
- أثبتت الدراسة التطبيقية أنه يوجد تأثير معنوي سالب للعامل المؤثر حجم الشركة على ممارسات تمهيد الدخل.

مقترنات الدراسة:

بهدف تحسين وتطوير مهنة المحاسبة والتحسين في مخرجاتها المحاسبية والمالية في الجزائر، يمكننا تقديم الاقتراحات التالية:

- الاهتمام أكثر بوظيفة المحاسبة والتدقيق على مستوى الشركات الجزائرية؛
- العمل على تطوير المعارف والقدرات المحاسبية لدى المحاسين من خلال دورات تكوينية توضح أكثر فلسفة النظام المحاسبي المالي والخيارات والطرق المحاسبية التي يقدمها من أجل تحسين مخرجات الأنظمة المحاسبية للشركات الجزائرية؛
- العمل أكثر على عصرنة نظم المعلومات واستخدامها في تطوير نظم الرقابة الداخلية في الشركات الجزائرية؛

- محاولة ضبط تقديرات قيم المؤونات عند أعمال نهاية الدورة المحاسبية من أجل عدم المبالغة في تكاليف تكون غير مبررة لاحقا؛
- الحرص على عدم الإفراط في استخدام سياسات الحيطة والحدر وهذا بهدف تجنب تشويه المعلومات المالية بالتأثير على ملائمتها في التنبؤ بالتدفقات المستقبلية؛
- استغلال المرونة المحاسبية التي يقدمها النظام المحاسبي المالي SCF في حدود أخلاقيات مهنة المحاسبة عند إعداد التقارير المالية من أجل إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية للشركات الجزائرية؛

أفاق الدراسة:

- دراسة تأثير استخدام الخيارات المحاسبية على جودة المعلومات المالية في الشركات الاقتصادية الجزائرية؛
- أهمية تفعيل نظم الرقابة الداخلية لتحسين جودة المعلومات المالية المفصح عنها في الشركات الاقتصادية الجزائرية؛
- دور تفعيل آليات حوكمة الشركات كمدخل لتطوير جودة المعلومات المالية في الجزائر؛
- دور الالتزام بأخلاقيات مهنة المراجعة لتحسين مهنة المحاسبة في الجزائر؛

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. الرسائل والأطروحات

- 1- أحلام عكسة، أثر تغير المفاهيم والممارسات المحاسبية على جودة القوائم المالية، رسالة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، 2016.
- 2- أمينة فداوي، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، رسالة دكتوراه الطور الثالث، شعبة مالية مالية، محاسبة والتسويق في المؤسسة، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014.
- 3- بدر الزمان، رسالة ماجистر بعنوان "فعالية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية عالية الجودة في البيئة الجزائرية"، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
- 4- بوسنة حمزة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح، رسالة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معتمدة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.
- 5- حكيمة بوسلمة، دراسة أثر الافصاح المحاسبي على كفاءة أسواق الأوراق المالية في ظل حوكمة الشركات، رسالة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2015.
- 6- خير الدين قريشي، دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي في التنبؤ بخطر الإفلاس، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
- 7- رجب سعيد محمود أبو جراد، العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثراها على جودة الإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية للمصارف المحلية المردحة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.
- 8- سمير موسى زيتون، العلاقة بين كل من المستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية والدخل من جهة وجودة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى للشركات الصناعية، أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، جامعة عمان العربية، 2013.
- 9- صابر عباسى، دور التسيير بالقيمة للضرائب في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة دكتوراه علوم، تخصص محاسبة وجباية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.
- 10- طاطا إيمان، أثر العوامل البيئية على التطور المحاسبي في الجزائر، رسالة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، 2017.
- 11- عقلة نواش محمد ارشيد، أثر استمرارية مدقق الحسابات على التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة الأردنية، رسالة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، جامعة عمان العربية، 2011.
- 12- علام موسى حдан، أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 2، 2011.
- 13- علي سليم سلامه المروط، أثر السياسات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن، 2015.

- 14- فؤاد صديقي، ظروف وحوافر إدارة أرباح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في سياق الغموض النسبي لممارسات النظام الحاسبي المالي، رسالة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة ورقلة، SCF 2016.
- 15- كهينة شاويسي، إطار مقترن لأثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية، رسالة دكتوراة علوم، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2016.
- 16- ليت أكرم مفلح، مدى فاعلية نموذج BASU لقياس التحفظ المحاسبي للأرباح في البيئة الأردنية، دراسة إخبارية على البنوك التجارية الأردنية، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية، 2014.
- 17- محمد ابراهيم سلطان عبيدات، أثر استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية، 2004.
- 18- محمد فلاح السماره، أثر التحفظ المحاسبي واللامثل بالمعلومات على تكلفة التمويل في الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2009.
- 19- محمد موري كانه، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في ضوء حوكمة الشركات مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية في السوق المالية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، قسم المحاسبة، 2014.
- 20- محمود عرفات أحمد فياض، قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية وأثره على إدارة الأرباح، رسالة ماجستير، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الأردن، 2012.
- 21- مدايني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام الحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، رسالة دكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
- 22- مريم مصطفى عبد الحليم، دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة السورية وتقييم إجراءات كشفها من قبل المدقق الخارجي، رسالة دكتوراه، تخصص المحاسبة، جامعة تشرين، سوريا، 2014.
- 23- نور الدين محمد خليل أبو نقيرة، أثر فاعلية الحاكمة المؤسسية على جودة الأرباح والمثانة المالية، رسالة دكتوراه، تخصص المحاسبة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، 2014.
- 24- هدى محمد الشرقاوي، أثر التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات على جودة الأرباح المحاسبية وقيمة الشركة السوقية - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة عمان 2006-2013، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية، 2015.

ب. المقالات العلمية

- 1- أبو الخير، مدثر طه، المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية، مجلة التجارة والتمويل، مصر، العدد 01، 2008.
- 2- أحمد بن محمد السلمان، تطور جودة المعلومات المحاسبية، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 11، العدد 2، 2012.

- 3- أحمد راهي عبد، أثر تمهيد الدخل على العوائد غير العادية للأسهم، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 3، 2014.
- 4- أمال محمد عوض، دراسة واختبار مدى تأثير التحفظ الحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، عدد رقم 02، 2010.
- 5- إيهاب محمد أبو خزانة، أثر هيكل المال وأجل الديون على التحفظ الحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة البحوث المالية التجارية، جامعة بور سعيد، العدد 2، 2011.
- 6- بالرقي تيجاني، المحاسبة الإبداعية المفاهيم والأساليب المبتكرة لتحسين صورة الدخل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، 2012.
- 7- خالد جمال المجارات، وضع نموذج مقترن لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية—دراسة نظرية تحليلية—، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 33، 2012.
- 8- خالد موسى دبور، دور إستراتيجية التخصص الصناعي لمراجعة الحسابات الخارجى في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، غزة، 2013.
- 9- رضا إبراهيم صالح، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة والبحوث العالمية، جامعة الإسكندرية، المجلد رقم 46، العدد رقم 2، 2009.
- 10- سامح محمد رضا رياض أحمد، التحفظ الحاسبي وجودة الأرباح، المجلة العربية للإدارة، مجلد 31، العدد رقم 2، 2011.
- 11- سمير كامل محمد عيسى، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مصر، المجلد رقم 45، العدد رقم 2، 2008.
- 12- طارق حمدان المبيضين، أسامة عبد المنعم، دور المحاسبة الإبداعية في نشوء الأزمة المالية العالمية وفقدان الموثوقية في البيانات المالية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، جامعة محمد خضر بسكرة.
- 13- العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، رسالة دكتوراه، الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خضر، بسكرة، 2016.
- 14- عبد النور شنبين، محمد زرقون، دراسة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد 03، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017.
- 15- عبير فايز الخوري، محمد زياد شخاترة، مدى استخدام تمهيد الخلل في قطاع الخدمات الأردني، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 4، 2014.
- 16- علام محمد موسى جمان، العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 1، 2012.

- 17- كريمة علي كاظم الجوهر، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحكومة مجلس الإدارة، مجلة الإدراة والاقتصاد، السنة 34، العدد 90، 2011.
- 18- لؤي محفوظ "محمد شفيق" داود، دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير في تخصص المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن، 2015.
- 19- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي- الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان الطبعة الثالثة، 2013.
- 20- محمد سعيد محمد جنيدى، أثر الدور التعاقدى للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2004.
- 21- محمد سلطان السهلي، التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المسponsورة السعودية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 17، عدد رقم 01، 2009.
- 22- نوي الحاج، مقاربة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، ص 35، 2013.
- 23- هاني عبد خليل حسانين، دور التحفظ المحاسبي في الحد من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية، مجلة إدارة الأعمال، مصر، العدد 144، 2014.

ج. القوانين والمراسيم

- 1-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 27، المرسوم التنفيذي رقم 156-08، بتاريخ 28 ماي 2008.
- 2-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 47، القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي.
- 3-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19، بتاريخ 25 مارس 2009، المتضمن القرار المؤرخ في 26 جويلية الذي يحدد قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء وإدراجها في الحسابات.
- 4-التعليمية الوزارية رقم 02 مؤرخة في 29 أكتوبر 2009 وزارة المالية، المديرية العامة للمحاسبة، المجلس الوطني للمحاسبة، تتضمن أول تطبيق النظام المحاسبي المالي 2010.

د. الملتقيات

- 1- هواري محمد سويسى، بدر الزمان خمقانى، مداخلة بعنوان "نموذج مقترن لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي" ، الملتقى العلمي الدولى حول "الإصلاح المحاسبي في الجزائـر" ، جامعة ورقلة، 29-30 نوفمبر، 2011.

د. الواقع الالكتروني

- 1- حميدة محمد عبد الحميد، قياس مستوى التحفظ الحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية، مجلة الحاسبة والمراجعة- AUJAA- http://www.ammanu.edu.jo/AR/GraduateStudy/Pages/pdf/Balqa/17-2/ د. جيل 20%.pdf متوفّر على الرابط
- 2- رياض العبد الله، جامعة اليرموك، وعقبل الحسناوي، جامعة الكوفة، دوافع سلوك تمهيد الدخل - دراسة تحليلية إنتقادية - ، متوفّر على الرابط <http://mng.uokufa.edu.iq/teaching/akeel/akel/researches.files/motivations%20of%20Income%20smoothing%20behavior.pdf>
- 3- مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، (ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين)، إصدار 2016، متوفّر على الرابط <http://www.mediafire.com/file/6kxhh34cgc3db>

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- 1- A. Cohen, Aiyesha Dey, Thomas Z. Lys, Real and Accrual-based Earnings Management in the Pre- and Post- Sarbanes Oxley Periods, p. 2, available at https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=813088.
- 2- Acharya. V, B. M. Lambrecht, A theory of Income smoothing when Insiders know more than outsiders, available at <http://www.efa2012.org/papers/f2b1.pdf>
- 3- Akhgar M. Omid, Type of Earnings Management and the Effects Debt Contracts, Future Earnings Growth Forecast and Sales Growth, School of Doctoral Studies, European Union Journal, 2012.
- 4- Ball, S.P. Kothari, Ashok Robin, The effect of international institutional factors on properties of accounting earnings, Journal of Accounting and Economics, Vol 29, 2000, pp. 1-51.
- 5- Carla Hayn, The information content of losses, Journal of Accounting and Economics , Vol. 20, 1995, pp. 125-153.
- 6- Charles Piot, Pascal Dumontier, Rémi Janin, IFRS consequences on accounting within Europe, www.ssrn.com, 2010.
- 7- Charles W. Mulford, Eugene E. Comiskey, "the financial numbers game: detecting creative accounting practices", John Wiley & sons, New York, , www.ssrn.com.
- 8- Dan Givoly, Carla K. Hayn, "The Changing Time-Series Properties of Earnings, Cash Flows and Accruals: Has Financial Reporting Become More Conservative?", Journal of Accounting and Economics , Vol. 29, No. 3, 2000, pp. 287-320.
- 9- Dan Givoly, Carla K. Hayn, Ashok Natarajan, Measuring Reporting Conservatism, The Accounting Review, Vol. 82, No.1, 2007, pp. 65-106.

- 10- Daniel A. Cohen, Aiyesha Dey, Thomas Z. Lys, Real and Accrual-based Earnings Management in the Pre- and Post- Sarbanes Oxley Periods, *The Accounting Review*, Vol. 83, No. 3, 2008, pp. 757-787
- 11- Eli Bartov, Dan Givoly, Carla Hayn, The Rewards to Meeting or Beating Earnings Expectations, p. 1, available at papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=247435.
- 12- José Elias Feres de Almeida, Alfredo Sarlo Neto, Ricardo Furieri Bastianello, Eduardo Zandomenigue Moneque, Effects of income smoothing practices on the conservatism of public companies listed on the BM & FBOVESPA, *Revista Contabilidade and Finanças - USP* . jan-abr2012, Vol. 23 Issue 58, pp. 65-75.
- 13- Financial Accounting Standards Board FASB, 1980, Statement of Financial accounting concepts NO.2: Qualitative characteristics of accounting information.
- 14- Financial Accounting Standards Board, Statement of Financial Accounting Concepts, No.8, Conceptual Framework for Financial Reporting, 2011.
- 15- Frank Gigler, Chandra Kanodia, Haresh Sapra, Raghu Venugopalan, Accounting Conservatism and the Efficiency of Debt Contracts, *Journal of Accounting Research*, Vol. 47, No.3, 2009, pp. 766-797.
- 16- Fudenberg, D. Tirole J , A theory of income and dividend smoothing based on incumbency rents, *Journal of Political Economy*, Vol. 103, No. 01, pp. 75-93.
- 17- Gerald A Felthman,, James A Ohlson, Valuation and clean surplus accounting for operating and financial activates, *Contemporary accounting research*, Spring. Vol. 11, No. 2, 1995, pp. 689-731.
- 18- Gulraze Wakil, Conservatism, Earnings Persistence, and The Accruals Anomaly, A dissertation submitted to: Kent State University Graduate School of Management in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, 2011.
- 19- Hashem Valipour, Ghodratollah Talebnia, Sayed Ali Javanmard, The interaction of income smoothing and conditional accounting conservatism, *African Journal of Business Management*, Vol. 34, No 5, 2011, pp. 13302-13308.
- 20- International Accounting Standards 7, Statement of cash flows, EC staff consolidated version of 24 March 2010, available at file:///C:/Users/ACER%20PC/Downloads/ias7_en.pdf.
- 21- International Accounting Standards Board IASB, 2010. Conceptual Framework for Financial Reporting.
- 22- International Accounting Standards Board IASB, 2015. Basis for Conclusions Exposure Draft, ED/2015/3, Conceptual Framework for Financial Reporting.
- 23- International Accounting Standards Committee IASC, 1989. Framework for the preparation of financial statements.

- 24- Jennifer J. Jones, Earnings Management During Import Relief Investigations, Journal of Accounting Research, Vol. 29, No. 2, 1991, pp. 193-228.
- 25- Jieying Zhang, The contracting benefits of accounting conservatism to lenders and borrowers, Journal of Accounting and Economics, Vol, 2008, pp. 27-54.
- 26- Juan Manuel García Lara, Beatriz García Osma, Fernando Penalva, Information consequences of accounting conservatism, European Accounting Review, vol. 23, No. 2, 2014, pp. 173-198.
- 27- Karthik Balakrishnan, Ross Watts, Luo Zuo, The Effect of Accounting Conservatism on Corporate Investment during the Global Financial Crisis, available at:
https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?_id=1952722
- 28- Lorraine Magrath, Leonard G. Weld, 2002, Abusive earnings management and early warning signs , The cpa journal , August 2002, pp.51-54.
- 29- Mark Bangoli, Susan G. Watts, Conservative Accounting Choices, Management Science, Vol. 51, No. 5, 2005, pp 786- 801.
- 30- Mark E. Zmijewski, Robert L. Hagerman, An Income Strategy Approach to The Positive Theory of Accounting Standard Setting/choice, , Journal of Accounting and Economics, Vol, 3, 1981, pp. 129-149.
- 31- Michael Akers, Don Giacomo, Jodi L. Gissel, "Earning Management and its Implications", The CPA Journal. 2007, Vol 77, No 8, pp. 64-68.
- 32- Neila Boulila. Taktak, Ridha. Shabou, Pascal. Dumontier, Income Smoothing : Evidence from Banks Operating in OECD Countries, Internnnational Journal of Economics Finance, Vol. 2, No. 4, 2010. pp.140-150.
- 33- Pankaj k. Jain, Zabihollah Rezaee, The Sarbanes-Oxley act of 2002 and Accounting Conservatism, 2004, available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=554643.
- 34- Paul M. Healy and James M. Wahlen, A Review of the Earnings management Literature and its Implications for Standards Setting, 1999, Vol. 13, No 4, pp. 365-383.
- 35- Petter Easton, Jinhan Pae, Accounting Conservatism and the Relation Between Returns and Accounting Data, Review of Accounting Studies, Vol. 9, 2004, pp. 495–521.
- 36- Pornsit Jiraporn, Gary A. Miller, Soon Suk Yoon, Young S. Kim, Is earnings management opportunistic or beneficial? An agency theory perspective, International Review of Financial Analysis, No. 17 ,2008, pp. 622–634.
- 37- Ray Ball, Gil Sadka, Ashok Robin, Is Financial Reporting Shaped by Equity Market or by debt Market?: An International Study of Timeliness and Conservatism, 2007, available at:
https://papers.ssrn.com/sol3 /papers.cfm?abstract_id=984299.

- 38- Ray Ball, infrastructure requirements for an economically efficient system of public financial reporting and, disclosure Brookings-Wharton Papers on Financial Service, 2001, pp. 127-169(article).
- 39- Ray Ball, Lakhshmanan Shivakumar, The role of accruals in asymmetrically timely gain and loss recognition, Journal of accounting research, Vol.44, No.2, 2006,pp. 207-242.
- 40- Robert M. Busman, Joseph D. Piotroski, Financial reporting for conservative accounting: The influence of legal and political institutions, Journal of Accounting and Economics, Vol 42, 2006, pp. 107-148.
- 41- Ross L. Watts, Conservatism in Accounting Part II: Evidence and Research Opportunities, Accounting Horizons, Vol. 17, NO. 4, 2003, pp. 287-301.
- 42- Ross L. Watts, Jerold L. Zimmerman, "Towards a Positive Theory of the Determination of Accounting Standards", The accounting Review, Vol. LIII, No 1, 1978, pp. 112-134.
- 43- Ross L. Watts, Jerold L. Zimmerman, Positive Accounting Theory: A Ten Year Perspective, The Accounting Review, Vol. 65, No. 1, 1990, pp. 131-156.
- 44- Ross L. Watts, Luo Zuo, Accounting Conservatism and Firm Value : Evidence from the Global Financial Crisis, 2012, available at
https://www.researchgate.net/publication/228140065_Accounting_Conservatism_and_Firm_Value_Evidence_from_the_Global_Financial_Crisis.
- 45- Ryan Lafond, Ross L Watts, The Information Role of Conservatism, The Accounting Review, Vol. 83, No.2, 2008, pp. 447-478.
- 46- Ryan Lafond, Sugata Roychowdhury, Managerial Ownership and Accounting Conservatism, Journal of Accounting Research, vol. 46, No. 1, 2008, pp. 101-135.
- 47- S.H. Badloe, The quality of accounting information, a case of the Netherlands, Master Thesis Accounting, Auditing & Control, Erasmus University Rotterdam, 2011.
- 48- Stephen H. Penman and Xiao-Jun Zhang, Accounting conservatism, the quality of earnings and stock return, Vol. 77, No. 2, 2002, pp. 237-264.
- 49- Sudipta Basu, "The Conservatism Principle and The Asymmetric Timeliness of Earnings", Journal of Accounting and Economics, Vol. 24, No. 1, 1997, pp. 3-37.
- 50- Sudipta Basu, Leesek Hwang, Ching-Lih Jan, Differences in Conservatism between Big Eight and non-Big, 2014, available at <http://ssrn.com/abstract=2428836>.
- 51- The Accounting Principles Board, Statement No. 4. 1970, Basic Concepts and Accounting Principles Underlying Financial Statements of Business Enterprises, Available at
<http://clio.lib.olemiss.edu/cdm/ref/collection/aicpa/id/773>
- 52- Thomas D.Fields, Thomas Z.Lys, Linda Vincent, Empirical research on accounting choice, Journal of Accounting and Economics, No. 31, 2001, pp.255-307.

- 53- Watts, R, "Conservatism in Accounting-part 1, Explanations and Implications, Simon School of Business, University of Rochester, 2003, Available at <http://ssrn.com/abstract=414522>.
- 54- William. R. Ortega, Gerry H. Grant, Maynard manufacturing an analysis of gaap- based and operational earnings management techniques ,Strategic Finance, july, pp.1-7.
- 55- Wooseok Choi, Bank Relationships and Value Relevance of the Income Statement: Evidence from Income-Statement Conservatism, Journal of Business Finance and Accounting, Vol. 34, No. 8, 2007,pp. 1051-1072.
- 56- Xinrong Qiange, The effects of contracting, litigation, regulation, and tax costs on conditional and unconditional conservatism: cross-sectional evidence at the firm level, The Accounting Review, vol. 82, No. 3, 2007, pp. 759-796.

الملاحق

ملحق رقم 01
وصف للعوامل المؤثرة

ربحية الشركة

Statistiques

	ROA2011	ROA2012	ROA2013	ROA2014	ROA2015
N Valide	47	47	47	47	47
Manquant	0	0	0	0	0
Moyenne	-.0032-	-.0062-	.0187	.0402	.0345
Médiane	.0100	.0200	.0200	.0200	.0300
Ecart type	.14968	.13532	.13796	.08512	.05476
Minimum	-.78-	-.52-	-.62-	-.22-	-.14-
Maximum	.25	.23	.24	.38	.18
Somme	-.15-	-.29-	.88	1.89	1.62

نسبة المديونية

Statistiques

	DETT2011	DETT2012	DETT2013	DETT2014	DETT2015
N Valide	47	47	47	47	47
Manquant	0	0	0	0	0
Moyenne	.3264	.3028	.3404	.3691	.3609
Médiane	.1900	.2600	.2400	.2800	.3400
Ecart type	.59965	.32403	.39839	.33768	.30890
Minimum	.00	.00	.00	.00	.00
Maximum	3.83	1.89	2.37	1.46	1.49

حجم الشركة

Statistiques

	TAILE2011	TAILE2012	TAILE2013	TAILE2014	TAILE2015
N Valide	47	47	47	47	47
Manquant	0	0	0	0	0
Moyenne	9.1938	9.2479	9.3132	9.3843	9.4236
Médiane	9.0300	9.2800	9.3100	9.3600	9.4600
Ecart type	.93047	.91623	.91837	.91309	.93286
Minimum	7.22	7.40	7.42	7.54	7.50
Maximum	11.27	11.33	11.40	11.43	11.44

نتائج قياس التحفظ المحاسبي بممؤشر نسبة المستحقات للأرباح المحاسبية قبل البند

الغير العادلة (TACC) للفترة 2011-2015:

نشاط	الشركة	السنوات	الأرباح قبل البند غير العادلة EBXT	المستحقات الكلية TACC	نسبة TACC/ EBXT	
					-	-
X 1		2011	4,345,585.37	- 20,188,028.22	-	4.65
		2012	8,235,811.40	- 20,313,320.58	-	2.47
		2013	7,238,041.78	545,521.35		0.08
		2014	4,147,512.40	- 26,888,951.57	-	6.48
		2015	2,684,811.96	- 77,582,259.59	-	28.90
X 2		2011	- 12,888,805.85	- 10,333,779.69		0.80
		2012	- 13,069,603.97	417,487.32		0.03
		2013	- 13,080,513.33	6,181,522.99		0.47
		2014	- 3,957,062.03	17,260,149.92	-	4.36

	2015	3,288,062.88	-	23,856,418.58	-	7.26
الأَشْغَالُ وَالْبَنَاءُ	2011	- 2,431,750.85		678,374.17	-	0.28
	2012	600,207.81		1,633,923.97		2.72
	2013	727,880.24		2,486,117.33		3.42
	2014	1,341,492.80		10,760,562.99		8.02
	2015	468,404.60	-	5,711,326.10	-	12.19
X 4	2011	50,062,396.75	-	1,145,382,833.09	-	22.88
	2012	- 315,088,870.77		747,658,701.05	-	2.37
	2013	- 105,440,831.17	-	8,647,794,808.72		82.02
	2014	- 539,914,756.62		8,117,906,808.34	-	15.04
	2015	- 352,075,604.75		7,142,868,250.32	-	20.29
X 5	2011	11,800,265.94	-	268,968,190.65	-	22.79
	2012	11,761,121.23	-	181,265,175.72	-	15.41
	2013	160,751,168.72	-	236,553,557.47	-	1.47
	2014	225,488,206.10	-	626,353,616.60	-	2.78
	2015	181,821,140.94	-	871,806,436.42	-	4.79
X 6	2011	12,792,027.39	-	31,359,033.77	-	2.45
	2012	14,156,766.78	-	331,843,230.79	-	23.44
	2013	17,569,880.38	-	127,895,422.17	-	7.28
	2014	66,403,846.58	-	174,501,261.98	-	2.63
	2015	3,582,010.37	-	242,162,913.52	-	67.61
X 7	2011	54,180,331.68		300,212,565.70		5.54
	2012	90,349,333.29	-	296,556,881.24	-	3.28
	2013	120,246,337.93	-	678,193,486.35	-	5.64
	2014	159,347,831.81	-	470,967,911.43	-	2.96
	2015	109,846,470.70	-	483,032,694.36	-	4.40
X 8	2011	- 54,241,526.73	-	1,037,839,582.18		19.13
	2012	2,877,247.66		74,026,850.12		25.73
	2013	6,204,005.81	-	120,311,035.20	-	19.39
	2014	10,285,581.29	-	401,749,390.90	-	39.06
	2015	21,222,161.53	-	560,989,893.90	-	26.43
X 9	2011	2,734,356,925.27	-	12,463,910,495.37	-	4.56
	2012	2,293,066,601.04	-	15,603,758,935.07	-	6.80
	2013	2,775,988,551.39	-	10,174,584,402.57	-	3.67
	2014	2,557,437,801.56	-	13,147,997,368.67	-	5.14
	2015	2,636,489,652.02	-	14,394,471,874.11	-	5.46
X 10	2011	- 14,809,721.20	-	14,876,222.58		1.00
	2012	6,052,719.03		50,993,290.24		8.42
	2013	13,441,103.22		14,095,138.03		1.05
	2014	30,913,420.32		43,174,478.13		1.40
	2015	27,439,082.34		10,797,972.68		0.39
	2011	120,114,879.55	-	162,095,170.46	-	1.35

X 11	2012	127,473,020.44	-	115,438,797.41	-	0.91
	2013	99,213,777.56	-	239,819,158.49	-	2.42
	2014	93,096,802.00	-	152,956,788.36	-	1.64
	2015	108,226,667.05	-	151,687,057.88	-	1.40
X 12	2011	47,113,571.40	-	108,523,113.75	-	2.30
	2012	46,829,879.21	-	92,935,006.37	-	1.98
	2013	47,387,431.16	-	217,890,851.47	-	4.60
	2014	44,350,031.60		27,285,776.66		0.62
	2015	56,432,443.29	-	66,355,502.53	-	1.18
X 13	2011	2,818,025.81		629,578.18		0.22
	2012	2,983,737.06	-	3,748,211.38	-	1.26
	2013	2,513,285.64		11,381,027.91		4.53
	2014	2,258,441.59		48,481,429.23		21.47
	2015	2,954,670.26		44,057,868.34		14.91
X 14	2011	816,301.77	-	42,869,999.83	-	52.52
	2012	1,697,193.91	-	77,395,716.10	-	45.60
	2013	2,977,039.69	-	82,637,325.27	-	27.76
	2014	3,064,904.46		23,141,894.40		7.55
	2015	2,036,730.44	-	113,445,047.82	-	55.70
X 15	2011	358,328,566.53	-	1,505,991,232.08	-	4.20
	2012	268,630,833.06	-	690,599,331.49	-	2.57
	2013	525,009,547.67	-	957,500,776.25	-	1.82
	2014	266,284,737.09	-	1,374,768,639.47	-	5.16
	2015	380,888,405.35	-	1,978,836,378.94	-	5.20
X 16	2011	- 522,421,121.57	-	1,114,741,267.31		2.13
	2012	48,018,615.31		272,622,067.14		5.68
	2013	- 367,439,888.33		420,756,646.50	-	1.15
	2014	- 178,456,951.73	-	331,203,047.26		1.86
	2015	- 517,436,085.66	-	1,513,403,291.17		2.92
X 17	2011	44,905,160.22		1,011,394,479.43		22.52
	2012	59,212,456.84	-	1,433,817,274.06	-	24.21
	2013	30,439,156.51	-	1,403,080,694.98	-	46.09
	2014	- 375,754,471.98	-	122,078,553.50		0.32
	2015	- 1,212,298,602.49	-	11,497,517.85		0.01
X 18	2011	544,496,475.25		3,391,724,199.57		6.23
	2012	710,904,906.19	-	207,133,824.19	-	0.29
	2013	1,929,952,238.07	-	1,123,413,397.48	-	0.58
	2014	2,956,936,495.80		1,556,571,437.43		0.53
	2015	3,679,699,768.50		2,659,968,419.06		0.72
X 19	2011	- 39,476,762.31		14,563,936.60	-	0.37
	2012	- 5,283,494.24		260,639,773.77	-	49.33
	2013	8,495,755.24	-	199,357,452.14	-	23.47

	2014	5,635,392.00	-	194,809,808.94	-	34.57
	2015	34,567,272.96	-	31,492,836.48	-	0.91
X 20	2011	47,004,134.52	-	189,883,384.88	-	4.04
	2012	5,662,857.16	-	536,653,143.28	-	94.77
	2013	37,754,031.41	-	176,908,068.14	-	4.69
	2014	55,050,908.48	-	217,728,629.24	-	3.96
	2015	39,050,960.09	-	378,678,257.93	-	9.70
X 21	2011	- 20,461,811.56	-	108,069,251.44		5.28
	2012	- 49,226,933.36	-	45,730,817.55		0.93
	2013	825,524.78		31,520,763.94		38.18
	2014	- 3,532,493.35	-	147,963,719.88		41.89
	2015	8,263,341.25		50,204,927.94		6.08
X 22	2011	190,074.46		1,116,828.99		5.88
	2012	- 9,524,037.76		20,587,992.94	-	2.16
	2013	601,975.00		23,082,868.82		38.35
	2014	- 5,800,592.52		959,342.82	-	0.17
	2015	- 3,704,970.85	-	24,439,450.13		6.60
X 23	2011	1,811,376.14		78,960,948.22		43.59
	2012	53,251,039.17		273,240,100.42		5.13
	2013	45,267,911.71	-	1,155,680,977.09	-	25.53
	2014	44,269,526.30		85,539,487.00		1.93
	2015	- 4,278,486.41		689,273,930.34	-	161.10
X 24	2011	- 261,394,221.09	-	484,078,784.58		1.85
	2012	- 535,555,077.13	-	595,271,408.31		1.11
	2013	- 156,304,373.79	-	779,545,614.23		4.99
	2014	56,319,090.51	-	509,967,737.92	-	9.05
	2015	42,095,973.98	-	340,476,671.18	-	8.09
X 25	2011	100,037,852.98	-	1,360,633,343.25	-	13.60
	2012	14,670,810.06	-	1,544,594,997.60	-	105.28
	2013	39,960,328.42	-	2,352,049,219.21	-	58.86
	2014	68,144,958.12	-	2,079,864,252.01	-	30.52
	2015	46,531,724.78	-	593,797,338.45	-	12.76
X 26	2011	1,599,023,113.84	-	3,443,767,975.48	-	2.15
	2012	2,502,305,135.05	-	2,588,221,477.12	-	1.03
	2013	1,971,403,856.68	-	3,390,083,362.35	-	1.72
	2014	2,376,299,138.62	-	5,783,250,387.65	-	2.43
	2015	2,432,634,835.01	-	7,013,424,844.09	-	2.88
X 27	2011	411,671,374.85	-	1,508,844,940.65	-	3.67
	2012	346,568,137.50	-	1,610,810,082.78	-	4.65
	2013	840,242,027.37	-	1,044,523,817.69	-	1.24
	2014	1,245,319,936.06	-	2,077,347,516.02	-	1.67
	2015	973,087,964.31	-	3,289,744,646.10	-	3.38

الصناعة

	X 28	2011	265,984,278.00	-	683,023,615.00	-	2.57
		2012	238,152,000.00	-	443,416,646.00	-	1.86
		2013	290,514,000.00		235,595,964.00		0.81
		2014	368,943,000.00	-	4,997,000.00	-	0.01
		2015	252,021,000.00		249,709,000.00		0.99
الخدمات	X 29	2011	44,147,164.92	-	276,517,964.48	-	6.26
		2012	48,951,845.86	-	464,584,681.56	-	9.49
		2013	29,789,415.28	-	781,156,562.12	-	26.22
		2014	14,850,204.60	-	254,205,135.16	-	17.12
		2015	19,536,008.32	-	430,981,088.22	-	22.06
	X 30	2011	6,130,767.00		170,965,324.00		27.89
		2012	- 34,298,647.00	-	67,787,687.00		1.98
		2013	- 23,354,533.92	-	228,642,237.71		9.79
		2014	- 39,759,957.00		94,113,737.13	-	2.37
		2015	25,820,911.00	-	374,946,875.00	-	14.52
	X 31	2011	- 15,555,641.71	-	200,084,951.57		12.86
		2012	- 101,424,587.00	-	107,093,372.00		1.06
		2013	- 63,439,987.36	-	127,514,374.59		0.50
		2014	- 439,734,384.37	-	452,926,415.90		0.97
		2015	- 609,985,239.68	-	487,988,191.74		1.25
	X 32	2011	- 7,035,842.05	-	61,120,054.60		8.69
		2012	- 1,955,781.98	-	24,642,677.70		12.60
		2013	- 9,279,829.07	-	61,632,831.72		6.64
		2014	2,687,594.01	-	102,761,837.02	-	38.24
		2015	- 2,251,632.63	-	65,076,422.09		28.90
	X 33	2011	2,124,425,689.91	-	7,955,181,225.07	-	3.74
		2012	910,116,806.90		2,486,225,889.91		2.73
		2013	1,678,900,264.67	-	7,534,102,142.51	-	4.49
		2014	3,075,161,567.92	-	4,692,560,750.90	-	1.53
		2015	3,375,385,754.26	-	3,304,811,294.00	-	0.98
	X 34	2011	705,149,697.11	-	7,643,319,810.21	-	10.84
		2012	958,829,494.18	-	5,095,285,543.40	-	5.31
		2013	1,532,961,553.68	-	5,740,534,492.03	-	3.74
		2014	2,370,849,316.41	-	8,540,482,277.68	-	3.60
		2015	1,803,003,602.85	-	7,597,495,265.30	-	4.21
	X 35	2011	7,029,653.65	-	182,489,379.89	-	25.96
		2012	19,948,733.11	-	251,353,256.75	-	12.60
		2013	8,781,339.97	-	184,445,182.92	-	21.00
		2014	1,593,479.00	-	71,492,262.89	-	44.87
		2015	863,871.93	-	115,343,918.28	-	133.52
	X 36	2011	- 143,193,879.90	-	69,891,276.03		0.49
		2012	- 290,936,491.76	-	427,844,756.88		1.47

		2013	102,157,028.08	217,340,294.87	2.13
		2014	70,077,982.95	- 607,942,155.24	- 8.68
		2015	40,005,433.37	- 470,869,005.57	- 11.77
X 37	2011	- 8,645,650.29	- 86,342,770.87	9.99	
	2012	- 5,308,529.23	- 84,865,854.40	15.99	
	2013	1,652,143.95	- 65,149,482.29	- 39.43	
	2014	- 3,509,925.28	- 118,055,676.36	33.63	
	2015	524,123.12	- 87,509,642.03	- 166.96	
X 38	2011	1,978,346.00	- 760,765,510.50	- 384.55	
	2012	- 55,805,580.12	- 108,625,069.42	1.95	
	2013	- 49,401,552.02	- 52,403,515.42	1.06	
	2014	- 10,210,427.42	- 35,812,771.63	3.51	
	2015	- 5,659,682.95	- 11,502,944.35	2.03	
اخروقات	X 39	2011	7,361,433,569.81	539,308,924.75	0.07
		2012	8,425,263,185.29	- 996,210,789.65	- 0.12
		2013	11,404,669,706.89	- 3,351,867,522.55	- 0.29
		2014	2,974,271,816.68	- 35,184,670,648.71	- 11.83
		2015	1,324,592,158.93	- 8,844,562,398.58	- 6.68
	X 40	2011	77,051,393.15	- 268,480,649.85	- 3.48
		2012	153,017,213.20	- 363,136,362.85	- 2.37
		2013	95,173,944.99	- 720,877,286.50	- 7.57
		2014	84,679,632.61	- 935,563,428.45	- 11.05
		2015	81,076,716.41	- 948,635,355.56	- 11.70
	X 41	2011	2,232,610,622.46	- 1,534,895,977.41	- 0.69
		2012	1,920,929,123.27	- 5,658,838,238.99	- 2.95
		2013	2,635,626,646.93	- 6,502,776,350.62	- 2.47
		2014	2,699,775,235.43	- 5,412,553,979.94	- 2.00
		2015	1,604,926,352.84	- 3,606,265,330.67	- 2.25
	X 42	2011	112,434,281.88	- 387,528,615.16	- 3.45
		2012	151,421,067.10	- 672,003,376.31	- 4.44
		2013	86,093,315.56	- 634,570,189.93	- 7.37
		2014	175,932,879.55	- 640,664,602.77	- 3.64
		2015	255,561,454.26	- 961,375,885.17	- 3.76
	X 43	2011	9,444,402,218.26	- 159,209,804,058.28	- 16.86
		2012	10,288,586,971.69	- 187,068,448,041.85	- 18.18
		2013	11,396,484,277.15	- 194,993,462,798.04	- 17.11
		2014	10,621,844,307.89	- 216,984,321,739.89	- 20.43
		2015	15,655,928,603.84	- 221,153,347,326.25	- 14.13
	X 44	2011	2,461,259,406.64	- 13,205,111,955.75	- 5.37
		2012	1,006,336,321.96	- 10,712,227,324.03	- 10.64
		2013	1,641,886,292.41	- 12,746,215,937.54	- 7.76
		2014	1,197,809,700.08	- 27,953,978,557.08	- 23.34

	2015	1,488,187,089.64	- 29,859,539,392.47	- 20.06
X 45	2011	1,090,361,801.47	- 6,978,459,486.96	- 6.40
	2012	2,889,618,384.34	- 7,590,653,460.49	- 2.63
	2013	4,114,981,688.27	- 8,650,225,186.85	- 2.10
	2014	4,571,404,117.44	- 9,558,283,115.45	- 2.09
	2015	4,695,887,434.86	- 13,321,994,388.83	- 2.84
	2011	- 1,529,479,041.70	- 2,910,396,608.95	1.90
X 46	2012	310,999,831.80	- 3,319,585,140.45	- 10.67
	2013	587,143,335.71	- 9,084,416,191.94	- 15.47
	2014	1,774,248,024.72	- 10,552,431,484.15	- 5.95
	2015	2,603,187,239.89	- 16,556,177,176.91	- 6.36
	2011	- 4,983,760.40	- 277,656,753.56	55.71
X 47	2012	- 77,159,050.50	- 668,637,734.75	8.67
	2013	81,716,055.68	- 191,324,309.85	- 2.34
	2014	106,042,910.15	- 331,941,326.75	- 3.13
	2015	276,233,083.92	- 784,970,387.69	- 2.84

**ملحق رقم 02 الوصف الإحصائي لمستويات لتحفظ المالي بالخدمات نسبة المستحقات الاجمالية للأرباح
المحاسبية قبل البنود الغير العادلة (TACC/EXBT) للفترة 2015-2011:**

Statistiques descriptive

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
ANNE2011	47	-384,5500000	55,7100000	-8,089574468	58,4710099093
ANNE2012	47	-105,2800000	25,7300000	-7,933404255	23,4474959520
ANNE2013	47	-58,8600000	82,0200000	-4,270638298	21,1298887221
ANNE2014	47	-44,8700000	41,8900000	-5,187234043	15,8164921772
ANNE2015	47	-166,9600000	28,9000000	-17,010000000	39,3399793882
N valide (liste)	47				

ملحق رقم 03

**اختبار One Sample Test لمستوى التحفظ المحاسبى بمقاييس المستحقات الاجمالية للأرباح المحاسبية قبل
البنود الغير العادلة (TACC/EXBT) للفترة 2015-2011:**

نشاط الأشغال والبناء

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
ANNE2011	14	-6,220714286	16,9010998569	4,5170089374
ANNE2012	14	-4,758571429	16,0878037212	4,2996464022
ANNE2013	14	1,381428571	24,8195868239	6,6333135983
ANNE2014	14	-2,930714286	13,3870841682	3,5778487404
ANNE2015	14	-15,736428571	22,6195635567	6,0453326477

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 1					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
ANNE2011	-1,599	13	,134	-7,2207142857	-16,979118815	2,537690244
ANNE2012	-1,339	13	,203	-5,7585714286	-15,047392750	3,530249893
ANNE2013	,058	13	,955	,3814285714	-13,948974215	14,711831358
ANNE2014	-1,099	13	,292	-3,9307142857	-11,660186562	3,798757991
ANNE2015	-2,768	13	,016	-16,7364285714	-29,796575741	-3,676281402

نشاط الصناعة

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
ANNE2011	14	4,062857143	13,9480439371	3,7277715449
ANNE2012	14	-19,521428571	37,0527397216	9,9027612343
ANNE2013	14	-5,915714286	26,7278658143	7,1433226112
ANNE2014	14	-2,929285714	17,3242775249	4,6301079265
ANNE2015	14	-13,335714286	42,8987413684	11,4651708946

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 1					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
ANNE2011	,822	13	,426	3,0628571429	-4,990503661	11,116217947
ANNE2012	-2,072	13	,059	-20,5214285714	-41,915043554	,872186412
ANNE2013	-,968	13	,351	-6,9157142857	-22,347924558	8,516495987
ANNE2014	-,849	13	,411	-3,9292857143	-13,932025755	6,073454326
ANNE2015	-1,250	13	,233	-14,3357142857	-39,104710127	10,433281556

نشاط الخدمات

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
ANNE2011	10	-37,143000000	122,948077753	38,8795959641
ANNE2012	10	1,038000000	8,8137654962	2,7871573731
ANNE2013	10	-7,476000000	16,0010396884	5,0599730346
ANNE2014	10	-7,830000000	22,1010758914	6,9889738557
ANNE2015	10	-32,184000000	64,1532178460	20,2870287622

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 1					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
ANNE2011	-,981	9	,352	-38,1430000000	-126,094756497	49,808756497
ANNE2012	,014	9	,989	,03800000000	-6,266988015	6,342988015
ANNE2013	-1,675	9	,128	-8,4760000000	-19,922454244	2,970454244
ANNE2014	-1,263	9	,238	-8,8300000000	-24,640157268	6,980157268
ANNE2015	-1,636	9	,136	-33,1840000000	-79,076447426	12,708447426

نشاط المروقات

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
ANNE2011	9	2,381111111	20,7205733780	6,9068577927
ANNE2012	9	-4,814444444	7,6247477190	2,5415825730
ANNE2013	9	-6,942222222	5,9815649662	1,9938549887
ANNE2014	9	-9,273333333	8,0394076274	2,6798025425
ANNE2015	9	-7,846666667	6,1767932619	2,0589310873

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 1					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
ANNE2011	,200	8	,846	1,381111111	-14,546131520	17,308353742
ANNE2012	-2,288	8	,051	-5,814444444	-11,675344368	,046455479
ANNE2013	-3,983	8	,004	-7,942222222	-12,540060071	-3,344384373
ANNE2014	-3,834	8	,005	-10,273333333	-16,452969078	-4,093697589
ANNE2015	-4,297	8	,003	-8,846666667	-13,594570268	-4,098763065

ملحق رقم 04 : اختبار One Sample Test مقارنة مستوى التحفظ الخاصي بين الأنشطة بمقاييس المستحقات

الإجمالية للأرباح الخاسية قبل البنود الغير العادية(TACC/EXBT) للفترة 2011-2015

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
1 er activité	70	-5.6530-	19.52443	2.33362
2 eme activité	70	-7.5279-	30.02144	3.58825
3 eme activité	50	-16.7190-	62.57192	8.84901
4 eme activité	45	-5.2991-	11.44770	1.70652
all activites	235	-8.4982-	35.23894	2.29873

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 1					
	t	Ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
1 er activité	-2.851-	69	.006	-6.65300-	-11.3084-	-1.9976-
2 eme activité	-2.377-	69	.020	-8.52786-	-15.6862-	-1.3695-
3 eme activité	-2.002-	49	.051	-17.71900-	-35.5017-	.0637
4 eme activité	-3.691-	44	.001	-6.29911-	-9.7384-	-2.8598-
all activites	-4.132-	234	.000	-9.49817-	-14.0270-	-4.9693-

نتائج قياس التحفظ المخابي بمؤشر نسبة المستحقات غير التشغيلية

النشاط	الشركة	السنة	مستحقات تشغيلية	مستحقات غير تشغيلية	إجمالي الأصول	نسبة المستحقات غير التشغيلية لإجمالي الأصول
الأعمال والبناء	X 1	2011	- 2 455 841,66	- 15 780 789,25	92 115 338,33	- 0,17
		2012	- 327 929,66	- 18 033 993,61	104 438 902,81	- 0,17
		2013	3 396 591,22	- 2 200 604,09	84 787 094,65	- 0,03
		2014	662 884,78	- 27 551 836,35	57 228 332,49	- 0,48
		2015	- 33 920 871,55	- 43 661 388,04	51 943 088,60	- 0,84
	X 2	2011	- 2 836 350,91	- 6 274 019,36	16 572 621,79	- 0,38
		2012	12 283 358,77	- 10 674 184,59	24 975 459,95	- 0,43
		2013	- 3 031 947,99	- 1 427 017,56	26 295 817,32	- 0,05
		2014	12 638 306,15	8 768 640,14	77 768 553,17	0,11
		2015	- 10 414 035,22	- 9 176 202,71	67 540 587,56	- 0,14
	X 3	2011	- 713 141,59	1 612 330,40	40 509 907,19	0,04
		2012	291 905,06	1 410 766,88	40 014 981,61	0,04
		2013	3 638 086,22	- 1 094 954,13	41 130 453,60	- 0,03
		2014	3 177 677,98	7 582 885,01	35 053 460,94	0,22
		2015	2 104 352,10	- 7 815 678,20	31 979 079,34	- 0,24
	X 4	2011	642 886 590,94	- 1 262 477 670,78	7 686 930 121,50	- 0,16
		2012	573 833 460,22	706 480 894,79	9 174 504 348,45	0,08
		2013	- 7 986 352 958,40	- 49 283 755,63	10 841 667 657,04	- 0,00
		2014	8 312 913 132,04	308 541 960,66	10 993 885 485,81	0,03
		2015	6 174 118 232,04	1 382 446 058,40	13 535 846 446,23	0,10
	X 5	2011	- 39 117 773,66	- 207 504 362,47	252 978 703,16	- 0,82
		2012	16 842 745,21	- 176 654 982,57	258 852 721,60	- 0,68
		2013	170 033 193,84	- 379 887 152,43	671 339 183,06	- 0,57
		2014	149 570 500,90	- 713 643 128,83	911 107 004,94	- 0,78
		2015	32 207 431,66	- 847 583 894,36	980 040 526,66	- 0,86
	X 6	2011	31 988 861,04	35 457 457,03	1 021 602 875,68	0,03
		2012	- 31 993 630,11	- 183 381 486,39	1 048 179 627,97	- 0,17
		2013	114 118 636,90	- 100 173 256,78	1 871 897 396,52	- 0,05
		2014	186 834 581,67	- 188 980 675,31	2 929 944 417,09	- 0,06
		2015	125 224 507,95	- 171 329 853,19	2 539 330 087,26	- 0,07
	X 7	2011	253 660 860,14	173 695 765,41	2 979 637 528,09	0,06
		2012	448 229 150,57	- 629 095 737,98	3 687 570 384,39	- 0,17
		2013	- 191 642 932,49	- 378 142 651,39	3 734 372 150,25	- 0,10
		2014	- 99 324 369,03	- 251 115 461,06	4 134 528 248,65	- 0,06
		2015	28 983 210,32	- 381 905 966,09	4 032 966 272,00	- 0,09
	X 8	2011	- 556 826 897,04	- 457 307 968,80	127 607 069,30	- 3,58
		2012	126 511 464,66	- 30 303 095,24	967 634 803,21	- 0,03
		2013	154 913 601,41	- 242 571 733,84	2 046 124 339,73	- 0,12

	2014	88 055 353,55	-	454 708 200,22	2 307 076 344,10	-	0,20
	2015	64 594 308,39	-	553 352 873,32	2 874 828 643,45	-	0,19
X 9	2011	1 343 162 263,39	-	13 567 504 488,88	16 431 361 480,31	-	0,83
	2012	- 2 880 969 138,49	-	12 433 951 383,91	16 781 098 621,93	-	0,74
	2013	1 202 119 654,42	-	11 057 171 659,92	19 365 858 316,26	-	0,57
	2014	1 102 609 921,83	-	13 901 987 867,08	21 031 575 303,68	-	0,66
	2015	943 718 195,25	-	15 038 287 530,97	29 337 636 623,16	-	0,51
X 10	2011	- 17 841 904,45		15 084 726,98	268 032 757,99		0,06
	2012	22 119 496,62		42 551 658,55	320 403 108,19		0,13
	2013	14 270 976,88		15 856 405,91	335 682 626,37		0,05
	2014	37 651 370,34		19 836 892,54	390 858 006,66		0,05
	2015	38 035 782,87	-	1 736 929,55	424 870 086,50	-	0,00
X 11	2011	- 35 074 518,19	-	96 592 757,82	767 310 068,46	-	0,13
	2012	- 23 166 454,12	-	55 464 172,76	457 158 905,49	-	0,12
	2013	- 80 818 639,49	-	119 599 264,56	492 872 980,25	-	0,24
	2014	- 9 123 408,48	-	103 993 318,02	462 659 856,62	-	0,22
	2015	1 023 397,81	-	107 265 008,42	496 990 346,24	-	0,22
X 12	2011	2 350 856,03	-	77 586 429,72	591 548 583,21	-	0,13
	2012	161 862 055,09	-	213 610 820,28	1 103 804 790,42	-	0,19
	2013	- 77 509 835,15	-	86 457 037,76	1 662 819 204,95	-	0,05
	2014	70 387 025,92		21 356 423,27	1 706 340 159,67		0,01
	2015	58 608 750,19	-	57 558 986,86	1 724 390 798,42	-	0,03
X 13	2011	22 294 438,28	-	19 887 659,14	179 661 256,37	-	0,11
	2012	17 126 410,21	-	18 938 134,28	198 249 304,87	-	0,10
	2013	- 3 907 281,26		17 320 072,25	219 654 717,21		0,08
	2014	- 1 638 081,62		50 172 133,70	227 941 955,93		0,22
	2015	2 826 462,33		44 958 808,51	221 944 965,67		0,20
X 14	2011	- 1 500 401,96	-	40 843 176,01	141 305 107,43	-	0,29
	2012	46 169 911,14	-	122 880 014,26	148 373 546,18	-	0,83
	2013	- 25 142 193,58	-	55 842 851,71	135 504 858,04	-	0,41
	2014	4 320 305,30		20 975 811,12	224 083 085,11		0,09
	2015	3 839 063,05	-	115 436 459,38	178 136 322,64	-	0,65
X 15	2011	- 102 319 831,26	-	1 197 927 337,82	6 804 327 498,25	-	0,18
	2012	343 505 173,99	-	858 090 746,73	7 114 705 702,66	-	0,12
	2013	628 969 011,95	-	1 378 951 680,25	7 713 240 904,83	-	0,18
	2014	306 428 390,76	-	1 386 933 701,16	7 852 300 561,15	-	0,18
	2015	602 990 406,91	-	2 397 922 693,51	8 136 845 157,74	-	0,29
X 16	2011	- 88 325 901,11	-	814 116 588,03	9 264 658 658,36	-	0,09
	2012	1 144 672 161,69	-	656 055 450,95	10 429 894 434,59	-	0,06
	2013	1 468 855 624,99	-	726 389 754,77	11 658 202 581,71	-	0,06
	2014	805 859 717,32	-	960 937 000,25	13 301 122 057,07	-	0,07
	2015	- 563 777 683,86	-	531 319 378,90	13 102 217 291,13	-	0,04
	2011	1 738 417 095,53	-	316 420 959,35	27 990 900 348,61	-	0,01

X 17	2012	- 172 966 773,73	- 994 683 175,93	16 388 293 122,57 - 0,06
	2013	- 209 953 604,13	- 920 266 707,99	16 200 954 138,38 - 0,06
	2014	- 232 562 620,72	500 607 103,08	16 293 787 030,59 0,03
	2015	- 812 947 514,18	1 501 543 325,61	16 825 876 381,01 0,09
X 18	2011	2 689 238 481,78	1 277 251 086,35	15 760 072 163,28 0,08
	2012	2 463 856 346,25	- 2 056 641 637,49	18 210 154 722,25 - 0,11
	2013	4 254 373 497,23	- 4 463 387 274,55	21 884 901 482,79 - 0,20
	2014	5 207 913 760,38	- 2 816 088 084,71	32 117 128 139,68 - 0,09
	2015	- 11 990 247 054,26	15 333 248 449,75	41 790 517 403,80 0,37
X 19	2011	- 89 333 017,09	117 394 290,35	575 373 351,57 0,20
	2012	350 485 935,70	- 67 745 192,48	708 501 216,96 - 0,10
	2013	14 249 857,94	- 194 943 165,75	748 816 286,04 - 0,26
	2014	44 000 535,59	- 186 854 981,12	920 706 998,74 - 0,20
	2015	44 617 719,27	- 37 457 829,24	920 106 801,76 - 0,04
X 20	2011	142 597 607,32	- 283 744 977,20	1 902 427 426,58 - 0,15
	2012	- 197 460 860,89	- 292 141 600,70	1 886 909 676,73 - 0,15
	2013	37 848 719,55	- 135 878 755,90	1 874 075 410,55 - 0,07
	2014	55 308 119,67	- 213 082 735,43	2 316 472 175,96 - 0,09
	2015	- 20 164 863,38	- 300 235 163,88	2 687 814 993,46 - 0,11
X 21	2011	- 62 691 021,26	- 18 875 587,21	769 062 570,84 - 0,02
	2012	- 21 965 239,36	- 423 684,11	537 922 563,66 - 0,00
	2013	123 472 943,83	- 66 696 832,81	585 331 029,26 - 0,11
	2014	- 107 070 648,81	- 26 555 545,38	1 009 892 222,10 - 0,03
	2015	64 841 342,63	- 13 845 644,56	968 694 325,66 0,01
X 22	2011	579 221,55	1 145 827,34	39 169 398,74 0,03
	2012	37 555 376,20	- 13 346 997,56	53 193 233,42 - 0,25
	2013	25 003 076,23	- 252 772,41	111 389 674,00 - 0,00
	2014	17 247 935,21	- 9 097 205,51	186 458 156,41 - 0,05
	2015	129 402 186,94	- 147 729 871,80	334 037 007,05 - 0,44
X 23	2011	86 853 533,16	- 1 409 377,58	503 035 789,78 - 0,00
	2012	295 530 714,61	- 15 529 351,73	2 176 049 547,90 - 0,01
	2013	- 74 459 072,31	- 1 032 706 208,15	2 701 431 549,78 - 0,38
	2014	341 764 838,69	- 79 103 744,37	6 489 427 309,91 - 0,01
	2015	337 252 795,21	- 676 697 982,68	9 184 575 822,17 0,07
X 24	2011	11 535 009,40	- 242 853 401,03	3 106 599 232,71 - 0,08
	2012	98 306 615,58	- 693 298 016,62	3 065 588 432,07 - 0,23
	2013	187 487 186,12	- 814 965 407,07	2 819 353 996,70 - 0,29
	2014	45 010 597,39	- 529 163 151,79	3 241 151 173,34 - 0,16
	2015	98 570 837,56	- 428 871 676,75	3 738 020 343,28 - 0,11
X 25	2011	- 3 214 181,92	- 119 763 900,78	2 729 631 360,98 - 0,04
	2012	- 81 663 581,47	- 255 459 478,02	2 917 569 872,89 - 0,09
	2013	- 908 131 063,24	- 239 735 685,97	3 033 006 196,75 - 0,08
	2014	- 1 173 605 353,16	- 108 062 793,78	1 991 152 184,87 - 0,05

الصناعة	X 26	2015	283 347 345,20	- 142 027 818,16	2 275 702 493,28	- 0,06
		2011	381 008 764,10	- 2 929 677 620,06	8 639 723 615,13	- 0,34
		2012	1 365 047 460,71	- 3 181 370 105,87	9 888 849 128,11	- 0,32
		2013	833 067 421,79	- 3 670 425 936,62	11 153 816 558,32	- 0,33
		2014	449 416 783,05	- 5 518 113 378,31	12 714 960 631,00	- 0,43
	X 27	2015	425 342 407,95	- 6 643 197 755,70	14 068 614 750,78	- 0,47
		2011	145 869 909,29	- 1 294 893 409,08	3 664 140 755,06	- 0,35
		2012	20 445 722,57	- 1 227 702 153,27	3 613 208 776,53	- 0,34
		2013	680 904 911,58	- 1 328 503 114,97	4 481 180 591,40	- 0,30
		2014	688 721 042,91	- 2 353 332 703,59	5 485 001 507,01	- 0,43
الخدمي	X 28	2015	422 599 901,17	- 3 303 082 489,74	5 641 795 805,59	- 0,59
		2011	44 630 237,00	- 422 543 273,00	4 059 896 615,00	- 0,10
		2012	- 304 873 221,00	222 351 575,00	4 594 800 000,00	0,05
		2013	96 931 842,00	476 288 122,00	5 482 583 000,00	0,09
		2014	38 879 000,00	427 518 000,00	7 209 674 000,00	0,06
	X 29	2015	- 212 618 000,00	978 733 000,00	8 340 205 000,00	0,12
		2011	34 695 963,43	- 255 475 419,93	992 131 877,62	- 0,26
		2012	34 636 444,95	- 440 584 293,95	1 013 413 510,72	- 0,43
		2013	- 256 559 202,23	- 470 069 124,83	729 836 620,57	- 0,64
		2014	327 329 456,32	- 530 869 802,12	955 879 987,28	- 0,56
X 30	X 30	2015	18 485 956,70	- 416 794 897,65	956 090 439,88	- 0,44
		2011	246 015 611,00	- 45 926 481,00	285 188 090,00	- 0,16
		2012	- 8 062 064,00	28 918 898,00	270 480 776,00	- 0,11
		2013	- 111 391 985,74	- 72 998 367,49	219 724 495,46	- 0,33
		2014	288 307 352,74	- 147 909 757,61	393 558 359,00	- 0,38
	X 31	2015	- 168 570 729,00	- 191 977 233,00	336 038 441,00	- 0,57
		2011	- 66 945 329,30	- 132 738 034,24	1 081 516 354,00	- 0,12
		2012	38 146 663,00	- 64 563 948,00	1 200 028 509,00	- 0,05
		2013	108 838 640,40	- 233 648 174,89	1 554 759 352,22	- 0,15
		2014	- 41 842 279,75	- 406 435 618,86	2 301 830 967,39	- 0,18
X 32	X 32	2015	- 327 700 439,14	- 158 057 878,79	3 324 108 069,87	- 0,05
		2011	- 4 478 900,39	- 33 709 449,01	129 971 829,11	- 0,26
		2012	12 780 072,32	- 37 121 954,58	138 975 578,04	- 0,27
		2013	- 4 442 659,16	- 17 913 035,82	162 454 110,11	- 0,11
		2014	- 53 679 408,49	- 36 489 563,77	198 400 279,95	- 0,18
	X 33	2015	- 55 121 411,12	- 10 866 163,13	295 545 801,25	0,04
		2011	- 1 864 683 405,78	- 4 849 402 297,28	22 476 968 562,90	- 0,22
		2012	7 026 689 811,75	- 3 261 611 284,03	16 861 441 668,56	- 0,19
		2013	- 3 909 974 169,16	- 2 443 626 228,34	17 858 591 792,04	- 0,14
		2014	- 416 332 402,29	- 3 227 251 165,18	20 472 616 263,73	- 0,16
		2015	985 630 375,75	- 2 922 525 036,75	22 201 546 439,97	- 0,13
		2011	- 1 491 724 534,76	- 5 337 276 788,05	8 498 588 597,34	- 0,63
		2012	231 357 545,91	- 4 193 880 307,52	9 120 295 470,58	- 0,46

X 34	2013	1 250 570 216,08	- 5 749 507 595,66	9 962 278 693,47	- 0,58
	2014	- 387 079 235,84	- 7 222 385 800,14	10 741 944 665,00	- 0,67
	2015	343 343 529,45	- 6 449 761 404,83	11 985 893 171,34	- 0,54
X 35	2011	- 76 470 339,96	- 98 072 028,79	590 168 276,26	- 0,17
	2012	- 86 898 431,13	- 87 591 899,04	906 154 047,96	- 0,10
	2013	- 59 744 457,97	- 738 570,12	1 131 308 952,15	- 0,00
	2014	7 871 568,06	73 438 555,66	1 689 456 957,79	0,04
	2015	- 6 690 971,80	82 146 112,02	1 944 377 789,33	0,04
X 36	2011	595 041 375,50	- 592 175 681,76	1 565 249 888,69	- 0,38
	2012	- 377 179 934,95	34 448 869,53	2 176 368 941,87	0,02
	2013	517 936 800,45	- 193 822 946,51	5 523 491 191,81	- 0,04
	2014	- 414 584 689,66	16 122 455,86	5 333 484 774,77	- 0,00
	2015	- 59 589 907,63	- 161 680 184,33	6 437 546 593,91	- 0,03
X 37	2011	439 337,20	- 67 556 937,54	101 535 272,34	- 0,67
	2012	- 2 747 029,42	- 61 951 219,40	92 513 730,48	- 0,67
	2013	20 020 468,10	- 64 112 697,69	149 368 982,86	- 0,43
	2014	- 15 623 967,56	- 78 584 951,08	91 214 978,74	- 0,86
	2015	351 615,16	- 71 945 114,23	93 225 272,62	- 0,77
X 38	2011	- 19 084 634,54	- 722 223 328,26	231 136 437,59	- 3,12
	2012	- 31 361 757,82	- 61 264 140,24	116 044 905,14	- 0,53
	2013	- 57 294 145,35	7 395 696,36	80 667 071,74	0,09
	2014	- 10 164 893,14	- 25 647 878,49	45 799 424,48	- 0,56
	2015	- 5 640 377,66	- 5 862 566,69	40 129 633,84	- 0,15
X 39	2011	7 216 573 091,53	- 6 628 341 122,92	28 910 117 799,59	- 0,23
	2012	7 395 912 611,85	- 7 719 555 029,56	36 429 828 060,00	- 0,21
	2013	2 948 684 364,86	- 6 170 334 399,76	47 850 319 830,56	- 0,13
	2014	- 28 144 472 442,72	- 6 732 432 359,79	49 812 193 414,18	- 0,14
	2015	- 1 703 428 916,28	- 6 962 195 479,28	50 461 470 188,65	- 0,14
X 40	2011	164 646 269,86	- 323 719 259,74	1 068 109 117,59	- 0,30
	2012	209 115 005,13	- 484 654 566,72	1 171 778 787,81	- 0,41
	2013	128 498 045,73	- 764 498 395,52	1 212 923 758,97	- 0,63
	2014	142 080 524,51	- 998 433 241,14	1 353 878 371,56	- 0,74
	2015	90 542 500,11	- 969 628 665,80	1 398 175 769,70	- 0,69
X 41	2011	1 799 629 575,99	- 2 801 326 167,20	10 846 154 260,47	- 0,26
	2012	72 971 684,11	- 4 279 646 179,82	17 137 022 003,58	- 0,25
	2013	2 494 178 380,90	- 7 346 319 152,46	19 370 190 062,15	- 0,38
	2014	18 252 554,86	- 4 026 687 662,95	21 632 506 897,58	- 0,19
	2015	282 860 884,24	- 2 122 118 746,29	23 351 374 869,59	- 0,09
X 42	2011	662 331 522,99	- 652 026 034,29	4 010 941 110,73	- 0,16
	2012	- 60 726 525,96	- 241 725 968,73	4 388 888 347,78	- 0,06
	2013	137 923 160,69	- 417 536 477,00	4 348 416 139,15	- 0,10
	2014	137 099 336,23	- 410 484 670,27	4 630 447 007,33	- 0,09
	2015	- 54 507 945,94	- 338 434 069,68	5 681 244 928,08	- 0,06

المحروقات

	2011	7 069 814 311,71	- 157 258 261 868,70	185 729 359 258,58	- 0,85
X 43	2012	- 112 072 219,51	- 178 098 511 715,10	214 868 897 003,30	- 0,83
	2013	10 754 729 939,17	- 189 619 974 734,79	248 833 185 254,19	- 0,76
	2014	4 082 649 448,18	- 203 325 735 894,43	269 724 876 355,32	- 0,75
	2015	- 3 151 859 626,08	- 203 974 859 651,74	278 477 112 347,35	- 0,73
	2011	1 744 688 289,35	- 13 879 336 227,68	43 988 915 266,34	- 0,32
X 44	2012	2 560 380 531,68	- 11 109 715 943,21	45 042 433 323,40	- 0,25
	2013	2 777 127 762,30	- 13 169 411 637,40	48 565 335 504,87	- 0,27
	2014	- 361 749 291,09	- 25 185 787 877,27	48 654 793 503,35	- 0,52
	2015	- 2 605 706 949,32	- 23 644 089 694,44	54 713 322 433,67	- 0,43
	2011	1 346 678 402,18	- 5 782 997 109,08	23 945 199 169,57	- 0,24
X 45	2012	1 317 341 898,62	- 6 505 747 964,57	27 599 679 736,70	- 0,24
	2013	1 544 796 391,27	- 8 220 842 673,79	31 482 031 497,68	- 0,26
	2014	1 985 969 320,25	- 9 643 690 728,72	35 911 168 310,25	- 0,27
	2015	1 131 044 462,55	- 12 354 997 223,27	39 774 154 278,51	- 0,31
	2011	- 177 401 127,01	418 914 409,73	28 013 319 853,79	0,01
X 46	2012	933 756 249,20	- 1 217 413 716,64	31 626 198 764,49	- 0,04
	2013	1 550 856 549,20	- 6 878 426 351,26	29 263 492 851,98	- 0,24
	2014	2 825 177 242,14	- 10 155 508 918,18	33 609 862 191,68	- 0,30
	2015	2 402 106 709,48	- 16 317 168 490,92	40 242 513 300,45	- 0,41
	2011	154 020 328,38	- 400 673 192,88	886 771 336,76	- 0,45
X 47	2012	- 356 162 549,75	- 285 541 215,07	537 597 346,72	- 0,53
	2013	173 362 437,84	- 348 684 335,94	624 319 495,65	- 0,56
	2014	80 938 029,30	- 401 792 140,19	1 121 015 485,05	- 0,36
	2015	205 494 864,31	- 980 917 292,75	1 553 124 687,61	- 0,63

ملحق رقم 05

الوصف الإحصائي لمستوى التحفظ المخابي باستخدام مقياس المستحقات غير التشغيلية NOACC

Statistiques descriptive

	N	Minimum	Maximum	Moyenne		Ecart type
	Statistiques	Statistiques	Statistiques	Statistiques	Erreur std.	Statistiques
ANNE2011	47	-3,58000	,20000	-,3457447	,09986844	,68466350
ANNE2012	47	-,83000	,13000	-,2293617	,03484259	,23886875
ANNE2013	47	-,76000	,09000	-,2123404	,03165379	,21700744
ANNE2014	47	-,86000	,22000	-,2191489	,04035897	,27668715
ANNE2015	47	-,86000	,37000	-,2365957	,04354682	,29854194
N valide (liste)	47					

الملحق رقم 06: اختبار One Sample Test لمستوى التحفظ المخابي باستخدام مقياس المستحقات غير

NOACC التشغيلية

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
ANNE2011	47	-.3457-	.68466	.09987
ANNE2012	47	-.2294-	.23887	.03484
ANNE2013	47	-.2123-	.21701	.03165
ANNE2014	47	-.2191-	.27669	.04036
ANNE2015	47	-.2366-	.29854	.04355

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = -0					
	t	Ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
ANNE2011	-3.462-	46	.001	-.34574-	-.5468-	-.1447-
ANNE2012	-6.583-	46	.000	-.22936-	-.2995-	-.1592-
ANNE2013	-6.708-	46	.000	-.21234-	-.2761-	-.1486-
ANNE2014	-5.430-	46	.000	-.21915-	-.3004-	-.1379-
ANNE2015	-5.433-	46	.000	-.23660-	-.3243-	-.1489-

ملحق رقم 07 اختبار One Sample Test لمقارنة مستوى التحفظ المخابي باستخدام مقياس المستحقات

غير التشغيلية NOACC بين النشاطات

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
1 er activité	70	-.2450-	.49831	.05956
2 eme activité	70	-.1180-	.16811	.02009
3 eme activité	50	-.3444-	.47190	.06674
4 eme activité	45	-.3511-	.23472	.03499
all activites	235	-.2486-	.38423	.02506

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
1 er activité	-4.114-	69	.000	-.24500-	-.3638-	-.1262-
2 eme activité	-5.873-	69	.000	-.11800-	-.1581-	-.0779-
3 eme activité	-5.161-	49	.000	-.34440-	-.4785-	-.2103-
4 eme activité	-10.035-	44	.000	-.35111-	-.4216-	-.2806-
all activites	-9.920-	234	.000	-.24864-	-.2980-	-.1993-

ملحق رقم 08: معادلة إندار لقياس التحفظ المالي المشروع باستخدام نموذج AACC

النشاط	الشركة	السنوات	ACC it/AIT -1	OCF	DCFO	DOCF * OCF
الأعمال والبناء	X 1	2011	- 0,258481	0,137053	0	0,000000
		2012	- 0,260085	0,159618	0	0,000000
		2013	0,006985	0,065841	0	0,000000
		2014	- 0,344278	0,034803	0	0,000000
		2015	- 0,993338	0,468687	0	0,000000
	X 2	2011	- 0,242403	- 0,178408	1	-0,178408
		2012	- 0,009793	- 0,497476	1	-0,497476
		2013	- 0,145002	- 0,153235	1	-0,153235
		2014	0,404877	- 0,166078	1	-0,166078
		2015	- 0,559608	0,496991	0	0,000000
	X 3	2011	0,017976	- 0,016812	1	-0,016812
		2012	0,043297	0,011961	0	0,000000
		2013	0,065879	- 0,073674	1	-0,073674
		2014	0,285142	- 0,052026	1	-0,052026
		2015	- 0,151343	- 0,043351	1	-0,043351
	X 4	2011	- 0,109642	0,044301	0	0,000000
		2012	0,071570	0,026493	0	0,000000
		2013	- 0,827812	0,875331	0	0,000000
		2014	0,777088	- 0,735310	1	-0,735310
		2015	0,683753	- 0,537695	1	-0,537695
	X 5	2011	- 0,437444	0,153120	0	0,000000
		2012	- 0,294805	0,056822	0	0,000000
		2013	- 0,384725	- 0,011798	1	-0,011798
		2014	- 1,018687	0,213516	0	0,000000
		2015	- 1,417886	0,325410	0	0,000000
	X 6	2011	- 0,016661	0,093426	0	0,000000
		2012	- 0,176307	0,146725	0	0,000000
		2013	- 0,067950	0,097148	0	0,000000
		2014	- 0,092712	0,117455	0	0,000000
		2015	- 0,128660	0,139078	0	0,000000
	X 7	2011	0,080837	0,011664	0	0,000000
		2012	- 0,079852	- 0,038383	1	-0,038383
		2013	- 0,182614	0,133550	0	0,000000
		2014	- 0,126815	0,125549	0	0,000000
		2015	- 0,130064	0,091416	0	0,000000
	X 8	2011	- 0,623457	0,330396	0	0,000000
		2012	0,044470	- 0,047620	1	-0,047620
		2013	- 0,072274	- 0,050103	1	-0,050103
		2014	- 0,241341	- 0,004552	1	-0,004552
		2015	- 0,337001	0,060728	0	0,000000
	X 9	2011	- 0,605353	0,065486	0	0,000000
		2012	- 0,757850	0,258086	0	0,000000
		2013	- 0,494164	0,081724	0	0,000000

		2014	- 0,638578	0,061648	0	0,000000
		2015	- 0,699117	0,071165	0	0,000000
X 10	2011	- 0,042752	0,075247	0	0,000000	
	2012	0,146545	0,033051	0	0,000000	
	2013	0,040507	0,086470	0	0,000000	
	2014	0,124076	0,039965	0	0,000000	
	2015	0,031031	0,096586	0	0,000000	
	2011	- 0,302756	0,360832	0	0,000000	
X 11	2012	- 0,215613	0,373575	0	0,000000	
	2013	- 0,447927	0,450566	0	0,000000	
	2014	- 0,285688	0,306689	0	0,000000	
	2015	- 0,283316	0,331587	0	0,000000	
	2011	- 0,079927	0,075745	0	0,000000	
X 12	2012	- 0,068446	- 0,029911	1	-0,029911	
	2013	- 0,160476	0,170410	0	0,000000	
	2014	0,020096	0,075479	0	0,000000	
	2015	- 0,048871	0,097320	0	0,000000	
	2011	0,003005	- 0,077820	1	-0,077820	
X 13	2012	- 0,017892	- 0,051013	1	-0,051013	
	2013	0,054327	0,048380	0	0,000000	
	2014	0,231425	0,017693	0	0,000000	
	2015	0,210310	0,034199	0	0,000000	
	2011	- 0,259064	0,019167	0	0,000000	
X 14	2012	- 0,467703	- 0,266816	1	-0,266816	
	2013	- 0,499378	0,185298	0	0,000000	
	2014	0,139847	0,013365	0	0,000000	
	2015	- 0,685549	0,008695	0	0,000000	
	2011	- 0,200151	0,106904	0	0,000000	
X 15	2012	- 0,091783	0,030629	0	0,000000	
	2013	- 0,127255	0,028507	0	0,000000	
	2014	- 0,182711	0,066862	0	0,000000	
	2015	- 0,262993	0,007915	0	0,000000	
	2011	- 0,096504	0,001402	0	0,000000	
X 16	2012	0,023601	- 0,057608	1	-0,057608	
	2013	0,036425	- 0,103075	1	-0,103075	
	2014	- 0,028673	- 0,056322	1	-0,056322	
	2015	- 0,131017	0,063156	0	0,000000	
	2011	0,053970	- 0,045770	1	-0,045770	
X 17	2012	- 0,076511	0,040875	0	0,000000	
	2013	- 0,074871	0,042236	0	0,000000	
	2014	- 0,006514	0,040001	0	0,000000	
	2015	- 0,000614	0,069512	0	0,000000	
	2011	0,130689	- 0,042334	1	-0,042334	
X 18	2012	- 0,007981	- 0,025142	1	-0,025142	
	2013	- 0,043287	- 0,032379	1	-0,032379	
	2014	0,059978	- 0,049018	1	-0,049018	

	2015	0,102494	0,625978	0	0,000000
X 19	2011	0,018799	0,099201	0	0,000000
	2012	0,336439	- 0,402178	1	-0,402178
	2013	- 0,257335	0,040624	0	0,000000
	2014	- 0,251465	0,084548	0	0,000000
	2015	- 0,040652	0,086814	0	0,000000
X 20	2011	- 0,088999	- 0,004331	1	-0,004331
	2012	- 0,251532	0,138287	0	0,000000
	2013	- 0,082918	0,071170	0	0,000000
	2014	- 0,102050	0,052212	0	0,000000
	2015	- 0,177488	0,077954	0	0,000000
X 21	2011	- 0,139592	0,123678	0	0,000000
	2012	- 0,059070	0,026043	0	0,000000
	2013	0,040715	- 0,115374	1	-0,115374
	2014	- 0,191123	0,172003	0	0,000000
	2015	0,064849	0,001159	0	0,000000
X 22	2011	0,007710	0,005290	0	0,000000
	2012	0,142134	- 0,275035	1	-0,275035
	2013	0,159358	- 0,145435	1	-0,145435
	2014	0,006623	- 0,059826	1	-0,059826
	2015	- 0,168723	- 0,834546	1	-0,834546
X 23	2011	0,018752	- 0,017117	1	-0,017117
	2012	0,064889	- 0,056056	1	-0,056056
	2013	- 0,274450	0,050454	0	0,000000
	2014	0,020314	0,012267	0	0,000000
	2015	0,163688	0,073101	0	0,000000
X 24	2011	- 0,151552	0,073693	0	0,000000
	2012	- 0,186363	- 0,194276	1	-0,194276
	2013	- 0,244055	0,013880	0	0,000000
	2014	- 0,159657	0,019276	0	0,000000
	2015	- 0,106594	0,018501	0	0,000000
X 25	2011	- 0,525460	0,995810	0	0,000000
	2012	- 0,596504	0,968745	0	0,000000
	2013	- 0,908333	1,296415	0	0,000000
	2014	- 0,803219	1,080727	0	0,000000
	2015	- 0,229317	0,476562	0	0,000000
X 26	2011	- 0,304942	0,239518	0	0,000000
	2012	- 0,229184	0,195092	0	0,000000
	2013	- 0,300188	0,172864	0	0,000000
	2014	- 0,512101	0,252855	0	0,000000
	2015	- 0,621031	0,263528	0	0,000000
X 27	2011	- 0,329653	0,198627	0	0,000000
	2012	- 0,351931	0,230207	0	0,000000
	2013	- 0,228208	0,174386	0	0,000000
	2014	- 0,453860	0,231549	0	0,000000
	2015	- 0,718745	0,235427	0	0,000000

الصناعة

		2011	- 0,115037	0,126929	0	0,000000
	X 28	2012	- 0,074682	0,201310	0	0,000000
		2013	0,039680	0,135949	0	0,000000
		2014	- 0,000842	0,204594	0	0,000000
		2015	0,042057	0,241588	0	0,000000
خدمات	X 29	2011	- 0,297501	0,125674	0	0,000000
		2012	- 0,499838	0,136201	0	0,000000
		2013	- 0,840432	0,422056	0	0,000000
		2014	- 0,273495	- 0,229881	1	-0,229881
		2015	- 0,463685	0,070350	0	0,000000
	X 30	2011	0,567995	- 0,600402	1	-0,600402
		2012	- 0,225210	0,121689	0	0,000000
		2013	- 0,759614	0,611981	0	0,000000
		2014	0,312672	- 0,741738	1	-0,741738
		2015	- 1,245679	0,715846	0	0,000000
	X 31	2011	- 0,105728	0,027580	0	0,000000
		2012	- 0,056590	0,011477	0	0,000000
		2013	- 0,067381	- 0,054499	1	-0,054499
		2014	- 0,239334	0,027093	0	0,000000
		2015	- 0,257861	0,175519	0	0,000000
	X 32	2011	- 0,330255	0,236138	0	0,000000
		2012	- 0,133154	- 0,065881	1	-0,065881
		2013	- 0,333025	0,413559	0	0,000000
		2014	- 0,555261	0,448009	0	0,000000
		2015	- 0,351632	0,523865	0	0,000000
	X 33	2011	- 0,398272	0,297593	0	0,000000
		2012	0,124472	- 0,189135	1	-0,189135
		2013	- 0,377191	0,377128	0	0,000000
		2014	- 0,234931	0,243552	0	0,000000
		2015	- 0,165454	0,218251	0	0,000000
	X 34	2011	- 0,759637	0,362416	0	0,000000
		2012	- 0,506399	0,274775	0	0,000000
		2013	- 0,570528	0,236116	0	0,000000
		2014	- 0,848803	0,401183	0	0,000000
		2015	- 0,755083	0,399904	0	0,000000
	X 35	2011	- 0,145724	0,078821	0	0,000000
		2012	- 0,200714	0,208076	0	0,000000
		2013	- 0,147286	0,250942	0	0,000000
		2014	- 0,057089	0,239023	0	0,000000
		2015	- 0,092106	0,310752	0	0,000000
	X 36	2011	- 0,016612	- 0,148561	1	-0,148561
		2012	- 0,101693	0,064206	0	0,000000
		2013	0,051659	- 0,053533	1	-0,053533
		2014	- 0,144499	0,199522	0	0,000000
		2015	- 0,111919	0,137385	0	0,000000
		2011	- 0,817859	0,278156	0	0,000000

		2012	- 0,803870	0,357754	0	0,000000
	X 37	2013	- 0,617112	0,229159	0	0,000000
		2014	- 1,118252	0,568967	0	0,000000
		2015	- 0,828912	0,300737	0	0,000000
		2011	- 7,403648	0,575181	0	0,000000
	X 38	2012	- 1,057122	0,075443	0	0,000000
		2013	- 0,509983	0,120916	0	0,000000
		2014	- 0,348524	- 0,000443	1	-0,000443
		2015	- 0,111945	- 0,000188	1	-0,000188
الخروفات	X 39	2011	0,167889	0,002913	0	0,000000
		2012	0,157482	0,051970	0	0,000000
		2013	0,066017	0,201417	0	0,000000
		2014	- 0,666441	0,738543	0	0,000000
		2015	- 0,044091	0,071567	0	0,000000
	X 40	2011	0,044512	0,092772	0	0,000000
		2012	0,097922	0,079016	0	0,000000
		2013	0,035151	0,093680	0	0,000000
		2014	0,050662	0,065178	0	0,000000
		2015	0,016917	0,092712	0	0,000000
X 41		2011	0,068576	0,057996	0	0,000000
		2012	- 0,074682	0,222112	0	0,000000
		2013	0,045677	0,157908	0	0,000000
		2014	- 0,075044	0,271525	0	0,000000
		2015	- 0,080366	0,237428	0	0,000000
X 42		2011	0,057350	0,045759	0	0,000000
		2012	- 0,093295	0,182714	0	0,000000
		2013	- 0,047059	0,137174	0	0,000000
		2014	- 0,049909	0,155385	0	0,000000
		2015	- 0,135070	0,303494	0	0,000000
X 43		2011	- 0,008147	0,075487	0	0,000000
		2012	- 0,037449	0,106732	0	0,000000
		2013	- 0,022434	0,125558	0	0,000000
		2014	- 0,057023	0,165294	0	0,000000
		2015	- 0,071718	0,177141	0	0,000000
X 44		2011	0,013990	0,053546	0	0,000000
		2012	0,008248	0,054351	0	0,000000
		2013	0,008781	0,065582	0	0,000000
		2014	- 0,057440	0,125967	0	0,000000
		2015	- 0,128970	0,226885	0	0,000000
X 45		2011	- 0,037661	0,147070	0	0,000000
		2012	- 0,034178	0,182645	0	0,000000
		2013	- 0,013527	0,178814	0	0,000000
		2014	0,002691	0,166803	0	0,000000
		2015	- 0,030464	0,210854	0	0,000000
		2011	- 0,102280	0,154895	0	0,000000
		2012	- 0,064581	0,167008	0	0,000000

X 46	2013	- 0,067770	0,196608	0	0,000000
	2014	- 0,012194	0,499000	0	0,000000
	2015	- 0,007343	0,152505	0	0,000000
X 47	2011	0,130236	- 0,102490	1	-0,102490
	2012	- 0,405580	0,352407	0	0,000000
	2013	0,166595	- 0,063142	1	-0,063142
	2014	0,073950	0,024216	0	0,000000
	2015	0,207447	0,018925	0	0,000000

تحديد معاملات الإنحدار لقياس التحفظ المالي المشروع باستخدام نموذج AACC

نشاط الأشغال والبناء

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	X3, X2, X1 ^b	.	Introduire

- a. Variable dépendante : Y
b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.643 ^a	.413	.387	.28478

a. Prédicteurs : (Constante), X3, X1, X2

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	3.773	3	1.258	15.506	.000 ^b
	Résidu	5.353	.081		
	Total	9.125	69		

- a. Variable dépendante : Y
b. Prédicteurs : (Constante), X3, X1, X2

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
	B	Erreur standard			
1 (Constante)	-.088-	.055		-1.601-	.114
	-1.174-	.244	-.729-	-4.818-	.000
	-.044-	.100	-.055-	-.447-	.657
	.215	.403	.076	.533	.596

a. Variable dépendante : Y

Y= ACCit, X1= CFO, X2= DCFO, X3= CFO*DCFO

نشاط الصناعة

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	X3, X2, X1 ^b	.	Introduire

- a. Variable dépendante : Y
 b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.734 ^a	.538	.517	.15934

a. Prédicteurs : (Constante), X3, X1, X2

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	1.955	3	.652	25.663	.000 ^b
	1.676	66	.025		
	3.631	69			

- a. Variable dépendante : Y
 b. Prédicteurs : (Constante), X3, X1, X2

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
	B	Erreur standard			
1 (Constante)	-.097-	.027		-3.589-	.001
	-.540-	.078	-.717-	-6.945-	.000
	.133	.054	.256	2.485	.016
	.587	.209	.299	2.814	.006

a. Variable dépendante : Y

Y= ACCit, X1= CFO, X2= DCFO, X3= CFO*DCFO

نشاط الخدمات

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	X3, X2, X1 ^b	.	Introduire

- a. Variable dépendante : Y
 b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.498 ^a	.248	.199	.94762

a. Prédicteurs : (Constante), X3, X1, X2

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	13.605	3	4.535	5.050	.004 ^b
Résidu	41.307	46	.898		
Total	54.912	49			

a. Variable dépendante : Y
 b. Prédicteurs : (Constante), X3, X1, X2

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
	B	Erreur standard			
1 (Constante)	.158	.282		.559	.579
X1	-2.906-	.877	-.745-	-3.315-	.002
X2	-.321-	.484	-.123-	-.664-	.510
X3	2.070	1.508	.271	1.373	.176

a. Variable dépendante : Y
 $Y = ACCit$, $X1 = CFO$, $X2 = DCFO$, $X3 = CFO * DCFO$

نشاط المخروقات

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	X3, X1, X2 ^b	.	Introduire

a. Variable dépendante : Y
 b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.836 ^a	.699	.677	.08042

a. Prédicteurs : (Constante), X3, X1, X2

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	.617	3	.206	31.797	.000 ^b
Résidu	.265	41	.006		
Total	.882	44			

a. Variable dépendante : Y
 b. Prédicteurs : (Constante), X3, X1, X2

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Erreur standard			
1 (Constante)	.111	.020		5.670	.000
X1	-.876-	.095	-.852-	-9.257-	.000
X2	.119	.235	.175	.507	.615
X3	1.876	2.845	.228	.659	.513

a. Variable dépendante : Y
 $Y = ACCit$, $X1 = CFO$, $X2 = DCFO$, $X3 = CFO * DCFO$

إجمالي العينة

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	X3, X2, X1 ^b	.	Introduire

- a. Variable dépendante : Y
 b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreurs standard de l'estimation
1	,452 ^a	,205	,194	,50766

a. Prédicteurs : (Constante), X3, X2, X1

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	15,324	3	5,108	19,820	,000 ^b
	59,532	231	,258		
	74,856	234			

a. Variable dépendante : Y

b. Prédicteurs : (Constante), X3, X2, X1

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Bêta	T	Sig.
	B	Erreurs standard			
1 (Constante)	-,043	,051		-,846	,399
	-1,194	,182	-,530	-6,573	,000
	-,019	,105	-,014	-,179	,858
	,631	,395	,128	1,599	,111

a. Variable dépendante : Y

Y= ACCit, X1= CFO, X2= DCFO, X3= CFO*DCFO

ملحق رقم 09 الانحدار المتعدد لقياس أثر العوامل المؤثرة على التحفظ المخاسي بمقاييس نسبة المستحقات

إلى الأرباح قبل البنود غير العادلة (TACC/EXBT)

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	X3, X1, X2 ^b	.	Introduire

- a. Variable dépendante : YC
 b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreurs standard de l'estimation	Modifier les statistiques					Durbin-Watson
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F	
1	.054 ^a	.003	-.010-	35.48596	.003	.226	3	230	.878	1.531

a. Prédicteurs : (Constante), X3, X1, X2

b. Variable dépendante : YC

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	853.492	3	284.497	.226	.878 ^b
Résidu	289628.272	230	1259.253		
Total	290481.763	233			

a. Variable dépendante : YC

b. Prédicteurs : (Constante), X3, X1, X2

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Bêta	T	Sig.	Corrélations			Statistiques de colinéarité	
	B	Erreur standard				Corrélation simple	Partielle	Partielle	Tolérance	VIF
1 (Constante)	- 24.446	27.722		-.882-	.379					
X1	1.558	2.895	.041	.538	.591	.012	.035	.035	.762	1.313
X2	4.340	7.090	.050	.612	.541	.041	.040	.040	.652	1.534
X3	- 4.646-	24.040	-.016-	-.193-	.847	-.026-	-.013-	-.013-	.660	1.516

a. Variable dépendante : YC

ملحق رقم 10 الانحدار المتعدد لقياس أثر العوامل المؤثرة على التحفظ المالي بمقاييس المستحقات غير التشغيلية .NOACC

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	X3, X1, X2 ^b	.	Introduire

a. Variable dépendante : YC

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreurs standard de l'estimation	Modifier les statistiques					Durbin-Watson
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F	
1	.232 ^a	.054	.042	.37673	.054	4.375	3	230	.005	1.250

a. Prédicteurs : (Constante), X3, X1, X2

b. Variable dépendante : YC

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	1.863	3	.621	4.375	.005 ^b
Résidu	32.643	230	.142		
Total	34.506	233			

a. Variable dépendante : YC

b. Prédicteurs : (Constante), X3, X1, X2

Modèle	Coefficients ^a						Statistiques de colinéarité		
	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		T	Sig.	Corrélations		
	B	Erreurs standard	Bêta				Corrélation simple	Partielle	Partielle
1 (Constante)	.029	.294		.100	.921				
X1	-.020-	.031	-.048-	-.650-	.516	.043	-.043-	-.042-	.762
X2	-.262-	.075	-.277-	-3.481-	.001	-.218-	-.224-	-.223-	.652
X3	-.223-	.255	-.069-	-.875-	.382	.061	-.058-	-.056-	.660

a. Variable dépendante : YC

ملحق رقم 11: معاملات الانحدار لتقدير المستحقات غير الاختيارية

سنة 2011

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardizes			T	Sig.
	B	Erreurs standard	Bêta		
1 (Constante)	-.270-	.090		-3.013-	.004
X1	3107902.039	7023036.800	.068	.443	.660
X2	-.021-	.230	-.014-	-.092-	.927
X3	-.047-	.153	-.047-	-.307-	.760

a. Variable dépendante : Y,
 $Y = TACCI_{it} / Ai_{it-1}$, $X1 = I / Ai_{it-1}$, $X2 = \Delta REC_{it} - \Delta REC_{it-1} / AIT_{it-1}$, $X3 = PPE_{it} / Ait_{it-1}$

سنة 2012

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardizes			T	Sig.
	B	Erreurs standard	Bêta		
1 (Constante)	-.362-	.066		-5.516-	.000
X1	6404334.466	4877025.164	.180	1.313	.196
X2	-.271-	.205	-.185-	-1.325-	.192
X3	.326	.099	.443	3.287	.002

a. Variable dépendante : Y
 $Y = TACCI_{it} / Ai_{it-1}$, $X1 = I / Ai_{it-1}$, $X2 = \Delta REC_{it} - \Delta REC_{it-1} / AIT_{it-1}$, $X3 = PPE_{it} / Ait_{it-1}$

سنة 2013

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardizes			t	Sig.
	B	Erreurs standard	Bêta		
1 (Constante)	-.438-	.087		-5.008-	.000
X1	8353782.617	6306563.185	.195	1.325	.192
X2	-.002-	.238	-.001-	-.009-	.993
X3	.246	.162	.222	1.514	.137

a. Variable dépendante : Y
 $Y = TACCI_{it} / Ai_{it-1}$, $X1 = I / Ai_{it-1}$, $X2 = \Delta REC_{it} - \Delta REC_{it-1} / AIT_{it-1}$, $X3 = PPE_{it} / Ait_{it-1}$

2014 سنة

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Erreur standard			
1 (Constante)	-.375-	.104		-3.596-	.001
X1	18999330.185	7762502.335	.344	2.448	.019
X2	-.201-	.273	-.105-	-.734-	.467
X3	.220	.214	.146	1.027	.310

a. Variable dépendante : Y

Y= TACCI_{i,t} / Ai_{i,t-1}, X1= I / Ai_{i,t-1}, X2= ΔREC_{i,t}-ΔREC_{i,t-1}/AIT-1, X3= PPEit/Ait-1

2015 سنة

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Erreur standard			
1 (Constante)	-.396-	.110		-3.591-	.001
X1	-9593369.885-	9229979.465	-.157-	-1.039-	.304
X2	-.060-	.226	-.040-	-.267-	.791
X3	.347	.263	.198	1.320	.194

a. Variable dépendante : Y

Y= TACCI_{i,t} / Ai_{i,t-1}, X1= I / Ai_{i,t-1}, X2= ΔREC_{i,t}-ΔREC_{i,t-1}/AIT-1, X3= PPEit/Ait-1

معدلات الإنحدار لتقدير المستحقات غير الإختيارية لسنة 2011

الشركة	السنة	TA/Ai,t-1	I / Ai,t-1	ΔREC _{i,t} -ΔREC _{i,t-1} /AIT-1	PPEit/Ait-1
X 01	2011	- 0,134221	0,00000000665	0,046895	0,125639
X 02	2011	- 0,435460	0,00000004214	- 0,029057	0,073330
X 03	2011	0,015900	0,00000002344	0,036558	0,398414
X 04	2011	- 0,146457	0,00000000013	- 0,394885	0,263567
X 05	2011	- 0,970323	0,00000000361	- 0,218996	0,321311
X 06	2011	- 0,050768	0,00000000162	- 0,091009	0,269261
X 07	2011	0,067656	0,00000000023	- 0,033127	0,357890
X 08	2011	- 0,884160	0,00000000085	- 0,029328	0,294367
X 09	2011	- 0,849776	0,00000000007	- 0,102221	0,087261
X 10	2011	- 0,057440	0,00000000386	- 0,205173	0,440676
X 11	2011	- 0,533170	0,00000000329	- 0,145413	2,156093
X 12	2011	- 0,174307	0,00000000161	- 0,470048	0,184024
X 13	2011	0,004409	0,00000000700	- 0,226616	0,053296
X 14	2011	- 0,273698	0,00000000638	- 0,244835	0,037593
X 15	2011	- 0,230413	0,00000000015	- 0,059609	0,323989
X 16	2011	- 0,114575	0,00000000010	- 0,102087	0,634775
X 17	2011	0,064699	0,00000000006	- 0,036995	0,555289
X 18	2011	- 0,013143	0,00000000006	- 0,926422	0,457523
X 19	2011	0,027514	0,00000000189	- 0,050947	0,532878
X 20	2011	- 0,088129	0,00000000046	- 0,016513	0,469133
X 21	2011	- 0,220055	0,00000000204	- 0,014027	1,136470
X 22	2011	0,031615	0,00000002831	- 0,023067	0,483295
X 23	2011	0,162069	0,00000000205	- 0,048333	0,347440

X 24	2011	-	0,148235	0,00000000031	-	0,012789	0,059969
X 25	2011	-	0,517338	0,00000000038	-	0,005940	0,027131
X 26	2011	-	0,431843	0,00000000013		0,097937	0,444840
X 27	2011	-	0,418463	0,00000000028		0,099900	0,346440
X 28	2011	-	0,228194	0,00000000033		0,122251	0,667449
X 29	2011	-	0,283487	0,00000000103	-	0,002503	0,513151
X 30	2011		0,884522	0,00000000517	-	0,507921	0,387523
X 31	2011	-	0,178726	0,00000000089	-	0,014060	0,845550
X 32	2011	-	0,432537	0,00000000708	-	0,106947	0,157710
X 33	2011	-	0,521535	0,00000000007	-	0,005612	0,852037
X 34	2011	-	1,199852	0,00000000016	-	0,065965	0,827802
X 35	2011	-	0,643003	0,00000000352	-	0,193032	0,683296
X 36	2011	-	0,049041	0,00000000070		0,098141	0,666560
X 37	2011	-	0,792807	0,00000000918	-	0,118255	0,356962
X 38	2011	-	0,726451	0,00000000095		0,119545	0,002714
X 39	2011		0,024797	0,00000000005		0,339126	0,005614
X 40	2011	-	0,257671	0,00000000096		0,119801	0,460721
X 41	2011	-	0,187924	0,00000000012		0,085089	0,386220
X 42	2011	-	0,092675	0,00000000024	-	0,245968	0,163773
X 43	2011	-	1,002164	0,00000000001		0,139487	0,237255
X 44	2011	-	0,337069	0,00000000003	-	0,033727	0,564280
X 45	2011	-	0,315746	0,00000000005	-	0,064216	0,361947
X 46	2011	-	0,111846	0,00000000004		0,054178	0,469955
X 47	2011	-	0,330804	0,00000000119	-	0,748961	0,052901

معادلات الإنحدار لتقدير المستحقات غير الإختيارية لسنة 2012

الشركة	السنة	TA/Ai,t-1	I / Ai,t-1	ΔRECit-ΔRECit/AIT-1	PPEit/Ait-1
X 01	2012	-0,220521	0,0000001086	0,306586	0,183964
X 02	2012	-0,025191	0,0000006034	-	0,603290
X 03	2012	0,040334	0,0000002469		0,343498
X 04	2012	0,097264	0,00000000013	-	0,579870
X 05	2012	-0,716523	0,0000000395	-	0,051126
X 06	2012	-0,324826	0,0000000098		0,438262
X 07	2012	-0,099528	0,0000000034	-	0,135863
X 08	2012	0,580116	0,00000000784		0,316296
X 09	2012	-0,949633	0,00000000006		0,032625
X 10	2012	0,190250	0,00000000373		0,071999
X 11	2012	-0,150446	0,00000000130		0,048037
X 12	2012	-0,157105	0,00000000169	-	0,155010
X 13	2012	-0,020863	0,00000000557	-	0,058192
X 14	2012	-0,547721	0,00000000708		0,036543
X 15	2012	-0,101494	0,00000000015		0,084850
X 16	2012	0,029426	0,00000000011		0,182453
X 17	2012	-0,051224	0,00000000004	-	0,005955
X 18	2012	-0,013143	0,00000000006		0,926422

X 19	2012	0,452992	0,00000000174		0,078187	0,488744
X 20	2012	-0,282089	0,00000000053	-	0,032919	0,516290
X 21	2012	-0,059463	0,00000000130	-	0,024342	0,577478
X 22	2012	0,525614	0,00000002553	-	0,126178	0,502497
X 23	2012	0,543182	0,00000000199	-	0,224989	0,349762
X 24	2012	-0,191615	0,00000000032	-	0,072140	0,062538
X 25	2012	-0,565862	0,00000000037		0,045455	0,027962
X 26	2012	-0,299572	0,00000000012		0,089126	0,405382
X 27	2012	-0,439615	0,00000000027	-	0,017818	0,428288
X 28	2012	-0,109219	0,00000000025		0,226876	0,587394
X 29	2012	-0,468269	0,00000000101		0,035861	0,598310
X 30	2012	-0,237695	0,00000000351	-	0,066021	0,187632
X 31	2012	-0,099022	0,00000000092		0,026032	0,874256
X 32	2012	-0,189600	0,00000000769		0,087516	0,180718
X 33	2012	0,110612	0,00000000004	-	0,033682	0,322117
X 34	2012	-0,599545	0,00000000012		0,140853	0,552511
X 35	2012	-0,425901	0,00000000169		0,047839	0,707765
X 36	2012	-0,273340	0,00000000064	-	0,253066	0,726056
X 37	2012	-0,835826	0,00000000985		0,416055	0,131319
X 38	2012	-0,469961	0,00000000433	-	0,100157	0,016639
X 39	2012	-0,034459	0,00000000003	-	0,206250	0,003017
X 40	2012	-0,339981	0,00000000094		0,054985	0,375829
X 41	2012	-0,521737	0,00000000009		0,005323	0,542856
X 42	2012	-0,167543	0,00000000025		0,092732	0,144744
X 43	2012	-1,007210	0,00000000001		0,118000	0,266522
X 44	2012	-0,243521	0,00000000002	-	0,035556	0,495314
X 45	2012	-0,317001	0,00000000004		0,147748	0,372642
X 46	2012	-0,118500	0,00000000004	-	0,102460	0,434614
X 47	2012	-0,754014	0,00000000113		0,248938	0,034901

معدلات الإنحدار لتقدير المستحقات غير الإختيارية لسنة 2013

الشركة	السنة	TA/Ai,t-1	I / Ai,t-1	ΔRECit-ΔRECit/AIT-1	PPEit/Ait-1
X 1	2013	0,005223	0,00000000957	0,055964	0,156028
X 2	2013	-0,247504	0,00000004004	0,182758	0,252935
X 3	2013	0,062130	0,00000002499	-	0,155192
X 4	2013	-0,942590	0,00000000011	-	0,013336
X 5	2013	-0,913854	0,00000000386		0,062576
X 6	2013	-0,122017	0,00000000095	-	0,129649
X 7	2013	-0,183913	0,00000000027		0,124426
X 8	2013	-0,124335	0,00000000103	-	0,009817
X 9	2013	-0,606312	0,00000000006		0,073649
X 10	2013	0,043992	0,00000000312		0,040075
X 11	2013	-0,524586	0,00000000219	-	0,072926
X 12	2013	-0,197400	0,00000000091	-	0,099982
X 13	2013	0,057408	0,00000000504	-	0,071413

X 14	2013	-0,556955	0,00000000674	-	0,087570	0,220544
X 15	2013	-0,134581	0,00000000014		0,067659	0,312991
X 16	2013	0,040341	0,00000000010	-	0,147803	0,634866
X 17	2013	-0,085615	0,00000000006	-	0,034665	0,499260
X 18	2013	-0,061692	0,00000000005		0,613471	0,412139
X 19	2013	-0,281379	0,00000000141	-	0,031337	0,401439
X 20	2013	-0,093755	0,00000000053		0,080191	0,628365
X 21	2013	0,058597	0,00000000186		0,036611	0,859889
X 22	2013	0,433944	0,00000001880	-	0,016887	0,862131
X 23	2013	-0,531091	0,00000000046		0,104742	0,256016
X 24	2013	-0,254289	0,00000000033		0,084274	0,063224
X 25	2013	-0,806167	0,00000000034		0,267482	0,025518
X 26	2013	-0,342819	0,00000000010	-	0,036364	0,465797
X 27	2013	-0,289085	0,00000000028		0,170117	0,551801
X 28	2013	0,051274	0,00000000022		0,048645	0,681194
X 29	2013	-0,770817	0,00000000099	-	0,013259	0,561596
X 30	2013	-0,845318	0,00000000370		0,400825	0,162846
X 31	2013	-0,106259	0,00000000083	-	0,005435	0,803111
X 32	2013	-0,443480	0,00000000720		0,075497	0,255471
X 33	2013	-0,446824	0,00000000006		0,050531	0,400997
X 34	2013	-0,629424	0,00000000011		0,114443	0,428426
X 35	2013	-0,203547	0,00000000110	-	0,061056	0,478971
X 36	2013	0,099864	0,00000000046		0,454873	0,553453
X 37	2013	-0,704214	0,00000001081	-	0,027229	0,337535
X 38	2013	-0,451580	0,00000000862	-	0,690016	0,033141
X 39	2013	-0,092009	0,00000000003		0,008708	0,002350
X 40	2013	-0,615199	0,00000000085	-	0,192183	0,272831
X 41	2013	-0,379458	0,00000000006		0,011249	0,368520
X 42	2013	-0,144586	0,00000000023	-	0,064535	0,118587
X 43	2013	-0,907500	0,00000000000		0,098375	0,239870
X 44	2013	-0,282982	0,00000000002		0,017251	0,452039
X 45	2013	-0,313418	0,00000000004		0,005753	0,396627
X 46	2013	-0,287243	0,00000000003		0,113145	0,358574
X 47	2013	-0,355888	0,0000000186		0,483437	0,052027

معدلات الإنحدار لتقدير المستحقات غير الإختيارية لسنة 2014

الشركة	السنة	TA/Ai,t-1	I / Ai,t-1	ΔRECit-ΔRECit/AIT-1	PPEit/Ait-1
X 01	2014	-0,317135	0,00000001179	-0,298503	0,192192
X 02	2014	0,656384	0,00000003803	-0,544302	0,958117
X 03	2014	0,261620	0,00000002431	0,238355	0,322409
X 04	2014	0,748769	0,00000000009	-0,054645	0,178907
X 05	2014	-0,932991	0,00000000149	0,090690	0,637696
X 06	2014	-0,093222	0,00000000053	0,137793	0,804421
X 07	2014	-0,126117	0,00000000027	-0,031536	0,475704
X 08	2014	-0,196347	0,00000000049	0,020936	0,702979

X 09	2014	-0,678927	0,00000000005	0,014456	0,110386
X 10	2014	0,128617	0,00000000298	0,062355	0,432774
X 11	2014	-0,310337	0,00000000203	0,051442	0,590840
X 12	2014	0,016409	0,00000000060	0,108295	0,456847
X 13	2014	0,220717	0,00000000455	0,059554	0,042198
X 14	2014	0,170783	0,00000000738	-0,012711	0,225647
X 15	2014	-0,178235	0,00000000013	-0,094175	0,286565
X 16	2014	-0,028409	0,00000000009	0,023964	0,534868
X 17	2014	-0,007535	0,00000000006	-0,019955	0,497938
X 18	2014	0,071125	0,00000000005	0,059712	0,395583
X 19	2014	-0,260157	0,00000000134	-0,169666	0,435724
X 20	2014	-0,116179	0,00000000053	-0,035405	0,620493
X 21	2014	-0,252786	0,00000000171	0,013528	0,828828
X 22	2014	0,008612	0,00000000898	0,007393	0,697736
X 23	2014	0,031665	0,00000000037	0,029632	0,663027
X 24	2014	-0,180881	0,00000000035	-0,137184	0,067330
X 25	2014	-0,685743	0,00000000033	0,266315	0,024226
X 26	2014	-0,518500	0,00000000009	0,057657	0,401951
X 27	2014	-0,463571	0,00000000022	0,149007	0,416004
X 28	2014	-0,000911	0,00000000018	0,113742	0,818251
X 29	2014	-0,348304	0,00000000137	0,047403	0,739330
X 30	2014	0,428326	0,00000000455	0,208251	0,122047
X 31	2014	-0,291316	0,00000000064	0,056958	0,611680
X 32	2014	-0,632559	0,00000000616	-0,015537	0,325276
X 33	2014	-0,262762	0,00000000006	0,059178	0,457517
X 34	2014	-0,857282	0,00000000010	0,073327	0,484297
X 35	2014	-0,063194	0,00000000088	-0,257442	0,521357
X 36	2014	-0,110065	0,00000000018	-0,024119	0,157546
X 37	2014	-0,790363	0,00000000669	-0,163191	0,184734
X 38	2014	-0,443958	0,0000001240	0,927697	0,047542
X 39	2014	-0,735307	0,00000000002	0,047184	0,001723
X 40	2014	-0,771329	0,00000000082	0,309166	0,199851
X 41	2014	-0,279427	0,00000000005	0,033229	0,792854
X 42	2014	-0,147333	0,00000000023	0,106850	0,165730
X 43	2014	-0,872007	0,00000000000	0,009373	0,210319
X 44	2014	-0,575595	0,00000000002	-0,020023	0,419834
X 45	2014	-0,303611	0,00000000003	0,038409	0,383639
X 46	2014	-0,360601	0,00000000003	0,116619	0,363555
X 47	2014	-0,531685	0,00000000160	-0,232880	0,071877

معدلات الإنحدار لتقدير المستحقات غير الإختيارية لسنة 2015

الشركة	السنة	TA/Ai,t-1	I / Ai,t-1	ΔRECit-ΔRECit/AIT-1	PPEit/Ait-1
X 01	2015	-1,355662	0,00000001747	0,180761	0,284744
X 02	2015	-0,306762	0,00000001286	0,781908	0,305489
X 03	2015	-0,162932	0,00000002853	-0,040449	0,378018

X 04	2015	0,649713	0,00000000009	-0,040891	0,307187
X 05	2015	-0,956865	0,00000000110	-0,065343	0,444030
X 06	2015	-0,082651	0,00000000034	-0,090729	0,463408
X 07	2015	-0,116829	0,00000000024	-0,021996	0,508632
X 08	2015	-0,243161	0,00000000043	0,025527	0,830047
X 09	2015	-0,684422	0,00000000005	-0,015403	0,100174
X 10	2015	0,027626	0,00000000256	-0,369112	0,367105
X 11	2015	-0,327859	0,00000000216	0,127653	0,618869
X 12	2015	-0,038888	0,00000000059	0,072053	0,430738
X 13	2015	0,193285	0,00000000439	0,103813	0,024352
X 14	2015	-0,506263	0,00000000446	-0,113885	0,126416
X 15	2015	-0,252007	0,00000000013	-0,084980	0,266322
X 16	2015	-0,113780	0,00000000008	-0,156660	0,470436
X 17	2015	-0,000706	0,00000000006	0,014210	0,490292
X 18	2015	0,082821	0,00000000003	0,846560	0,292095
X 19	2015	-0,034205	0,00000000109	0,099614	0,350278
X 20	2015	-0,163472	0,00000000043	0,027255	0,489663
X 21	2015	0,049713	0,00000000099	0,034930	0,871048
X 22	2015	-0,131072	0,00000000536	0,018593	0,384665
X 23	2015	0,106215	0,00000000015	-0,083715	0,369541
X 24	2015	-0,105048	0,00000000031	-0,088999	0,058641
X 25	2015	-0,298218	0,00000000050	-0,178755	0,036006
X 26	2015	-0,551588	0,00000000008	0,014468	0,342269
X 27	2015	-0,599771	0,00000000018	-0,074343	0,356086
X 28	2015	0,034635	0,00000000014	0,038605	0,727455
X 29	2015	-0,450874	0,00000000105	-0,057536	0,541837
X 30	2015	-0,952710	0,00000000254	-0,103304	0,066760
X 31	2015	-0,212000	0,00000000043	0,001540	0,415431
X 32	2015	-0,328006	0,00000000504	0,215470	0,390171
X 33	2015	-0,161426	0,00000000005	0,034519	0,039644
X 34	2015	-0,707274	0,00000000009	0,066346	0,410260
X 35	2015	-0,068273	0,00000000059	-0,095258	0,385830
X 36	2015	-0,088285	0,00000000019	-0,005069	0,649895
X 37	2015	-0,959378	0,00000001096	0,128217	0,288919
X 38	2015	-0,251159	0,00000002183	0,000139	0,083737
X 39	2015	-0,177558	0,00000000002	-0,035078	0,001929
X 40	2015	-0,700680	0,00000000074	0,143333	0,161675
X 41	2015	-0,166706	0,00000000005	-0,153251	0,321867
X 42	2015	-0,207621	0,00000000022	-0,962487	0,093281
X 43	2015	-0,819922	0,00000000000	0,012667	0,223938
X 44	2015	-0,613702	0,00000000002	0,090883	0,396537
X 45	2015	-0,370971	0,00000000003	0,028272	0,399432
X 46	2015	-0,492599	0,00000000003	-0,041764	0,386868
X 47	2015	-0,700232	0,00000000089	0,002442	0,044514

ملحق رقم 12 : يوضح ممارسات إدارة الأرباح بواسطة المستحقات الاختيارية للفترة 2011-2015.

الشركة	السنوات	المستحقات الكلية	المستحقات غير الاختيارية	القيمة الطلقة للمستحقات الاختيارية	متوسط المستحقات الاختيارية	ممارسة إدارة الأرباح
X 1	2011	- 20 188 028,22	2 071 610,34	22 259 638,56	37 247 327,67	0
	2012	- 20 313 320,58	4 275 310,05	24 588 630,63		0
	2013	545 521,35	12 350 760,71	11 805 239,36		0
	2014	- 26 888 951,57	27 671 464,23	54 560 415,80		1
	2015	- 77 582 259,59	- 4 559 545,58	73 022 714,01		1
X 2	2011	- 10 333 779,69	3 040 594,47	13 374 374,16	13 711 196,59	0
	2012	- 417 487,32	9 666 664,22	10 084 151,54		0
	2013	- 6 181 522,99	9 898 679,78	16 080 202,77		1
	2014	17 260 149,92	27 418 999,00	10 158 849,08		0
	2015	- 23 856 418,58	- 4 998 013,21	18 858 405,37		1
X 3	2011	678 374,17	2 276 237,05	1 597 862,88	5 412 211,96	0
	2012	1 633 923,97	7 944 817,67	6 310 893,70		1
	2013	2 486 117,33	11 651 737,06	9 165 619,73		1
	2014	10 760 562,99	19 946 179,20	9 185 616,21		1
	2015	- 5 711 326,10	- 4 910 258,85	801 067,25		0
X 4	2011	- 1 145 382 833,09	- 28 917 998,73	1 116 464 834,36	4 991 771 392,06	0
	2012	747 658 701,05	1 884 913 960,82	1 137 255 259,77		0
	2013	- 8 647 794 808,72	550 628 202,42	9 198 423 011,14		1
	2014	8 117 906 808,34	564 801 277,86	7 553 105 530,48		1
	2015	7 142 868 250,32	1 189 259 925,78	5 953 608 324,54		1
X 5	2011	- 268 968 190,65	196 615,99	269 164 806,64	509 185 664,99	0
	2012	- 181 265 175,72	34 357 731,41	215 622 907,13		0
	2013	- 236 553 557,47	91 120 512,93	327 674 070,40		0
	2014	- 626 353 616,60	100 945 900,40	727 299 517,00		1
	2015	- 871 806 436,42	134 360 587,37	1 006 167 023,79		1
X 6	2011	- 31 359 033,77	- 5 889 772,66	25 469 261,11	376 049 216,23	0
	2012	- 331 843 230,79	- 23 871 827,35	307 971 403,44		0
	2013	- 127 895 422,17	226 317 554,70	354 212 976,87		0
	2014	- 174 501 261,98	298 428 974,19	472 930 236,17		1
	2015	- 242 162 913,52	477 499 290,04	719 662 203,56		1
X 7	2011	300 212 565,70	- 74 619 054,84	374 831 620,54	907 963 367,30	0
	2012	- 296 556 881,24	638 603 823,06	935 160 704,30		1
	2013	- 678 193 486,35	438 551 274,99	1 116 744 761,34		1
	2014	- 470 967 911,43	433 490 807,10	904 458 718,53		0
	2015	- 483 032 694,36	725 588 337,44	1 208 621 031,80		1
X 8	2011	- 1 037 839 582,18	- 12 409 185,02	1 025 430 397,16	680 456 263,77	1
	2012	74 026 850,12	134 082 975,28	60 056 125,16		0
	2013	- 120 311 035,20	255 539 199,61	375 850 234,81		0
	2014	- 401 749 390,90	326 833 259,88	728 582 650,78		1

	2015	- 560 989 893,90	651 372 017,06	1 212 361 910,96		1
X 9	2011	- 12 463 910 495,37	- 88 531 653,72	12 375 378 841,65	13 533 318 908,63	0
	2012	- 15 603 758 935,07	290 565 665,12	15 894 324 600,19		1
	2013	- 10 174 584 402,57	505 900 447,06	10 680 484 849,63		0
	2014	- 13 147 997 368,67	433 025 239,85	13 581 022 608,52		1
	2015	- 14 394 471 874,11	740 911 769,02	15 135 383 643,13		0
X 10	2011	- 14 876 222,58	- 1 140 286,66	13 735 935,92	17 907 894,85	0
	2012	50 993 290,24	37 205 118,96	13 788 171,28		0
	2013	14 095 138,03	34 478 013,22	20 382 875,19		1
	2014	43 174 478,13	46 752 523,31	3 578 045,18		0
	2015	10 797 972,68	48 852 419,35	38 054 446,67		1
X 11	2011	- 162 095 170,46	- 28 628 908,91	133 466 261,55	228 474 841,65	0
	2012	- 115 438 797,41	94 673 514,75	210 112 312,16		0
	2013	- 239 819 158,49	90 145 308,03	329 964 466,52		1
	2014	- 152 956 788,36	77 969 151,17	230 925 939,53		1
	2015	- 151 687 057,88	86 218 170,59	237 905 228,47		1
X 12	2011	- 108 523 113,75	- 8 422 704,50	100 100 409,25	235 554 906,06	0
	2012	- 92 935 006,37	131 974 063,94	224 909 070,31		0
	2013	- 217 890 851,47	207 806 911,77	425 697 763,24		1
	2014	27 285 776,66	149 928 072,13	122 642 295,47		0
	2015	- 66 355 502,53	238 069 489,51	304 424 992,04		1
X 13	2011	629 578,18	2 070 587,24	1 441 009,06	20 093 672,93	0
	2012	3 748 211,38	11 134 171,11	14 882 382,49		0
	2013	11 381 027,91	10 453 193,72	927 834,19		0
	2014	48 481 429,23	18 409 177,18	30 072 252,05		1
	2015	44 057 868,34	- 9 087 018,52	53 144 886,86		1
X 14	2011	- 42 869 999,83	3 636 485,29	46 506 485,12	69 573 164,75	0
	2012	- 77 395 716,10	6 753 737,57	84 149 453,67		1
	2013	- 82 637 325,27	16 429 600,03	99 066 925,30		1
	2014	23 141 894,40	26 072 324,09	2 930 429,69		0
	2015	- 113 445 047,82	1 767 482,17	115 212 529,99		1
X 15	2011	- 1 505 991 232,08	- 88 237 776,00	1 417 753 456,08	1 824 760 871,64	0
	2012	- 690 599 331,49	741 768 528,99	1 432 367 860,48		0
	2013	- 957 500 776,25	555 194 256,05	1 512 695 032,30		0
	2014	- 1 374 768 639,47	651 279 315,85	2 026 047 955,32		1
	2015	- 1 978 836 378,94	756 103 675,10	2 734 940 054,04		1
X 16	2011	- 1 114 741 267,31	- 266 304 690,17	848 436 577,14	1 760 526 673,23	0
	2012	272 622 067,14	1 541 224 924,09	1 268 602 856,95		0
	2013	420 756 646,50	1 640 347 608,98	1 219 590 962,48		0
	2014	- 331 203 047,26	1 334 674 495,87	1 665 877 543,13		0
	2015	- 1 513 403 291,17	2 286 722 135,28	3 800 125 426,45		1
X 17	2011	1 011 394 479,43	- 392 730 485,37	1 404 124 964,80	2 751 161 938,54	0
	2012	- 1 433 817 274,06	2 751 605 745,77	4 185 423 019,83		1
	2013	- 1 403 080 694,98	2 022 268 026,79	3 425 348 721,77		1

	2014	- 122 078 553,50	1 858 736 375,06	1 980 814 928,56		0
	2015	- 11 497 517,85	2 748 600 539,91	2 760 098 057,76		1
X 18	2011	- 207 133 824,19	- 642 400 309,62	435 266 485,43	1 186 694 154,58	0
	2012	- 207 133 824,19	- 1 599 672 744,12	1 392 538 919,93		1
	2013	- 1 123 413 397,48	1 832 270 839,98	2 955 684 237,46		1
	2014	1 556 571 437,43	1 660 937 719,55	104 366 282,12		0
	2015	2 659 968 419,06	1 614 353 571,11	1 045 614 847,95		0
X 19	2011	14 563 936,60	- 9 582 835,92	24 146 772,52	183 210 810,51	0
	2012	260 639 773,77	85 887 518,39	174 752 255,38		0
	2013	- 199 357 452,14	78 365 510,39	277 722 962,53		1
	2014	- 194 809 808,94	116 317 143,95	311 126 952,89		1
	2015	- 31 492 836,48	96 812 272,76	128 305 109,24		0
X 20	2011	- 189 883 384,88	- 45 146 914,07	144 736 470,81	553 277 117,15	0
	2012	- 536 653 143,28	343 574 838,77	880 227 982,05		1
	2013	- 176 908 068,14	299 725 459,68	476 633 527,82		0
	2014	- 217 728 629,24	288 163 007,09	505 891 636,33		0
	2015	- 378 678 257,93	380 217 710,78	758 895 968,71		1
X 21	2011	- 108 069 251,44	- 23 268 488,84	84 800 762,60	178 560 711,92	0
	2012	- 45 730 817,55	156 259 572,24	201 990 389,79		1
	2013	31 520 763,94	122 102 562,45	90 581 798,51		0
	2014	- 147 963 719,88	124 138 200,18	272 101 920,06		1
	2015	50 204 927,94	293 533 616,61	243 328 688,67		1
X 22	2011	1 116 828,99	2 322 591,71	1 205 762,72	17 115 736,20	0
	2012	20 587 992,94	14 160 200,27	6 427 792,67		0
	2013	23 082 868,82	19 637 029,24	3 445 839,58		0
	2014	959 342,82	35 932 332,01	34 972 989,19		1
	2015	- 24 439 450,13	15 086 846,69	39 526 296,82		1
X 23	2011	78 960 948,22	- 4 353 521,63	83 314 469,85	408 007 512,52	0
	2012	273 240 100,42	94 432 879,38	178 807 221,04		0
	2013	- 1 155 680 977,09	144 945 474,07	1 300 626 451,16		1
	2014	85 539 487,00	396 956 565,11	311 417 078,11		0
	2015	689 273 930,34	855 146 272,78	165 872 342,44		0
X 24	2011	- 484 078 784,58	- 5 219 368,57	478 859 416,01	620 455 951,49	0
	2012	- 595 271 408,31	130 473 613,35	725 745 021,66		1
	2013	- 779 545 614,23	55 516 462,56	835 062 076,79		1
	2014	- 509 967 737,92	138 502 047,40	648 469 785,32		1
	2015	- 340 476 671,18	73 666 786,50	414 143 457,68		0
X 25	2011	- 1 360 633 343,25	82 279,56	1 360 715 622,81	1 572 648 181,54	0
	2012	- 1 544 594 997,60	- 2 338 166,89	1 542 256 830,71		0
	2013	- 2 352 049 219,21	25 108 077,59	2 377 157 296,80		1
	2014	- 2 079 864 252,01	- 127 190 594,14	1 952 673 657,87		1
	2015	- 593 797 338,45	36 640 161,05	630 437 499,50		0
	2011	- 3 443 767 975,48	- 180 021 825,28	3 263 746 150,20		0
	2012	- 2 588 221 477,12	939 505 825,00	3 527 727 302,12		0

X 26	2013	- 3 390 083 362,35	1 142 197 718,86	4 532 281 081,21	5 297 195 996,14	0
	2014	- 5 783 250 387,65	876 060 798,91	6 659 311 186,56		1
	2015	- 7 013 424 844,09	1 489 489 416,49	8 502 914 260,58		1
X 27	2011	- 1 508 844 940,65	- 63 166 532,35	1 445 678 408,30	2 297 780 968,94	0
	2012	- 1 610 810 082,78	535 691 646,14	2 146 501 728,92		0
	2013	- 1 044 523 817,69	497 592 145,17	1 542 115 962,86		0
	2014	- 2 077 347 516,02	294 907 491,02	2 372 255 007,04		1
	2015	- 3 289 744 646,10	692 609 091,49	3 982 353 737,59		1
X 28	2011	- 683 023 615,00	- 98 472 458,37	584 551 156,63	906 795 865,17	0
	2012	- 443 416 646,00	534 219 302,33	977 635 948,33		1
	2013	235 595 964,00	777 874 702,62	542 278 738,62		0
	2014	- 4 997 000,00	880 603 708,19	885 600 708,19		0
	2015	249 709 000,00	1 793 621 774,12	1 543 912 774,12		1
X 29	2011	- 276 517 964,48	- 20 365 977,55	256 151 986,93	565 985 266,63	0
	2012	- 464 584 681,56	190 276 955,15	654 861 636,71		1
	2013	- 781 156 562,12	148 386 295,27	929 542 857,39		1
	2014	- 254 205 135,16	130 755 178,20	384 960 313,36		0
	2015	- 430 981 088,22	173 428 450,53	604 409 538,75		1
X 30	2011	170 965 324,00	1 649 128,23	169 316 195,77	193 798 370,57	0
	2012	- 67 787 687,00	28 951 253,27	96 738 940,27		0
	2013	- 228 642 237,71	18 972 465,34	247 614 703,05		1
	2014	94 113 737,13	15 701 682,36	78 412 054,77		0
	2015	- 374 946 875,00	1 963 083,99	376 909 958,99		1
X 31	2011	- 200 084 951,57	- 41 051 734,28	159 033 217,29	483 891 441,29	0
	2012	- 107 093 372,00	307 014 895,73	414 108 267,73		0
	2013	- 127 514 374,59	245 450 701,17	372 965 075,76		0
	2014	- 452 926 415,90	210 423 031,21	663 349 447,11		1
	2015	- 487 988 191,74	322 013 006,82	810 001 198,56		1
X 32	2011	- 61 120 054,60	2 377 844,99	63 497 899,59	78 298 491,81	0
	2012	- 24 642 677,70	10 978 995,16	35 621 672,86		0
	2013	- 61 632 831,72	17 066 822,84	78 699 654,56		1
	2014	- 102 761 837,02	31 131 990,92	133 893 827,94		1
	2015	- 65 076 422,09	14 702 982,01	79 779 404,10		1
X 33	2011	- 7 955 181 225,07	- 605 928 089,91	7 349 253 135,16	5 294 014 644,39	1
	2012	2 486 225 889,91	2 571 878 695,22	85 652 805,31		0
	2013	- 7 534 102 142,51	1 669 951 782,11	9 204 053 924,62		1
	2014	- 4 692 560 750,90	1 604 107 829,32	6 296 668 580,22		1
	2015	- 3 304 811 294,00	229 633 482,65	3 534 444 776,65		0
X 34	2011	- 7 643 319 810,21	- 235 911 865,79	7 407 407 944,42	7 794 383 131,77	0
	2012	- 5 095 285 543,40	1 212 755 918,00	6 308 041 461,40		0
	2013	- 5 740 534 492,03	967 478 921,78	6 708 013 413,81		0
	2014	- 8 540 482 277,68	933 602 643,29	9 474 084 920,97		1
	2015	- 7 597 495 265,30	1 476 872 652,97	9 074 367 918,27		1
	2011	- 182 489 379,89	- 4 856 108,84	177 633 271,05		0

X 35	2012	- 251 353 256,75	134 923 523,61	386 276 780,36	296 795 450,83	1
	2013	- 184 445 182,92	115 233 777,92	299 678 960,84		1
	2014	- 71 492 262,89	207 299 562,49	278 791 825,38		0
	2015	- 115 343 918,28	226 252 498,24	341 596 416,52		1
X 36	2011	- 69 891 276,03	- 44 476 872,94	25 414 403,09	706 735 041,95	0
	2012	- 427 844 756,88	484 236 539,60	912 081 296,48		1
	2013	217 340 294,87	302 685 136,57	85 344 841,70		0
	2014	- 607 942 155,24	237 221 566,14	845 163 721,38		1
	2015	- 470 869 005,57	1 194 801 941,51	1 665 670 947,08		1
X 37	2011	- 86 342 770,87	1 551 189,91	87 893 960,78	97 527 425,95	0
	2012	- 84 865 854,40	- 697 119,82	84 168 734,58		0
	2013	- 65 149 482,29	16 040 571,28	81 190 053,57		0
	2014	- 118 055 676,36	29 969 411,70	148 025 088,06		1
	2015	- 87 509 642,03	- 1 150 349,27	86 359 292,76		0
X 38	2011	- 760 765 510,50	345 281,80	761 110 792,30	197 877 030,75	1
	2012	- 108 625 069,42	13 931 733,77	122 556 803,19		0
	2013	- 52 403 515,42	9 460 007,85	61 863 523,27		0
	2014	- 35 812 771,63	4 801 296,95	40 614 068,58		0
	2015	- 11 502 944,35	- 8 262 977,92	3 239 966,43		0
X 39	2011	539 308 924,75	- 157 516 163,09	696 825 087,84	10 093 113 634,24	0
	2012	- 996 210 789,65	1 650 732 165,90	2 646 942 955,55		0
	2013	- 3 351 867 522,55	28 777 886,01	3 380 645 408,56		0
	2014	- 35 184 670 648,71	- 416 673 148,89	34 767 997 499,82		1
	2015	- 8 844 562 398,58	128 594 820,88	8 973 157 219,46		0
X 40	2011	- 268 480 649,85	- 22 075 732,38	246 404 917,47	695 018 440,03	0
	2012	- 363 136 362,85	121 353 336,68	484 489 699,53		0
	2013	- 720 877 286,50	87 449 747,50	808 327 034,00		1
	2014	- 935 563 428,45	- 3 045 671,42	932 517 757,03		1
	2015	- 948 635 355,56	54 717 436,58	1 003 352 792,14		1
X 41	2011	- 1 534 895 977,41	- 159 748 107,24	1 375 147 870,17	6 380 213 990,06	0
	2012	- 5 658 838 238,99	1 910 213 094,13	7 569 051 333,12		1
	2013	- 6 502 776 350,62	1 561 541 683,29	8 064 318 033,91		1
	2014	- 5 412 553 979,94	3 268 327 842,03	8 680 881 821,97		1
	2015	- 3 606 265 330,67	2 605 405 560,47	6 211 670 891,14		0
X 42	2011	- 387 528 615,16	- 7 479 974,63	380 048 640,53	802 467 088,36	0
	2012	- 672 003 376,31	94 871 057,23	766 874 433,54		0
	2013	- 634 570 189,93	136 954 537,18	771 524 727,11		0
	2014	- 640 664 602,77	84 155 618,50	724 820 221,27		0
	2015	- 961 375 885,17	407 691 534,16	1 369 067 419,33		1
X 43	2011	- 159 209 804 058,28	- 2 233 757 857,85	156 976 046 200,43	206 366 749 128,57	0
	2012	- 187 068 448 041,85	10 204 465 259,42	197 272 913 301,27		0
	2013	- 194 993 462 798,04	12 645 084 061,94	207 638 546 859,98		1
	2014	- 216 984 321 739,89	11 063 743 096,81	228 048 064 836,70		1
	2015	- 221 153 347 326,25	20 744 827 118,24	241 898 174 444,49		1

X 44	2011	- 13 205 111 955,75	- 1 008 146 314,32	12 196 965 641,43	23 427 562 735,47	0
	2012	- 10 712 227 324,03	7 533 256 597,01	18 245 483 921,04		0
	2013	- 12 746 215 937,54	5 015 594 707,18	17 761 810 644,72		0
	2014	- 27 953 978 557,08	4 700 119 479,85	32 654 098 036,93		1
	2015	- 29 859 539 392,47	6 419 916 040,78	36 279 455 433,25		1
X 45	2011	- 6 978 459 486,96	- 343 067 142,41	6 635 392 344,55	11 550 792 277,87	0
	2012	- 7 590 653 460,49	1 956 533 597,52	9 547 187 058,01		0
	2013	- 8 650 225 186,85	2 700 945 609,91	11 351 170 796,76		0
	2014	- 9 558 283 115,45	2 433 057 106,66	11 991 340 222,11		1
	2015	- 13 321 994 388,83	4 906 876 579,07	18 228 870 967,90		1
X 46	2011	- 2 910 396 608,95	- 601 255 337,71	2 309 141 271,24	11 125 215 284,44	0
	2012	- 3 319 585 140,45	4 753 281 826,81	8 072 866 967,26		0
	2013	- 9 084 416 191,94	2 790 919 553,98	11 875 335 745,92		1
	2014	- 10 552 431 484,15	1 673 605 856,99	12 226 037 341,14		1
	2015	- 16 556 177 176,91	4 586 517 919,72	21 142 695 096,63		1
X 47	2011	- 277 656 753,56	14 222 288,13	291 879 041,69	461 158 188,27	0
	2012	- 668 637 734,75	- 43 329 685,05	625 308 049,70		1
	2013	- 191 324 309,85	14 714 546,53	206 038 856,38		0
	2014	- 331 941 326,75	58 095 241,56	390 036 568,31		0
	2015	- 784 970 387,69	7 558 037,57	792 528 425,26		1

ملحق رقم 13

الوصف الإحصائي للمستحقات الاختيارية للفترة 2011-2015

Statistiques descriptive

	N	Minimum	Maximum	Moyenne		Ecart type
	Statistiques	Statistiques	Statistiques	Statistiques	Erreur std.	Statistiques
ANNE2011	47	-1,160000	,880000	-,27063830	,052896146	,362637706
ANNE2012	47	-1,060000	,360000	-,36170213	,045074016	,309011883
ANNE2013	47	-1,270000	,060000	-,43936170	,044061185	,302068264
ANNE2014	47	-1,080000	,700000	-,37468085	,050076584	,343307766
ANNE2015	47	-1,280000	,540000	-,39659574	,051103708	,350349370
N valide (liste)	47					

ملحق رقم 14

التكارات والنسبة المئوية للشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح خلال الفترة 2011-2015

Test binomial

		Catégorie	N	Proportion observée	Proportion testée	Sig. exacte (bilatérale)
ANNE2011	Groupe 1	,00	44	,94	,50	,000
	Groupe 2	1,00	3	,06		
	Total		47	1,00		
ANNE2012	Groupe 1	,00	32	,68	,50	,019
	Groupe 2	1,00	15	,32		
	Total		47	1,00		
ANNE2013	Groupe 1	,00	24	,51	,50	1,000
	Groupe 2	1,00	23	,49		
	Total		47	1,00		
ANNE2014	Groupe 1	1,00	30	,64	,50	,079
	Groupe 2	,00	17	,36		
	Total		47	1,00		
ANNE2015	Groupe 1	1,00	35	,74	,50	,001
	Groupe 2	,00	12	,26		
	Total		47	1,00		

ملحق رقم 15

نتائج اختبار Binomial Test للممارسة إدارة الأرباح

Statistiques descriptive

	N	Moyenne	Ecart type	Minimum	Maximum	Percentiles		
						25e	50e (médiane)	75e
EM	235	,4511	,49866	,00	1,00	,0000	,0000	1,0000

Test binomial

		Catégorie	N	Proportion observée	Proportion testée	Sig. exacte (bilatérale)
EM	Groupe 1	,00	129	,55	,50	,151
	Groupe 2	1,00	106	,45		
	Total		235	1,00		

ملحق رقم 16 : نتائج قياس ممارسات تمهيد الدخل

الشركة	الفترة	النتيجة قبل الضريبة EBXT	القيمة المطلقة لتبين النتيجة	مجموع الارادات N	القيمة المطلقة لتبيان الارادات	مؤشر سلوك تمهيد الدخل	المتغير الوهمي لممارسة تمهيد الدخل
X1	2011/2012	8 235 811,40	7	122 858 824,20	23	0,3	1
	2012/2013	7 238 041,78	2	93 254 892,98	3	0,8	1
	2013/2014	4 147 512,40	1	42 542 372,23	0	1,9	0

	2014/2015	2 684 811,96	1	53 105 312,49	2	0,2	1
X2	2011/2012	- 13 069 603,97	1	25 870 346,75	1	2,1	0
	2012/2013	- 13 080 513,33	1	33 078 479,62	7	0,2	1
	2013/2014	- 3 957 062,03	1	41 643 818,44	0	11,6	0
	2014/2015	3 288 062,88	0	88 834 701,61	1	0,2	1
X3	2011/2012	600 207,81	0	13 320 581,50	1	0,3	1
	2012/2013	727 880,24	1	12 630 187,13	2	0,8	1
	2013/2014	1 341 492,80	1	16 242 162,26	2	0,4	1
	2014/2015	468 404,60	8	14 824 284,26	3	2,5	0
X4	2011/2012	- 315 088 870,77	1	3 174 626 157,25	1	1,2	0
	2012/2013	- 105 440 831,17	5	4 224 458 819,69	3	1,9	0
	2013/2014	- 539 914 756,62	4	3 757 551 191,82	4	1,1	0
	2014/2015	- 352 075 604,75	4	3 832 635 553,52	2	1,8	0
X5	2011/2012	11 761 121,23	1	381 721 964,25	1	1,6	0
	2012/2013	160 751 168,72	1	385 053 230,45	2	0,6	1
	2013/2014	225 488 206,10	1	448 056 680,92	1	0,4	1
	2014/2015	181 821 140,94	7	440 512 428,17	2	4,0	0
X6	2011/2012	14 156 766,78	1	749 519 547,02	0	8,5	0
	2012/2013	17 569 880,38	1	862 363 533,77	0	1,5	0
	2013/2014	66 403 846,58	1	1 268 922 401,46	1	1,5	0
	2014/2015	3 582 010,37	11	965 295 584,57	10	1,2	0
X7	2011/2012	90 349 333,29	48	961 548 278,36	1	88,9	0
	2012/2013	120 246 337,93	0	1 319 496 616,86	2	0,1	1
	2013/2014	159 347 831,81	0	1 559 525 323,02	0	0,7	1
	2014/2015	109 846 470,70	12	1 198 976 927,31	7	1,7	0
X8	2011/2012	2 877 247,66	14	211 363 742,14	21	0,7	1
	2012/2013	6 204 005,81	1	206 261 506,55	2	0,6	1
	2013/2014	10 285 581,29	0	262 656 325,37	2	0,1	1
	2014/2015	21 222 161,53	1	342 355 975,50	0	2,7	0
X9	2011/2012	2 293 066 601,04	125	13 272 011 256,51	1	124,3	0
	2012/2013	2 775 988 551,39	31	13 770 510 840,53	1	53,2	0
	2013/2014	2 557 437 801,56	4	13 835 033 077,34	1	3,4	0
	2014/2015	2 636 489 652,02	3	13 587 995 017,11	2	1,2	0
X10	2011/2012	6 052 719,03	563	133 089 886,10	3	186,0	0
	2012/2013	13 441 103,22	1	134 423 424,89	1	0,5	1
	2013/2014	30 913 420,32	1	160 541 586,32	1	0,4	1
	2014/2015	27 439 082,34	2	25 500 880,64	2	1,0	0
X11	2011/2012	127 473 020,44	48	415 493 461,52	0	441,9	0
	2012/2013	99 213 777,56	2	381 814 549,67	16	0,2	1
	2013/2014	93 096 802,00	1	408 680 009,31	13	0,1	1
	2014/2015	108 226 667,05	3	466 908 972,30	1	6,4	0

X12	2011/2012	46 829 879,21	1	648 582 846,59	1	1,7	0
	2012/2013	47 387 431,16	4	677 972 548,13	0	42,6	0
	2013/2014	44 350 031,60	2	793 160 680,15	1	2,4	0
	2014/2015	56 432 443,29	2	760 347 476,85	3	0,9	1
X13	2011/2012	2 983 737,06	1	69 640 584,36	0	1,2	0
	2012/2013	2 513 285,64	3	58 644 232,65	6	0,5	1
	2013/2014	2 258 441,59	0	56 785 471,69	1	0,4	1
	2014/2015	2 954 670,26	3	68 869 538,41	2	1,6	0
X14	2011/2012	1 697 193,91	2	38 787 244,58	1	1,4	0
	2012/2013	2 977 039,69	0	42 177 738,83	3	0,1	1
	2013/2014	3 064 904,46	1	46 966 723,16	0	5,1	0
	2014/2015	2 036 730,44	2	25 055 364,79	2	0,8	1
X15	2011/2012	268 630 833,06	0	3 328 184 434,67	1	0,4	1
	2012/2013	525 009 547,67	3	3 610 737 643,85	0	13,8	0
	2013/2014	266 284 737,09	311	2 855 831 041,17	3	100,0	0
	2014/2015	380 888 405,35	4	2 996 568 877,23	2	1,8	0
X16	2011/2012	48 018 615,31	2	3 644 483 596,91	2	0,8	1
	2012/2013	- 367 439 888,33	9	2 714 520 750,11	9	1,0	0
	2013/2014	- 178 456 951,73	4	2 973 158 963,62	3	1,5	0
	2014/2015	- 517 436 085,66	5	2 889 632 809,66	3	1,8	0
X17	2011/2012	59 212 456,84	2	6 120 135 768,54	1	1,2	0
	2012/2013	30 439 156,51	4	6 640 868 197,44	1	2,8	0
	2013/2014	- 375 754 471,98	1	6 147 717 467,57	52	0,0	1
	2014/2015	- 1 212 298 602,49	0	5 523 307 171,70	0	2,9	0
X 18	2011/2012	710 904 906,19	171	31 904 448 701,81	3	64,1	0
	2012/2013	1 929 952 238,07	1	45 467 455 414,87	0	78,8	0
	2013/2014	2 956 936 495,80	0	49 823 916 930,07	1	0,2	1
	2014/2015	3 679 699 768,50	0	80 263 596 819,72	1	0,2	1
X 19	2011/2012	- 5 283 494,24	1	157 200 209,41	1	1,1	0
	2012/2013	8 495 755,24	1	245 926 865,17	0	10,5	0
	2013/2014	5 635 392,00	2	277 568 740,77	1	3,2	0
	2014/2015	34 567 272,96	2	286 512 456,37	1	2,2	0
X 20	2011/2012	5 662 857,16	2	497 050 575,05	4	0,5	1
	2012/2013	37 754 031,41	11	611 550 212,25	6	1,9	0
	2013/2014	55 050 908,48	0	611 152 598,57	1	0,3	1
	2014/2015	39 050 960,09	36	576 105 108,48	1	26,3	0
X 21	2011/2012	- 49 226 933,36	2	84 785 477,60	5	0,3	1
	2012/2013	825 524,78	5	119 148 802,99	4	1,2	0
	2013/2014	- 3 532 493,35	2	136 470 798,32	0	3,6	0
	2014/2015	8 263 341,25	3	175 643 992,82	1	5,6	0
	2011/2012	- 9 524 037,76	2	14 666 297,16	0	11,5	0

X 22	2012/2013	601 975,00	68	25 944 974,00	1	66,9	0
	2013/2014	- 5 800 592,52	6	31 399 677,22	0	12,8	0
	2014/2015	- 3 704 970,85	3	34 735 802,16	0	8,2	0
X 23	2011/2012	53 251 039,17	3	492 408 202,53	2	1,6	0
	2012/2013	45 267 911,71	2	1 181 273 460,33	0	4,6	0
	2013/2014	44 269 526,30	1	1 535 801 853,02	0	2,4	0
	2014/2015	- 4 278 486,41	1	1 908 738 020,48	0	37,9	0
X 24	2011/2012	- 535 555 077,13	0	12 756 578,48	1	0,2	1
	2012/2013	- 156 304 373,79	9	68 710 076,03	20	0,4	1
	2013/2014	56 319 090,51	0	97 479 484,44	0	0,9	1
	2014/2015	42 095 973,98	2	227 868 032,60	1	1,8	0
X 25	2011/2012	14 670 810,06	60	1 287 390 320,86	1	61,3	0
	2012/2013	39 960 328,42	3	1 293 575 031,25	2	1,6	0
	2013/2014	68 144 958,12	0	923 395 695,51	1	0,1	1
	2014/2015	46 531 724,78	11	845 704 473,07	1	11,6	0
X 26	2011/2012	2 502 305 135,05	0	6 015 754 146,84	0	2,0	0
	2012/2013	1 971 403 856,68	5	5 839 162 873,71	2	2,6	0
	2013/2014	2 376 299 138,62	11	6 264 420 849,04	3	3,1	0
	2014/2015	2 432 634 835,01	1	6 727 276 267,40	0	17,9	0
X 27	2011/2012	346 568 137,50	4	2 180 359 848,73	2	1,8	0
	2012/2013	840 242 027,37	2	2 803 979 775,51	2	1,1	0
	2013/2014	1 245 319 936,06	0	3 519 923 404,77	0	1,4	0
	2014/2015	973 087 964,31	7	3 057 323 437,40	7	1,1	0
X 28	2011/2012	238 152 000,00	1	5 920 454 000,00	0	2,9	0
	2012/2013	290 514 000,00	5	6 137 793 000,00	1	4,9	0
	2013/2014	368 943 000,00	0	7 090 420 000,00	1	0,3	1
	2014/2015	252 021 000,00	7	7 615 194 000,00	0	17,5	0
X 29	2011/2012	48 951 845,86	1	345 207 703,16	0	2,5	0
	2012/2013	29 789 415,28	2	330 550 546,61	3	0,8	1
	2013/2014	14 850 204,60	0	377 610 403,94	3	0,1	1
	2014/2015	19 536 008,32	3	333 798 057,00	40	0,1	1
X 30	2011/2012	- 34 298 647,00	2	148 433 553,00	5	0,5	1
	2012/2013	- 23 354 533,92	2	178 778 415,40	2	1,2	0
	2013/2014	- 39 759 957,00	7	201 212 149,00	0	33,4	0
	2014/2015	25 820 911,00	2	233 298 278,00	0	9,4	0
X 31	2011/2012	- 101 424 587,00	1	-	10147	0,0	1
	2012/2013	- 256 303 892,93	0	33 867 176,79	144	0,3	1
	2013/2014	- 466 514 208,38	0	73 446 231,13	11	1,9	0
	2014/2015	- 390 390 553,39	3	106 341 839,17	13	23,2	0
X 33	2011/2012	910 116 806,90	3	5 634 530 143,60	2	1,2	0
	2012/2013	1 678 900 264,67	6	6 460 900 382,98	130	0,0	1

	2013/2014	3 075 161 567,92	0	7 874 664 273,70	0	1,1	0
	2014/2015	3 375 385 754,26	1	8 781 079 439,63	0	3,0	0
X 34	2011/2012	958 829 494,18	4	5 320 475 801,88	2	1,4	0
	2012/2013	1 532 961 553,68	1	6 272 644 677,66	0	6,1	0
	2013/2014	2 370 849 316,41	0	7 151 197 090,18	0	4,6	0
	2014/2015	1 803 003 602,85	7	7 856 176 899,42	0	47,5	0
X 35	2011/2012	19 948 733,11	1	346 331 663,60	1	1,0	0
	2012/2013	8 781 339,97	19	445 006 654,07	0	81,3	0
	2013/2014	1 593 479,00	0	458 824 510,82	1	0,3	1
	2014/2015	863 871,93	1	479 171 899,89	0	4,3	0
X 36	2011/2012	- 290 936 491,76	2	931 597 571,46	9	0,2	1
	2012/2013	102 157 028,08	3	1 857 635 099,04	2	1,8	0
	2013/2014	70 077 982,95	2	1 851 035 916,41	1	1,2	0
	2014/2015	40 005 433,37	0	1 922 240 720,09	2	0,0	1
X 37	2011/2012	- 5 308 529,23	1	94 865 845,34	1	1,2	0
	2012/2013	1 652 143,95	0	87 852 542,09	2	0,3	1
	2013/2014	- 3 509 925,28	10	69 835 633,34	1	15,3	0
	2014/2015	524 123,12	12	79 856 579,74	5	2,3	0
X 38	2011/2012	- 55 805 580,12	2	83 831 844,79	3	0,6	1
	2012/2013	- 49 401 552,02	2	18 189 391,24	0	7,4	0
	2013/2014	- 10 210 427,42	1	1 042 393,12	1	1,2	0
	2014/2015	- 5 659 682,95	1	-	1	0,9	1
X 39	2011/2012	8 425 263 185,29	1	9 212 592 655,60	1	1,2	0
	2012/2013	11 404 669 706,89	1	11 702 865 890,71	0	2,6	0
	2013/2014	2 974 271 816,68	3	3 496 628 027,33	3	1,1	0
	2014/2015	1 324 592 158,93	1	1 863 750 928,62	1	1,0	0
X 40	2011/2012	153 017 213,20	0	638 522 864,35	0	0,2	1
	2012/2013	95 173 944,99	10	601 391 505,59	3	3,3	0
	2013/2014	84 679 632,61	1	813 675 350,85	2	0,5	1
	2014/2015	81 076 716,41	1	995 576 524,42	0	6,3	0
X 41	2011/2012	1 920 929 123,27	3	8 938 976 858,56	0	13,8	0
	2012/2013	2 635 626 646,93	4	12 796 862 162,85	1	6,8	0
	2013/2014	2 699 775 235,43	1	13 490 593 187,77	1	1,2	0
	2014/2015	1 604 926 352,84	2	12 006 567 565,39	4	0,4	1
X 42	2011/2012	151 421 067,10	3	3 655 970 462,19	42	0,1	1
	2012/2013	86 093 315,56	6	3 215 164 751,15	6	0,9	1
	2013/2014	175 932 879,55	9	3 743 056 863,88	16	0,6	1
	2014/2015	255 561 454,26	0	568 433 869,55	2	0,0	1
X 43	2011/2012	10 288 586 971,69	1	310 710 024 556,73	0	3,7	0
	2012/2013	11 396 484 277,15	0	334 026 292 104,40	0	1,2	0
	2013/2014	10 621 844 307,89	8	340 998 909 457,43	1	10,5	0

	2014/2015	15 655 928 603,84	2	348 782 089 215,56	0	24,8	0
X 44	2011/2012	1 006 336 321,96	0	15 672 905 478,99	1	0,2	1
	2012/2013	1 641 886 292,41	4	16 618 054 490,00	1	3,4	0
	2013/2014	1 197 809 700,08	8	16 556 158 099,39	2	4,9	0
	2014/2015	1 488 187 089,64	7	21 501 291 875,89	1	4,7	0
	2011/2012	2 889 618 384,34	2	16 265 096 231,63	1	3,9	0
X 45	2012/2013	4 114 981 688,27	0	18 142 953 889,91	0	0,6	1
	2013/2014	4 571 404 117,44	1	20 133 848 351,35	0	15,6	0
	2014/2015	4 695 887 434,86	1	20 425 692 917,40	1	0,8	1
	2011/2012	310 999 831,80	47	21 406 699 872,34	1	41,7	0
X 46	2012/2013	587 143 335,71	1	21 422 910 429,96	1	0,8	1
	2013/2014	1 774 248 024,72	1	25 168 456 592,66	1	0,6	1
	2014/2015	2 603 187 239,89	0	27 061 665 301,09	0	0,5	1
	2011/2012	- 77 159 050,50	1	143 399 243,30	1	0,6	1
X 47	2012/2013	81 716 055,68	4	467 409 810,54	2	1,9	0
	2013/2014	106 042 910,15	1	492 554 780,52	1	0,9	1
	2014/2015	276 233 083,92	1	881 431 552,96	1	0,9	1

التكرارات والنسبة المئوية للشركات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل

Test binomial

		Catégorie	N	Proportion observée	Proportion testée	Sig. exacte (bilatérale)
2011-2012	Groupe 1	1,00	17	,36	,50	,079
	Groupe 2	,00	30	,64		
	Total		47	1,00		
2012-2013	Groupe 1	1,00	18	,38	,50	,144
	Groupe 2	,00	29	,62		
	Total		47	1,00		
2013-2014	Groupe 1	,00	27	,57	,50	,382
	Groupe 2	1,00	20	,43		
	Total		47	1,00		
2014-2015	Groupe 1	1,00	13	,28	,50	,003
	Groupe 2	,00	34	,72		
	Total		47	1,00		

ملحق رقم 17

اختبار Binomial Test لممارسة تمهيد الدخل خلال فترة الدراسة

Test binomial

		Catégorie	N	Proportion observée	Proportion testée	Sig. exacte (bilatérale)
smoothing	Groupe 1	1,00	68	,36	,50	,000
	Groupe 2	,00	120	,64		
	Total		188	1,00		

ملحق رقم 18

نتائج مصفوفة الارتباط لعلاقة التحفظ المحسبي بمقاييس نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح والعوامل

المؤثرة بعمارات إدارة الأرباح

Corrélations

	Y	X1	X2	X3	X4
Corrélation de Pearson	Y	.226	.112	-.414-	.227
	X1	.226	1.000	.012	.041
	X2	.112	.012	1.000	-.435-
	X3	-.414-	.041	-.435-	1.000
	X4	.227	-.026-	.424	-.546-
Sig. (unilatéral)	Y	.	.000	.043	.000
	X1	.000	.	.426	.267
	X2	.043	.426	.	.000
	X3	.000	.267	.000	.
	X4	.000	.348	.000	.000
N	Y	234	234	234	234
	X1	234	234	234	234
	X2	234	234	234	234
	X3	234	234	234	234
	X4	234	234	234	234

نتائج مصفوفة الارتباط لعلاقة التحفظ المحسبي بمقاييس نسبة المستحقات السالبة إلى مجموع الأصول

والعوامل المؤثرة بعمارات إدارة الأرباح

Corrélations

	Y	X1	X2	X3	X4
Corrélation de Pearson	Y	.858	.112	-.414-	.227
	X1	.858	1.000	.043	-.218-
	X2	.112	.043	1.000	-.435-
	X3	-.414-	-.218-	-.435-	1.000
	X4	.227	.061	.424	-.546-
Sig. (unilatéral)	Y	.	.000	.043	.000
	X1	.000	.	.256	.000
	X2	.043	.256	.	.000
	X3	.000	.000	.000	.
	X4	.000	.174	.000	.000
N	Y	234	234	234	234
	X1	234	234	234	234
	X2	234	234	234	234
	X3	234	234	234	234
	X4	234	234	234	234

ملحق رقم 19

الانحدار المتعدد لأثر التحفظ المحاسبي مقاساً بنسبة المستحقات الإجمالية للأرباح المحاسبية قبل البنود الغير العادية (TACC/EXBT) والعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	X4, X1, X2, X3 ^b	.	Introduire

a. Variable dépendante : Y

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques					Durbin-Watson
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F	
1	.487 ^a	.238	.224	.55657	.238	17.842	4	229	.000	1.528

a. Prédicteurs : (Constante), X4, X1, X2, X3

b. Variable dépendante : Y

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	22.107	4	5.527	.000 ^b
	Résidu	70.938	229	.310	
	Total	93.045	233		

a. Variable dépendante : Y

b. Prédicteurs : (Constante), X4, X1, X2, X3

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.	Corrélations			Statistiques de colinéarité	
	B	Erreur standard				Corrélation simple	Partielle	Partielle	Tolérance	VIF
1 (Constante)	.517	.436		1.187	.236	.226	.271	.246	.997	1.003
X1	.004	.001	.246	4.258	.000	.112	-.098-	-.086-	.761	1.315
X2	-.068-	.045	-.099-	-1.497-	.136	-.414-	-.385-	-.364-	.651	1.537
X3	-.702-	.111	-.451-	-6.304-	.000	.227	.027	.024	.659	1.516
X4	.155	.377	.029	.411	.682	.226	.271	.246	.997	1.003

a. Variable dépendante : Y

ملحق رقم 20

الاندثار المتعدد لتأثير التحفظ المحاسبي باستخدام مقياس المستحقات غير NOACC والعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	X4, X1, X2, X3 ^b	.	Introduire

a. Variable dépendante : Y

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques					Durbin-Watson
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F	
1	.892 ^a	.795	.792	.28840	.795	222.421	4	229	.000	1.706

a. Prédicteurs : (Constante), X4, X1, X2, X3

b. Variable dépendante : Y

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	73.999	4	18.500	222.421
	Résidu	19.047	229	.083	
	Total	93.045	233		

a. Variable dépendante : Y

b. Prédicteurs : (Constante), X4, X1, X2, X3

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardizes		Coefficients standardizes	T	Sig.	Corrélations			Statistiques de colinéarité	
	B	Erreur standard				Corrélation simple	Partielle	Partielle	Tolérance	VIF
1	(Constante)	.370	.225	1.644	.101	.858	.867	.786	.946	1.057
	X1	1.327	.050	.808	26.295	.000	.112	-.097-	-.044-	.760
	X2	-.035-	.024	-.050-	-1.470-	.143	-.414-	-.350-	-.169-	.619
	X3	-.335-	.059	-.215-	-5.662-	.000	.227	.144	.066	.657
	X4	.431	.196	.081	2.202	.029	.858	.867	.786	.946

a. Variable dépendante : Y

محلق رقم 21

اختبار ارتباط بيرسون لعلاقة التحفظ الحاسبي والعوامل المؤثرة على بعmarsات تهيد الدخل

Corrélations

		SMOTHING	TACC.EXBT	NA	LEV	DETT	ROA
SMOTHING	Corrélation de Pearson	1	.029	.086	-.194**	.038	-.060-
	Sig. (bilatérale)		.690	.238	.008	.603	.415
	N	188	188	188	188	188	187
TACC.EXBT	Corrélation de Pearson	.029	1	.119	-.033-	.045	-.011-
	Sig. (bilatérale)	.690		.104	.658	.542	.884
	N	188	188	188	188	188	187
NA	Corrélation de Pearson	.086	.119	1	-.036-	.213**	-.157-
	Sig. (bilatérale)	.238	.104		.623	.003	.032
	N	188	188	188	188	188	187
LEV	Corrélation de Pearson	-.194**	-.033-	-.036-	1	-.488**	.401**
	Sig. (bilatérale)	.008	.658	.623		.000	.000
	N	188	188	188	188	188	187
DETT	Corrélation de Pearson	.038	.045	.213**	-.488**	1	-.470**
	Sig. (bilatérale)	.603	.542	.003	.000		.000
	N	188	188	188	188	188	187
ROA	Corrélation de Pearson	-.060-	-.011-	-.157-	.401**	-.470**	1
	Sig. (bilatérale)	.415	.884	.032	.000	.000	
	N	187	187	187	187	187	187

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

ملحق رقم 22

الانحدار اللوجيستي المتعدد لقياس تأثير التحفظ المحاسبي بمؤشر نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل البنود (TACC/EXBT) غير العادية والعوامل المؤثرة على بعmarsات تهديد الدخل

Régression logistique

Récapitulatif de traitement des observations

Observations non pondérées ^a		N	Pourcentage
Observations sélectionnées	Incluses dans l'analyse	187	99.5
	Observations manquantes	1	.5
	Total	188	100.0
Observations non sélectionnées		0	.0
	Total	188	100.0

a. Si la pondération est active, consultez la table de classification pour connaître le nombre total d'observations.

Codage de variable dépendante

Valeur d'origine	Valeur interne
.00	0
1.00	1

Bloc 0 : Bloc de début

Historique des itérations^{a,b,c}

Itération	Log de vraisemblance - 2	Coefficients	
		Constante	
Pas 0	1	245.159	-.545-
	2	245.150	-.560-
	3	245.150	-.560-

a. La constante est incluse dans le modèle.

b. Log de vraisemblance -2 initial : 245.150

c. L'estimation s'est arrêtée à l'itération numéro 3, car le nombre de modifications des estimations du paramètre est inférieur à .001.

Tableau de classification^{a,b}

	Observé	Prévisions		
		SMOTHING		Pourcentage correct
		.00	1.00	
Pas 0	SMOTHING	.00	119	0
		1.00	68	0
Pourcentage global				63.6

a. La constante est incluse dans le modèle.

b. La valeur de coupe est .500

Variables de l'équation

	B	E.S	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
Pas 0	Constante	-.560-	.152	13.552	1	.000

Variables absentes de l'équation

	Score	Ddl	Sig.
Pas 0	Variables TACC.EXBT	.177	.674
	LEV	6.973	.008
	DETT	.283	.595
	ROA	.671	.413
	Statistiques générales	7.863	.097

Bloc 1 : Méthode = Introduction

Historique des itérations^{a,b,c,d}

Itération	Log de vraisemblance -2	Coefficients				
		Constante	TACC.EXBT	LEV	DETT	ROA
Pas 1	1	237.298	4.086	.002	-.478-	-.423-
	2	237.165	4.574	.002	-.533-	-.467-
	3	237.165	4.584	.002	-.534-	-.468-
	4	237.165	4.585	.002	-.534-	-.468-

a. Méthode : Introduction

b. La constante est incluse dans le modèle.

c. Log de vraisemblance -2 initial : 245.150

d. L'estimation s'est arrêtée à l'itération numéro 4, car le nombre de modifications des estimations du paramètre est inférieur à .001.

Tests composites des coefficients du modèle

	Khi-deux	ddl	Sig.
Pas 1	Pas	7.985	4
	Bloc	7.985	4
	Modèle	7.985	.092

Récapitulatif des modèles

Pas	Log de vraisemblance -2	R-deux de Cox et Snell	R-deux de Nagelkerke
1	237.165 ^a	.042	.057

a. L'estimation s'est arrêtée à l'itération numéro 4, car le nombre de modifications des estimations du paramètre est inférieur à .001.

Test de Hosmer et Lemeshow

Pas	Khi-deux	ddl	Sig.
1	14.528	8	.069

Variables de l'équation

	B	E.S	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)	Intervalle de confiance 95% pour EXP(B)	
							Inférieur	Supérieur
Pas 1 ^a	TACC.EXBT	.002	.006	.140	1	.709	1.002	.991
	LEV	-.534-	.204	6.826	1	.009	.586	.393
	DETT	-.468-	.546	.734	1	.391	.626	.215
	ROA	-.046-	1.606	.001	1	.977	.955	.041
	Constante	4.585	1.972	5.406	1	.020	97.954	22.255

a. Introduction des variables au pas 1 : TACC.EXBT, LEV, DETT, ROA.

ملحق رقم 23

الانحدار اللوجيسي المتعدد لقياس تأثير التحفظ المحسبي مؤشر المستحقات غير التشغيلية NOACC والعوامل المؤثرة على بعmarsات تمديد الدخل

Récapitulatif de traitement des observations

Observations non pondérées ^a		N	Pourcentage
Observations sélectionnées	Incluses dans l'analyse	187	99.5
	Observations manquantes	1	.5
	Total	188	100.0
Observations non sélectionnées		0	.0
	Total	188	100.0

a. Si la pondération est active, consultez la table de classification pour connaître le nombre total d'observations.

Codage de variable dépendante

Valeur d'origine	Valeur interne
.00	0
1.00	1

Bloc 0 : Bloc de début

Historique des itérations^{a,b,c}

Itération	Log de vraisemblance -2	Coefficients	
		Constante	
Pas 0 1	245.159	-.545-	
2	245.150	-.560-	
3	245.150	-.560-	

a. La constante est incluse dans le modèle.

b. Log de vraisemblance -2 initial : 245.150

c. L'estimation s'est arrêtée à l'itération numéro 3, car le nombre de modifications des estimations du paramètre est inférieur à .001.

Tableau de classification^{a,b}

	Observé	Prévisions		
		SMOTHING		Pourcentage correct
		.00	1.00	
Pas 0	SMOTHING	.00	119	100.0
		1.00	68	.0
Pourcentage global				63.6

a. La constante est incluse dans le modèle.

b. La valeur de coupe est .500

Variables de l'équation

	B	E.S	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
Pas 0 Constante	-.560-	.152	13.552	1	.000	.571

Variables absentes de l'équation

	Score	ddl	Sig.
Pas 0 Variables NA	1.494	1	.222
LEV	6.973	1	.008
DETT	.283	1	.595
ROA	.671	1	.413
Statistiques générales	9.569	4	.048

Bloc 1 : Méthode = Introduction

Historique des itérations^{a,b,c,d}

Itération	Log de vraisemblance -2	Coefficients				
		Constante	NA	LEV	DETT	ROA
Pas 1	1	235.426	4.509	.763	-.503-	.115
	2	235.163	5.255	.925	-.581-	.182
	3	235.162	5.283	.931	-.584-	.185
	4	235.162	5.283	.931	-.584-	.185

a. Méthode : Introduction

b. La constante est incluse dans le modèle.

c. Log de vraisemblance -2 initial : 245.150

d. L'estimation s'est arrêtée à l'itération numéro 4, car le nombre de modifications des estimations du paramètre est inférieur à .001.

Tests composites des coefficients du modèle

	Khi-deux	ddl	Sig.
Pas 1	Pas	9.988	4
	Bloc	9.988	4
	Modèle	9.988	.041

Récapitulatif des modèles

Pas	Log de vraisemblance -2	R-deux de Cox et Snell	R-deux de Nagelkerke
1	235.162 ^a	.052	.071

a. L'estimation s'est arrêtée à l'itération numéro 4, car le nombre de modifications des estimations du paramètre est inférieur à .001.

Test de Hosmer et Lemeshow

Pas	Khi-deux	ddl	Sig.
1	12.409	8	.134

Variables de l'équation

	B	E.S	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)	Intervalle de confiance 95% pour EXP(B)	
							Inférieur	Supérieur
Pas 1 ^a	NA	.931	.645	2.084	1	.149	2.538	.717
	LEV	-.584-	.212	7.577	1	.006	.557	.368
	DETT	-.619-	.559	1.226	1	.268	.538	.180
	ROA	.185	1.632	.013	1	.910	1.203	.049
	Constante	5.283	2.080	6.452	1	.011	196.916	29.456

a. Introduction des variables au pas 1 : NA, LEV, DETT, ROA.

قائمة الشركات المدرّوسة

رمز الشركة	اسم الشركة
X 01	SPA SOCIETE TIZLAYENNE ENTREPRISE TRAVAUX CONSTRUCTION HYDRAULIQUE ET COMMERCE MTX CONSTR
X 02	SPA ENTREPRISE PUBLIQUE ECONOMIQUE DE TRAVAUX D'ELECTRIFICATION
X 03	SPA: SOCIETE DE TRAVAUX PUBLICS - FORESTIERS ET AGRICULTURE
X 04	SPA ENTREPRISE NATIONALE DE REALISATION GENERALE DE TRAVAUX HYDRAULIQUES GTH
X 05	SPA ENTREPRISE CONSTRUCTION "E.P.C.T" TERGA
X 06	SPA ENTREPRISE REGIONAL DE GENIE RURAL ATLAS DJELFA
X 07	SPA SOCIETE DES TRAVAUX MARITIMES DE L'EST SOTRAMEST
X 08	SPA ENTREPRISE AGREGATS ET SABLES
X 09	SPA ENTREPRISE NATIONALE DES PENITURES ENAP
X 10	SPA ENTREPRISE NATIONALE DES PROJETS HYDRAULIQUES DE L'OUEST
X 11	SPA SOCIETE ALGERIENNE DE REVETEMENT
X 12	SPA SOCIETE DE TRAVAUX ROUTIERS " SOTROB "
X 13	SPA ENTREPRISE DE CONSTRUCTIONS METTALIQUE DU SUD E CO ME S
X 14	SPA SOCIETE DE PROMOTION IMMOBILIERE SPIR
X 15	SPA ENTREPRISE DES INDUSTRIES ELECTRO-TECHNIQUES
X 16	SPA ENTREPRISE NATIONALE DES INDUSTRIES ELECTRONIQUES
X 17	SPA ENTREPRISE NATIONALE DES INDUSTRIES DE L'ELECTROMENAGER ENIEM
X 18	SPA CONDOR ELECTRONICS
X 19	SPA ENTREPRISE DE WILAYA D ELECTRIFICATION RURALE DE BOUIRA
X 20	SPA SOCIETE NOUVELLE DE LA CERAMIQUE SANITAIRE DE GHAZAOUET"CERAMIG"
X 21	EPE/SPA ENTREPRISE DE BRIQUETERIE ET TUILERIE DE FREHA EBT
X 22	SPA ENTREPRISE COMMUN MENUISERIE GENERALE
X 23	SPA ENTREPRISE DE PRODUCTION DE MATERIAUX DE CONSTRUCTION
X 24	SPA ENTREPRISE NATIONALE DE TRANFORMATION DES PRODUITS LONGS - ENTPL -
X 25	SPA ENTREPRISE DES INDUSTRIES ALIMENTAIRES CEREALIERE ET DERIVES- ERIAD TIARET-
X 26	SPA SOCIETE DE CIMENTS HADJAR SOUD SCHS
X 27	SPA SOCIETE DES CIMENTS DE SAIDA
X 28	SPA NCA- ROUIBA
X 29	SPA ENTREPRISE DE GESTION TOURISTIQUE TAMANRASSET
X 30	SPA ENTREPRISE DE GESTION TOURISTIQUE
X 31	SPA SOCIETE D'INFRASTRUCTURES AQUA HOTELERIES D'ALGERIE SIAHA
X 32	SPA ENTREPRISE DE GESTION DES POTS ET ABRIS DE PECH GHAZAOUET EGPP GHAZAOUET
X 33	SPA ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA
X 34	SPA ENTREPRISE PORTUAIRE D'ORAN EPO
X 35	SPA TRANS OUEST
X 36	SPA TRANS-CANAL-OUEST
X 37	SPA ENTREPRISE DE DISTRIBUTION ET DE MAINTENANCE DU MATERIEL AGRICOLE
X 38	SPA SOCIETE DES ACTIVITES IMMOBILIERES ET DE SERVICES
X 39	SPA ASMIDAL
X 40	SPA COGIZ

X 41	ENAC - SPA
X 42	SPA SOMIZ
X 43	NAFTAL
X 44	SPA HYPROC SHIPPING COMPANY
X 45	ENTREPRISE NATIONALE DE SERVICES AUX PUITS(SPA)
X 46	SPA ENTREPRISE NATIONALE DE GRANDS TRAVAUX PETROLIERS
X 47	SPA SOCIETE ALGERIENNE D'INGENIERIE ET DE REALISATION SAFIR

الفهرس

الصفحة	الفهرس
I	الاهداء
II	الشكر
III	الملخص
VI	قائمة المحتويات
XIII	قائمة المداول
XI	قائمة الاشكال
XII	قائمة الملحق
XIV	قائمة الإختصارات والرموز
أ	المقدمة
القسم الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة	
الفصل الأول: التحفظ المالي وجودة المعلومات المالية وممارسات إدارة الأرباح	
3	تمهيد
4	المبحث الأول: التحفظ المالي (الحيطة والحذر)
4	المطلب الأول: تعريف التحفظ المالي وأنواعه
4	أولاً: تعريف التحفظ المالي
6	ثانياً: أنواع التحفظ المالي
6	1- التحفظ المالي المشروط
6	2- التحفظ المالي غير المشروط
7	المطلب الثاني: الممارسة المحاسبية للتحفظ المالي
7	أولاً: وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS
9	ثانياً: أهم طرق وسياسات التحفظ المالي
10	ثالثاً: الممارسة المحاسبية للتحفظ المالي وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF
14	المطلب الثالث: الآراء المؤيدة والمعارضة لسياسات التحفظ المالي
14	أولاً: الآراء المؤيدة
15	ثانياً: الآراء المعاشرة
16	المطلب الرابع: دافع ممارسة التحفظ المالي
16	أولاً: الدور التعاقدية للمعلومات المحاسبية
18	ثانياً: تزايد حالات الإفلاس والتراضي
18	ثالثاً: دافع التنظيم المحاسبي

20	رابعاً: دافع الضرائب
20	المطلب الخامس: علاقة التحفظ المحاسبي بأهم المفاهيم المحاسبية الحديثة
20	أولاً: تعارض مفهوم التحفظ المحاسبي مع فرض تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني
21	ثانياً: تعارض مفهوم التحفظ المحاسبي مع القيمة العادلة
23	ثالثاً: التحفظ المحاسبي ونظرية الوكالة
24	المطلب السادس: قياس التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه
24	أولاً: قياس التحفظ المحاسبي
30	ثانياً: العوامل المؤثرة على قياس التحفظ المحاسبي
33	المبحث الثاني: جودة المعلومات المالية
34	المطلب الأول: تعريف جودة المعلومات المالية
35	المطلب الثاني: جودة المعلومة المالية والنظام المحاسبي المالي SCF
35	أولاً: شكل المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي
37	ثانياً: طرق القياس والتقييم وفق النظام المحاسبي المالي
37	المطلب الثالث: خصائص جودة المعلومة المالية
38	أولاً: الخصائص الأساسية
40	ثانياً: الخصائص الثانوية
40	ثالثاً: محددات الخصائص النوعية
42	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المالية
42	1-العوامل البيئية
42	2-العوامل الاقتصادية
42	3-العوامل السياسية
42	4-العوامل الاجتماعية
43	5-العوامل القانونية
43	6-العوامل الثقافية
44	المطلب الخامس: علاقة التحفظ المحاسبي بجودة المعلومات المالية
45	المبحث الثالث: مدخل ممارسات إدارة الأرباح كمؤشر لجودة المعلومات المالية
46	المطلب الأول: تعريف إدارة الأرباح وأنواعها
46	أولاً: تعريف إدارة الأرباح
47	ثانياً: أنواع إدارة الأرباح
47	1-من ناحية شرعيتها
47	2-من ناحية اتجاهها
47	3-من ناحية مدى تأثيرها على التدفق النقدي

47	4- من حيث غرض الإدارة
48	المطلب الثاني: دافع استخدام إدارة الأرباح وآليات استخدامها
47	أولاً دافع استخدام إدارة الأرباح
48	أ- الدافع التعاقدية
48	ب- دافع الضريبية
49	ج- دافع توقعات سوق المال
49	المطلب الثاني: آليات إدارة الأرباح
49	أولاً: أهم آليات إدارة الأرباح
52	ثانياً: آليات إدارة الأرباح وفق النظام الحاسبي SCF في بيئة الأعمال الجزائرية
58	المطلب الثالث: مقاييس إدارة الأرباح
60	المطلب الرابع: تمهيد الدخل وأنواعه
60	أولاً: تعريف تمهيد الدخل
61	ثانياً: أنواع تمهيد الدخل
62	المطلب الخامس: مجالات وأهداف ومقاييس ممارسة تمهيد الدخل
62	أولاً: مجالات ممارسة تمهيد الدخل
62	ثانياً: أهداف ممارسة تمهيد الدخل
62	1- تخفيف العبء الضريبي
63	2- شروط الائتمان
63	3-نظم حواجز الإدارة
63	ثالثاً: نماذج قياس ممارسات تمهيد الدخل
64	المطلب السادس: علاقة التحفظ الحاسبي بممارسات إدارة الأرباح
66	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسات السابقة حول الموضوع	
68	تمهيد
69	المبحث الأول: الدراسات باللغة العربية
79	المبحث الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
88	المبحث الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
91	خلاصة الفصل
القسم الثاني: الدراسة التطبيقية	
الفصل الثالث: الأدوات والإجراءات	
94	تمهيد
95	المبحث الأول: منهجة الدراسة

95	المطلب الأول: الأساليب الإحصائية المستخدمة
97	المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة
97	المطلب الثالث: أساليب جمع البيانات
98	المبحث الثاني: الخطوات المتّعة في قياس متغيرات الدراسة
98	المطلب الأول: قياس تغيير التحفظ المحسبي
98	أولاً: مقياس نسبة المستحقات للأرباح الحاسبية قبل البند الغير العادلة Jain and Rezaee, 2004.
99	ثانياً: مقياس المستحقات غير التشغيلية Givoly and Hyam 2000
100	ثالثاً: مقياس الاستحقاق الغير المتماثل إلى التدفق النقدي Ball and Shivakumar, 2006
100	المطلب الثاني: قياس العوامل المؤثرة
102	المطلب الثالث: قياس ممارسات إدارة الأرباح كمؤشر لجودة المعلومات المالية
103	أولاً: مقياس ممارسات إدارة الأرباح بواسطة المستحقات الاختيارية (نموذج جونز المعدل 1995)
105	ثانياً: مؤشر ممارسات تمهيد الدخل باستخدام نموذج Eckel, 1981
106	المبحث الثالث: تطوير فرضيات ونماذج الدراسة
106	المطلب الأول: تطوير فرضيات الدراسة
108	المطلب الثاني: نماذج الدراسة
110	خلاصة الفصل

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

112	تمهيد
113	المبحث الأول: نتائج قياس تغيير التحفظ المحسبي والعوامل المؤثرة
113	أولاً: نتائج قياس العوامل المؤثرة
114	ثانياً: قياس التحفظ المحسبي في العينة المدروسة
114	1 - نتائج مقياس نسبة المستحقات للأرباح الحاسبية قبل البند الغير العادلة Jain and Rezaee, 2004
122	2 - نتائج مقياس المستحقات غير التشغيلية Givoly and Hyam 2000
126	3 - نتائج قياس بطريقة الاستحقاق الغير المتماثل إلى التدفق النقدي (التحفظ المحسبي المشروط)، نموذج Ball and Shivakumar, 2006
128	ثالثاً: اختبار أثر العوامل المؤثرة على مستويات التحفظ المحسبي
128	1 - نتائج تحليل اختبار مصفوفة الارتباط بيرسون
131	2 - تحليل نتائج اختبار الانحدار لأثر العوامل المؤثرة على سياسات التحفظ المحسبي باستخدام طريقة نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح (TACC/EXBT)
133	3 - تحليل نتائج اختبار الانحدار لأثر العوامل المؤثرة على مستويات التحفظ المحسبي باستخدام مقياس المستحقات غير التشغيلية NOACC
135	المبحث الثاني: نتائج قياس ممارسات إدارة الأرباح وتمهيد الدخل

135	أولاً: ممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الاختيارية (غودج جونز 1995)
135	1- المتوسطات الحسابية للمستحقات الاختيارية
137	2- التكرارات لممارسة الشركات المدروسة لإدارة الأرباح بواسطة المستحقات الاختيارية
139	3- اختبار ممارسة الشركات المدروسة لإدارة الأرباح
140	ثانياً: قياس ممارسات تمهيد الدخل
140	1- التكرارات لممارسة الشركات المدروسة لتمهيد الدخل
142	2- اختبار ممارسة الشركات المدروسة لتمهيد الدخل
142	المبحث الثالث: علاقة سياسات التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح بجودة المعلومات المالية
143	العلاقة الأولى: من خلال دور سياسات التحفظ المحاسبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح كآلية لتحسين جودة المعلومات المالية
143	1- نتائج تحليل اختبار مصفوفة الارتباط بيرسون
145	2- نتائج الانحدار المتعدد لأثر التحفظ المحاسبي مقاساً بنسبة المستحقات الإجمالية للأرباح المحاسبية قبل البند الغير العادلة (TACC/EXBT) والعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح
147	3- نتائج الانحدار المتعدد لتأثير التحفظ المحاسبي باستخدام طريقة المستحقات غير التشغيلية Givoly and Hyun 2000 والعوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح
148	العلاقة الثانية: من خلال أثر سياسات التحفظ المحاسبي على ممارسات تمهيد الدخل
149	1- نتائج تحليل اختبار مصفوفة الارتباط بيرسون
150	2- نتائج الانحدار اللوجيسي المتعدد لتأثير المستقل التحفظ المحاسبي مقاساً بنسبة المستحقات للأرباح المحاسبية قبل البند الغير العادلة (TACC/EXBT) والعوامل المؤثرة على ممارسات تمهيد
152	3- نتائج دالة الانحدار اللوجيسي المتعدد لدراسة أثر سياسات التحفظ المحاسبي بمؤشر المستحقات غير التشغيلية NOACC والعوامل المؤثرة على ممارسات تمهيد
156	المبحث الرابع: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج
167	خلاصة الفصل
170	الخاتمة
175	قائمة المراجع
185	الملاحق
241	الفهرس